تحليل الأسعار و السياسة السعرية الزراعية

Agricultural Price Analysis and Policy

تأليف

الأستاذ الدكتور عبدالله علي مضحي الزوبعي

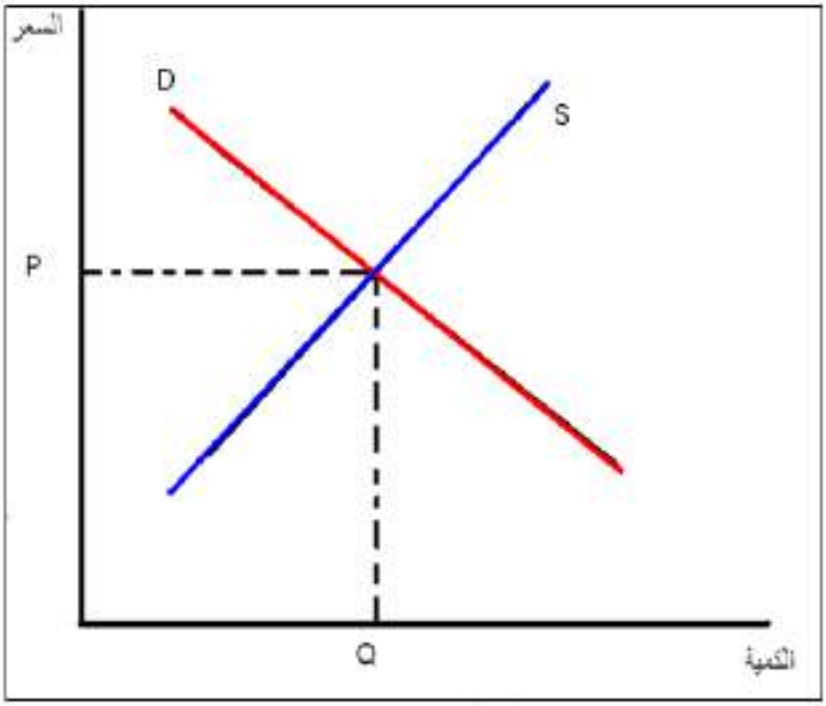

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

تعاني المكتبة العربية من نقص شديد في المراجع المنهجية لمختلف الأختصاصات ولاسيما مراجع فروع الاقتصاد الزراعي. لذلك وشعور مني أن اكون مساهماً متواضعالسد بعض النقص في المراجع المنهجية لبعض فروع الاقتصاد الزراعي التي دخلت حديثا في المناهج الدراسية الجديدة، فقد اقدمت على اعداد كتاب في تحليل الاسعار والسياسة السعرية الزراعية. لقد تم الاعتماد على كثير من المؤلفات العالميةفي كتابة المواد النظريةالتي يستند اليها الكتاب، أما في التطبيق فقد تم اعطاء بعض الامثلة عن العراق. يتكون الكتاب من بابين رئيسين، حيث تم في الباب الاول تغطية ما يتعلق بتحليل الاسعار الزراعيةالتي لها خصوصية تميزها عن اسعار السلع الاخرى حيث تنبع خصوصيتها من طبيعة السلع الزراعية التي تتميز بقلة مرونتي العرض والطلب السعرية. وتنشأ قلة مرونة العرض السعرية من كون أن الانتاج الزراعي لا يمكن ان يتحقق الا بعد مرور موسم كامل وهي طول مدة الانتاج. أما قلة مرونة الطلب السعرية فتنشأ من كون ان معظم السلع الزراعية هي سلع غذائية ضرورية لحياة الانسان ولا يمكنه الاستغناء عنها مهما ارتفع سعر السلعة الغذائية. ويترتب على هذا تذبذب اسعار السلع الزراعية ارتفاعا وانخفاضا مما يؤدي الى قلة دخول العاملين في مهنة الزراعة، وهذا يؤدي وخصوصا في الدول المتقدمة صناعيا الى ترك المنتجين الزراعيين لمهنتهم وانتقالهم الى مهن اخرى حيث تتوافر فرص العمل المناسبة لهم.

وانطلاقا من هذه الحقيقة فقد تدخلت كثير من حكومات العالم المتقدم في تسعير المنتجات الزراعية واتبعت مختلف البرامج للحفاظ على مستوى من الدخل يجعل المنتجين الزراعيين متمسكين بمهنتهم. لهذا جاء الباب الثاني مكملا لمنهجية التحليل في الباب الاول الذي تم التركيز فيه على السياسة السعرية التي اتبعتها كثير من الدول المتقدمة في البداية ومن ثم اتبعتها كثير من الدول النامية. اضافة الى هذا فقد تم تحليل الاثار التي قد تترتب على تدخل الدولة في تسعير المنتجات الزراعية، وقد تم التعرض لبعض المقاييس الكمية التي تعين في قياس الاثار المترتبة على تدخل الدولة في تسعير المنتجات الزراعية.

آمل أن أكون قد أسهمت في توفير مرجع منهجي يسد الحاجة لأقسام الاقتصاد الزراعي في جامعاتنا العراقية والعربية. وبمناسبة انتهائي من اعداد هذا الكتاب لا يسعني الا ان اسجل وافر شكري وتقديري للزميل (الدكتور علي درب الحيالي) لتحمله عناء رسم الاشكال البيانية وكذلك في اجراء كثير من التعديلات التي اسهمت في اخراج الكتاب بالشكل الذي عليه الآن فله مني كل العرفان والاعتزاز. كما اود ان اشكر ولدي (المهندس اكرم عبدالله) الذي قام بطبع المسودات الاولية للكتاب. كما أشكر مقدماً طالبي النجيب (الدكتور باسم حازم البدري) لتحمله عناء متابعة طبع الكتاب. وبالاختصار أود أن اشكر كل من اسهم وسيسهم في إخراج الكتاب بصورته النهائية، ومن الله التوفيق .

المؤلف

بغداد - 2013

تحليل الأسعار و السياسة السعرية الزراعية

Agricultural Price Analysis and Policy

جدول المحتويات

العنوان	الصفحة
البـــــــــــاب الاول	5
تحليل الاسعار الزراعية	5
المقدمة	5
الفصل الأول	7
أهمية دراسة الاسعار الزراعية	7
تحديد السعر واكتشاف السعر	8
اسئلة للمراجعة	12
الفصل الثاني	13
التغيرات السعرية على مدى الزمن	13
تحليل الاتجاه في اسعار السلع الزراعية	13
اسئلة للمراجعة	22
الفصل الثالث	23
تحليل التقلبات الدورية في اسعار السلع الزراعية	23
اسئلة للمراجعة	31
الفصل الرابع	32
تحليل التقلبات الموسمية في اسعار السلع الزراعية	32
قياس الموسمية	33

اسئلة للمراجعة	39
الفصل الخامس	
عرض المنتجات الزراعية	40
تمارين تطبيقية	5
الفصل السادس	
طلب المنتجات الزراعية	51
تمارين تطبيقية	67
الفصل السابع	
سلوكية الاسعار الزراعية القطاعية	69
اسئلة للمراجعة	73
الباب الثاني	74
السياسة السعرية الزراعية	74
المقدمة	74
الفصل الثامن	76
اطار تحليل التوازن غير الكامل والتوازن العام	76
الفصل التاسع	91
التدخل الحكومي في تسعير المنتجات الزراعية	91
الفصل العاشر	95
الاثار الاقتصادية المترتبة على سياسة التدخل السعرية	95

الفصل الحادي عشر	123
دور اسعار الظل في تحليل سياسة التدخل السعرية	123
الفصل الثاني عشر	128
السعر الحدودي مقياس للكفاءة واثره على سياسة التدخل السعرية	128
الفصل الثالث عشر	134
علاقة سياسة التدخل السعرية ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	134
الفصل الرابع عشر	142
تاثير سياسة التدخل السعرية على الاسواق والتسويق	142
الفصل الخامس عشر	147
بعض التجارب العالمية والعربية والتجربة العراقية في سياسة التدخل السعرية الزراعية	147
الفصل السادس عشر	166
وصف وتحديد النماذج الرياضية للتوازن غير الكامل المستعملة لقياس اثار سياسة التدخل السعرية الزراعية	166
الفصل السابع عشر	186
مصفوفة تحليل السياسة	186
تمارين تطبيقية على نماذج التوازن غير الكامل ومصفوفة تحليل السياسة	195
المصادر	197

الباب الأول

تحليل الأسعار الزراعية

المقدمة //

يعد تحليل الأسعار الزراعية أحد أهم الموضوعات التطبيقية في علم الأقتصاد الزراعي ، فإضافة الى أهميته الأكاديمية المتضمنة لأدوات تحليل النظرية الإقتصادية فإنه يعد أحد المجالات التي لها مدى واسع من التطبيقات في نطاق الأقتصاد الزراعي .

لم يعد تحليل الأسعار قاصرا على التطبيق في مجال الزراعة فهو قد يستعمل في مجال النفط ، صناعة السيارات أو صناعة الفولاذ . و الفرق الوحيد في تحليل الأسعار لهذه الصناعات هو قاعدة البيانات المستعملة لأغراض التحليل. ويعد السعر في إقتصاد السوق العامل الرئيس الموجه لكل من الإنتاج والأستهلاك لذا كان الاهتمام بتحليل السعر ودراسة كافة العوامل المؤثرة فيه و بالتالي إستعمال البيانات السابقة الخاصة بالأسعار للتنبؤ بالأسعار المستقبلية . لذا كان الإهتمام كبيرا في كثير من الدول المتقدمة المطبقة لإقتصاد السوق في إنشاء وحدات خاصة تهتم بحركة الأسعار السابقة لمختلف السلع وبالأخص السلع الزراعية ، كونها تمتلك خصوصية تميزها عن السلع الأخرى وصولا الى بناء نماذج للتنبؤ بأسعار هذه السلع في المستقبل ، ويتم الإعتماد على أسعار السوق في الدول التي تنتهج الإقتصاد الحر كون أن الأسعار يمكن أن تؤدي وظائف عديدة أهمها :

1- يمكن أن تستعمل لتثبيت مقياس للقيمة : عندما يدفع المستهلك سعرا معينا لسلعة معينة في السوق فان السعر في هذه الحالة قد حدد قيمة نسبية للسلعة المعنية من بين قيم السلع الأخرى التي تحددها أسعارها . من جهة أخرى يستجيب المنتجون لهذه الأسعار المدفوعة من لدن المستهلكين بشكل تعظيم أرباح الموارد التي يمتلكونها . وبكلمة أخرى فإن معيار القيمة الذي يثبته نظام الأسعار يوفر المعلومات الضرورية لإتخاذ القرار من لدن المنتجين.
2- تنظيم الإنتاج : كما نعلم من إقتصاديات الأنتاج فإن المنتجين يستعملون أسعار المدخلات والمنتجات لتحديد كمية الموارد المتغيرة المستعملة و كمية الناتج المنتج و القابل للبيع . ويستعمل في هذه الحالة معيار تعظيم الربح المعروف في النظرية الإقتصادية أي مساواة الكلفة الحدية لعنصر الإنتاج المتغير مع قيمة الناتج الحدي للوصول الى كمية عنصر الإنتاج المتغير المعظمة للربح .
من جهة اخرى يبين أنموذج علاقة عنصر الإنتاج المتغير بالعنصر الآخر السلوكية التي يتم بموجبها استعمال أسعارالموارد لتحديد المزيج الاقل كلفة من الموارد التي يمكن استعمالها لأنتاج كمية معينة من الناتج . ويتحدد المزيج الأقل كلفة من عنصرين إنتاجيين لإنتاج كمية معينة من الناتج عندما يتساوى المعدل الحدي لإحلال أحدهما محل الآخر مع مقلوب نسبة أسعارهما .

والأنموذج الآخر لأدارة الإنتاج الذي يلعب السعر دورا مهما في تحديده هو أنموذج علاقة الناتج بالناتج (أو ما يسمى بمنحنى إمكانية الأنتاج) . ويهتم هذا الأنموذج بتحديد مزيج الناتجين المعظم للإيراد بوجود كمية محددة من الموارد . وتحدد كمية مزيج الناتجين المعظمة للإيراد عندما يتساوى المعدل الحدي لتحويل الناتج مع مقلوب النسبة السعرية للناتجين.

3- توزيع الإنتاج : بعد تخصيص الموارد وإتمام عملية الإنتاج يجب توزيع الناتج بين مختلف المستهلكين . وتحدد القدرة الشرائية للمستهلك أي مستوى دخله القدرة على دفع سعر الناتج. وعند الأسعار العالية يكون عدد الأشخاص القادرين على الدفع قليلين وهم أصحاب الدخول العالية.وبزيادة كمية الإنتاج من سلعة معينة ينخفض السعر وبالتالي يتوزع إستهلاك السلعة على مجموعة أكبر . وهناك بعد آخر للدور التوزيعي للسعر وهو بعد التوزيع الجغرافي . تكون أسعار السوق واطئة عند نقطة الإنتاج أو قربها . وفي المناطق البعيدة عن منطقة الأنتاج يرتفع السعر للتعويض عن تكاليف النقل ، لهذا نلاحظ أن أسعار كثير من الفواكه والخضر تكون منخفضة قرب المناطق الريفية وترتفع أكثر فأكثر كلما ابتعدنا عن مناطق الإنتاج .

4- موسمية الإنتاج و الأسعار : تنخفض أسعار السلع الزراعية كثيرا وقت الحصاد وتبدأ الأسعار بالإرتفاع تدريجيا وصولا الى موسم الحصاد التالي .لكن تحاول الدولة المحافظة على مستوى معين من الأسعار للسلع الزراعية عن طريق استعمال خزينها الستراتيجي الذي يطرح في الأسواق عند إرتفاع سعر السلعة الزراعية عن مستوى معين .

5- المساعدة في إدامة الإقتصاد و النمو الإقتصادي : يمكن أن تلعب الأسعار المجزية في زيادة الأرباح و بالتالي أستعمال رؤوس الأموال الفائضة في الإستثمار لتوسيع قاعدة الإنتاج المؤدية الى زيادة النمو الإقتصادي على مستوى الإقتصاد ككل . أما الأسعار غير الكفؤة فقد تؤدي الى الخروج من الإنتاج كما هو الحال بالنسبة لأسعار كثير من المنتجات التي أستطاعت كثير من الدول المنافسة بها على المستوى العالمي .

الفصل الأول

أهمية دراسة الأسعار الزراعية

للسعر دور فعال في النظرية الإقتصادية بقيادة كل من الإنتاج و الاستهلاك . لكن هناك عوامل أخرى قد تؤثر في قرارات كل من المنتج و المستهلك إضافةً الى السعر . فالسياسات الحكومية والتفضيلات الشخصية للمزارعين وتأثير كل من المناخ و التربة ووفرة المعدات الزراعية تؤثر كثيرا في طبيعة المنتجات الزراعية التي ينتجها المزارع في كل عام .من جانب آخر يتأثر المستهلك بكثير من العوامل التي توجه نمط استهلاكه مثل الإعلانات عن السلع الزراعية وكذلك طبيعة التعبئة و التغليف أضافة الى السعر.

هنالك بعض العوامل التي يمكن أن تحدد من دور السعر بالنسبة للمنتج و المستهلك . فمثلا إذا أصبح المستهلك أكثر رفاهية فإن مشترياته من المنتجات الغذائية قد تكون أقل استجابة بالنسبة للتغيرات الحاصلة في السعر . أما من ناحية المنتج الزراعي فقد تكون له استثمارات ثابتة عالية لذلك فان انتاجه يصبح اقل استجابة بالنسبة للتغيرات السعرية ، اي انه يجب عليه الاستمرار بالإنتاج لسلعة معينة في حدود معقولة بالرغم من انخفاض السعر لاسترجاع جزء من الكلفة الثابتة.

تلعب الحكومات المختلفة في العالم سواء في الدول المتطورة أو النامية دورا مهما في تحديد الأسعار الزراعية ، حيث أن الهدف من هذا هو دعم المنتج الزراعي بسبب السمات الخاصة التي تتصف بها السلع الزراعية و أهم هذه السمات :

1- الطبيعة البايولوجية للإنتاج الزراعي : إذ إن الإنتاج الزراعية لايمكن تحقيقه إلابعد مرور موسم كامل ، أي أن السلعة الزراعية تمر باطوار نمو حتى يمكن أن تصبح سلعة قابلة للاستهلاك ، لذا فإنه لايمكن الاستجابة لزيادة سعر السلعة الزراعية فورا وأنما بعد مرور موسم كامل . وهذا يخلق مدة إبطاء زمني بين زيادة السعر و الاستجابة لهذه الزيادة.
2- قلة مرونتي العرض و الطلب على السلع الزراعية : فكما أسلفنا نظرا للطبيعة البايولوجية للسلع الزراعية فإنه لايمكن زيادة عرض المنتجات الزراعية فورا عند وجود زيادة في أسعارها ، لذا تكون مرونتها السعرية منخفضة . أما بالنسبة للطلب على السلع الزراعية فهو الآخر قليل المرونة لكون أن معظم السلع الزراعية تعد سلعاً ضرورية لحياة الأنسان .
3- تذبذب الأسعار الزراعية : بسبب الطبيعة البايولوجية للسلع الزراعية و تأثير الظروف الخارجية على الإنتاج الزراعي كالظروف الجوية و الآفات و الحشرات وغيرها من المؤثرات يكون الأنتاج الزراعي متذبذبا بين موسم وآخر ، فقد تؤدي الظروف السيئة الى انخفاضه بينما تؤدي الظروف الجيدة الى زيادته . وفي كلتا الحالتين تتذبذب الأسعار صعودا و انخفاضا مما يؤثر على دخول المزارعين على عكس المنتجات الأخرى التي يكون إنتاجها أكثر استقرارا وبالتالي أسعارها ومن ثم تكون دخول المنتجين أكثر استقرارا.

4- يؤثر تذبذب الأسعار الزراعية إضافة الى رفاهية المنتج في رفاهية المستهلك ، وكذلك في العوائد التي تحصل عليها الدولة من السلع الزراعية ، إذ إن أسعار السلع الزراعية تتاثر بتذبذب الأسعار العالمية و بالتالي عوائد الدولة من صادرات السلع الزراعية .
5- تدخل الدولة في تنظيم الأسعار الزراعية : بسبب تذبذب دخول المزارعين وكذلك تذبذب رفاهية المستهلكين نتيجة لتذبذب الأسعار الزراعية ، تتدخل الدولة بصورة مباشرة لتنظيم الأسعار الزراعية عن طريق دعم أسعار المنتجين وإعانة أسعار المستهلكين .

تحديد أسعار السلع الزراعية Agricultural price determination

يحدد السعر في سوق المنافسة التامة ، إذ إن سوق السلع الزراعية يقرب من سوق المنافسة التامة ، من تفاعل قوى العرض و الطلب ، لذلك فأن دراسة العوامل المؤثرة على كل من العرض و الطلب ستعطي تصورا عاما عن الكيفية التي يتحدد بها سعر المنتجات الزراعية .سيتم لاحقا التطرق لكل من العرض و الطلب على المنتجات الزراعية بصورة تفصيلية .

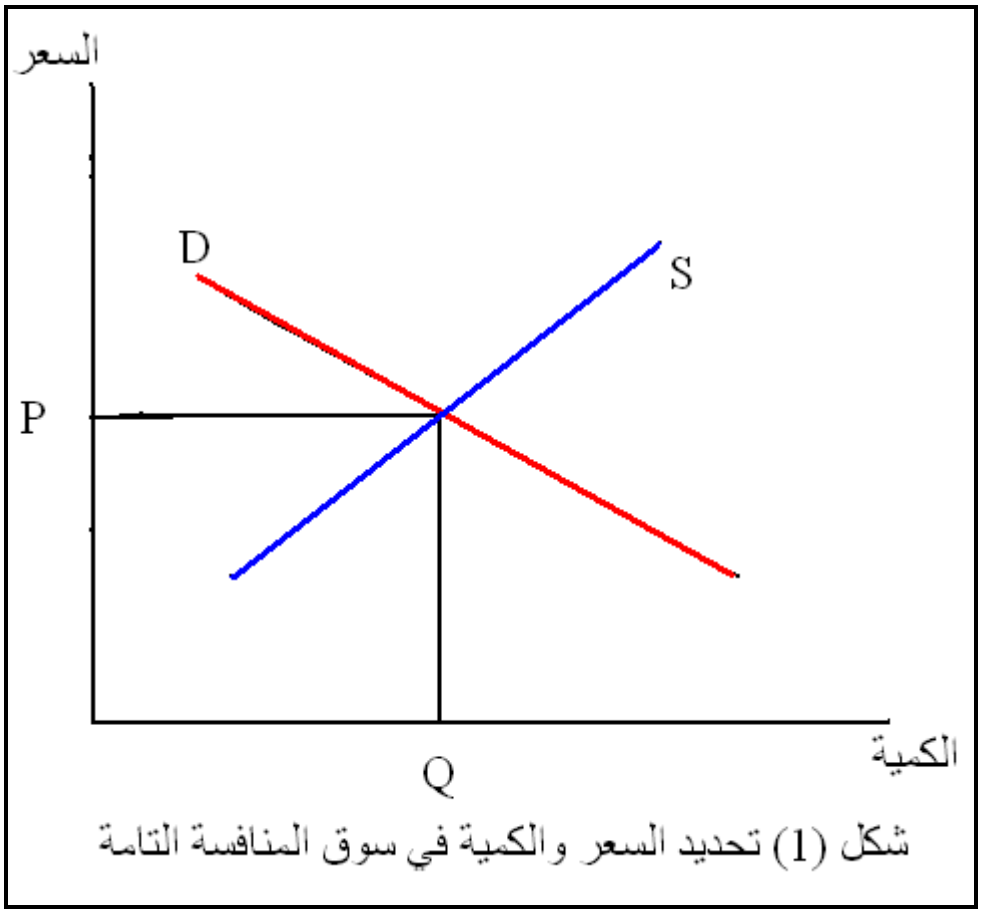

شكل (1) تحديد السعر والكمية في سوق المنافسة التامة

اكتشاف السعر Price discovery :

يمكن اكتشاف السعر أو الوصول الى أسعار معينة من لدن البائعين و المشترين في سوق معينة و زمن معين بعدة عمليات أو طرق يمكن أن تغطي معظم الأنظمة السعرية المستعملة في العالم وهي :

1- المفاوضات الفردية المباشرة .
2- تبادل السلع عن طريق المبادلة المنتظمة أو خلال المزايدات العلنية المباشرة .
3- التسعير عن طريق صيغ معينة .
4- المعاملة الجماعية .
5- القرارت الإدارية بضمنها القرارات في القطاعين الخاص و العام .

فأكثر أنواع الاكتشاف السعرية بدائية هو المفاوضات الفردية ، إذ إن هناك سلعا عديدة يمكن أن يتم بيعها و شراؤها في أسواق الدول النامية بهذه الطريقة . حيث يلتقي البائع و المشتري بصورة مباشرة في السوق ويتفقون على سعر معين للسلعة .

أما بالنسبة لتبادل السلعة عن طريق المبادلة المنتظمة أو من خلال أسواق المزايدة العلنية فقد حلت تدريجيا محل المفاوضات الفردية بزيادة حجم المنتجات الزراعية التي يتم تبادلها . وتأريخيا فقد كانت هذه الأنواع من الأسواق تستعمل لمبادلة الحيوانات الكبيرة ، وبزيادة أعداد الحيوانات المباعة و المشتراة فقد قل عدد الحيوانات المباعة بهذه الطريقة تدريجيا .

وبزيادة حجم المبادلات بدأت الأسواق المركزية تحل محل البيع المباشر عن طريق البيع الى المخازن أو المصنعين . ويتم وضع السعر على أساس صيغة معينة أو بطريقة المساومة الجماعية .

وبدأت صيغة أخرى لاكتشاف السعر تحل محل الأسواق المركزية وهي صيغة المعاملة الجماعية القائمة على أساس إدارتها من لدن اتحادات المنتجين و التعاونيات ، أما عملية الاكتشاف السعري في حالة بعض السلع مثل الحليب السائل فقد تم بها وضع نظام جديد وهو القرارات الأدارية التي تتم عن طريق الهيئات الحكومية . ويختلف تحديد السعر عن اكتشاف السعر هو ان تحديد السعر يتم عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب في السوق، أما أكتشاف السعر فيعتريه كثير من العوامل التي يتم فيها عمل آلية عدم كمال السوق لأكتشاف السعر . أي أن تحديد السعر يتم في سوق منافسة تامة ، أما اكتشاف السعر فيتم في سوق منافسة غير تام . وعملية اكتشاف السعر اساسا هي نفسها عملية التنبؤ السعري ، و الفرق الأساس بينهما هو البعد الزمني ، إذ إن أكتشاف السعر يكون أساسا للوقت الحالي، بينما التنبؤ السعري يكون للأسعار المستقبلية ويرتبط مفهوم أكتشاف السعر بمفاهيم أخرى تؤثر في تعيينه منها :

1- تركيب السوق market strncture : وهو عبارة عن عدد و مقدار و موقع وتنافسية البائعين و المشترين كما تم ذكره في أعلاه .
2- سلوك السوق market behaviour : وهي الكيفية التي يتم بها شراء المستهلكين للسلعة المعينة وطريقة التسعير كما تم ذكره سابقا .
3- معلومات السوق market intelligence : وهي كمية المعلومات المتوافرة عن السوق ونوعيتها وإمكانية الاعتماد عليها .
4- أسواق المستقبل future markets : حيث قد تظهر أسواق جديدة في مجال إنتاج واستهلاك سلع معينة .
5- إدارة المخاطر risk management : حيث يحيط بالإنتاج الزراعي مخاطر كثيرة ومنها المخاطر السعرية ، لذا تكون عملية إدارة المخاطر السعرية من العمليات التي تحتاج الى دراية وخبرة في هذا المجال .

آلية اكتشاف السعر

يبدأ اكتشاف السعر ابتداءً بسعر السوق التوازني لأن المشترين و البائعين يكتشفون الأسعار الملائمة على أساس توقعات غير مؤكدة . لذلك فإن أسعار التعامل تتذبذب حول سعر السوق التوازني اي أستنادا الى العرض و الطلب [1]. ومن العوامل المؤثرة على هذا التذبذب في الاسعار كمية و نوعية السلعة الموجودة في السوق و مكان وزمان التعامل وعدد البائعين و المشترين الموجودين في السوق و نوعية و كمية المعلومات المتوافرة في السوق . ويكون المنتج مهتما بالوصول الى سعر أعلى من السعر التوازني اذا كان السعر غير مجزٍ ، أما بالنسبة للمستهلكين فالعكس هو الصحيح .

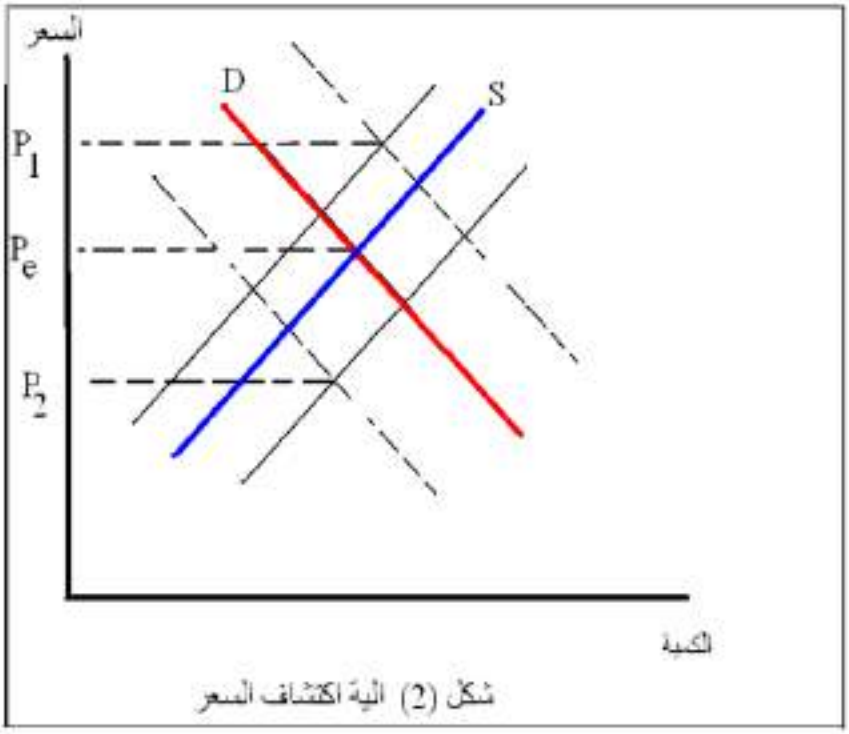

شكل (2) آلية اكتشاف السعر

---

(1) عزام، د. زكريا احمد ود. علي فلاح الزعبي – سياسات التسعير – دار المسيرة للنشر – 2011- ص. 200.

أسئلة للمراجعة :

1- ما أهمية دراسة أسعار السلع الزراعية ؟ وضح بإيجاز .
2- وضح أهم سمات السلع الزراعية .
3- ما الفرق بين اكتشاف السعر وتحديد السعر .

الفصل الثانـي

التغيرات السعرية على مدى الزمن

تنشأ التغيرات السعرية للسلع الزراعية بسبب عوامل عديدة حسب طبيعة وطول الزمن . فالتغيرات السعرية طويلة المدى مثلا تنشأ عن التغيرات في السكان ، تقنية الإنتاج و التغير في الدخل الحقيقي للفرد . وعادة تكون هذه القوى بطيئة التغير ، من جهة أخرى تنشأ التغيرات السعرية قصيرة المدى من عوامل مختلفة عن تلك التي سببت التغيرات السعرية طويلة المدى و تشمل هذه العوامل التغيرات السنوية في الطقس ، الحروب ، وطبيعة الدورة الاقتصادية (ازدهار أو كساد) . وكلما قصرت المدة الزمنية تكون هناك قوى أخرى مختلفة تسبب التغيرات السعرية . لذلك فإنه يمكن تقسيم تحليل التغيرات السعرية الزراعية على مدى المدد الزمنية الى عدة أجزاء حسب طول المدة الزمنية. وسنبدأ بتحليلنا بالمدة الأوسع ألاوهي التغيرات السعرية على المدى الطويل ومن ثم الى المدد الزمنية الأقصر .

تحليل الإتجاه في أسعار السلع الزراعية Analysis of Trend :

الإتجاه Trend هو المسار الذي يتخذه متغير معين على مدى طويل من الزمن ، ويمكن أستخراجه بأتباع إحدى الطرق المعروفة . ويمكن توضيح الإتجاه بأخذ كمية إنتاج ومدة زمنية على مدى معين وكذلك الأسعار أما بشكلها الاسمي (الفعلي) أو بشكلها الحقيقي المعدل للتضخم على مدى مدة معينة .

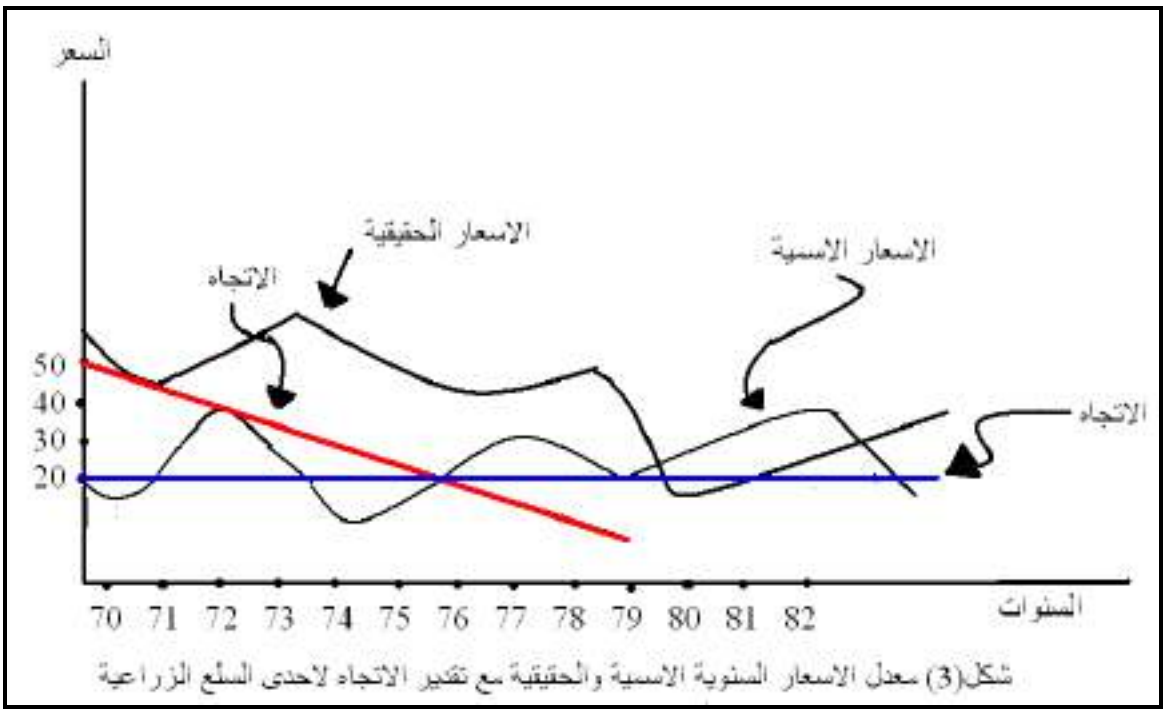

شكل(3) معدل الاسعار السنوية الاسمية والحقيقية مع تقدير الاتجاه لاحدى السلع الزراعية

ويمكن أن يأخذ الإتجاه تغيرا متصاعدا أو متناقصا حسب الواقع الفعلي للكميات المنتجة والأسعار . ويمكن التصحيح للنمو السكاني عن طريق إيجاد الإنتاج للفرد الواحد على مدى المدة المدروسة وكذلك إستعمال الأسعار الحقيقية . ويمكن أن تسبب التغيرات في العرض و الطلب التي تحدث على مدى مدة معينة من الزمن زيادات أو إنخفاض محسوس في السعر الذي لايمكن تتبعه في التحليل السنوي . فمثلا تطوير استعمالات جديدة للسلعة و التكيف التدريجي لهذه الاستعمالات قد يؤدي الى تغير في سعر الناتج أو كمية الناتج المباعة بالسعر المعلوم . كذلك يمكن أن يؤثر تغير العادات في اتجاه الطلب على المدى الطويل . من جهة أخرى فإن التبني التدريجي لتقنية جديدة لتحسين الإنتاج قد يؤدي الى تغير اتجاه العرض في المدى الطويل . فبعض هذه التطورات قد تؤدي الى زيادة الأسعار بينما تؤدي تطورات أخرى الى إنخفاضها . وبذلك فإن الأسعار على المدى الطويل قد تزداد أو تنخفض أو لا تتغير .

اختيار المدة الزمنية لتحليل الإتجاه :

يجب اختيار المدة الزمنية التي يحلل خلالها الإتجاه لتعكس ما له علاقة وطيدة بالمستقبل القريب. وإذا كانت هناك توقفات واضحة في مستوى إتجاه المدى الطويل ، فيجب حذف البيانات في بداية المدى . ويجب أن نضع في أعتبارنا أن هناك عوامل اقتصادية عديدة يمكن أن تؤثر في أي سلعة وخصوصا السلع الزراعية في المدى الطويل و أهم تلك العوامل هي تكاليف إنتاج تلك السلعة. فعندما يكون سعر سلعة زراعية ما في مستوى معين و حدث أن ظهرت عوامل جديدة أدت الى زيادة تكاليف الانتاج فان هذا سيؤدي الى زيادة سعر تلك السلعة . وهذا ما حدث مثلا لإتجاه الأسعار الحقيقية للحوم الحمراء و البيضاء في أمريكا خلال السبعينات . فعند زيادة مشتريات الاتحاد السوفيتي السابق من القمح الأمريكي و زيادة أسعار الطاقة خلال النصف الأول من

السبعينات فإن ذلك أدى الى ارتفاع الأسعار الحقيقية للحوم في أمريكا . ويعد هذا الارتفاع حالة طارئة على الإتجاه العام المتناقص للأسعار الحقيقية للحوم كما يظهر في الشكل (4) .

أضافة الى هذا فيجب اختيار مدة أساس لحساب دليل سعر المستهلك الذي على أساسه تحول الأسعار الجارية الى أسعار حقيقية .

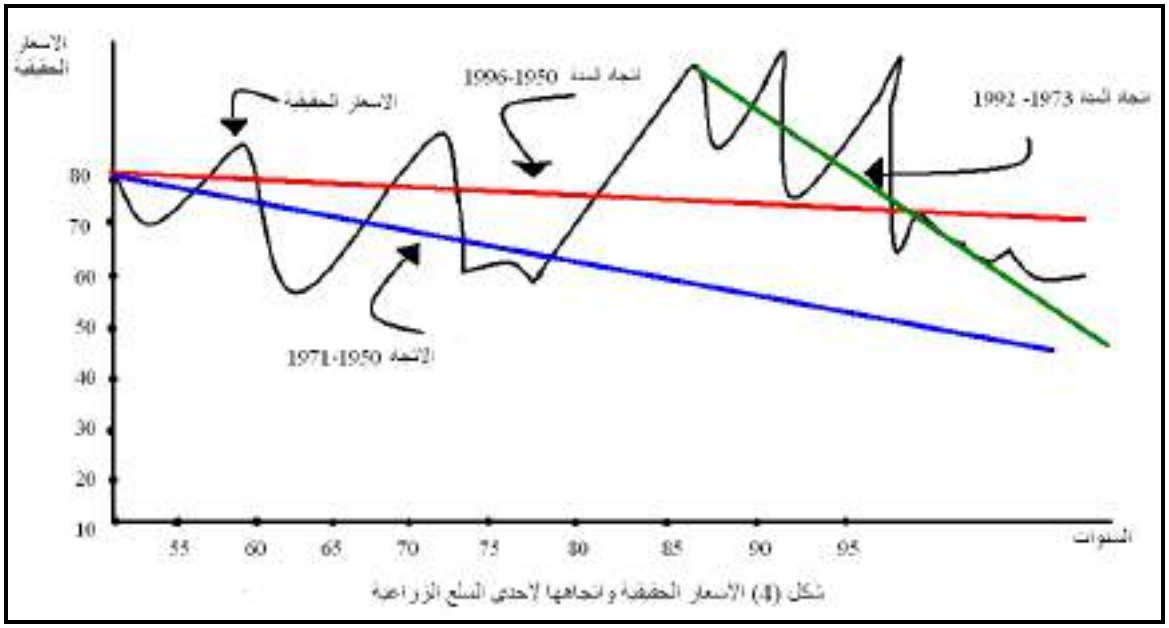

شكل (4) الأسعار الحقيقية واتجاهها لإحدى السلع الزراعية

كيفية رسم خط الإتجاه :

بعد اختيار المدة الزمنية التي يصفها الإتجاه . تكون الخطوة الآتية هي تحديد الخط الفعلي الذي يمثل الإتجاه، فقد يكون الخط مستقيما أو منحنيا . وقد يرسم الخط يدويا استنادا الى النقاط الممثلة للتغيرات في المتغير المعني كالأسعار أو الكميات المنتجة أو قد يحسب رياضيا . وفائدة خط الإتجاه المحسوب هو أن النتيجة تكون واحدة بغض النظر عن خبرة الشخص الذي قام بالرسم . وهذا لايعني أن خط الإتجاه المرسوم رياضيا هو أكثر تفوقا على خط الأتجاه المرسوم باليد . فقد يستطيع الكثير من المحللين المتمرسين رسم اتجاهات يدوية تكون مقاربة جدا مع الإتجاه المحسوب رياضيا ويكون الإتجاه المحسوب رياضيا أما خطي أوغير خطي . فيكون الإتجاه اللوغارتمي خطيا بالنسبة للقيمة اللوغارتمية ، لكن قد يكون غير خطي بالنسبة للأرقام الإعتيادية (غير اللوغارتمية) فإذا كان الإتجاه غير الخطي ملائما للمدة الزمنية المدروسة فإن استعمال اللوغارتمات تسمح للمحلل تحديد مثل هذا الإتجاه . من جهة أخرى يمكن استعمال طريقة الأنحدار الخطي البسيط لرسم خط منفرد للإتجاه الذي يصف العلاقة بين متغيرين كالزمن و الأسعار أو الزمن و الإنتاج . ومن الممكن

استعمال الصيغة الخطية و الصيغة اللوغارتمية أما المزدوجة أو شبه اللوغارتمية لكلا المتغيرين لرسم خط الإتجاه العام . ويمكن أن نلخص طرق حساب الإتجاه العام بالآتي :

1- **طريقة تمهيد الخط المستقيم يدويا** : تتلخص هذه الطريقة برسم الشكل الانتشاري للبيانات ثم رسم خط متوسط باليد يمر بنقط الشكل الانتشاري تقريبا أو قريبا جدا منها . وتعتمد مدى دقة هذه الطريقة على خبرة الشخص الذي يقوم بها . وتستبعد هذه الطريقة أثر التقلبات الموسمية و الدورية و غير النظامية . ويمكن اعطاء مثال على هذه الطريقة تطور أسعار الحقل للقمح من عام 1970 الى عام 1990 . ويتم استخراج خط الإتجاه العام بهذه الطريقة عن طرق وضع الأسعار الجارية على المحور العمودي والزمن على المحور الأفقي و كما يأتي :

جدول (1) سعر الحقل الجاري للقمح في العراق خلال المدة (1970-1990)

السنة	سعر الحقل الجاري للقمح دينار/طن
1970	33.6
1971	36.2
1972	37.0
1973	38.4
1974	38.5
1975	39.6
1976	42.2
1977	43.0
1978	43.8
1979	47.0
1980	56.2
1981	60.4
1982	86.0
1983	92.1
1984	98.9
1985	106.4
1986	140.0
1987	150.0
1988	150.0
1989	250.0
1990	350.0

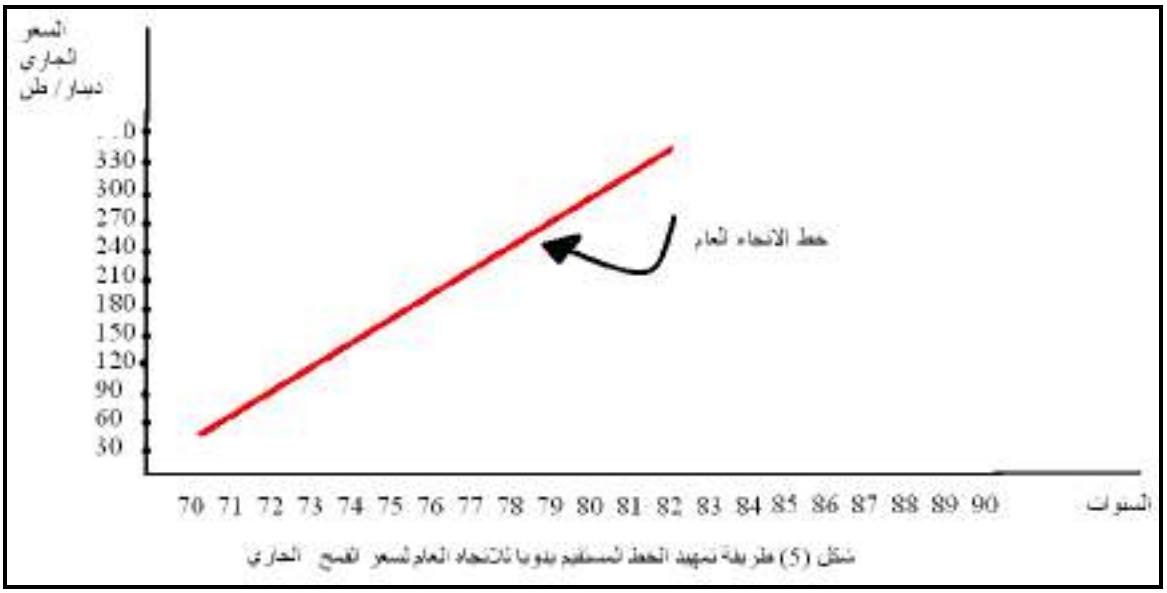

شكل (5) طريقة تمهيد الخط المستقيم بيانيا لاتجاه العام لسعر القمح الجاري

2- طريقة شبه المتوسطات semi average method

تتصف هذه الطريقة بالسهولة إلا أنها غير دقيقة وتتلخص في تقسيم بيانات المدة الزمنية لتطور السعر الى قسمين متساويين (وإذا كان عدد السنوات فردياً فتستبعد السنة الأولى أو الوسطى) وبعد حساب الوسط الحسابي لكل قسم من القسمين ووضعه في متوسط كل فئة يتم رسم خط مستقيم يصل بين هاتين النقطتين . ويبين هذا الخط الأتجاه العام طويل المدى بالنسبة لأسعار السلع الزراعية المدروسة ويمكن إعطاء مثال لهذه الطريقة هي الأسعار الجارية للحم الدواجن للمدة 1981- 1990 على النحو الآتي :

جدول (2) السعر الجاري للحم الدواجن في العراق خلال المدة (1981-1990)

السنة	السعر الجاري للحم الدواجن دينار/طن
1981	0.860
1982	1.025
1983	1.162
1984	1.493
1985	1.200
1986	1.318
1987	1.583
1988	2.123
1989	2.240
1990	3.250

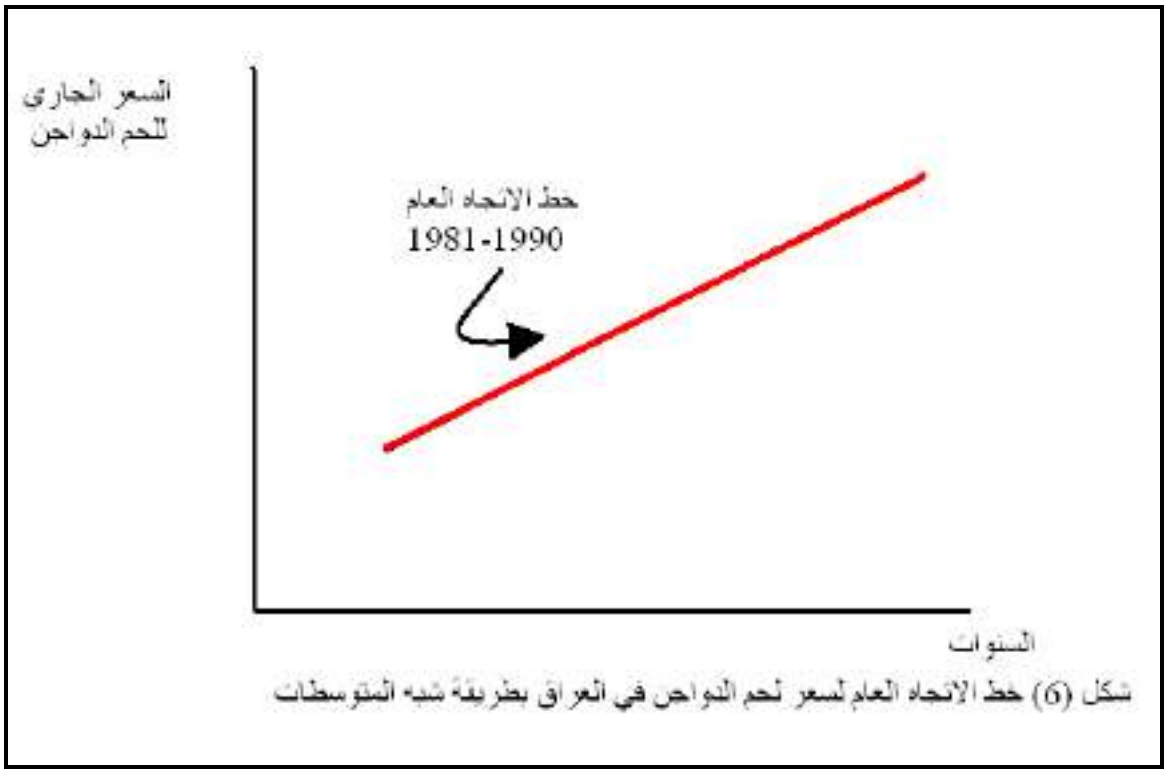

شكل (6) خط الاتجاه العام لسعر لحم الدواجن في العراق بطريقة شبه المتوسطات

نقسم السلسلة على قسمين و نستخرج متوسط كل قسم منها فيكون الوسط الحسابي للقسم الأول من سنة 1981- 1985 هو 1.12 بينما يكون الوسط الحسابي للقسم الثاني من سنة 1985- 1990 هو 2.1 ، فبالنسبة للقسم الأول تكون سنة الأساس سنة 1983 حيث انها تمثل وسط القسم الأول أي أنها هي حد التقاطع . فإذا أخذنا معادلة الإتجاه العام : يراد إنها

$$P = a + bt$$

فإن $a = 1.12$ أي الوسط الحسابي للقسم الأول

b = ميل الإتجاه العام ، ويستخرج كالاتي:

الفرق بين الوسطين
الفرق بين زمنيهما

$$b = \frac{2.1 - 1.1}{1988 - 1983} = 0.2$$

اذن $b = 0.2$

فتكون معادلة الاتجاه العام

$$P = 1.12 + 0.2t$$

P = السعر

t = الزمن

3 – طريقة المتوسطات المتحركة Moving Averages:

تتلخص هذه الطريقة في احتساب المتوسط الحسابي للاسعار لعدة سنوات . فإذا أردنا احتساب المتوسطات[1] المتحركة على أساس ثلاث سنوات يحتسب المتوسط للسنوات الثلاث الأولى ويكتب المتوسط أمام السنة الثانية ثم تسقط السنة الأولى ، ويحتسب المتوسط للسنوات الثانية و الثالثة والرابعة ويكتب أمام السنة الثالثة وهكذا . وبعد هذا نقوم بوضع المتوسطات الحسابية المتحركة على الرسم البياني للأسعار فتبين الأتجاه العام طويل المدى للأسعار. و تستعمل هذه الطريقة إذا لم يكن الإتجاه مستقيما وعندما يكون الغرض هو مجرد دراسة حركة السلسلة وليس التنبوء كما هو الحال في معادلة الإتجاه العام السابقة الذكر ، ويمكن توضيح هذه الطريقة بإعطاء مثال عن أتجاه أسعار اللحوم الحمراء في العراق للمدة 1981- 1990 و كما يأتي :

جدول (3) يبن حساب المتوسط المتحرك للحوم الحمراء في العراق

السنة	الاسعار الجارية للحوم الحمراء دينار/كغم	مجموع متحرك ثلاث سنوات	متوسط متحرك ثلاث سنوات
1981	2.500		
1982	2.534	7.759	2.586
1983	2.725	8.195	2.731
1984	2.936	8.683	2.894
1985	3.022	8.989	2.996
1986	3.031	9.740	3.246
1987	3.687	11.654	3.884
1988	4.936	13.719	4.573
1989	5.096	16.120	5.373
1990	6.088		

فإذا كانت مدة المتوسط المتحرك ثلاث سنوات فإنه يمكن حساب المجموع المتحرك لثلاث سنوات وكذلك المتوسط المتوسط المتحرك لثلاث سنوات كما في الجدول(3) ، ويمكن رسم خط الاتجاه للاسعار الاعتيادية والمتوسط المتحرك للاسعار كل على حدة ويلاحظ الفرق .

[1] خواجة، د. خالد زهدي – السلاسل الزمنية – المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية – بغداد – 2000- ص 6-21 .

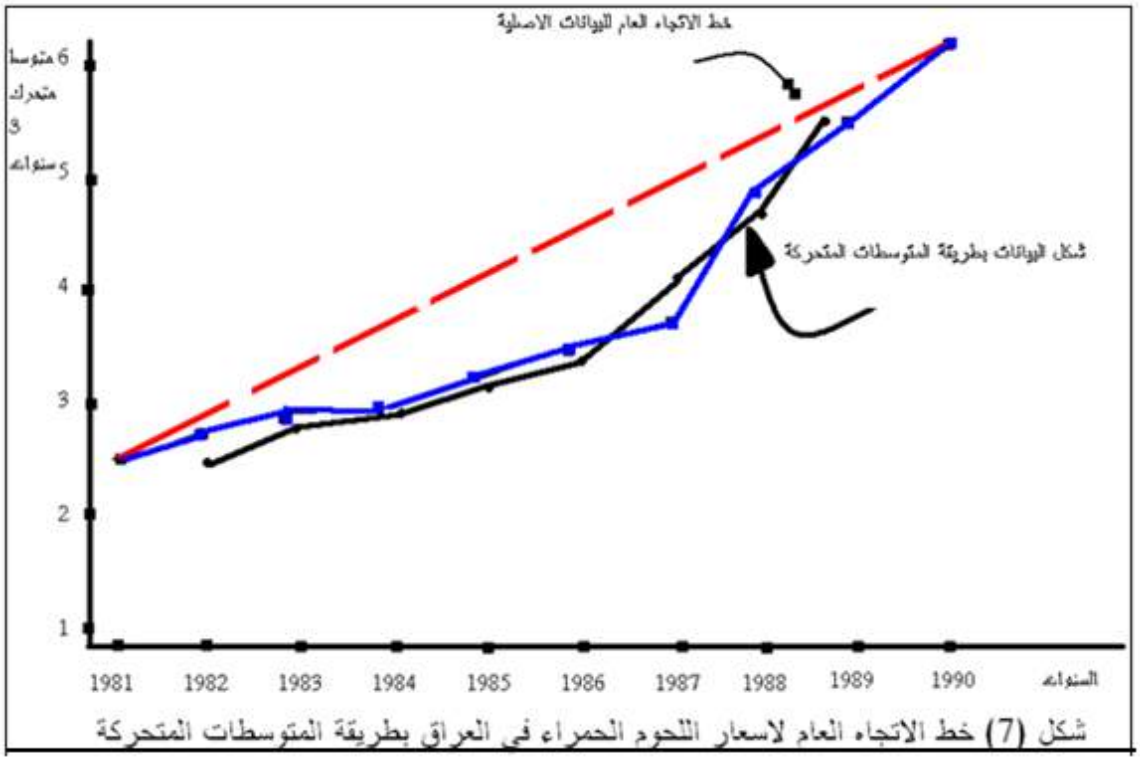

شكل (7) خط الاتجاه العام لاسعار اللحوم الحمراء في العراق بطريقة المتوسطات المتحركة

4- **طريقة المربعات الصغرى**: وفي هذه الطريقة يتم تقدير معادلة الأإتجاه العام Y= a +bx ، إذ إن y هي أسعار السلعة الزراعية المعنية لمدة السلسلة ، x سنوات السلسلة ويتم تقدير هذه المعادلة عن طريق استعمال أحد برامج الحاسوب المعروفة فنحصل على قيم b،a ومن ثم نستطيع رسم معادلة الإتجاه العام المقدرة و مقارنتها مع الأسعار الفعلية ليتم ملاحظة طبيعة خط الإتجاه العام كا في الشكل (8) .

جدول (4) يبين أسعار البيض في العراق للمدة 1980 – 2000

السنة	سعر الحقل دينار /1000 بيضة	السنة	سعر الحقل دينار /1000 بيضة
1980	22	1991	350
1981	27	1992	1300
1982	28	1993	3000
1983	28	1994	25500
1984	32	1995	80000
1985	37	1996	55555
1986	42	1997	63888
1987	45	1998	40555
1988	55	1999	75000
1989	65	2000	70000
1990	84		

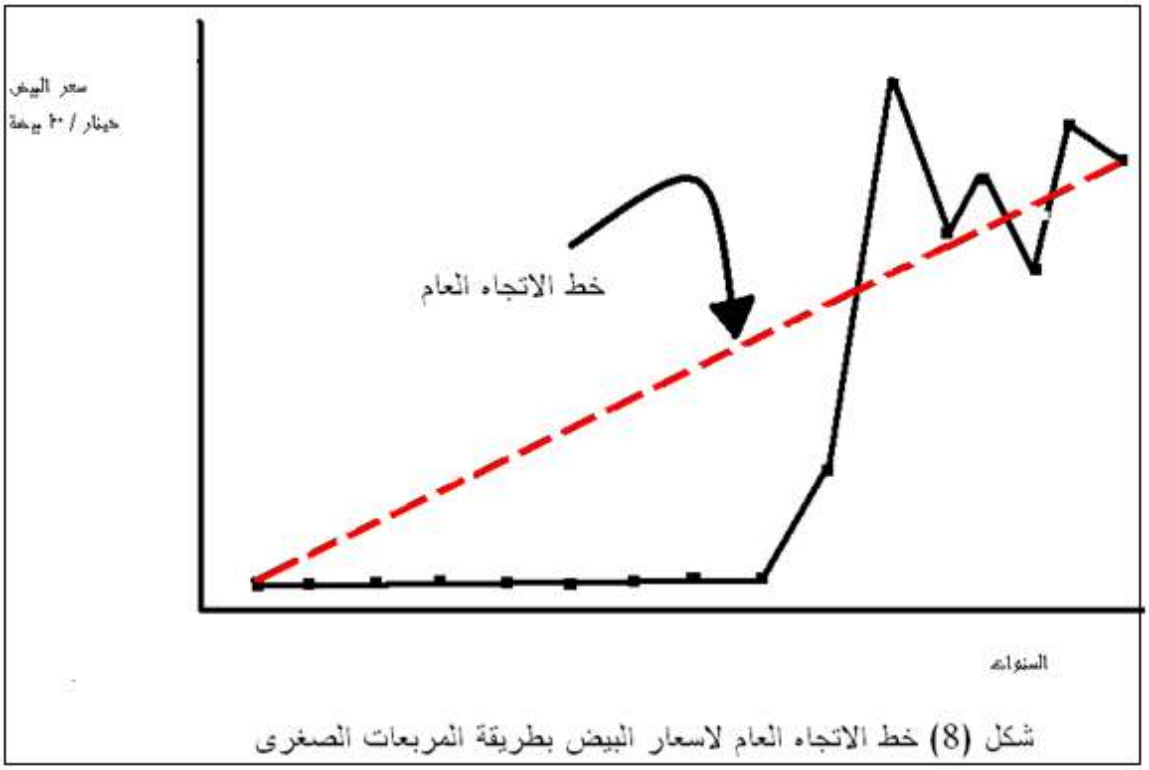

شكل (8) خط الاتجاه العام لاسعار البيض بطريقة المربعات الصغرى

تمارين المراجعة :

1- كيف يمكن تتبع التغيرات في الإنتاج و الأسعار على المدى الطويل ؟ وضح ذلك
2- أيهما أكثر دقة في تحليل الإتجاه العام استعمال الأرقام الأسمية أم الحقيقية ؟ لماذا ؟
3- أعطاء مثال حقيقي لأحدى المنتجات الزراعية مبينا فيه التغيرات السعرية السنوية لمدة أكثر من (20) سنة . تقدر العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل بطريقة المربعات الصغرى للصيغ الخطية ، اللوغارتمية المزدوجة و شبه اللوغارتمية . ترسم خطوط الإتجاه لهذه الصيغ .
4- ارسم الإتجاه العام لإحدى السلع الزراعية باستعمال طريقة المتوسط المتحرك .

الفصل الثالث

تحليل التقلبات الدورية في أسعار السلع الزراعية

Cyclic fluctuations in agricultural products prices

يتحدد السعر تحت شروط المنافسة التامة بتقاطع منحنى العرض و الطلب . وعند حدوث مؤثرات خارجية يتغير السعر و كمية الانتاج من نقطة التقاطع الاصلية الى نقطة جديدة ، لكن من ناحية أخرى قد تؤثر قوى أخرى تعيد السعر و الناتج مرة أخرى الى نقطة التوازن الاصلية .

ويحتاج الإنتاج الزراعي للاستجابة لتغير السعر مدة من الزمن تستغرق موسما كاملا ، وقد لا يرجع كل من السعر و الناتج الى نقطة التوازن الأصلية . وبدلا عن ذلك فإنهما قد يدوران حولها . فإذا حدث جفاف مثلا في موسم ما فإن ذلك سؤدي الى انخفاض كمية المحصول المنتجة وهذا يؤدي بدوره الى ارتفاع سعر المحصول المعني . وارتفاع سعر المحصول في موسم الإنتاج الحالي سيؤدي الى تحفيز المزارعين لزراعة مساحة اضافية من المحصول . وعندما تكون الظروف طبيعية فإن هذه المساحة المزروعة من المحصول ستعطي إنتاجا وفيرا مما يؤدي الى انخفاض سعر المحصول دون مستوى السعر التوازني . وهذا السعرالمنخفض يؤثر على رد فعل المزارعين في الموسم القادم مما يؤدي الى تخفيض المساحات المزروعة من المحصول . وهكذا يستمر السعر و الإنتاج بالتأرجح حول نقطة التوازن بدلا من الاستقرار فيها . ويختلف طول الدورة تبعا لنوع الإنتاج الزراعي . إذ إنها تختلف في الإنتاج النباتي عنها في الإنتاج الحيواني . كما أن استجابة المنتجين الزراعيين للتغيرات في أسعار السلع العطيبة perishable تكون منخفضة ، حيث إن الكمية المنتجة هي التي تحدد السعر و ليس العكس . ويقاس طول الدورة من قمة الى قمة أو من قعر الى قعرعلى طول المدة الزمنية المدروسة ويرتبط عادة بالزمن اللازم لإنتاج جيل جديد من الحيوانات مثلا أو العمر الاقتصادي للسلع الصناعية كما في الشكل (9)

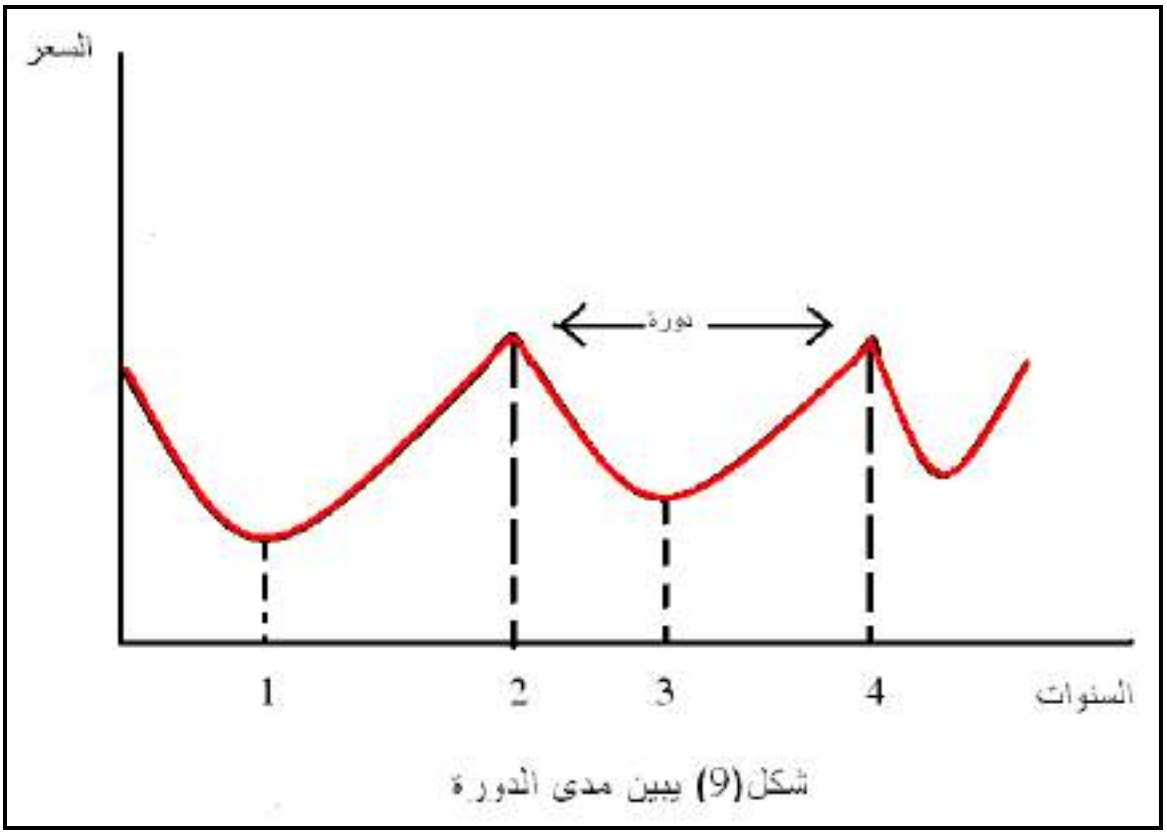

شكل(9) يبين مدى الدورة

نظرية النسيج العنكبوتي Cobweb theorem :

تم دراسة هذه الحالة ، أي حالة التقلبات الدورية في أسعار السلع الزراعية من لدن أحد علماء الاقتصاد ووضع لها توضيحا عاما أطلق عليه نظرية النسيج العنكبوتي[1]. وتتأثر الدورة بعوامل اقتصادية عديدة منها السياسات المالية و النقدية و الأزمات الاقتصادية الطارئة و الحروب . وعادة تكون دورة الإنتاج مساوية لدورة الأسعار و معاكسة لها ، أي أن زيادة الإنتاج يؤدي الى انخفاض السعر و بالعكس . وبصورة عامة يفترض أنموذج النسيج العنكبوتي توافر الشروط الآتية لكي يمكن تطبيقه :

1- وجود سوق المنافسة التامة بكافة شروطها .
2- تحدد الأسعار الحالية بالمعروض المتوافر حاليا و التي لا تتغير في الأمد القريب .
3- يخطط المنتجون للإنتاج للمدة القادمة على أساس الأسعار الحالية .
4- هناك إبطاء زمني في الإنتاج لمدة إنتاجية واحدة في الأقل بين وقت قرار الإنتاج و وقت تحقق الإنتاج ، وهذا يعني أن الإنتاج الحالي هو دالة للسعر في المدة الماضية .

[1] G.S.Shepherd, Agricultural price analysis, Iowa State University press,Ames,Iowa,U.S.A,1966,pp.34-47.

5- يتم تحقيق الإنتاج المخطط ما لم تحدث بعض الظروف غير المتوقعة مثل العوامل الطبيعية السيئة أو الأزمات أو الحروب .
6- تبقى الظروف و العوامل المحيطة بعلاقات العرض و الطلب ثابتة على طول مدة تحقيق الدورة .

وقد تم ملاحظة الحالات الآتية في التقلبات الدورية :

الحالة الأولى – التقلب المستمر Continuous fluctuation :

يبين الشكل (10) سلسلة ردود الفعل التي تنتاب الإنتاج الزراعي و الأسعار تبعا لتغير المواسم الإنتاجية التي توضحها المنحنيات في الشكل . ففي بداية المدة تكون الكمية المنتجة (Q_1) كبيرة ممايتنتج عنها سعرا منخفضا نسبيا يقطع منحنى الطلب في النقطة (p_1) . ويؤدي هذا السعر المنخفض الى كمية معروضة منخفضة نسبيا في الموسم الثاني قاطعا منحنى العرض في النقطة (Q_2) . وهذا العرض المنخفض يؤدي الى سعر مرتفع في النقطة (p_2) ويؤدي هذا السعر المرتفع الى زيادة الإنتاج في الموسم الثالث قاطعا منحنى العرض في النقطة (Q_3) . ويؤدي هذا العرض المرتفع الى انخفاض السعر في نفس الموسم الى النقطة (p_3) على منحنى الطلب . وطالما أن هذا السعر متطابق مع السعر الأصلي في السنة الأولى فإن السعر والكمية المنتجة في الموسم الرابع و الخامس والمواسم اللاحقة تستمر بالدوران حول نفس المسار السابق بدون الوصول الى نقطة توازن معينة . ويكون للعرض و الطلب في هذه الحالة نفس المرونة .

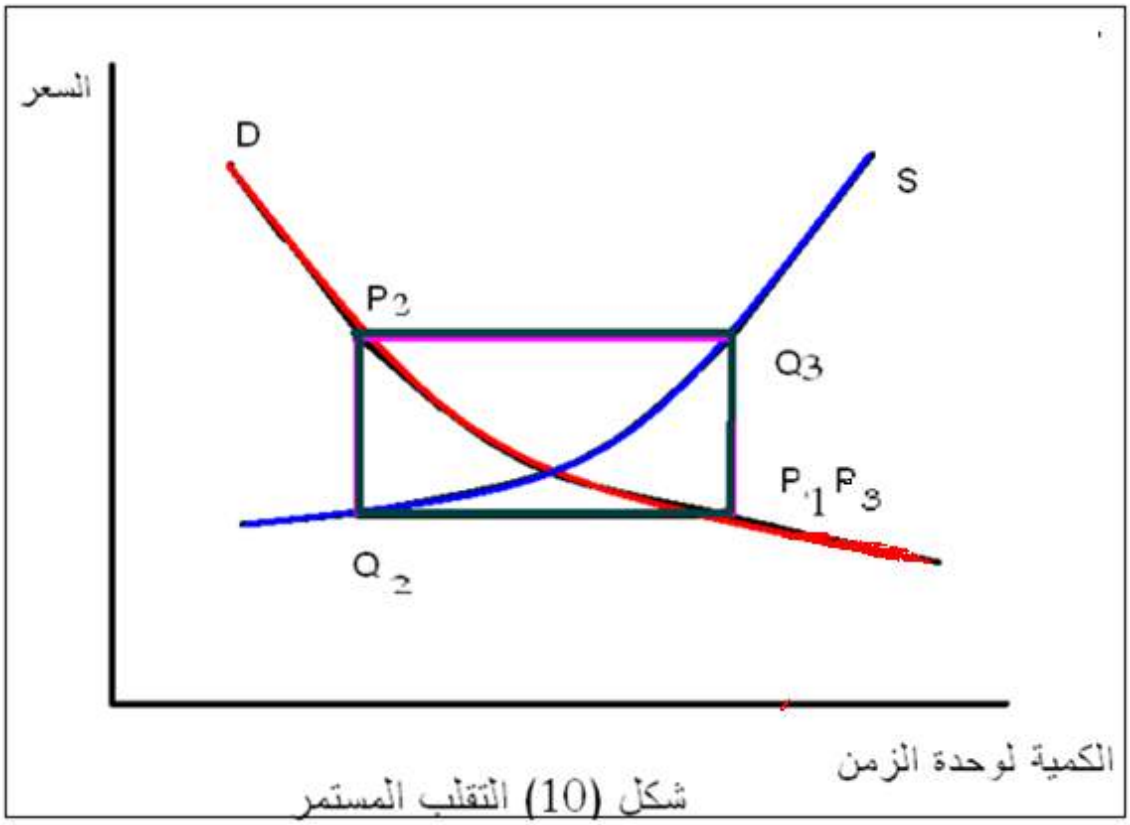

شكل (10) التقلب المستمر

الحالة الثانية – التقلب المبتعد Divergent fluctuation :

وتكون مرونة العرض أكبر من مرونة الطلب في هذه الحالة ، ويبين الشكل (11) سلسلة ردود الأفعال لكل من السعر و الكمية . وإذا ابتدأنا من الكمية المعروضة الكبيرة (Q_1) والسعر المقابل لها (p_1) فإنه يمكن تتبع سلسلة ردود الأفعال في الشكل . ففي الموسم الثاني تكون الكمية المعروضة منخفضة نسبيا (Q_2) ، ويكون السعر المقابل لها في نفس الموسم مرتفعا (p_2) . ويؤدي هذا السعر المرتفع الى ارتفاع الكمية المعروضة في الموسم الثالث (Q_3) ،وتؤدي هذه الزيادة في الكمية المعروضة في الموسم الثالث الى انخفاض السعر في نفس الموسم (p_3) . ويؤدي هذا السعر المنخفض الى انخفاض الكمية المنتجة في الموسم الرابع الى (Q_4) . وتؤدي هذه الكمية المنخفضة الى ارتفاع السعر الى (p_4) في نفس الموسم . ويؤدي هذا السعر المرتفع الى زيادة الإنتاج في الموسم الخامس الى (Q_5) وهكذا .

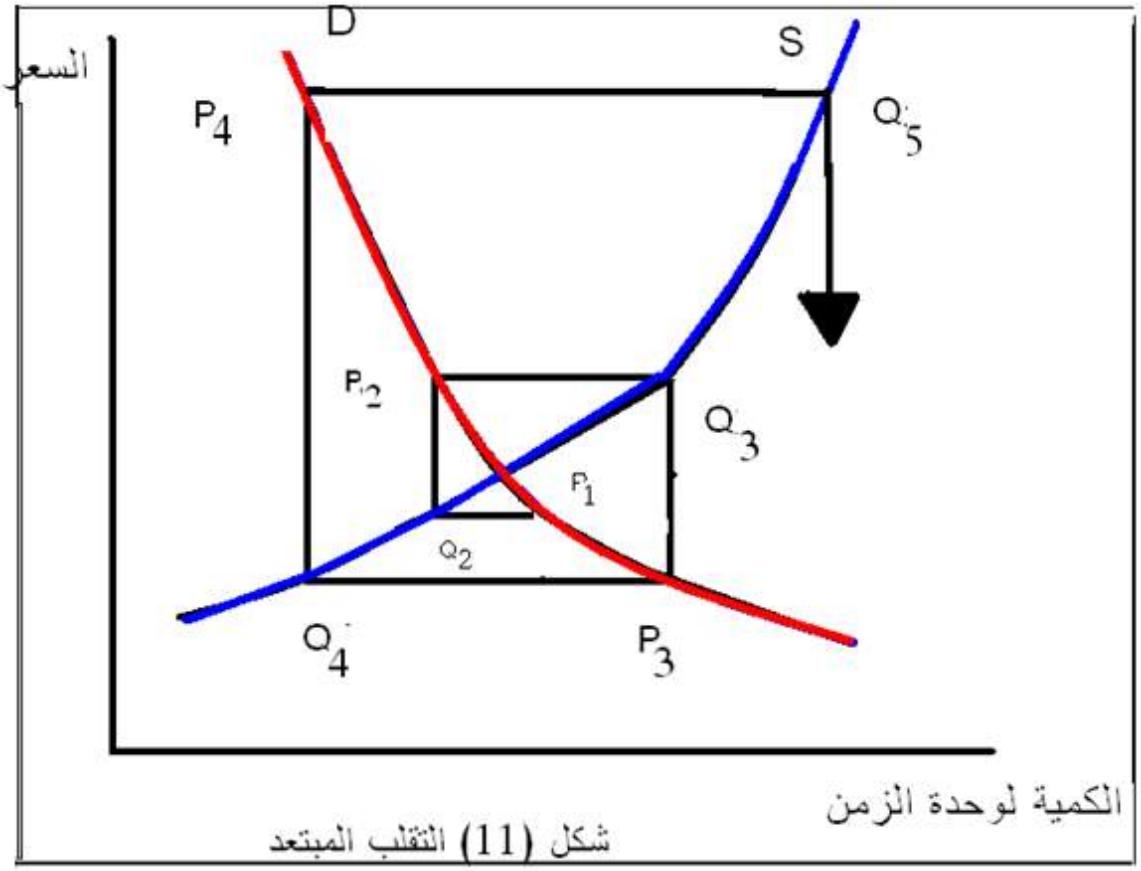

شكل (11) التقلب المبتعد

وتحت هده الظروف قد يستمر الوضع بعدم الاستقرار ، حتى ينخفض السعر الى الصفر وبالتالي تترك عملية الإنتاج أو عند نفاد الموارد و من ثم لا يمكن التوسع في الإنتاج .

الحالة الثالثة – التقلب المقترب Convergent fluctuation :

وفي هذه الحالة تكون مرونة العرض أقل من مرونة الطلب ، وكما مبين في الشكل (12). ففي الموسم الأول يكون العرض وفيرا ، وبالتالي يكون السعر منخفضا (p_1) . ويؤدي هذا السعر المنخفض الى كمية منخفضة من الانتاج في الموسم الثاني (Q_2) ، وهذه الكمية المنخفضة من الناتج تؤدي الى سعر عالي (p_2) في نفس الموسم . ويؤدي هذا السعر المرتفع الى زيادة كمية الأنتاج في الموسم الثالث الى (Q_3) التي تكون أقل من كمية الإنتاج في الموسم الأول ، وتؤدي هذه الكمية المرتفعة الى انخفاض السعر في نفس الموسم الى (p_3) . ويؤدي هذا السعر المنخفض الى أنخفاض الانتاج في الموسم الرابع الى (Q_4) ، ومن ثم ارتفاع السعر في الموسم نفسه الى (p_4). وتستمر الدورة الى (Q_5) و (p_5) و (Q_6) و (p_6) ،وهكذا يقترب الإنتاج و السعر أكثر فأكثر الى نقطة

التوازن. وبذلك يكون تصرف هذه الحالة مقارباً لسلوك التوازن الذي تفترضه النظرية الاقتصادية .

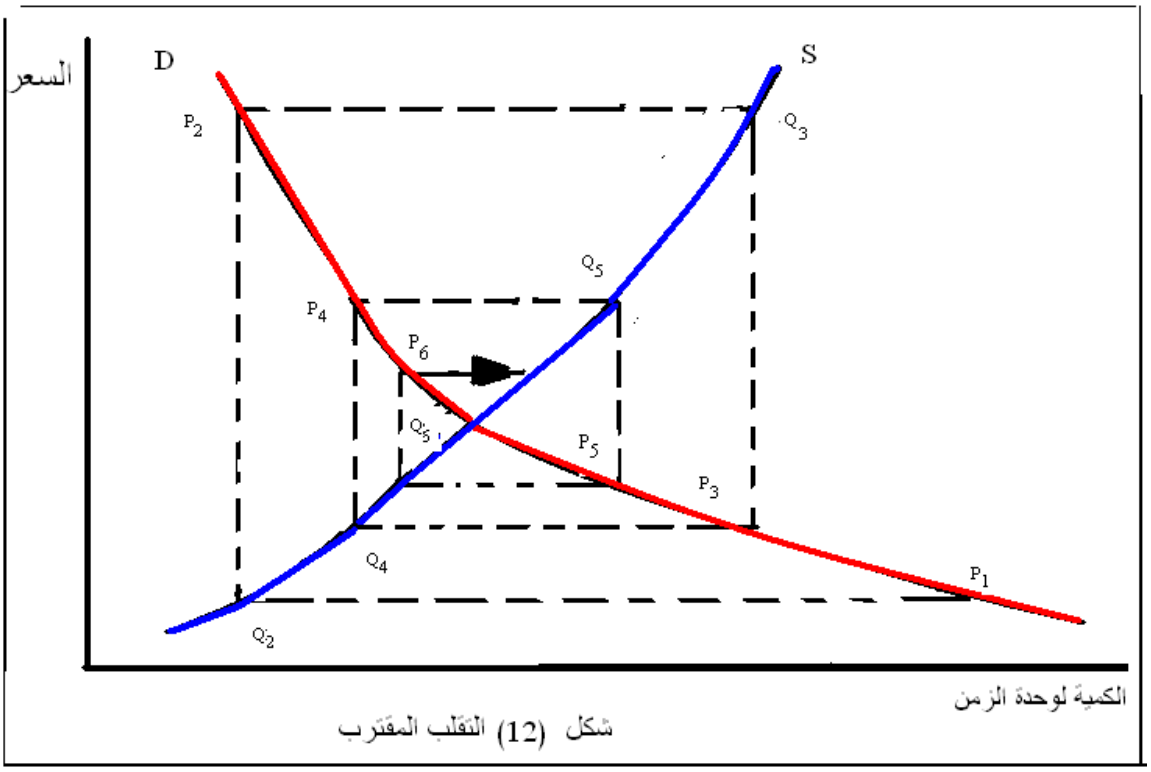

شكل (12) التقلب المقترب

هنالك بعض الانتقادات التي وجهها بعض الاقتصاديين للنظرية العنكبوتية أهمها هو أن هناك أنموذجاً واحداً فقط يتسق مع نظرية التوازن المعروفة في علم الاقتصاد الا وهو أنموذج التقلب المقترب الذي تكون فيه مرونة عرض السوق السعرية أقل من مرونة طلب السوق السعرية ، ما عدا حالات المدى القصير جدا حيث تكون فيها مرونة عرض السوق السعرية أكبر من مرونة طلب السوق .

بينت البحوث الميدانية كذلك أن الدورة السائدة في الإنتاج الزراعي هي من نوع التقلب المستمر أكثر مما هي من نوع التقلب المبتعد ، حيث تكون مرونة العرض السعرية كبيرة . من جهة أخرى لا يكون منحنى عرض معظم السلع الزراعية خطا مستقيما و انما بشكل حرف (S) بشكل مقلوب ، كما لا يكون منحنى الطلب بشكل خط مستقيم و انما بشكل منحنى غير خطي ينحدر من الأعلى الى الأسفل كما في الشكل (13) .

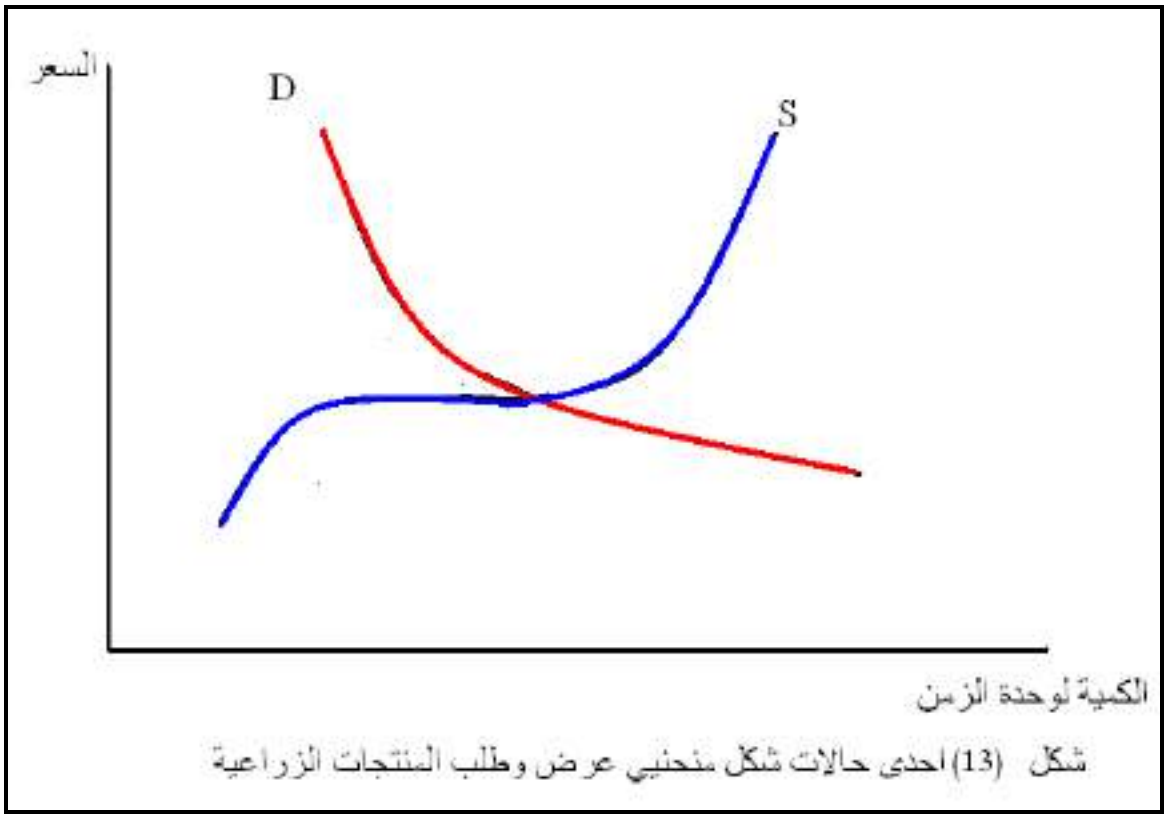

شكل (13) احدى حالات شكل منحنيي عرض وطلب المنتجات الزراعية

وقد يكون منحنى الطلب خطا مستقيما بالنسبة لحالات الاستعمال المفردة للسلعة ، لكن عندما تكون هنالك حالات استعمال متعددة للسلعة فيغلب على منحنى الطلب الشكل غير الخطي .

قياس الدورات :

يمكن رسم خط الإتجاه العام باستعمال طريقة الانحدار التي أشرنا اليها سابقا لعدد السنوات المدروسة . حيث يمكن أن تكون هناك بعض العوامل التي تؤدي الى حدوث أضطراب في خط الاتجاه العام مما يؤدي أحيانا الى وجود أكثر من خط إتجاه خلال المدة المدروسة . و يمكن اختيار خط الإتجاه الذي يلائم دراسة عدد الدورات وسعتها من خلال دراسة الظروف المختلفة المحيطة بالإنتاج و الأسعار . وبعد أختيار خط الإتجاه يمكن معرفة عدد الدورات . و يمكن قياس سعة الدورات عن طريق قياس الانحراف بين خط الاتجاه و الأسعار الحقيقية كما في الشكل (14) . والدورة الواحدة هي عبارة عن المسافة الأفقية بين قمتين أو قعرين .

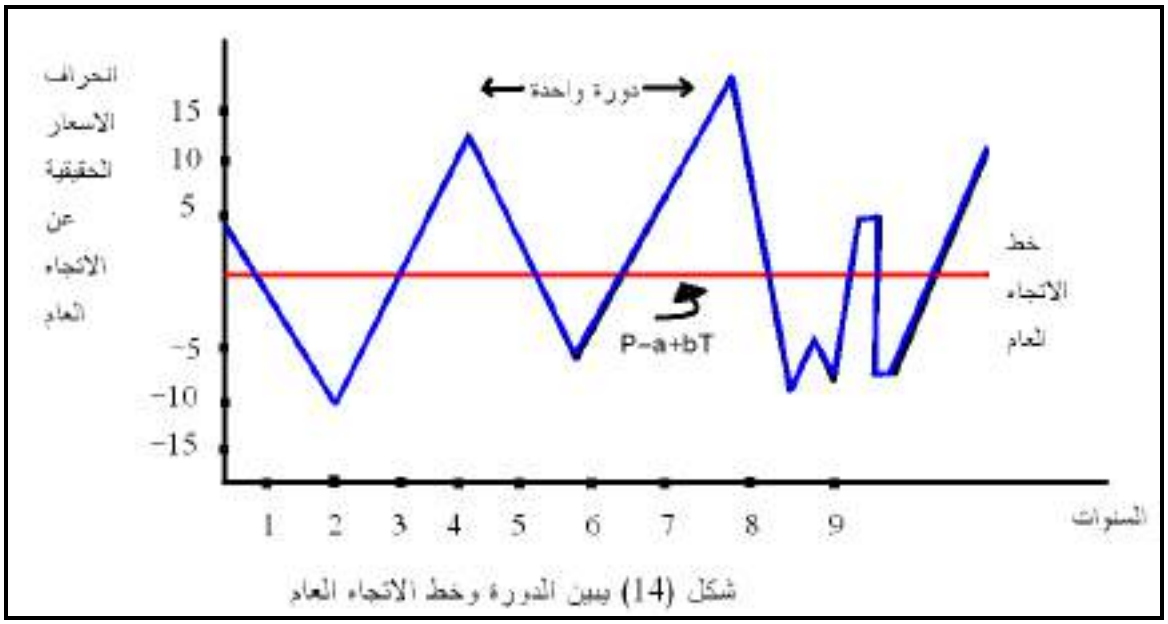

شكل (14) يبين الدورة وخط الاتجاه العام

وتكون خطوات رسم الشكل أعلاه كالآتي :

1- يقدر الاتجاه العام حسب الطريقة المعروفة ، وتقدر الأسعار حسب الاتجاه العام .
2- يتم استخراج انحراف الأسعار الحقيقية عن الأسعار المقدرة بطريقة الاتجاه العام .
3- يتم وضع الانحرافات على المحور العمودي و السنوات على المحور الأفقي .
4- بعد ذلك يرسم الشكل الذي يبين عدد الدورات و سعتها .

ويمكن كتابة ابسط انموذج للنسيج العنكبوتي بشكل ثلاث معادلات

دالة العرض $$Q_{St} = \delta + \gamma P_{t-1}$$

دالة الطلب $$P_t = \alpha - \beta Q_{dt}$$

شرط التوازن $$Q_{St} = Q_{dt}$$

وعندما يكون السعر على المحور العمودي يكون ميل كل من العرض و الطلب على النحو الآتي :

ميل دالة الطلب $$\frac{\partial Q}{\partial P} = -\beta$$

ميل دالة العرض $$\frac{\partial Q}{\partial P} = \frac{1}{\gamma} = \gamma^{-1}$$

وبذلك تكون علاقات الميل للحالات الثلاثة من الدورات للنسيج العنكبوتي :

التقلب المتباعد $$\left|-\beta\right| > \left|\gamma^{-1}\right|$$

التقلب المقترب $$\left|-\beta\right| < \left|\gamma^{-1}\right|$$

التقلب المستمر $$\left|-\beta\right| = \left|\gamma^{-1}\right|$$

ويمكن حساب الكميات في كل دورة من خلال المعادلات الآتية :

$$Q_1 = \delta + \gamma\alpha - \gamma\beta Q_0$$
$$Q_2 = (\delta + \gamma\alpha)(1 - \gamma\beta) + (\gamma\beta)^2 Q_0$$
$$Q_3 = (\delta + \gamma\alpha)(1 - \gamma\beta) + (\gamma\beta)^2 - (\gamma\beta)^3 Q_0$$

وهكذا .....

ويجب أن نقدر أولا قيم α , β , γ , δ عن طريق حل المعادلات الثلاث آنيا ، ويجب معرفة القيمة الابتدائية للإنتاج Q0 لكي نحسب قيم Q في الدورات المختلفة .

تمارين المراجعة :

1- ما المقصود بالتقلبات الدورية ؟ وضح بإيجاز .
2- ما أهم الانتقادات الموجهة لنظرية النسيج العنكبوتي ؟
3- استعمال بيانات السلسلة لإنتاج و أسعار إحدى السلع الزراعية و باستعمال الكميات المطلوبة و طريقة المربعات الصغرى قدر معلمات كل من العرض و الطلب لاستعمالها لاستخراج الكميات المتوقعة من الإنتاج للدورات اللاحقة . ثم قدر خط الاتجاه العام للأسعار الحقيقية .
4- استخرج انحراف الأسعار الحقيقية عن الأسعار المقدرة بطريقة الاتجاه العام و ارسمها لحساب سعة الدورة .

الفصل الرابع

تحليل التقلبات الموسمية في أسعار السلع الزراعية

كما لاحظنا أن التقلبات الدورية في أسعار السلع الزراعية نتجت عن الطبيعة البايولوجية للسلع الزراعية المتاصلة في دورة الانتاج الزراعي .

من جهة أخرى هناك حالة خاصة من حركة الأسعار الدورية ذات طبيعة مختلفة عن تلك التي نوقشت في الفصل السابق . وهذه الحالة الخاصة هي الحركة المنتظمة التي يمكن ملاحظتها ضمن المدة الإنتاجية و المرتبطة بنمط درجة الحرارة و الأمطار التي تحدث أثناء السنة . وتدعى هذه الحالة الخاصة من حركة الأسعار الدورية بظاهرة موسمية الأسعار price seasonality .

تتميز جميع السلع الزراعية تقريبا بدرجة معينة من الموسمية من ناحية وفرة المنتجات و بالتالي موسمية أسعار هذه المنتجات . فبعض محاصيل الحبوب كالقمح و الشعير تزرع في نهاية الخريف أو أوائل الشتاء لتحصد في نهاية الربيع أو أوائل الصيف . وبالنسبة لإنتاج الحليب فإن أغلب الكميات المنتجة تتركز في فصل الربيع حيث تكون المواليد الجديدة و كذلك وفرة الأعلاف الخضراء . وبذلك نلاحظ أن هناك أنماطاً من الغنتاج الموسمي لمعظم السلع الزراعية و بالتالي تنعكس على أنماط موسمية في أسعار تلك السلع . من جهة أخرى هناك أيضا موسمية من ناحية الطلب على السلع الزراعية يمكن ملاحطتها بوضوح في زيادة الطلب على ذبائح الماشية في موسم الحج و بالتالي زيادة اسعارها . ويزداد الطلب على المثلجات في موسم الصيف ، كذلك فإن السلع العطيبة يجب بيعها بسرعة قبل فسادها بغض النظر عن السعر أثناء ذروة الموسم الإنتاجي . وتتطور الأسعار أثناء الموسم الإنتاجي لأية سلعة زراعية حيث يحصل المبكرون في الإنتاج على أسعار مرتفعة نسبيا لإنتاجهم بينما يحصل المنتج الذي يبيع سلعته في وقت الوفرة على سعر منخفض نسبيا .

أما بالنسبة للسلع الزراعية القابلة للخزن مثل محاصيل الحبوب و القطن فيكون لها نمط سعري موسمي و الذي يغطي على الأقل تكاليف الخزن و تكاليف العمل خلال مدة الخزن حتى موسم الحصاد القادم . ويمكن رسم النمط السعري الموسمي بشكل بياني يبين تغير السعر أثناء أشهر السنة و تؤثر بعض العوامل الأقتصادية على النمط الموسمي للأسعار و خصوصا بالنسبة للدول التي تنتج للسوق العالمي . فانخفاض او ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يؤدي الى تغير طبيعة الطلب على السلعة الزراعية ارتفاعا أو انخفاضا و بالتالي ارتفاع أو انخفاض سعر السلعة حسب طبيعة سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات العالمية .

قياس الموسمية :

هناك عدة طرق حسابية و بيانية لقياس الموسمية لعل أهمها :

1- **طريقة الرسم البياني** : وفي هذه الطريقة يتم وضع الأسعار على المحور العمودي والسنين و الأشهر على المحور الأفقي حيث نستطيع من خلالها معرفة سلوكية سعر السلعة خلال الأشهر و خلال السنين لمدى معين من السنوات . وهذه الطريقة ليست دقيقة و إنما تبين النمط الموسمي التقريبي للأسعار الزراعية كما في الشكل (15).

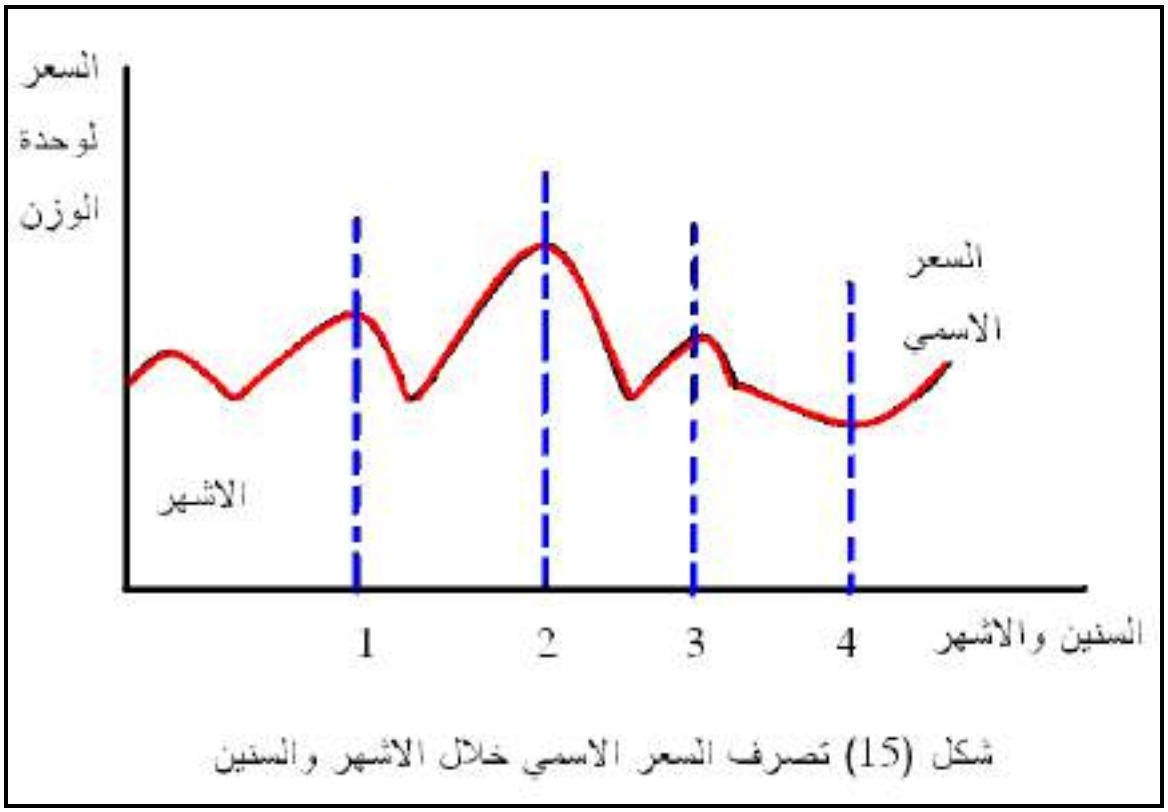

شكل (15) تصرف السعر الاسمي خلال الاشهر والسنين

2- **طريقة الرقم القياسي للسعر** : حيث تكون مدة الأساس (12) شهرا معينة او معدل لمدة عدة سنين . ويكون الرقم القياسي للمدة الأساس (100) و تتغير الأرقام القياسية للأشهر أو الأسابيع (إن وجدت) حول الرقم القياسي للمدة الأساس . فاذا كان الرقم القياسي لأحد الأشهر (80) فهذا يعني أن سعر الشهر المعني هو أقل ب 20% من معدل الاثني عشر شهرا المأخوذة . وعلى ضوء ذلك يمكن حساب الرقم القياسي للسعر المستلم من لدن المزارعين للأشهر المختلفة على مدى السنة و يمكن رسم شكل بياني للأرقام القياسية كما

هو الحال في الطريقة الأولى ، لكن يبين الرقم القياسي بوضوح تصرف السعر أثناء الأشهر في الموسم المدروس ، كما في الشكل (16) .

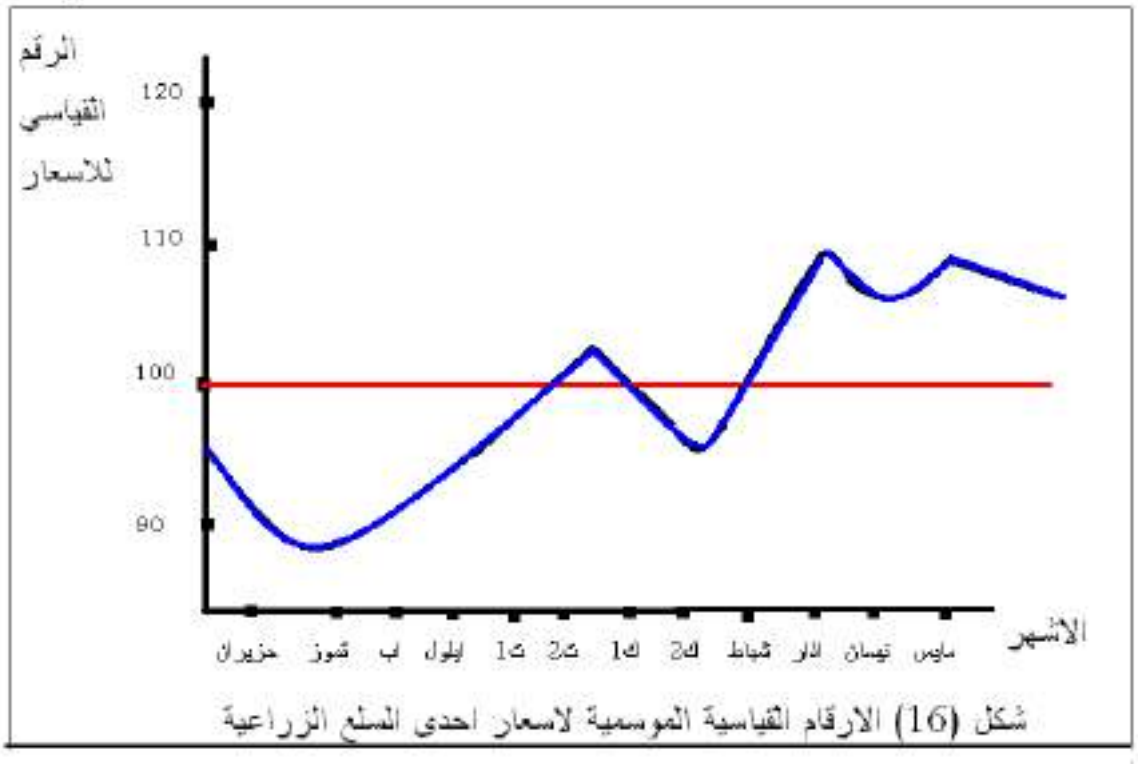

شكل (16) الارقام القياسية الموسمية لاسعار احدى السلع الزراعية

ويمكن حساب الأرقام القياسية لأشهر السنة لعدد من السنين ومن ثم ملاحظة فيما إذا كان هناك تغير نظامي قد حدث في النمط الموسمي .

3- **طريقة الانحدار** :حيث يمكن بهذه الطريقة تقدير مكونات السلسلة الزمنية للسعر (أو متغير آخر) . وقد تم تقدير بعض النماذج الخطية من لدن بعض الباحثين و التي كانت ملائمة لتحليل السلسلة الزمنية بوجود مكون الموسمية . وتتكون دورة الموسمية من مدة ثابتة قدرها (12) شهرا ، و من التقدير بطريقة الانحدار باستعمال طريقة المربعات الصغرى يمكن رسم منحنى للتغيرات السعرية الموسمية ، و هنالك بعض الصعوبات التي يمكن أن يلاقيها الباحث في تقدير دالة متصلة بالنسبة للمنتجات الزراعية العطيبة و شبه العطيبة . ويمكن استعمال طريقة الانحدار المتعدد لتقدير القيمة الصافية للأسعار لكل مكونات السلسلة الزمنية في معادلة واحدة .

4- **طريقة الدليل الموسمي** : الدليل الموسمي هو رقم إحصائي نسبي يعد دليلا على أثر الموسم في كل مدة زمنية جزئية من السنة . و يظهر هذا الدليل التغير النسبي في حركة المتغير في كل موسم بالنسبة الى متوسط التغير في السنة كلها . فإذا كان المتوسط العام 100% وكان الدليل الموسمي لأحد الأشهر يساوي 90% فإن ذلك يعني أن الموسم يؤثر في تخفيض قيمة التغير في هذا الشهر بنسبة 10% من المتوسط العام .

هناك عدة طرق لحساب الدليل الموسمي أو الرقم القياسي الموسمي من أهمها :

أ- **طريقة المتوسط البسيط** : يمكن حساب الدليل الموسمي بهذه الطريقة باتباع الخطوات الآتية :

1- نجد متوسط كل شهر بجمع قيم الأشهر للسنوات المدروسة و قسمتها على عدد السنوات المدروسة .

2- نجمع المتوسطات التي حصلنا عليها في الخطوة السابقة و نقسم الناتج على عدد الأشهر أي على (12) شهر فنحصل على المتوسط العام .

3- نقسم متوسط كل شهر على المتوسط العام و نضرب في (100) فنحصل على الدليل الموسمي .

يمكن إعطاء مثال على استعمال طريقة المتوسط البسيط لحساب الدليل الموسمي مأخوذ من بيانات ميدانية لأحد البحوث المنجزة في قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة بغداد . يبين الجدول رقم (5) نتائج حساب الدليل الموسمي بطريقة المتوسط البسيط لأسعار محصول الطماطة في العراق[1] للمدة 1979 – 1984 . ويمكن رسم تغيرات الدليل الموسمي لمدة (12) شهر و المحسوب بهذه الطريقة في الشكل (17) .

[1] محل ، عبد الرحمن وعفاف صالح الحاني – التحليل الاقتصادي لنمط التقلبات السعرية الموسمية لمحصول الطماطة والبصل في العراق – مجلة العلوم الزراعية العراقية- المجلد (24) العدد(1) – 1993- ص 286-296.

جدول (5)المتوسط الشهري لاسعار محصول الطماطة للفترة من (78- 1985) في العراق

month / years	Jan.	Feb.	Mar.	Apr.	May.	Jun.	Jul.	Aug	Sep.	Oct.	Nov.	Dec.
1978	210	200	150	80	65	60	50	55	80	100	120	125
1979	300	280	170	90	80	70	65	90	10	15	125	150
1980	400	290	210	200	100	60	75	80	125	100	125	140
1981	390	250	270	260	150	80	70	75	150	110	150	170
1982	295	290	250	240	225	75	60	80	120	125	160	170
1983	315	310	270	260	235	80	70	85	155	140	125	244
1984	375	465	515	460	402	80	50	95	168	173	198	430
1985	472	400	498	390	310	105	100	95	165	255	291	270

جدول (6) يبين الدليل الموسمي لأسعار محصول الطماطة في العراق المحسوب بطريقة المتوسط البسيط للمدة 1979 – 1984

الشهر	1979	1980	1981	1982	1983	1984	المتوسط	الدليل الموسمي %
ك2	86.9	113.8	111.4	103.9	139.5	153.6	117.1	117.6
شباط	122.5	112.8	108.8	102.0	129.2	120.8	116.2	116.7
اذار	139.2	107.6	106.2	100.6	137.1	133.6	121.1	121.6
نيسان	72.1	108.6	103.0	99.4	131.2	105.7	104.1	104.6
مايس	77.8	103.5	100.0	112.2	122.3	70.7	98.37	98.78
حزيران	83.4	97.4	101.2	69.5	61.4	61.5	77.9	78.2
تموز	93.2	91.5	99.0	106.1	54.8	67.7	87.85	88.22
اب	103.89	100.9	97.7	91.8	55.2	76.1	91.6	92.0
ايلول	113.7	89.8	100.3	85.3	50.1	82.1	89.37	89.74
ت1	106.3	83.8	99.0	79.3	105.3	81.1	92.3	92.6
ت2	86.2	87.4	97.2	74.2	150.3	130.0	100.2	100.6
ك1	89.2	90.4	104.2	70.9	151.2	110.8	98.6	99.06
المتوسط العام							99.58	

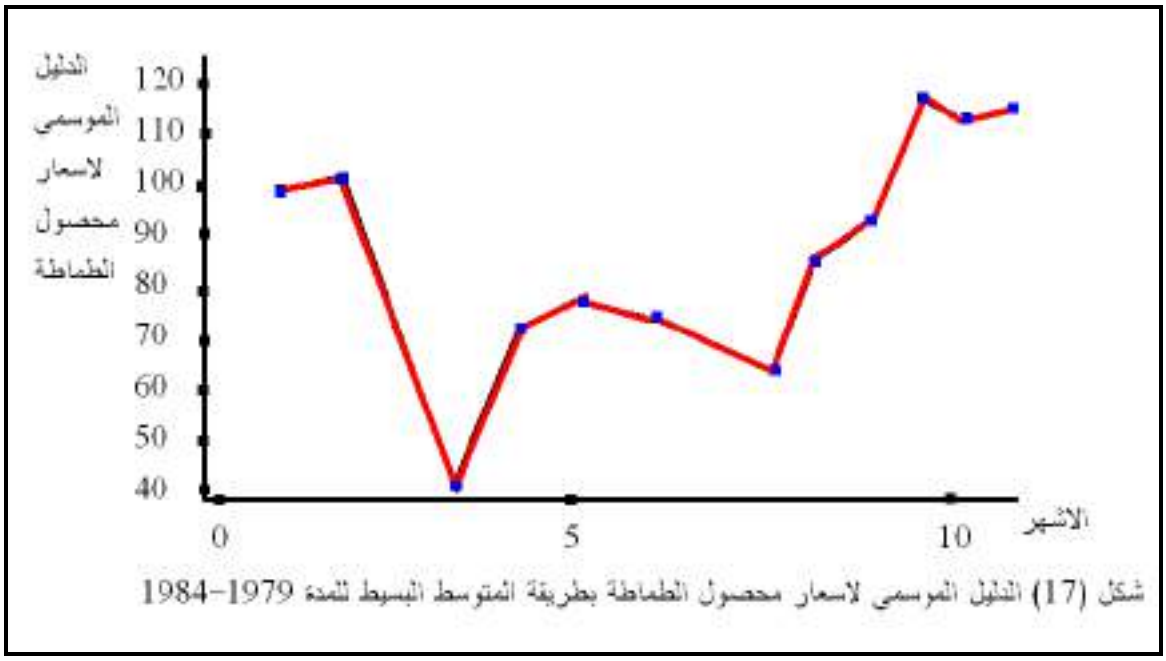

شكل (17) الدليل الموسمي لاسعار محصول الطماطة بطريقة المتوسط البسيط للمدة 1979-1984

ب . **طريقة النسبة الى المتوسطات المتحركة** : يمكن استخراج الدليل الموسمي الشهري أو الربع سنوي (S) كما يأتي :

الدليل الموسمي (S) = القيمة الفعلية كل شهر/ المتوسط المتحرك

ولتوضيح استعمال طريقة النسبة الى المتوسطات المتحركة لاستخراج الدليل الموسمي نورد نتائج أحد البحوث التطبيقية التي تم إنجازها في قسم الأقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة بغداد[1] حيث يبين الجدول رقم (6) نتائج حساب الدليل الموسمي باستعمال طريقة النسبة الى المتوسطات المتحركة لأسعار محصول البصل في العراق للمدة 1978- 1985 . ويمكن رسم تغيرات الدليل الموسمي لمدة (12) شهر في الشكل (18) .

[1] نفس المصدر السابق

جدول (7) المتوسط الشهري لأسعار[1] محصول البصل للفترة من (1978- 1985) في العراق

الشهر	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
ك2	60	70	110	120	140	300	536	250
شباط	90	100	110	120	140	280	425	250
اذار	90	115	105	120	140	300	474	310
نيسان	65	60	105	120	140	300	370	315
مايس	50	65	100	120	160	310	237	300
حزيران	60	70	95	125	100	175	195	295
تموز	70	80	90	125	160	170	200	323
اب	75	90	100	125	150	180	210	218
ايلول	90	100	90	130	150	170	215	183
ت1	92	95	85	130	150	368	205	190
ت2	75	80	90	130	150	525	329	190
ك1	80	85	95	140	150	525	288	180

جدول (8) المتوسط المتحرك للاشهر المختلفة لمحصول البصل للمدة (1978-1985)

الشهر	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
شباط	75	85	110	120	140	290	480.5	250
اذار	90	107.5	107.5	120	140	290	449.5	280
نيسان	77.5	87.5	105	120	140	300	422	312.5
مايس	57.5	62.5	102.5	120	150	305	303.5	307.5
حزيران	55	67.5	97.5	122.5	130	242.5	216	297.5
تموز	65	75	92.5	125	130	172.5	197.5	263.5
اب	72.2	85	95	125	155	175	205	225
ايلول	82.5	95	95	127.5	150	175	212.5	200.5
ت1	91	97.5	87.5	130	150	269	210	186.5
ت2	83.5	87.5	87.5	130	150	446.5	267	190
ك1	77.5	82.5	92.5	135	150	525	308.5	185

[1] نفس المصدر السابق

جدول (9) الدليل الموسمي لكل شهر للمدة (1978-1985) لمحصول البصل في العراق

الشهر	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
شباط	1.2	1.17	1	1	1	0.96	0.88	1
اذار	1	1.06	0.97	1	1	1.03	1.05	1.1
نيسان	0.83	0.68	1.02	1	1	1	0.87	1.008
مايس	0.87	1.04	0.97	1	1.06	1.01	0.78	0.97
حزيران	1.09	1.03	0.97	1.02	0.76	0.72	0.90	0.99
تموز	1.07	1.06	0.97	1	1.23	0.98	1.01	0.88
اب	1.03	1.05	1.05	1	0.96	1.02	1.02	0.82
ايلول	1.09	1.05	0.94	1.01	1	0.97	1.01	0.91
ت1	1.01	0.97	0.97	1	1	1.36	0.97	1.01
ت2	0.89	0.91	1.02	1	1	1.17	1.23	1.00
ك1	1.03	1.03	1.02	1.03	1	1	0.93	0.97

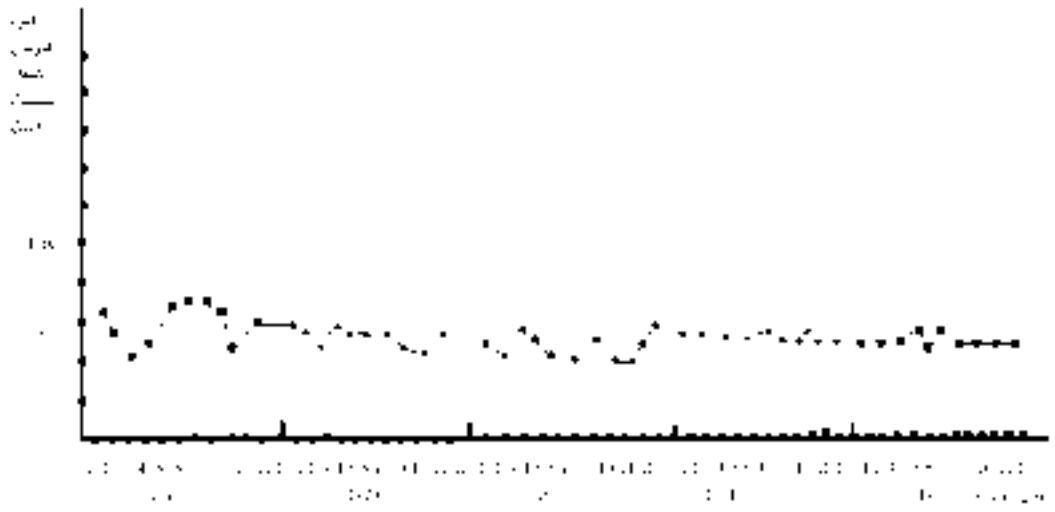

شكل (18) الدليل الموسمي لاسعار محصول البصل بطريقة النسبة الى المتوسطات المتحركة للمدة(1978-1985)

تمارين للمراجعة//

1- مالمقصود بالموسمية ؟ وضح ذلك باختصار .
2- بين النمط الموسمي لاسعار احدى السلع الزراعية باستعمال الطريقة البيانية .
3- بين النمط الموسمي لاسعار احدى السلع الزراعية باستعمال الارقام القياسية .
4- قدر بطريقة الانحدار السلسلة الزمنية لاسعار احدى السلع الزراعية ومن ثم ارسم هذه السلسلة . لاحظ النمط الموسمي في تغير اسعار السلعة المعنية اثناء اشهر السنة. حاول ان تجد معلومات تخص اسعار نفس السلعة لاشهر سنين ماضية وقدرها وحاول ان ترسم هذا التقدير.
5- احسب الدليل الموسمي لاحدى السلع الزراعية لمدة (12) شهرا يأخذ سلسلة زمنية مقدارها (5) سنوات بطريقة المتوسط المتحرك.

الفصل الخامس

عرض المنتجات الزراعية

يتألف عرض السلعة الزراعية في لحظة زمنية معينة من الإنتاج الجاري زائدا المخزون من السلعة زائدا المستورد من السلعة ناقصا المصدر من تلك السلعة . و غالبا ما يكون عرض السلعة في تلك اللحظة عبارة عن خط عمودي على المحور الافقي موازيا لمحور السعر . و يتغير موقع منحنى العرض من هذا المكان نتيجة لتغير العوامل المؤثرة في مستوى العرض و التي من أهمها :

1- كلفة الموارد الإنتاجية :

يشتق منحنى عرض المنشأة المفردة من منحنى الكلفة الحدية لتلك المنشأة. لذا فإن أي تغير في منحنى الكلفة الحدية للمنشأة سيؤثر حتما في تغير منحنى عرض تلك المنشأة . ويشتق منحنى الكلفة الحدية من منحنى الكلفة المتغيرة لتلك المنشأة . لذا فإن أي تغير في أسعار عناصر الإنتاج المتغيرة المستعملة في إنتاج ناتج معين ستؤثر بصورة مباشرة في تغير الكلفة المتغيرة لعناصر الإنتاج المتغيرة و بالتالي الكلفة الحدية التي تمثل مسارا لمنحنى عرض المنشأة .ويشتق منحنى عرض سوق السلعة المعنية من المجموع الافقي لمنحنيات عرض المنشآت الانتاجية للسلعة المعنية . لذلك فإن عرض السوق من سلعة معينة يتأثر بأسعار الموارد المستعملة في إتاج تلك السلعة .

2- أثر العوامل الجوية و الموارد الثابتة :

يكون تاثير الجو و الموارد الثابتة متشابها من حيث التأثير على الإنتاج و بالتالي على التكاليف المتغيرة و من ثم عرض السلعة الزراعية المعنية . فإذا كان الجو قاسيا فإن ذلك سيؤثر على كمية الناتج و بالتالي على تكاليف الإنتاج المتغيرة و من ثم عرض المنشأة وبالتالي عرض السوق من السلعة المعنية . بنفس الطريقة فإن تسرب أي فرد من عائلة المزرعة الى خارج المزرعة كالعمل في مهنة أخرى أو الالتحاق بالمدرسة سيؤثر في كمية الناتج النهائية ، إن لم يكن ذلك العامل ضمن البطالة المقنعة السائدة في العمل العائلي في معظم مزارع العائلة في الدول النامية . وتخفيض الإنتاج سيؤدي الى تغير تكاليف الإنتاج المتغيرة و بالتالي الكلفة الحدية و من ثم عرض المزرعة من السلعة و بالتالي عرض السوق . تكون معظم الموارد في المدى القصير ثابتة لعدم أمكانية تغير كمياتها ، بينما تكون معظم الموارد متغيرة في المدى الطويل . أما في المدى المتوسط فهناك بعض الموارد الثابتة مثل الارض و الادارة بينما تكون هناك موارد أخرى متغيرة مثل مستلزمات الإنتاج المختلفة كالبذور و الأسمدة و مواد المكافحة بينما تكون بعض الموارد شبه ثابتة مثل المكائن و المعدات إذ إن هذه الموارد صعبة التجزئة إضافة الى أن سعر شرائها يختلف عن سعر قيمتها المتبقية salvage value . و تخضع الموارد المتغيرة الى قانون الاحلال و الاستبدال . و يتم التوسع في الغنتاج على طول سطح الإنتاج الى أن يتساوى

المعدل الحدي للإحلال مع مقلوب نسبة أسعار الموارد التي يراد استبدالها حيث يتحقق أعظم ربح . وقد يتم التراجع في الإنتاج أستجابة لما يتصوره المدير بالنسبة للتغيرات الدائمة في أسعار الناتج . و المسار الذي يتخذه الأنتاج في التراجع contraction path يختلف عن المسار الذي يتخذه الإنتاج في التوسع expansion path . لذلك فإن عرض المنشأة في المدى القصير يختلف عن عرض المنشأة في حالة التوسع و عن عرضها في حالة التراجع . فمنحنى عرض المنشأة في حالة التراجع يكون أقل مرونة من منحنى العرض في حالة التوسع . و السبب في ذلك يرتبط بحساب ثبات الموارد إذ إن من الصعب التخلي عن الموارد الثابتة في حالة و جودها في الاستعمال في عملية الإنتاج الزراعي لهذا فإن التغير المطلوب في سعر الناتج يجب أن يكون أكبر لتخفيض الناتج بكمية معينة مقارنة بالتغير المطلوب في السعر للتوسع في نفس الكمية من الناتج .

3- **أثر الفرص الإنتاجية الأخرى المتاحة للموارد :**

عند استعمال كمية من الموارد في إنتاج ناتجين فإنه يمكن الوصول الى المزيج الأمثل من الناتجين الذي يعظم الإيراد عندما يتساوى المعدل الحدي لتحويل الناتجين مع مقلوب النسبة السعرية للناتجين . و يمكن أن يتغير هذا المستوى من المزيج إذا تغير سعر أحد الناتجين . و عند تغير سعر أحد الناتجين بالأنخفاض مثلا تزداد الكمية المنتجة من الناتج الأخر حتى لو لم يتغير سعره . و هذا بالطبع يؤثر على الكمية المعروضة من الناتج الذي لم يتغير سعره .

4- **مستوى التقنية :**

يؤدي التحسن في مستوى التقنية الى زيادة الأنتاج ، و بما أن مستوى التقنية يمكن أن تصنف على أنها مورد ثابت كما هو الحال بالنسبة للموارد الثابتة الأخرى فإن دالة الإنتاج ستنتقل الى أعلى و بالتالي انخفاض كلفة الوحدة الواحدة و الذي يترجم بشكل زيادة في دالة عرض المنشأة و بالتالي زيادة عرض السوق .

5- **أثر التدخل الحكومي :**

يمكن أن يؤثر التدخل الحكومي بوضع إعانات على أسعار مستلزمات الإنتاج أو وضع أسعار مسبقة للناتج أعلى من سعر السوق على كمية الناتج المتوقع من سلعة زراعية معينة و بالتالي زيادة المعروض من تلك السلعة و بالتالي زيادة عرض السوق .

أثر البعد الزمني في دالة العرض :

يعد البعد الزمني مهما في تحديد علاقات العرض في الإنتاج الزراعي ، و لكن هناك صعوبة في التحديد الدقيق و الواضح ماذا يقصد بالمديات الزمنية ، المدى القصير جدا ، المدى القصير ، المدى المتوسط و المدى الطويل و علاقتها بدالة العرض .

و يختلف البعد الزمني اللازم لاستجابة الإنتاج من سلعة زراعية الى أخرى . فمثلا قد يأخذ القرار الإنتاجي زمنا أطول بالنسبة لأشجار الفاكهة مقارنة بمشاريع الدواجن .

وتعد دالة العرض قصيرة المدى ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنتاج الزراعي ، و تفترض أن بعض عناصر الإنتاج تكون ثابتة بينما تكون بعض العناصر متغيرة استجابة للأسعار . وهذا يعني أن مدة المدى القصير تكون سنة أو سنتين لعدة سلع زراعية ، بينما يمكن تحديد مدة المدى الطويل بانها تلك المدة اللازمة بأن تصبح جميع عناصر الإنتاج متغيرة . و بذلك يمكن زيادة المساحات المزروعة و تغيير الأبنية المزرعية و الحصول على أيدي عاملة إضافية و على معدات و مكائن جديدة و بصورة عامة فإن شكل منحنى عرض السوق في المدى القصير لسلعة معينة يعتمد على شكل منحنيات الكلفة الحدية للمزارع التي تنتج السلعة المعنية . وحسب منطوق النظرية الاقتصادية فأن مستوى الناتج المعظم للربح يتحقق عند النقطة التي يتساوى فيها العائد الحدي مع الكلفة الحدية . يكون المنتج مستعدا للإنتاج عندما يكون أوطأ سعر يستلمه المنتج مساويا لمتوسط الكلفة المتغيرة و يمتنع المنتج عن الإنتاج عندما ينخفض السعر أقل من هذا المستوى ويقطع منحنى الكلفة الحدية منحنى متوسط الكلفة المتغيرة عند هذا المستوى . و تزداد استجابة المنتج كلما ارتفع السعر أكثر فتتخذ مسارا يقتفي الكلفة الحدية . وبذلك يمكن اشتقاق منحنى عرض المنشأة من منحنى الكلفة الحدية .أما منحنى عرض السوق فهو المجموع الأفقي لعرض المنشات(المزارع) .

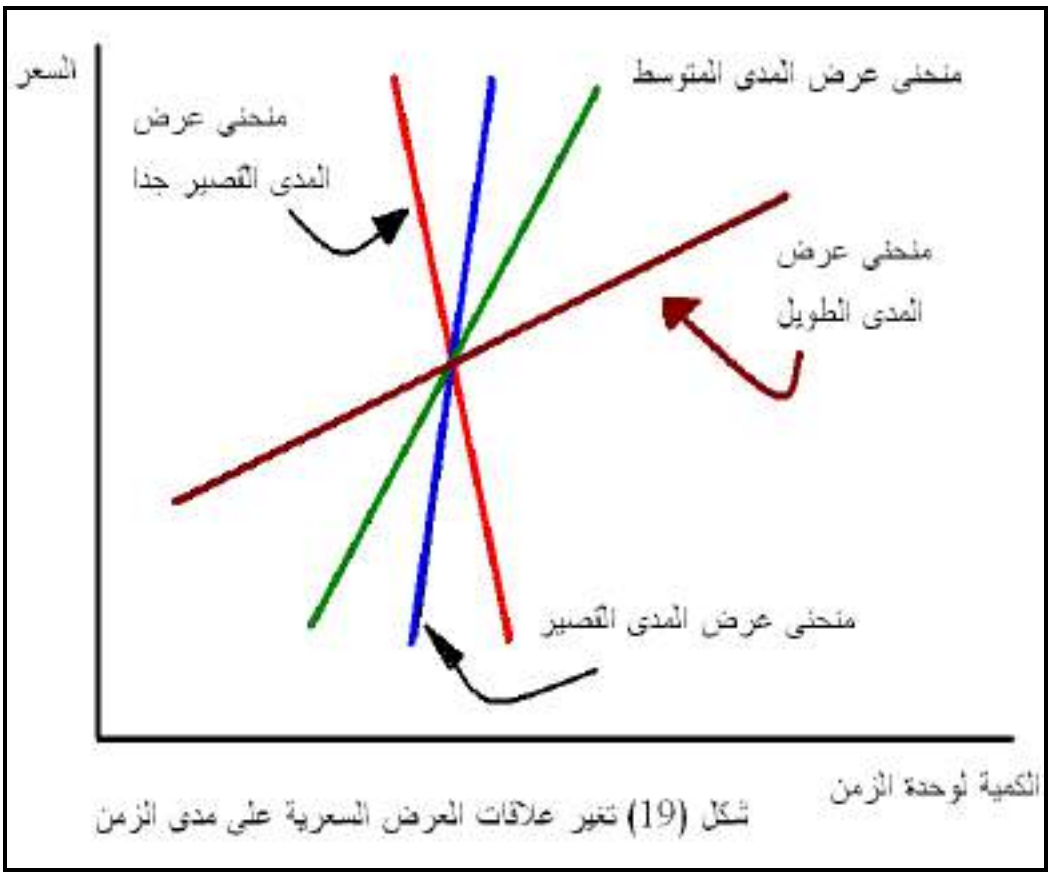

شكل (19) تغير علاقات العرض السعرية على مدى الزمن

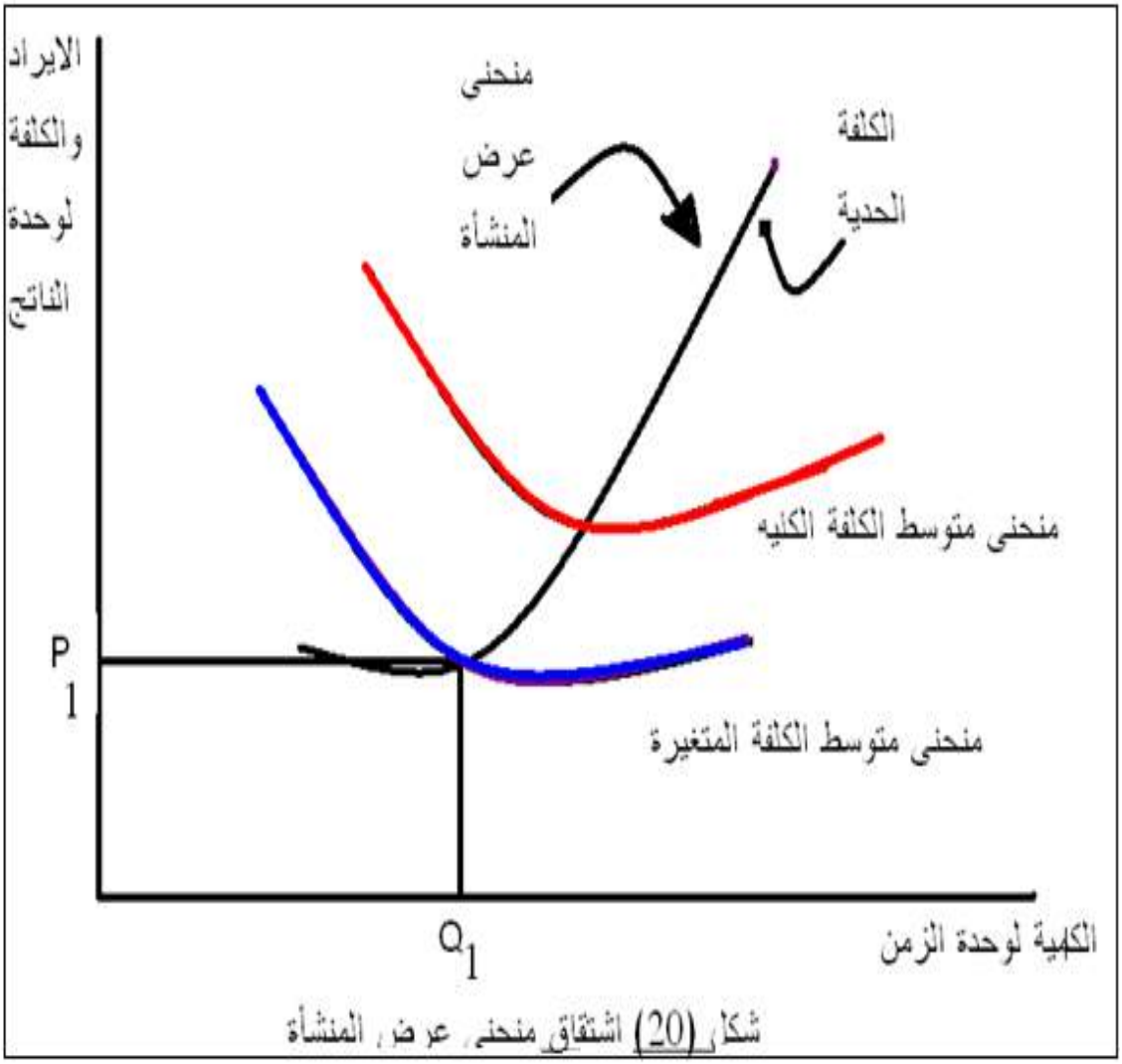

شكل (20) اشتقاق منحنى عرض المنشأة

مرونة العرض السعرية :

يمكن أن تعرف مرونة العرض السعرية على أنها التغير النسبي في الكمية المعروضة استجابة لتغير مقداره 1% في السعر على فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة . جبريا يمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية:

$$E_S = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$$

حيث تشير (Q) الى الكمية المعروضة ،و (P) الى السعر للوحدة الواحدة من الكمية المنتجة . و تكون أشارة المرونة موجبة عادة، و تعني المرونة الصفرية أن ليس هناك استجابة للتغير السعري . و يشير العرض غير المرن الى قيم المرونة المحصورة بين الصفر وواحد بينما يشير العرض المرن الى قيم المرونة التي أكبر من الواحد الصحيح. وتختلف قيمة مرونة العرض من نقطة الى أخرى على منحنى العرض ، لكن عندما نتكلم على مرونة العرض السعرية فإن ذلك يعني قياس المرونة عند المتوسط الحسابي للكميات و الأسعار . تكون قيمة المرونة مساوية الى (1) عندما يمر منحنى العرض من نقطة الأصل . و تكون التقديرات الميدانية لمرونات العرض مفيدة بالنسبة لأولئك الذين يهتمون بتوقعات العرض المستقبلي أو لأولئك المهتمين بقرارت السياسة الزراعية . فأذا كانت مرونة عرض سلعة معينة ذات قيمة مرنة نسبيا فأن انخفاض بسيط في سعر الدعم يكون كافيا لحل مشكلة فائض الإنتاج بينما لا يكون هذا ممكنا إذا كان العرض غير مرن .

و تعد مسألة تقدير مرونات العرض من المسائل المعقدة بالنسبة للمنتجات الزراعية مقارنة ببقية المنتجات ، إذ إن هنالك منتجات بديلة و أن هنالك كثيراً من عناصر الإنتاج المستعملة لإنتاج السلعة المعنية التي تؤثر أسعارها جميعا في سعر السلعة المعنية . كما أن هناك تأثيراً للبعد الزمني في تقدير مرونات العرض للسلع الزراعية لذلك تم تقسيم مرونات العرض للسلع الزراعية الى مرونات قصيرة . المدى أي تلك التي تتعلق بدورة أو دورتين أنتاجيتين و مرونات بعيدة المدى أي تلك التي تبنى على أساس التأثير الكامل للتغير السعري بحيث تسمح لأي مدى زمني مهما طال يكون ضروريا لحدوث جميع التكيفات المطلوبة . وضمن المدى القصير هناك بعض المنتجات التي يتطلب تغيير إنتاجها وقت قصير جدا كمنتجات الدواجن حيث تكون مروناتها عالية . بينما على العموم تكون المرونات قصيرة المدى أقل من المرونات بعيدة المدى حيث يكون هناك وقت كافٍ لحدوث التغيرات المطلوبة في المدى الطويل . و عادة تكون مرونات العرض السعرية بصورة عامة منخفضة بالنسبة للسلع الزراعية مقارنة بالسلع الأخرى بسبب الطبيعة البايلوجية بالنسبة للإنتاج الزراعي .

تقدير دالة العرض :

يمكن تقدير دالة العرض باستعمال طريقة المربعات الصغرى بأخذ انحدار الكمية المعروضة متغيرا تابعا و العوامل الأخرى المؤثرة في الكمية المعروضة التي تكون متغيرات مستقلة وأهم هذه العوامل:

سعر السلعة المعنية ، أسعار السلع البديلة ، أسعار مدخلات الإنتاج (مؤشر تجميعي لاسعار مدخلات عديدة) ، البنية التحتية مثل نسبة المساحة المروية أو الاستثمار الكلي في زراعة المحصول ، الظروف الجوية (درجات الحرارة ، الرطوبة ....الخ) و الزمن ويمكن وضع دالة العرض بالصيغة الخطية الأتية :

$$q_i^s = a_0 + a_1 P_i + a_2 P_j + a_3 P_K + a_4 I + a_5 t + a_6 W \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن P_i = سعر السلعة المعينة P_j = سعر السلع البديلة (مؤشر تجميعي لأسعار سلع عديدة ، P_K = أسعار مدخلات الإنتاج (مؤشر تجميعي لأسعار مدخلات عديدة) ، I = الاستثمار في البنية التحتية أو نسبة المساحة المروية ، t = يمثل الزمن و هو دليل للتغير التقني ، W = يمثل حالة الجو (درجة الحرارة ، الأمطار ...الخ) ، q_i^s = كمية السلعة المعروضة

أو يمكن تحويل الصيغة السابقة الى الصيغة اللوغارتمية :

$$\ln q_i^s = \ln a_0 + a_1 \ln P_i = a_2 \ln P_j + a_3 \ln P_K + a_4 \ln I + a_5 t + a_6 W \ldots\ldots\ldots(2)$$

ويمكن استنباط دالة العرض الآتية عن طريق أنموذج التعديل الجزئي Partial adjustment model الذي يمكن استنباطه بأستعمال طريقة الإبطاء الموزع distributed lag method وكما يأتي :

$$Q_t = b_0 + b_1 P_{it} + b_2 Q_{t-1} + b_3 t + b_4 W_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث تكون الحروف الكبيرة هي الصيغة اللوغارتمية الطبيعية للمتغيرات وتشير الى كمية السلعة المعروضة للسنة الحالية وكميتها المعروضة لسنة سابقة وسعر السلعة و بقية المتغيرات كما في الحالة السابقة .

و المعلمات الموجودة ($b's$) هي دالة للمعلمات في الصيغة السابقة ($a'S$) وكذلك لمرونة التعديل adjustment elasticity (B) التي تربط المدى الطويل بالمدى القصير .

و بما أن المعادلة هي لوغارتمية لذلك فإن جميع المعلمات هي مرونات .

$$b_1 = Ba_1$$

$$b_2 = 1 - B$$

$$B = 1 - b_2$$

$$a_1 = \frac{b_1}{1-b_2}$$

من هذه المعلمات تشتق المرونات قصيرة المدى و بعيدة المدى

مرونة العرض السعرية قصيرة المدى = b_1

مرونة العرض السعرية بعيدة المدى = $a_1 = \frac{b_1}{1-b_2}$

ويمكن الابتعاد عن متغير الجو (w) و الزمن (t) ووضع الكمية والسعر المبطئين لسنة واحدة بالنسبة للسلعة المعنية بالصيغة اللوغارتمية الطبيعية بدلا عن حالة الجو و الزمن (أنموذج Tweeten) و كما يأتي :

$$Q_t = b_0 + b_1 P_{it-1} + b_2 Q_{t-1}$$

علاقة استجابة العرض Supply response relation

يميز بعض الاقتصاديين بين دالة العرض التقليدية في النظرية الاقتصادية و علاقة استجابة العرض . يحدد منحنى العرض التقليدي العلاقة بين الكمية و السعر بإفتراض ثبات العوامل الأخرى . أما علاقة أستجابة العرض فهي أكثر عمومية ، فهي تحدد استجابة الناتج للتغير في السعر بإفتراض عدم ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض كما أشرنا سابقا . لذا تتضمن الاستجابة إضافة الى الحركة على طول منحنى العرض التحول في منحنى العرض من موقعه الأصلي الى موقع جديد . فعلاقة أستجابة العرض هي ليست دالة قابلة للرجوع العكسي أي أن منحنى العرض قابل للرجوع بنفس المسار السابق ، حيث تكون مرونة استجابة العرض في كثير من الأحيان مختلفة بالنسبة الى زيادة السعر مقارنة بانخفاض السعر . فيفترض منحنى العرض التقليدي أنه إذا ازداد السعر ثم انخفض فان الكمية المعروضة ترجع الى مستواها الأصلي ، أي أنها قابلة للرجوع العكسي .

ويبنى مفهوم الأستجابة على الفرضية التي تقول إنه عند تغير السعر فمن المحتمل أن تكون هناك تغيرات مقابلة في العوامل المؤثرة في تحول منحنى العرض . فمن الناحية العملية عندما تتغير

الأسعار قد يتم إدخال تقنيات جديدة في عملية الانتاج ، وهذا يفترض تراكم مستمر من التقنية الجديدة التي يمكن أن يتبناها المنتج . فتحت ظروف زيادة الأسعار قد تتحفز المنشئات الإنتاجية لتبني التقنيات الجديدة بمعدل أسرع مقارنة بحالة ثبات الأسعار أو أنخفاضها . فجزء كبير من رأس المال الزراعي يأتي من العوائد المحتفظ بها و بالتالي فإن زيادة الأسعار تدفع المنتجين لتمويل تبني التقنيات الجديدة بسرعة أكبر . فتحت ظروف زيادة الأسعار من المحتمل أن يكون لهذا تأثيران التأثير الأول هو زيادة الإنتاج من لدن المزارعين على طول منحنى العرض التقليدي و ثانيا قد تؤدي زيادة السعر الى الأنتقال الى منحنى عرض جديد . و بالنتيجة تكون الزيادة المتوقعة في الكمية المعروضة أكبر من تلك التي تحدث تحت مفهوم العرض التقليدي فقط .

وفي حالة تبني تقنيات جديدة في الإنتاج فإنه غالبا ما يحتفظ بها حتى في حالة انخفاض سعر الناتج . فعندما ينخفض سعر الناتج تكون الاستجابة لانخفاض السعر أقل من تلك التي لارتفاعه . لذلك تكون مرونة الاستجابة لارتفاع السعر أعلى من تلك التي لانخفاضه .

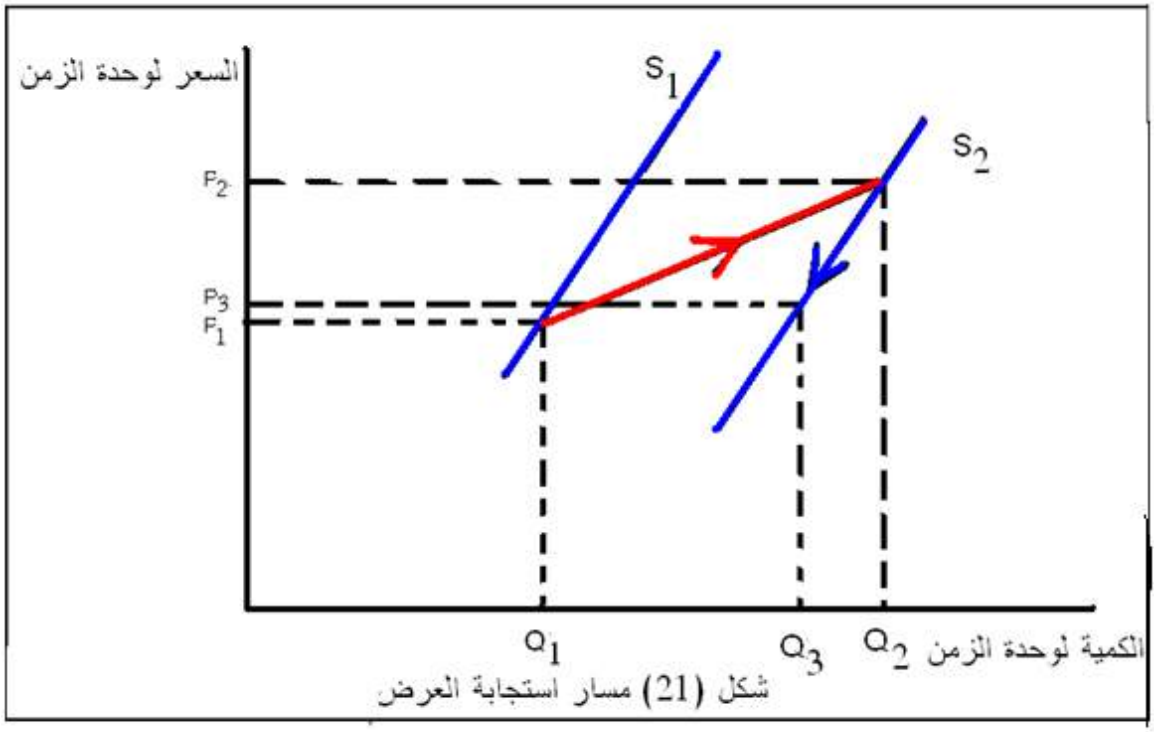

شكل (21) مسار استجابة العرض

يبين الشكل (21) أستجابة عرض افتراضية ، إذ إنه عند السعر P1 يعرض المنتج كمية مقدارها Q1، لكن بزيادة السعر الى P2 تزداد الكمية المعروضة على طول القطر الواصل بين منحنى العرض (S1) و (S2) حيث تصل الى الكمية Q2. أما إذا انخفض السعر الى المستوى P3 فأن الكمية المعروضة تنخفض على طول منحنى العرض الجديد (S2) فتصبح الكمية Q3 . فمستوى الأسعار الزراعية الجيدة أو غير الجيدة يكون لها تأثير واضح على معدل تبني التقنيات الجديدة و بالتالي على معدل التغير في الأنتاج المزرعي . فيجب أن يكون لدى المزارع الحافز لاستعمال

التقنيات الجديدة و السهولة للحصول على رأس المال الكافي اللازم لعملية الاستثمار . وقد عملت الدول المتطورة في هذا الإتجاه بالنسبة للإنتاج الزراعي بعد الحرب العالمية الثانية حيث دعمت الحكومات المنتج الزراعي سواء بالإعانات المباشرة أو غير المباشرة . أما الحكومات في الدول النامية فقد عملت العكس حيث كانت مثبطة للإنتاج الزراعي سواء بسياساتها غير الحمائية أم عدم تشجيع المنتج الزراعي من ناحية دعم أسعار الإنتاج الزراعي حيث كانت معظم أسعار المنتجات الزراعية في الدول النامية منخفضة مقارنة بالأسعار العالمية لهذا دعا العالم الاقتصادي الأمريكي (شولتز) الى تدخل حكومات الدول النامية لدعم أسعار منتجاتها الزراعية و إعانة مستلزمات الإنتاج الزراعي .

بعض الطرق في تحليل العرض :

قد لا تعطي تقديرات العرض باستعمال السعر لسنة سابقة نتائج منطقية ، فقد تعطي نتائج تخالف منطوق النظرية الاقتصادية أي قد تكون العلاقة المقدرة بين السعر و الكمية سالبة . وفي هذه الحالة يكون من المتعذر التعويل على النتائج المتحصل عليها من دالة العرض كالمرونات مثلا. وقد استطاع بعض الاقتصاديين استنباط الطرق الآتية :

1- **طريقة الانحراف عن الإتجاه العام** :

ويتم في هذه الطريقة أستعمال الانحراف عن الإتجاه العام للكميات المنتجة متغيرا تابعا[1] (اي على المحور العمودي) و النسبة السعرية لسنة سابقة (مبطئة سنة واحدة) لسعر الناتج الى سعر المورد الأكثر أهمية متغيرا مستقلا (على المحور الأفقي) . أظهرت نتيجة استعمال هذه الطريقة علاقة إيجابية تتفق و منطوق النظرية الاقتصادية كما في الشكل (22) .

[1] John W. Goodwin, 1994, Agricultural Price analysis and forecasting , John Wiley &Sons, Inc., New York. PP.230-236.

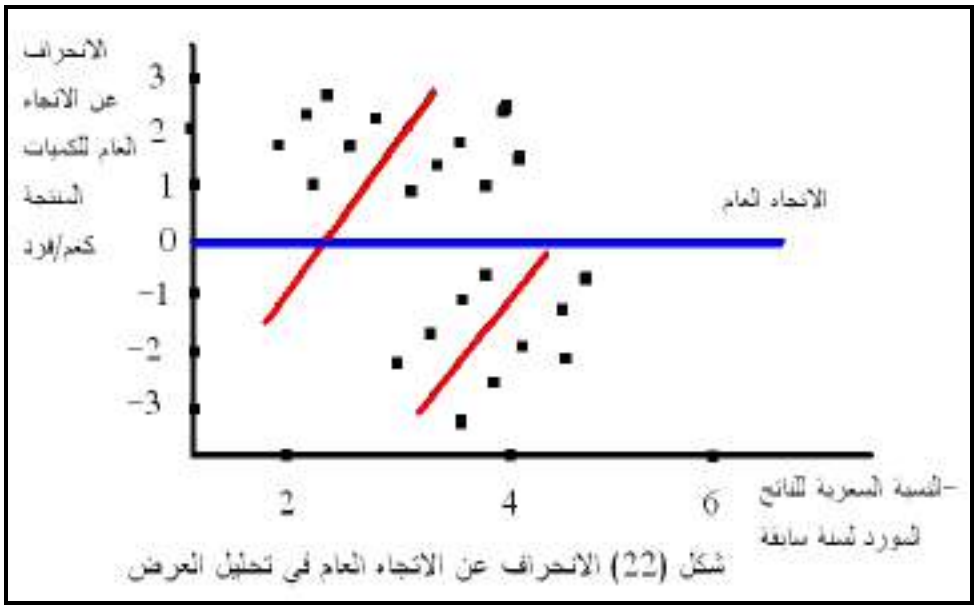

شكل (22) الانحراف عن الاتجاه العام في تحليل العرض

2- **طريقة الفروقات الأولى في تحليل العرض First differences** :

يتم حساب الفروقات الأولى بطرح قيمة السنة السابقة للمتغير المعني من قيمة السنة الحالية. فبالنسبة لاستعمال هذه الطريقة في تحليل العرض يتم وضع المتغير المستقل وهي التغير في الكمية المنتجة للفرد عن السنة السابقة (المحور العمودي) و النسبة السعرية للناتج – المورد لسنة سابقة متغيرا تابعا يوضع على المحور الأفقي . أظهرت الدراسات الميدانية نتيجة منطقية إيجابية و حسب النظرية الاقتصادية ، كما في الشكل (23).

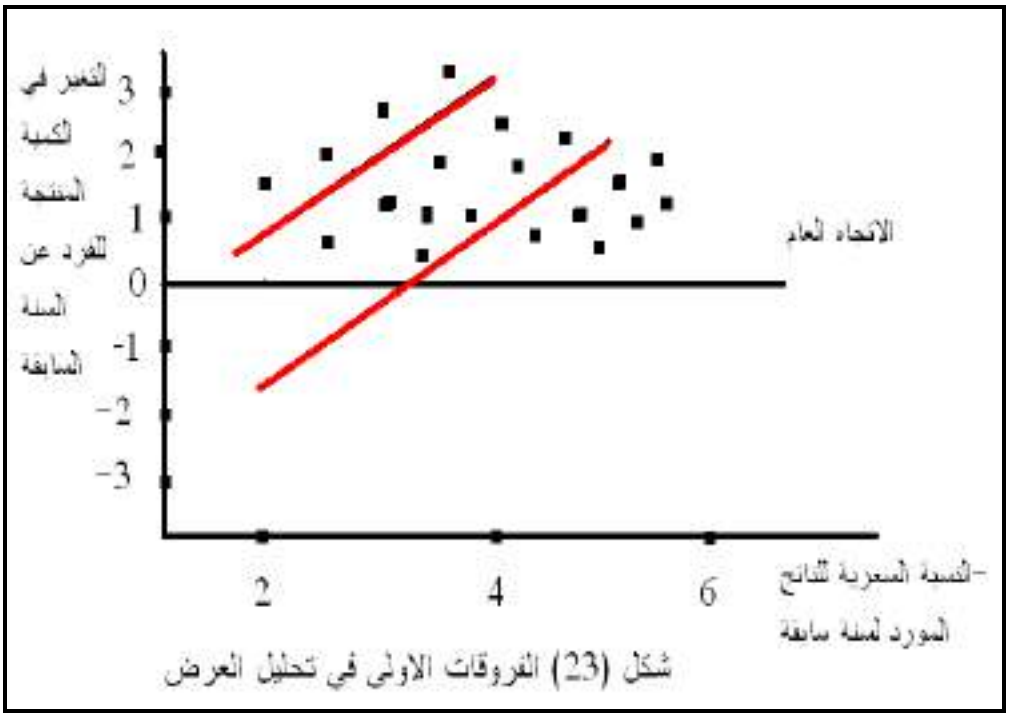

شكل (23) الفروقات الاولى في تحليل العرض

تمارين للمراجعة :

1- ما أهم العوامل المؤثرة في مستوى العرض .

2- بين مسار أستجابة العرض بزيادة السعر و بانخفاضه .

3- استخرج مرونات العرض قصيرة المدى و بعيدة المدى من دالة العرض المقدرة الآتية:

$$Q_t = 15 + 0.3P_{it-1} + 0.4Q_{it-1}$$

4- قدر علاقة العرض بطريقة الانحراف عن الإتجاه العام لإحدى السلع الزاعية المعروفة.

5- قدر علاقة العرض بطريقة الفروقات الأولى لأحد محاصيل الحبوب ، مستعملا السماد الكيمياوي مورداً .

الفصل السادس

الطلب على المنتجات الزراعية

هنالك نوعان من الطلب بالنسبة لعدد المستهلكين من سلعة زراعية معينة هما طلب المستهلك الفرد و طلب السوق . فطلب المستهلك هو عبارة عن الكميات المطلوبة من سلعة زراعية معينة التي تؤدي الى اشباع رغباته أو تعظم منفعته و التي يكون قادرا على شرائها . و تكون العلاقة ، كما نعلم من النظرية الأقتصادية ، بين سعر السلعة و الكمية المطلوبة علاقة عكسية .

أما طلب السوق فهو عبارة عن المجموع الافقي لطلب المستهلكين في سوق سلعة زراعية معينة. ويمكن تقدير دالة الطلب الفردي و دالة السوق بأستعمال الصيغ الرياضية المعروفة للمدة الزمنية التي يراد دراستها . فبالنسبة للعراق هناك دراسات كثيرة تم بموجبها تقدير دوال طلب المستهلك وطلب السوق لمختلف السلع الزراعية و التي استعملت لأستخراج مختلف المشتقات التي أفادت الباحثين في السياسة الزراعية بشكل عام وفي السياسة السعرية بشكل خاص . يمكن التمييز بين مفهومين من الطلب هما الطلب الساكن أو المستقر و الطلب الحركي (الداينميكي) . فالطلب الساكن يعني التحرك على طول منحنى الطلب الذي يتمثل في تغير الكمية المطلوبة استنادا الى التغير في السعر . أما الطلب الحركي فيتمثل في انتقال منحنى الطلب من موقعه الأصلي الى موقع جديد بسبب التغيرات التي تحدث في بعض العوامل كالدخل و عدد السكان وبقية العوامل المعروفة المؤثرة في الطلب و التي تحدث بمرور الزمن[1] . وقد يستعمل المفهوم الحركي للتعبير عن مدة الإبطاء التي تحتاجها تكيف الكميات المطلوبة نتيجة لتغير العوامل المؤثرة في الطلب ، إذ إن التكيف في الكميات لا تحدث أنيا بسبب المعرفة غير التامة بالتغيرات الحادثة في العوامل المؤثرة في الطلب و كذلك الزمن اللازم لأحداث التغيرات . وأهم العوامل المؤثرة في تغير الطلب ، أي الأنتقال الى منحنى طلب جديد ، كما ميزها الاقتصاديون هي :

1- عدد السكان و توزيعه العمري .
2- دخل المستهلك و توزيعه .
3- أسعار ووفرة السلع و الخدمات الأخرى .
4- أذواق المستهلك .

وتكون هذه العوامل ثابتة على المدى القصير ، أما على المدى الطويل فإنها قابلة للتغير . و للمزيد من التفصيل عن هذه العوامل يمكن الرجوع الى أي كتاب في النظرية الجزئية .

[1] William G. Tomek and Kenneth L.Robenson, Agricultural product prices , Cornell University press, Ithaca and London, 1972,P.9.

طلب المضاربة Speculative demand :

يمثل طلب المضاربة نوعاً من الطلب المرتبط بزيادة الطلب المتوقع و الزيادة المتوقعة في الأسعار نسبة الى الأسعار الحالية ، و ينشأ هذا الاهتمام بطلب المضاربة في الإنتاج الزراعي لكون أن معظم السلع الزراعية تنتج موسميا و لكن تستهلك على مدى السنة . فأصحاب المخازن التي تخزن السلع الزراعية يضاربون بهذه السلع على مدار السنة حيث تكون الأسعار في موسم الإنتاج أقل بكثير من الأسعار التي تنشأ كلما ابتعدنا عن موسم الذروة .

يمكن لمنحنى الطلب أن يتحول نتيجة للتغيرات الحاصلة في طلب المضاربة . فالمضاربة التي تتوقع الأحداث المستقبلية بشكل غير صحيح فأنها قد تؤدي الى الزيادة في تذبذب الأسعار ، بينما تؤدي المضاربة المتوقعة للأحداث بشكل صحيح الى الانخفاض في تذبذب الأسعار .

الطلب المشتق Derived demand :

يحدد المستهلك النهائي شكل و موقع دالة الطلب ، لهذا السبب فإنه يطلق على علاقات طلب المستهلك بالطلب الأولي . ففي الدراسات الميدانية تستعمل بيانات كميات و أسعار المفرد عادة لتحديد علاقات الطلب الأولي .

من جهة أخرى يستعمل مصطلح الطلب المشتق لتمثيل جدول طلب المدخلات و التي تستعمل لإنتاج السلع النهائية . فالذرة مثلا تعد أحد المدخلات المهمة في إنتاج المنتجات الحيوانية ، و الطلب على الذرة يعد طلبا مشتقا من الطلب على اللحوم .

فقد يتغير منحنى الطلب المشتق أما بسبب التحول الحاصل في منحنى الطلب الأولي أو بسبب تغير الهوامش التسويقية . ويمكن تقدير علاقات الطلب المشتق ميدانيا أما بصورة غير مباشرة عن طريق طرح الهوامش التسويقية من جدول الطلب الأولي ، أو بصورة مباشرة باستعمال بيانات الأسعار و الكميات المطلوبة لمرحلة معينة من المراحل التسويقية .

مرونات الطلب Demand Elasticities :

مرونات الطلب السعرية :

تكون العلاقة ، كما هو معروف ، بين الكمية المطلوبة و السعر علاقة عكسية ، لكن هذه العلاقة بحد ذاتها لا تبين طبيعة استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات السعرية لسلعة معينة ، وتختلف هذه الاستجابة من سلعة الى أخرى . و لتسهيل المقارنة في مدى تأثير التغيرات السعرية على الكميات المطلوبة من السلع المختلفة فقد اقترح الاقتصاديون الأوائل أستعمال العلاقة النسبية التي تكون مستقلة عن الوحدات التي تقيس كل من الكمية و السعر . و من

العلاقات النسبية الشائعة في علم الاقتصاد هو مفهوم مرونة الطلب السعرية . وهذه عبارة عن نسبة تعبر عن التغير النسبي في الكمية المرتبطة بالتغير النسبي في السعر .

فهناك أنواع من مرونات الطلب السعرية نسبة الى موقعها على منحنى الطلب ، فالمرونة السعرية لنقطة معينة تقع على منحنى الطلب تختلف عن مرونات النقاط الأخرى الواقعة على نفس المنحنى . ويمكن قياس مرونة النقطة كالآتي : افرض أن Δ تمثل تغيرا صغيرا جدا ، فيكون الأشتقاق الرياضي لمرونة النقطة هو :

$$E_P = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta Q}{\Delta P}\frac{P}{Q}$$

أما مرونة القوس فإنها تبين المرونة على مدى مسافة بين نقطتين على منحنى الطلب و لتكن النقطتان بالنسبة للكمية و السعر هما Q_0 ، p_0 و P_1، Q_1 فيكون الاشتقاق الرياضي لمرونة القوس هو:

$$E_P = \frac{\frac{Q_0 - Q_1}{Q_0 + Q_1}}{\frac{P_0 - P_1}{P_0 + P_1}} = \frac{Q_0 - Q_1}{Q_0 + Q_1} \times \frac{P_0 + P_1}{P_0 - P_1}$$

ويمكن تعريف مرونة الطلب السعرية بشكل عام بأنها التغير النسبي في الكمية المطلوبة المقابل لتغير مقداره 1% في السعر . و طالما أن ميل منحنى الطلب سالب فإن معامل مرونة الطلب السعرية يكون سالب الاشارة . ويكون مدى قيم معامل مرونة الطلب السعرية يمتد من الصفر الى سالب ما لا نهاية . و يمكن تقسيم هذا المدى لغرض تحديد طبيعة مرونة الطلب السعرية الى ثلاثة أجزاء :

1- إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل المرونة أكبر من واحد فيقال عن الطلب بأنه مرن . وفي هذه الحالة يكون التغير النسبي في الكمية أكبر من التغير النسبي في السعر . وفي حالة كون منحنى الطلب أفقيا يكون الطلب تام المرونة و يكون معامل المرونة ما لا نهاية .
2- أذا كانت القيمة المطلقة لمعامل المرونة أقل من واحد يكون الطلب غير مرن . و في هذه الحالة يكون التغير النسبي في الكمية أقل من التغير النسبي في السعر ، و تكون الكمية المطلوبة غير مستجيبة نسبيا للتغيرات السعرية . و في حالة كون منحنى الطلب عمودياً يكون معامل المرونة مساويا للصفر و يكون غير مرن بصورة تامة .

3- أذا كانت قيمة مرونة الطلب السعرية المطلقة مساوية الى (1) فيقال عن مرونة الطلب بأنها أحادية ، حيث يكون التغير النسبي في الكمية مساويا الى التغير النسبي في السعر .
إذا كان منحنى الطلب خطا مستقيما يلتقي مع كل من محور السعر العمودي و محور الكمية الأفقي فإن مرونة الطلب السعرية تكون ما لا نهاية عند نقطة الالتقاء مع المحور العمودي (محور السعر) و صفرا عند نقطة الألتقاء مع المحور الأفقي (محور الكمية) . و تأخذ المرونة مدى من القيم بين هاتين المرونتين . و هنالك حالات خاصة تكون فيها المرونة ثابتة و هذه الحالات هي :

أ- عندما يكون منحنى الطلب أفقيا .

ب- عندما يكون منحنى الطلب عموديا .

ج- عندما تكون دالة الطلب أسية .

د – عندما يكون منحنى الطلب قطع زائد مستطيل .

مرونة الطلب السعرية و الأيراد الكلي :

يعرف الايراد الكلي بأنه عبارة عن السعر مضروب في الكمية ، لذا فإن له مكونين . وطالما أن هذين المكونين يرتبطان عكسيا ، لذا فإنه ليس من الواضح كيف يمكن أن تؤثر التغيرات السعرية على الإيراد الكلي . فمثلا هل أن زيادة نسبة معينة في السعر ستزيد أو تقلل الإيراد الكلي فإن ذلك يعتمد على قيمة التغير النسبي في الكمية . و يمكن توضيح هذا الغموض بمعرفة قيمة معامل مرونة الطلب السعرية .

فإذا كان الطلب مرنا في حدود معينة من الأسعار فإن السعر و الإيراد الكلي يتناسبان عكسيا ، إذ إن الزيادة السعرية ستقلل من الإيراد الكلي و العكس هو الصحيح . و هذا ناشيء من تعريف الطلب المرن الذي ينص على أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة يكون أكبر من التغير النسبي في السعر . من جهة أخرى إذا كان الطلب غير مرن في حدود معينة من الأسعار فإن السعر و الإيراد الكلي يتناسبان طرديا ، إذ إن زيادة السعر ستزيد الأيراد الكلي و العكس هو الصحيح ، و هذا ينشأ أيضا من تعريف الطلب غير المرن .

و يمكن حساب كمية الناتج التي تعطي أعلى إيراد كلي بواسطة صيغة رياضية مبسطة . ويمكن تصور اشتقاق هذه الصيغة إذا كانت البيانات بالأسعار الثابتة ، و بذلك تكون القيمة الأساس هي (100) و تساوي معدل السلسلة ، و يقطع مماس منحنى الطلب المحور الافقي الى يمين الرقم (100) في نقطة تساوي معامل المرونة المطلق (بإهمال الإشارة) مضروبا في (100) .

وتكون الصيغة الرياضية هي[1] :

$$q = \frac{(1+e)100}{2}$$

حيث أن : q= كمية الناتج التي تعظم الأيراد الكلي .

e = معامل مرونة الطلب السعرية المطلق (أهمال الأشارة) .

و هناك علاقة أخرى تربط مرونة منحنى الطلب بمرونة منحنى الإيراد الكلي . فأذا كانت E هي مرونة منحنى الإيراد الكلي ، و التي يمكن اشتقاقها بطريقة مماثلة لاشتقاق مرونة منحنى الطلب ، و أن e هي مرونة منحنى الطلب السعرية يمكن أستخراج مرونة منحنى الأيراد الكلي بالصيغة الأتية من خلال مرونة منحنى الطلب السعرية :

$$E = \frac{e}{e+1}$$

يمكن كذلك استخراج مرونة منحنى الطلب السعرية بدلالة مرونة منحنى الإيراد الكلي كما يأتي :

$$e = \frac{E}{1-E}$$

و بما أن معامل مرونة الطلب السعرية للسلع الزراعية بصورة عامة هي أقل من واحد ، لذلك هنالك بعض السياسات المزرعية التي تحدد من الكميات المعروضة لكي يزداد الإيراد الكلي مفترضة أن الطلب على السلعة المعينة غير مرن . و إذا لم يكن الأمر كذلك فإن تخفيض الكميات المعروضة سيؤدي الى خفض الإيراد الكلي الذي يستلمه المزارعون . و تنطبق هذه العلاقة على السلع الزراعية ضمن حدود زمنية معينة ، لكن يمكن أن تتغير هذه العلاقة في المدى الطويل .

مرونة الطلب الدخلية :

تعد مرونة الطلب الدخلية مقياساً لاستجابة الكمية المطلوبة للتغيرات الحاصلة في الدخل ، على أن تكون العوامل الأخرى ثابتة . و يمكن التعبير عن علاقة الطلب و الدخل كما هو في حالة علاقة الطلب و السعر رياضيا . و تدعى هذه العلاقة احيانا بدالة الاستهلاك أو دالة أنجل . و يمكن تحديد مرونة الطلب الدخلية في نقطة معينة على الدالة و تتغير على طول مدى المنحنى . و بصورة عامة فإن مرونة الطلب الدخلية للسلع الغذائية تنخفض بزيادة الدخل .

[1] G.S.Shepherd,op.cit.,P.90

نفرض أن الدخل هو (Y) ، فان تعريف مرونة الطلب الدخلية في نقطة معينة يكون :

$$E_Y = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta Y}{Y}}$$

ويمكن تفسيره على أنه عبارة عن التغير النسبي في الكمية المطلوبة مقابل تغير مقداره واحد بالمئة في الدخل على أفتراض ثبات العوامل الأخرى .

ويكون في معظم الحالات معامل المرونة موجبا . وهذا يتوافق مع المنطق الاقتصادي حيث إنه بزيادة الدخل فأن القدرة الشرائية للمستهلك تزداد لمختلف السلع و العكس هو الصحيح . و هنالك سلع قليلة تكون المرونة الدخلية لها سالبة في المدى المعتاد للدخل . لهذا فإنه قد يكون للسلعة مرونة دخلية موجبة على مدى معين من الدخل و مرونة سالبة عند المستويات العليا من الدخل .

و طالما أن مرونات الطلب الدخلية تستعمل للتوقع بالطلب المستقبلي ، أي تقدير تأثير زيادة الدخل على الطلب لسلع معينة ، و طالما أن المرزنة نفسها يمكن أن تتغير بزيادة الدخل ، لذا يجب على الباحث الحذر من استعمال معامل مرونة موحد عند عمل التوقعات المستقبلية للطلب على سلعة معينة .

يتم تقدير مرونات الطلب الدخلية في الدراسات الميدانية أحيانا من بيانات الأنفاق بدلا من بيانات الكميات المطلوبة و الدخل . حيث تكون الطريقة بجعل الانفاق على سلعة معينة دالة للانفاق الكلي ، وسبب اللجوء الى هذه الطريقة هو أن البيانات حول الدخل في الدراسات الميدانية تحوي بعض الأخطاء أحيانا و لا تتوافق مع المفهوم الاقتصادي للدخل و يمكن الحصول على بيانات الانفاق بصورة أسهل من الحصول على بيانات الكميات العينية . و تمثل هذه المرونة الاستجابة النسبية للانفاق على سلعة معينة لتغير مقداره (1%) في الانفاق الكلي . و يدعى المعامل الذي يقيس استجابة الانفاق للتغير في الدخل (الانفاق الكلي) بمرونة الأنفاق . و تكون هذه المرونات بصورة عامة أكبر من تلك التي مبنية على الكميات العينية ، حيث يكون الانفاق أكثر استجابة من الكميات العينية للتغيرات الحاصلة في الدخل .

مرونة التقاطع :

يمكن أن تعرف مرونة التقاطع السعرية للطلب بأنها مقياس لتغير الكمية المشتراة من سلعة معينة أستجابة للتغيرات في سعر سلعة أخرى . و بصورة أدق فأن مرونة التقاطع للسلعة (i) نسبة الى السلعة (j) تكون كالآتي :

$$E_{ij} = \frac{\frac{\Delta Q_i}{Q_i}}{\frac{\Delta P_j}{P_j}} = \frac{\Delta Q_i}{\Delta P_j} \times \frac{P_j}{Q_i}$$

ويمكن تفسير هذه العلاقة على أنها التغير النسبي في كمية السلعة (i) استجابة لتغير مقداره واحد بالمائة في سعر السلعة (j) على شرط بقاء العوامل الاخرى ثابتة .

ومن الناحية التطبيقية يمكن تشخيص ثلاثة أنواع من العلاقات بين مختلف السلع الزراعية :

1- العلاقات الأستبدالية .
2- العلاقات التكاملية .
3- العلاقات المستقلة .

ويمكن تعريف الأنواع الثلاثة من العلاقات على أساس التأثير الاستبدالي لتغير سعر السلعة (j) . فالتأثير الأستبدالي يكون موجبا بالنسبة للسلع البديلة ، حيث يتحرك سعر السلعة (j) و كمية السلعة (i) بنفس الاتجاه . فأذا زاد سعر السلعة (j) فإن المستهلك يميل الى استبدال السلعة (i) محل السلعة (j) و العكس هو الصحيح .

أما بالنسبة للسلع المكملة فيكون التأثير الاستبدالي سالبا ، و هذا يعني تحرك سعر السلعة (j) و كمية السلعة (i) باتجاهين معاكسين . فزيادة سعر السلعة (j) يعني انخفاض الكمية المطلوبة منها و بالتالي انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة المكملة (i) و العكس هو الصحيح .

يكون التأثير الاستبدالي بالنسبة للسلع المستقلة صفرا ، و الاستقلالية تعني عدم و جود علاقة استبدالية أو تكاملية بين السلعتين .

على أساس التوضيح أعلاه يقال أن للسلعة البديلة مرونات تقاطعية موجبة ، بينما يكون للسلع المكملة مرونات تقاطعية سالبة و يكون للسلع المستقلة مرونات تقاطعية صفرية . من الناحية الرياضية الفنية قد لا تكون هذه التعميمات صحيحة ، حيث إن هناك تأثيراً دخلياً للتغير في سعر السلعة (j) . فالتأثير الدخلي للطلب على السلعة (i) يكون بصورة عامة ، لكن ليس دائما ، سالبا بالنسبة لمرونة التقاطع ، فانخفاض السعر يزيد من الدخل الحقيقي و بالتالي يزيد من الكميات المشتراة و العكس هو الصحيح .

وقد يتغلب التأثير الدخلي على التأثير الاستبدالي مما ينشأ عنه انخفاضاً في الطلب على السلعة (i) عندما يزداد سعر السلعة (j) . و يستبدل عادة المستهلكون السلعة (j) بالسلعة (i) اذا ازداد سعر السلعة (j) ، حيث ان الزيادة في سعر السلعة (j) يكافيء الانخفاض في الدخل الحقيقي .

وبذلك سيؤثر هذا بتخفيض استهلاك السلعتين (i) و (j) . ويكون التأثير الدخلي الحقيقي على استهلاك السلعة (i) سلبيا ، بينما يكون التأثير الاستبدالي موجبا . و أذا كان التاثير الدخلي أكبر من التأثير الاستبدالي قد يكون التأثير الصافي سالبا حتى إذا كانت السلعتان بديلتين .

و غالبا ما يميل التأثير الدخلي الى تعزيز التأثير الاستبدالي بالنسبة للسلع المكملة . وقد تكونان سلعتين مستقلتين من وجهة نظر التأثير الأستبدالي لكن تكون لها مرونة تقاطع سالبة بالنسبة للتأثير الدخلي لتغير السعر . و هناك بعض التعقيدات التي يمكن أن تضاف الى تفسيرالمرونات التقاطعية نابعة من حقيقة أن التأثير الدخلي لا يكون دائما متناسبا عكسيا مع السعر . فهناك السلع الرديئة التي تعني أن بعض السلع لها مرونات دخلية سالبة . و هذا يتضمن تاثيراً دخلياً يعزز أو يضاف الى التأثير الأستبدالي لبعض السلع . وتعتمد أهمية التأثير الاستبدالي على حجم الانفاق المخصص لسلعة معينة نسبة الى الانفاق الكلي . و غالبا ما يكون الإنفاق على سلعة واحدة جزءا صغيرا من الانفاق الكلي ، لذا لا يمكن للتأثير الدخلي عادة أن يتخطى التأثير الاستبدالي ، و منها تكون مرونة التقاطع الموجبة للسلع البديلة ، و السالبة للسلع المكملة و الصفرية للسلع المستقلة .

و هناك الكثير من الأمثلة للبدائل بالنسبة للسلع الزراعية ، الزيوت النباتية و الدهن الحيواني مثلا بدائل واضحة . ومن الناحية التطبيقية يكون قياس المرونات التقاطعية صعبا ، وغالبا ما تكون العلاقات الاستبدالية أسهل تشخيصا من العلاقات التكاملية .

فوضع السلع ذات العلاقات التكاملية في معادلة المرونات التقاطعية بصورة عكسية لبعضها لا يعطي نفس معامل المرونة . فالمرونة التقاطعية للسكر نسبة الى القهوة هي ليست نفس المرونات التقاطعية للقهوة نسبة الى السكر .

العلاقة بين المرونات :

لقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لبلورة مضامين نظرية الطلب بالنسبة للعلاقات بين المرونات و تطبيقها على تقديرات المرونات للسلع الزراعية[1] . و تتضمن أهم العلاقات: شرط التجانس ، شرط سلاتسكي وشرط أنجل التجميعي .

شروط التجانس : تنص المعادلة (1) أن مجموع المرونات السعرية الذاتية و العبورية و مرونة الدخل لسلعة معينة تساوي صفرا ، بأخذ الإشارات بنظر الاعتبار :

$$E_{ii} + E_{i1} + E_{i2} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + E_{iy} = 0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

[1] Tomek and Robinson , op.cit.,p.36

E_{ii} = مرونة الطلب السعرية ، E_{i1} , E_{i2} = المرونات السعرية العبورية، E_{iy} = مرونة الدخل

ويعني شرط التجانس أن التاثير الاستبدالي و التأثير الدخلي للتغير السعري الذاتي يجب أن يكون متسقا مع المرونات التقاطعية و الدخلية لأية سلعة . فمرونة الدخل العالية تعني (بالنسبة للقيمة المطلقة) مرونة سعرية ذاتية عالية . ووجود عدد كبير من البدائل (و بالتالي عدد كبير من مرونات التقاطع) يعني وجود قيمة عالية نسبيا لمرونة السعر الذاتية للسلعة .

شرط سلاتسكي : تتضمن المعادلة (2) العلاقة بين مرونات التقاطع E_{ij} و E_{ji} أي :

$$E_{ij} = (R_j / R_i)E_{ji} + R_i(E_{jy} - E_{iy}) \quad \text{.....(2)}$$

حيث أن :

R_i = الانفاق على السلعة (i) كجزء من الإنفاق الكلي .

R_j = الإنفاق على السلعة (j) كجزء من الإنفاق الكلي .

E_{ij} E_{ji} = مرونات التقاطع .

E_{iy} E_{jy} = مرونات الدخل .

وتسمى هذه المعادلة أيضا بمعادلة التناظر .

و بفرض أن انفاق المستهلك على السلعة (j) يكون جزءا صغيرا من الدخل الكلي و (او) أن المرونات الدخلية للسلعتين متساوية تقريبا فإن :

$$E_{ij} \approx (R_j / R_i)E_{ji}$$

وتدعى هذه العلاقة بعلاقة هوتلنغ – جورين وهي تقريب لعلاقة سلاتسكي . و تشكل هذه العلاقة أهمية تطبيقية لأن المرونات التقاطعية من البيانات المتوافرة بصورة مباشرة عملية صعبة .

ويكون التاثير الاستبدالي لتغير السعر متناظرا الى حد ما ، لكن لا يكون التاثير الدخلي كذلك . فألتأثير الدخلي لتغير السعر يكون كبيرا بالنسبة للسلعة التي يشكل الإنفاق عليها جزءا كبيرا من الانفاق الكلي . فنحن نعرف مثلا أن جزءا صغيرا من متوسط دخل الفرد ينفق على شراء لحم البقر مقارنة بلحم الضأن في العراق . لذا فإن تغيرا مقداره واحد بالمئة في سعر لحم البقر له تأثير قليل جدا على استهلاك لحم الغنم مقارنة بالحالة المعاكسة .

شرط التجميع لأنجل :

ينص هذا الشرط على أن المجموع الموزون لمرونات الدخل لجميع الفقرات في ميزانية المستهلك يساوي واحد.

و تكون الاوزان عبارة عن الإنفاق على السلع المختلفة نسبة الى الانفاق الكلي (أي هي عبارة عن Ri في المعادلة) . و تكون المعادلة بالنسبة ل (n) من السلع هي :

$$R_1E_{1y} + R_2E_{2y} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + R_nE_{ny} = 1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

الطلب المشتق :

يمكن تفسير الطلب المشتق بصورة واسعة ليشمل العلاقة بين المرونات في مختلف مستويات السوق و كذلك العلاقة بين المرونات للمنتجات المشتركة و السلعة الاصلية التي اشتقت منها .

مستويات السوق : يكون من الصعب أحيانا في الدراسات الميدانية تقدير مرونات الطلب السعرية لناتج معين في نقاط مختلفة من السلسلة التسويقية و من المحتمل أن تختلف المرونات على مستوى التجزئة مقارنة بمستوى المزرعة . فمن الممكن إذا كانت الهوامش التسويقية معلومة ومعامل المرونة متوافر في مستوى واحد (ليكن على مستوى التجزئة) تقدير معامل المرونة في المستوى الاخر للسوق (وليكن على مستوى المزرعة) . و يمثل الشكل (24) حركة السلعة خلال النظام التسويقي .

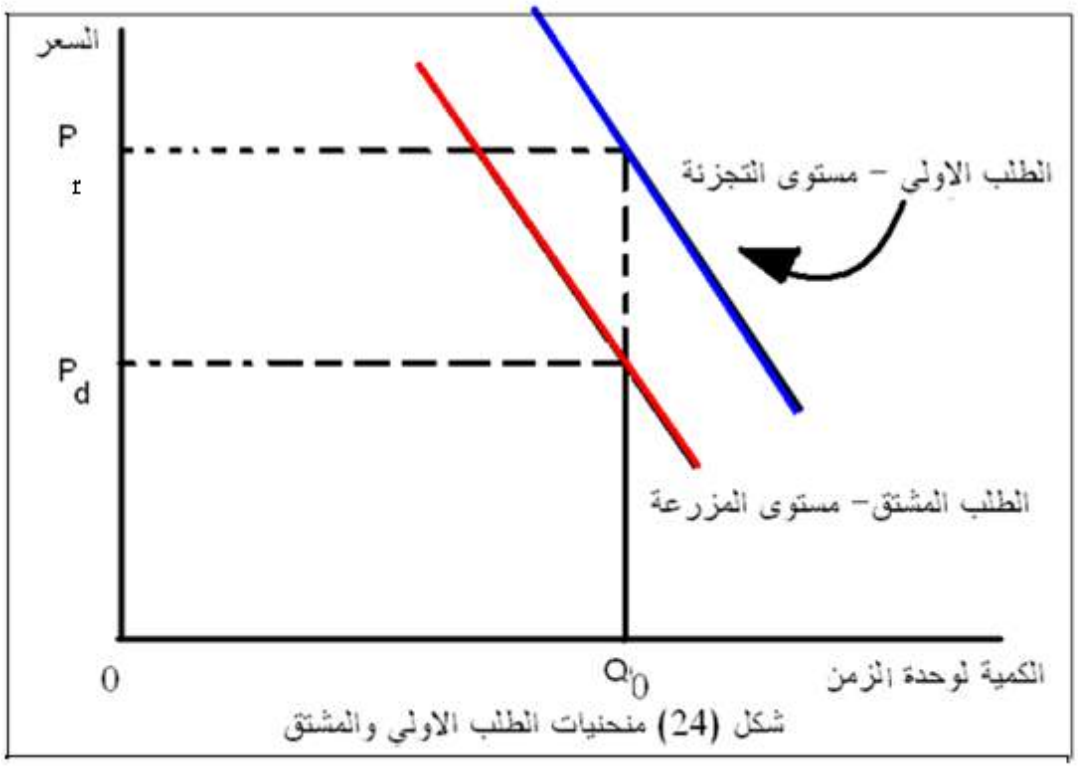

شكل (24) منحنيات الطلب الاولي والمشتق

ويمكن الافتراض ، بشكل غير واقعي ، أن الهامش التسويقي كمية مطلقة ثابتة ، فيكون منحنيا الطلب في هذه الحالة متوازيين . وفي هذه الحالة يمكن تقدير مرونة الطلب السعرية لأحد مستويات السوق من مرونة الطلب السعرية في المستوى الآخر للسوق باستعمال المعادلة الآتية :

$$E_d = E_r\left(P_d / P_r\right)$$

حيث إن :

d = الطلب المشتق (على مستوى المزرعة) .

r = الطلب الأولي (على مستوى التجزئة) .

و طالما أن هناك هامشا تسويقيا بين مستوى التجزئة و مستوى المزرعة لذا يكون السعر على مستوى التجزئة أعلى منه على مستوى المزرعة ، لذا تكون النسبة السعرية في المعادلة بين مستوى المزرعة و مستوى التجزئة دائما أقل من واحد ، حيث يكون السعر على مستوى المزرعة اقل من السعر على مستوى التجزئة . و يمكن أن يكون الهامش التسويقي نسبة ثابتة ، و هذا يعني ان الهامش التسويقي يكون نسبة ثابتة من المشتريات أو سعر البيع . و يمكن هنا الافتراض أن الهامش التسويقي في هذه الحالة (M) هو خليط من الكمية المطلقة الثابتة (C) و النسبة الثابتة (a) من سعر التجزئة أي أن :

$$M = C + ap_r$$

و يمكن استعمال المعادلة السابقة لاشتقاق مرونة الطلب السعرية على مستوى المزرعة على النحو الآتي:

$$E_d = E_r [1- c/ (1- a) P_r$$

المنتجات المشتركة :

إذا تم الحصول على المنتجات المشتركة بأجزاء ثابتة من السلعة الأصلية ، و إذا تم حساب المرونات جميعها في نفس المستوى من السوق ، تكون مرونة الطلب السعرية للسلعة الاصلية (Ex) المتوسط التوافقي الموزون لمرونات الطلب السعرية للمنتجات المشتركة (و لتكن E_1 و E_2) .

ليكن :

X = كمية السلعة الأصلية .

X_2, x_1 = كمية المنتجات المشتركة (و ليكن منتجان) .

W_2, w_1 = الانتاجية الثابتة لكل منتج من كل وحدة للسلعة الاصلية .

P_2,p_1 = سعرا المنتجين المشتركين للوحدة الواحدة .

وبذلك يكون :

$$X_1 = w_1 X$$

$$X2= w_2 X$$

فتكون العلاقة الرياضية بين المرونات الثلاثة هي :

$$Ex= \frac{p1w1 + p2w2}{\frac{1}{E1}(P1W1) + \frac{1}{E2}(P2W2)}$$

ويمكن تعميم هذه المعادلة لعدد (n) من المنتجات المشتركة . و تعتمد مرونة السلعة الأصلية على نسبة المنتجات المشتركة المشتقة من السلعة الأصلية . فتجزئة السلعة الأصلية ، الخروف مثلا الى منتجين مشتركين هما لحم الضأن و الجلد ، فالجلد يشكل جزءا صغيرا من القيمة الكلية

للحيوان. بذلك تكون المرونة السعرية للحيوان على مستوى المزرعة هي نفس المرونة السعرية للحم الضأن .

و يمثل محصول فول الصويا مثالا على السلعة الاصلية التي يمكن تصنيعها الى منتجين مشتركين هما زيت فول الصويا و كسبة فول الصويا .

المرونة الكلية :

غالبا ما تتحرك أسعار السلع المتنافسة بنفس الإتجاه و لكن بمقادير مختلفة . لذا فإن التغير في سعر سلعة ما سيؤدي الى تكوين هيكل جديد للأسعار . فمثلا إذا انخفض سعر لحم البقر بشكل ملحوظ فإن الطلب على لحم الضأن (سلعة بديلة) سينخفض أيضا . و بوجود عرض ثابت للحم الضأن فإن سعر لحم الضأن سينخفض وإن تغير سعر لحم الضأن سيؤثر على طلب(ومن ثم سعر) لحم البقر .

وللتوقع بالاثار الكاملة للتغير الابتدائي في السعر نحتاج الى معرفة جميع المرونات الذاتية والعبورية للطلب و العرض لمجموع المنتجات المتنافسة بما فيها السلعة المعنية .

وتؤدي حالة التداخل بين الأسعار الى ظهور فكرة منحنى استجابة الطلب الكلي و المرونات الكلية . و يمكن تعريف منحنى استجابة الطلب الكلي بأنه علاقة السعر – الكمية الناشئة عند ما يسمح بعمل و تفاعل جميع متغيرات الطلب المهمة عندما يتطلب هيكل السوق أن يصل الى مستوى توازن جديد . ويمكن تعريف مرونة استجابة الطلب الكلي ، أو للاختصار المرونة الكلية ، بأنها التغير النسبي الصافي في الكمية الناتجة من تغير مقداره واحد بالمائة في سعر السلعة آخذين بنظر الاعتبار تفاعل المتغيرات ذات العلاقة .

اذا فرضنا أن العلاقات الرئيسة بين السلع هي علاقات استبدالية فأن الشكل (25) يوضح فكرة علاقة الاستجابة الكلية و بالتالي مفهوم المرونة الكلية . فمن المحتمل أن تنخفض أسعار السلع البديلة أذا أنخفض سعر السلعة المعنية ، ويظهر هذا بشكل انخفاض في الطلب للسلعة المعنية . ويكون منحنى استجابة الطلب الكلي أقل مرونة مقارنة بمنحنى الطلب الاعتيادي . وبهذا فإنه إذا كانت العلاقات الرئيسة هي علاقات استباليه فإن المرونة الكلية تكون أصغر في قيمتها المطلقة من المرونة السعرية المناظرة.

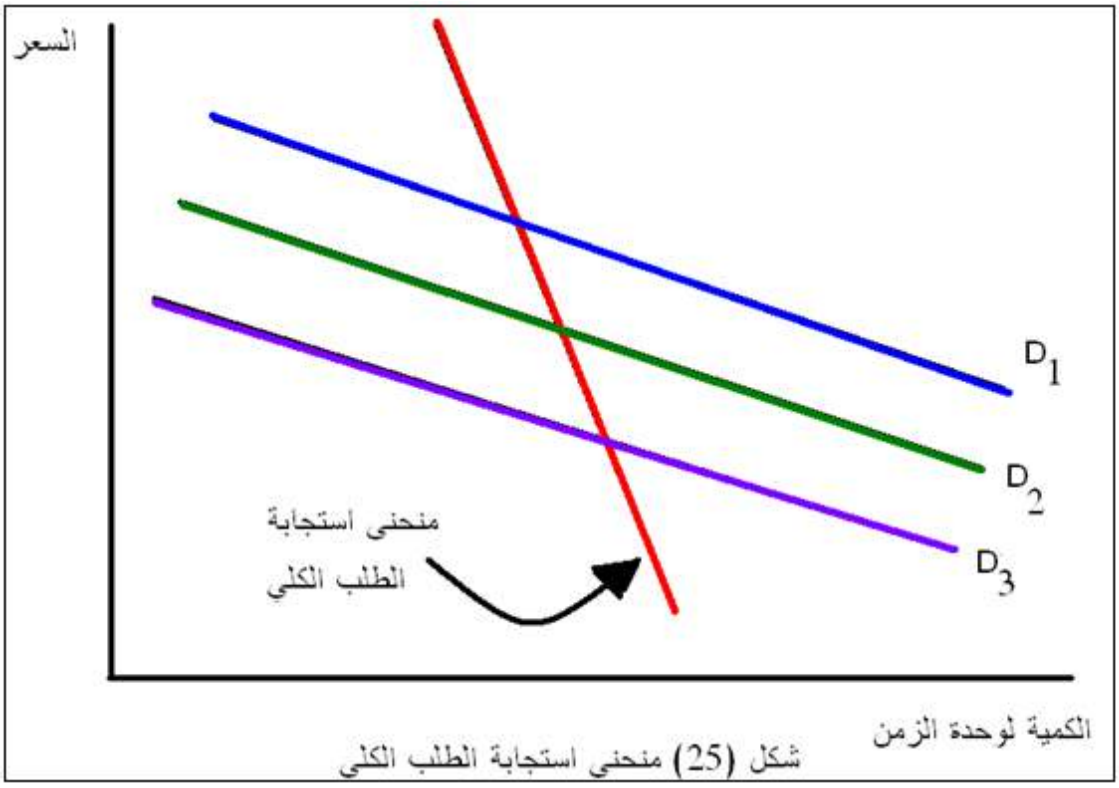

شكل (25) منحنى استجابة الطلب الكلي

وأذا فرضنا وجود سلعة واحدة بديلة هي (j) للسلعة الاصلية (i) فإن المرونة الكلية للسلعة (i) هي :

$$Ti = Ei + Eij\ Sji$$

إذ إن :

Ti = المرونة الكلية للسلعة

Ei = المرونة السعرية السلعة (i)

Eij = المرونة السعرية العبورية .

Sji = التغير النسبي في سعر السلعة (j) عند تغير سعر السلعة (i) بنسبة واحد بالمائة .

وغالبا ما تكون قيم Eij و Sji موجبة و أقل من واحد بالنسبة للسلع البديلة ، بينما تكون قيمة Ei سالبة و قيمتها المطلقة أكبر من مجموع مرونات التقاطع . لهذا تكون قيمة المرونة الكلية Ti سالبة لكن قيمتها المطلقة أقل من Ei.

معاملات المطاوعة السعريةّ price flexibility Coefficients :

يتم معاملة المطاوعة السعرية في كثير من الاحيان بأنها معكوس المرونة السعرية . يبين معامل المطاوعة التغير النسبي في السعر نتيجة لتغير مقداره واحد بالمائة في الكمية على فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة .و يعد مفهوم المطاوعة السعرية مهما بالنسبة للمنتجات الزراعية خصوصا ، و بسبب الطبيعة البايولوجية لعملية الإنتاج فان معظم المحاصيل الزراعية تنتج موسميا بمدد زمنية منتظمة . و تكون بعض السلع الزراعية عطيبة أو شبه عطيبة (سريعة التلف) ، و لذا فإنها لا يمكن خزنها لمدة طويلة . فبالنسبة لهذه السلع الزراعية تكون الكمية المعدة للاستهلاك ثابتة بمقدار كمية الانتاج و يجب استهلاك كامل الكمية ضمن أشهر قليلة بعد الحصاد . لذا يكون الموقف هو وجود كمية ثابتة من المعروض السلعي و مستوى معين من الطلب لمدة زمنية محددة ، و لا يمكن تغيير مستوى الانتاج ضمن هذه المدة .

والمسألة المهمة هنا هي ما هو السعر الذي يمكن أن يخلص السوق من جميع الكميات المعروضة . و في هذه الحالة تكون العلاقة السببية في دالة الطلب من الكمية الى السعر أي عكس دالة الطلب الأعتيادية المعروفة . و هناك أمثلة لسلع زراعية كثيرة سريعة التلف و خصوصا محاصيل الفاكهة و الخضروات في الدول النامية التي لم تتوافر فيها مخازن جيدة قابلة لاستيعاب هذه المحاصيل . لذا فإن مستوى الإنتاج هو العامل الرئيس الذي يحدد متوسط السعر خلال السنة الإنتاجية ، و لا يؤثر تذبذب السعر خلال السنة على كمية الإنتاج . و يمكن قياس معامل المطاوعة السعرية (Fi) كما يأتي :

$$F_i = \frac{\frac{\Delta P}{P}}{\frac{\Delta Q}{Q}} = \frac{\Delta P}{\Delta Q} \times \frac{Q}{P}$$

وتحت شروط معينة يكون معامل المطاوعة السعرية مساويا تقريبا الى معكوس مرونة الطلب السعرية ، و تكون أشارة معامل المطاوعة السعرية سالبة ايضا . و معامل المطاوعة السعرية يكون عكس معامل المرونة السعرية من ناحية القيمة ومن ناحية التفسير بالنسبة للمرونة و عدم المرونة .

ويشير معامل المطاوعة السعرية أن السعر دالة للكمية المطلوبة من سلعة معينة و كذلك للكميات المطلوبة[1] من البدائل لتلك السلعة . من جهة أخرى تكون الكمية المطلوبة في دالة الطلب الاعتيادي دالة لسعر السلعة المعنية و كذلك أسعار السلع الأخرى ذات العلاقة . و طالما يفترض أن المتغيرات المختلفة ثابتة في المعادلتين لذا لا يكون معكوس المطاوعة دائما معبرا جيدا عن المرونة . لذا يمكن أن تكون العلاقة الدقيقة بين المرونة و المطاوعة كما يأتي :

[1] Ibid.pp.51-54

$$|E_{ii}| \geq \left| 1/F_{ii} \right|$$

و يكون معكوس المطاوعة مقاربا للمرونة في حالة واحدة فقط وهي عندما تكون التأثيرات العبورية مساوية للصفر (أي عدم وجود بدائل) ، أما في حالة وجود تأثيرات عبورية واضحة فإن معكوس المطاوعة يكون أقل من المرونة السعرية.

و بنفس الطريقة يمكن اشتقاق المطاوعة الدخلية و كذلك المطاوعة العبورية ، حيث ستكون اشارة معامل المطاوعة الدخلية موجبة بينما تكون اشارة معامل المطاوعة العبورية سالبة مقارنة باشارة معامل المرونة العبورية للبدائل التي تكون موجبة عادة .

أشتقاق مرونة الطلب السعرية في المديين القصير و الطويل :

استطاع بعض الاقتصاديين اشتقاق مرونتي الطلب السعرية قصيرة المدى و طويلة المدى باستعمال طريقة الإبطاء الموزع distributed lag method و أهم هولاء الذين استطاعوا اشتقاق دالة طلب يمكن أن يقيسوا منها[1] مرونتا الطلب السعرية قصيرة المدى و طويلة المدى هو Koyck .

وتكون دالة الطلب هذه بالشكل الاتي :

$$Q_t = a - b0\ P_t + \delta Q_{t-1}$$

و تمثل المعلمة δ معلمة الإبطاء الموزع . و يمكن حساب مرونة الطلب السعرية قصيرة المدى (Es) كما يأتي :

$$Es = b0\ \bar{p}\ /\bar{Q}$$

أما مرونة الطلب السعرية طويلة المدى (E_L) فتحسب كما يأتي :

$$E_L = (b0/1- \delta)\ (\bar{p}/\bar{Q})$$

حيث أن :

$\bar{p}$ = متوسط السعر .

$\bar{Q}$ = متوسط الكمية .

[1] G.S.Shepherd,op.cit.,pp.67-74

وتكون القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية قصيرة المدى أقل من نظيرتها في المدى الطويل عادة حيث إن في المدى الطويل هناك وقت كافٍ للتكيف للتغيرات السعرية .

تمارين للمراجعة :

1- أذا كانت مرونة الطلب السعرية هي (0.6-) جد مرونة الإيراد الكلي و ماهي طبيعة كل من المرونتين ؟
2- أذا كانت مرونة الطلب السعرية هي (1.2-) جد كمية الناتج المعظمة للأيراد الكلي ؟
3- أذا كانت مرونات الطلب السعرية و العبورية و الدخلية للحم البقر في مستوى تجارة التجزئة هي كما يأتي هل تحقق هذه المرونات شرط التجانس أم لا ؟

مرونة الطلب السعرية للحم البقر = 0.95-
مرونة الطلب العبورية مع لحم الجاموس = 0.06
مرونة الطلب العبورية مع لحم الأبل = 0.10
مرونة الطلب العبورية مع لحم الضأن = 0.04
مرونة الطلب العبورية مع لحم الدجاج = 0.07
مرونة الطلب العبورية مع السلع الأخرى ذات العلاقة = 0.21
مرونة الطلب الدخلية = 0.47

4- افرض أن مستهلك ما يصرف 0.1% من إنفاقه الكلي على لحم البقر (b) و يصرف 2% على لحم الضأن (a) ، افرض أيضا أن مرونة الطلب العبورية للحم الضأن بالنسبة الى لحم البقر (E_{ab}) هي 0.6 جد مرونة الطلب العبورية للحم البقر بالنسبة للحم الضأن (E_{ba}) .
5- لدينا ثلاث سلع غذائية كانت نسبة الإنفاق على كل منها و مرونة طلبها الدخلية كما ياتي :

$R_1= 0.1$, $E_{1y}= 5$, $R_2= 0.4$, $E_{2y}= 1$, $R_3= 0.5$, $E_{3y} = 0.2$

هل يتحقق شرط أنجل التجميعي في ظل هذه البيانات ؟
6- إذا كانت لدينا كمية معينة من فول الصويا و تم تصنيعها فانتجت ما مقداره (47.8) كغم من كسبة فول الصويا و ما مقداره (10.4) كغم من زيت فول الصويا . فإذا كان سعر فول الصويا (2.9) دينار للكغم و سعر زيت فول الصويا (12) دينار للكغم . و كانت مرونات الطلب السعرية لكل من كسبة فول الصويا و الزيت هما (0.9 -) و (2.5 -) . جد مرونة الطلب السعرية لفول الصويا .
7- أذا كان لحم البقر السلعة البديلة الرئيسة للحم الضأن و كانت مرونة الطلب السعرية للحم الضأن (0.94-) ، ومرونة الطلب العبورية للحم الضان مع لحم البقر (0.72) ، ومقدار مرونة سعر لحم الضأن بالنسبة لتغير مقداره 1% في سعر لحم البقر (0.29) . جد المرونة الكلية للحم الضأن .
8- لديك دالة الطلب الآتية المقدرة :

$$\hat{Q}t = 3 - 0.6\ pt + 0.4Qt\text{-}1$$

احسب مرونتي الطلب قصيرة المدى و طويلة المدى عند متوسط سعر مقداره (2) دينار ومتوسط كمية مقدارها (6)كغم . ماهي طبيعة مرونة الطلب قصيرة المدى بالمقارنة مع مرونة الطلب طويلة المدى ؟

الفصل السابع

سلوكية أسعار السلع الزراعية القطاعية

تم في الفصول السابقة مناقشة العوامل التي تحدد أسعار السلع الزراعية المفردة و سيتم في هذا الفصل مناقشة الأسباب و الآثار الاقتصادية المترتبة على التغيرات في المستوى العام لأسعار السلع الزراعية و خصوصا العلاقة بين متوسط أسعار السلع الزراعية و غير الزراعية . فالتغيرات الحاصلة في المستوى العام لأسعار السلع الزراعية تؤثر على قدرة المزارعين لدفع الديون وعلى ربحية الاستثمارات في الموجودات المزرعية الثابتة وعلى الموقف التنافسي لبلد ما بالنسبة الى البلدان الأخرى في قدرته على بيع منتجاته الزراعية في السوق العالمي . و تمثل التغيرات في الاسعار النسبية أهمية أكبر من وجهة النظر الاجتماعية و السياسية حيث إنها تؤثر على رفاهية العوائل الفلاحية و مستوى الدخول و توزيعها بين القطاع الزراعي والقطاعات الأقتصادية الأخرى.

فالسياسات الزراعية التي تتبعها الحكومات المختلفة تتأثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في المستوى العام لأسعار السلع الزراعية . فالتاريخ الأقتصادي لأسعار السلع الزراعية في القرن العشرين يبين بوضوح أن الدولة تتدخل في تسعير المنتجات الزراعية في الفترات التي تنخفض فيها أسعار السلع الزراعية و ليس في فترات أرتفاع الأسعار . و يبين الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي بوضوح التاثير الكبير الذي يمكن أن يحدثه الأنخفاض في أسعار السلع الزراعية على رغبة المزارعين و ممثليهم في تقبل التدخل الحكومي في تسعير السلع الزراعية . لذا فقد دعمت كثير من الدول الصناعية الغربية أسعار المنتجات الزراعية بعد الكساد الكبير و بصورة اكبر بعد الحرب العالمية الثانية بأتباع مختلف برامج الدعم الحكومي ، التي سيتم توضيحها في فصل لاحق ، و التي كان الهدف منها تقليل المخاطر السعرية التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي .

التغيرات في متوسط أسعار السلع الزراعية على مدى الزمن :

يعد التحديد الدقيق للتغيرات الحاصلة في المستوى العام لأسعار السلع الزراعية على مدى من السنين من الامور الصعبة لسبب بسيط هو أن ليس جميع الاسعار ترتفع و تنخفض بنفس الوقت أو بنفس المعدل . وللحصول على مقياس للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار يجب تحديد المسار الذي يتضمن التحركات المختلفة لأسعار كل السلع الزراعية . و يمكن إنجاز هذا عن طريق استعمال الأرقام القياسية .

وبصورة عامة فإن الرقم القياسي المبني على أساس الأسعار المستلمة من لدن المزارعين يبين مدى واسعاً من التقلبات مقارنة بتلك المبنية على أساس أسعار الجملة للسلع الزراعية أو أسعار التجزئة لتلك السلع ، حيث إن الاسعار على مستوى المزرعة تكون معرضة أكثر من أسعار التجزئة للتقلبات للأسباب التي تم شرحها في الفصول السابقة . و قد نتج عن الانخفاض الكبير في

المستوى العام لأسعار السلع الزراعية أثناء الكساد الكبير فقدان كثير من المزارعين في أمريكا واوربا الغربية لمزارعهم و عدم استطاعتهم على سداد ديونهم . وقد أدت هذه الحالة الى تدخل الدولة بصورة واسعة لدعم أسعار السلع الزراعية و مساعدة المزارعين على سداد ديونهم من أجل استمرارهم في الأنتاج الزراعي . وقد استمر الدعم وتوسع بعد الحرب العالمية الثانية وشمل معظم الدول الصناعية بحيث أصبحت هذه الدول و نتيجة لدعم أسعار المنتجات الزراعية مصدرة للسلع الزراعية الى الدول النامية بعد أن كانت مستوردة لها من هذه الدول .

التغير في ميزان التبادل للسلع الزراعية : Term of Trade

تتأثر رفاهية المزارعين كثيرا بالتغيرات النسبية في الأسعار مقارنة بالتغيرات المطلقة في أسعار السلع الزراعية . وتسمى النسبة بين أسعار السلع الزراعية و أسعار السلع غير الزراعية بميزان التبادل للسلع الزراعية . وتؤدي الزيادة في مستوى الأسعار المزرعية نسبة الى أسعار السلع والخدمات الأخرى في أقتصاد ما الى تحسين في رفاهية المزارعين .

وأحد مقاييس ميزان التبادل للسلع الزراعية هي النسبة بين معدل أسعار الجملة للسلع الزراعية ومعدل أسعار الجملة للسلع غير الزراعية التي يمكن ان توضح بشكل بياني بوضع النسبة السعرية المشار اليها أعلاه على المحور العمودي و السنين على المحور الأفقي . و يلاحظ بصورة عامة أنه في سنين التضخم الذي ينشأ عن زيادة الطلب تزداد أسعار السلع الزراعية بسرعة أكبر من أسعار السلع غير الزراعية ، بينما تنخفض أسعار السلع الزراعية أسرع من أسعار السلع غير الزراعية في سني الأنكماش . و يدعى ميزان التبادل للسلع الزراعية في بعض الدول بالنسبة المساواتية parity ratio، وهي عبارة عن الرقم القياسي للاسعار المستلمة من لدن المزارعين مقسومة على الرقم القياسي للأسعار المدفوعة من لدن المزارعين مقابل الحصول على مستلزمات الإنتاج و نفقات معيشة المزارعين محسوبة على سنة أو مدة اساس معينة .

ويؤدي الأنخفاض في ميزان التبادل للسلع الزراعية ، بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، الى أنخفاض دخول المزارعين ، لكن التغير في كفاءة الإنتاج يمكن أن تعوض عن جزء أو كل الانخفاض في الأسعار النسبية . و لهذا السبب فإن الرقم القياسي للميزان التجاري و الذي يأخذ في الحسبان التغيرات في الأسعار النسبية فقط و يهمل التغيرات في الناتج لوحدة المدخلات هو مؤشر لا يعتد به بالنسبة للتغيرات في الرفاهية أو الدخل الحقيقي للمزارعين . لذا فإن الزيادة في كفاءة الانتاج ساعدت كثيراً في التعويض عن انخفاض ميزان التبادل بالنسبة للسلع الزراعية في كثير من دول العالم التي تحسن فيها المستوى التقني في القطاع الزراعي .

بعض الايضاحات حول سلوكية اسعار السلع الزراعية :

من المعروف أن أسعار السلع الزراعية تكون غير مستقرة مقارنة بأسعار العديد من السلع غير الزراعية والخدمات . وقد عزى أحد الاقتصاديين الفروفات في سلوكية الاسعار بين السلع الزراعية و السلع الصناعية في اقتصاد ما الى عدد من الاسباب لعل أهمها[1] :

1- طبيعة منحنيات العرض و الطلب الكلية التي تكون غير مرنة سعريا بالنسبة للمنتجات الزراعية مقارنة بالعديد من السلع الصناعية التي تكون منحنيات العرض و الطلب الكلية لها عكس ذلك .

2- التقلبات السنوية الكبيرة في أنتاج السلع الزراعية يرافق ذلك معدلات غير متساوية في نمو العرض و الطلب ، حيث إن الزيادة في معدل نمو العرض مقارنة بالطلب يعود الى التحسن في مستوى التقنية .

3- عدم الاستقرار في أسعار السوق العالمي و التي تعد مهمة لعدد من السلع الزراعية مقارنة بالسلع غير الزراعية و الخدمات .

4- الاختلاف بين طبيعة الانتاج الزراعي الموسمي الذي لايمكن تغييره على طول موسم الانتاج وطبيعة الانتاج غير الزراعي الذي يمارس درجة معينة من السيطرة على الاسعار عن طريق تكييف الانتاج استجابة للتغيرات التي تحصل في الطلب بدلا من قبول أسعار واطئة كما هو الحال في أسعار السلع الزراعية بسبب استحالة تكيف الأنتاج للطلب كما أسلفنا .

فبالنسبة للطلب الكلي على المنتجات الزراعية يكون غير مرن لكثير من البلدان ما لم يكن هنالك منفذ على الأسواق الخارجية التي تستطيع امتصاص جزء من الانتاج المحلي و الذي يكون له تاثير قليل على الاسعار . وتبين معظم الدراسات الميدانية أن مرونة الطلب لكثير من السلع الزراعية أقل بكثير من (-1) . أما بالنسبة للعرض الكلي للمنتجات الزراعية على المدى القصير فهو الأخر غير مرن ومرونته اقل من (1) بكثير ، أما على المدى الطويل فتكون مرونة العرض أقل من (1) أيضا لكنها أكبر من مرونة عرض المدى القصير ، بسبب تأثير التغير التقني .

وبسبب طبيعة مهنة الزراعة و صعوبة الانتقال الى مهن أخرى فان المزارع لا يخفض من مستوى استعمال المدخلات مثل الارض و العمل المزرعي و المكائن و المعدات في المدى القصير أستجابة لأنخفاض الأسعار الزراعية ، وإنما يحافظ على نفس مستوى الانتاج أو يزيده للحصول على عائد يعوض الانخفاض في السعر .

وعندما يزداد الطلب على السلع الزراعية مع ثبات مستوى التقنية فإن معدل النمو في الطلب سيفوق نمو العرض . لكن في المدى الطويل و عند أدخال تقنيات جديدة في عملية الانتاج الزراعي فيمكن أن يفوق معدل النمو في عرض المنتجات الزراعية معدل النمو في الطلب عليها و هذا التغير

[1] Hanau,A.F,The disparate stability of farm and nonfarm prices, proceedings of the tenth international conference of agricultural economists , 1958, Oxford university press, London, pp.124-156.

في معدل نمو العرض يمكن أن يؤدي الى تغير كبير في أسعار السلع الزراعية ما لم تتدخل الدول في وضع برامج معينة لتنظيم المعروض من السلع الزراعية .

ويعود عدم استقرار أسعار السلع الزراعية جزئيا الى التقلبات الحاصلة في الطلب على الصادرات . كذلك تكون اسعار السلع الزراعية معرضة للتغير بسبب التغير في العرض و الذي يكون هو الأخر معرضا للتقلب بسبب التغير في إنتاجية السلع الزراعية الناشيء من طبيعة الموسم الإنتاجي .

وقد أثار احد اقتصاديي الدول النامية مسالة تحويل ميزان التبادل ضد السلع الزراعية لصالح السلع الصناعية[1] ، اضافة الى تحول عدد كبير من الدول الصناعية الى مصدر للسلع الزراعية بعد الحرب العالمية الثانية بدلا من أن كان مستوردا لها قبل الحرب العالمية الثانية . وقد كان السبب وراء عدم التوازن هذا على المستوى العالمي عاملين الأول هو أن معظم الدول الصناعية بدأت ببرامج دعم كبيرة للإنتاج الزراعي وقد كان دافعها لهذا ما حدث لاقتصاديات البلدان الراسمالية من كساد عظيم بداية ثلاثينات القرن الماضي . وقد أدت شحة الإنتاج الزراعي في المدة التي أعقبت الكساد الى تدخل الدول بشكل كبير في تسعير و دعم الأنتاج الزراعي ، مما أدى الى فوائض كبيرة في الانتاج الزراعي . ولم يكن السبب الاساس وراء تدخل الدول في دعم الأنتاج الزراعي في الدول الصناعية هو شحة الأنتاج الزراعي أثناء مدة الكساد العظيم بل هي طبيعة مرونة العرض والطلب على المنتجات الزراعية و بالتالي دخول العاملين في الأنتاج الزراعي . وتؤدي هذه الحالة الى هجرة العاملين في الزراعة الى مهن أخرى و بالتالي تدني عدد العاملين في القطاع الزراعي بشكل كبير مما تطلب تدخل الدولة في الدول الصناعية . اما العامل الثاني لعدم التوازن على المستوى العالمي فهو أن معظم الدول النامية كانت مجحفة بشكل كبير ضد القطاع الزراعي حيث ان كثير من الدول النامية كان لديها هاجس الولوج في الصناعة الحديثة وارادت حماية هذه الصناعات الناشئة عن طريق فرض حصص استيرادية من هذه الصناعات أو فرض تعريفات كمركية ، أضافة الى الدعم غير المباشر لمستلزمات الانتاج المستوردة عن طريق سعر الصرف المغالى فيه . وقد أدى سعر الصرف المغالى فيه الى تشويه هيكل الاسعار الزراعية وفرض ضريبة غير مباشرة على الانتاج الزراعي مما أدى الى تثبيط المنتجين الزراعيين ،إضافة الى غياب الدعم المباشر للإنتاج الزراعي سواء كان ذلك دعم لسعر الشراء أو أعانة مستلزمات الانتاج الزراعي ، ويؤدي سعر الصرف المغالى فيه الى جعل الصادرات غير منافسة عالميا . أكدت اتفاقية منظمة التجارة العالمية في قسمها الزراعي ، من بين بقية الفقرات ، على ضرورة إزالة الحواجز على حركة السلع الزراعية وأزالة الدعم للأنتاج الزراعي . وأذا نظرنا الى الحالة الحاضرة بعد تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية وخصوصا بالنسبة للدول المنضوية تحت هذه الأتفاقية لوجدنا أن معظم الدول المنظمة لهذه الاتفاقية لم تطبق الاتفاقية الزراعية ، وهذه مسألة منطقية حيث إن تطبيق فقرات اتفاقية هذه المنظمة وخصوصا بالنسبة للجزء الخاص بالاتفاقية الزراعية سيؤدي الى خلل كبير في الانتاج الزراعي داخل هذه الدول . وهذا يعود الى طبيعة

[1] Prebisch , Raul, The economic development of Latin America and its problems, 1964,Oxford university press, London,pp.339-343.

الإنتاج الزراعي كما أسلفنا لأن المنتج الزراعي سوف يهجر الإنتاج الزراعي أذا ما أزيل الدعم الحكومي و البرامج الخاصة به سواء كلن ذلك في الدول المتقدمة صناعيا أم الدول النامية .

استنادا الى ما ورد أعلاه فإن كثيراً من خبراء الأمم المتحدة يرون ضرورة تدخل الدولة في دعم سوق المنتجات الزراعية لا أن تحل محله[1] . لكن في كل الأحوال قد تنشأ بعض الآثار الاقتصادية نتيجة لتدخل الدولة في تسعير المنتجات الزراعية التي سنتطرق اليها بشكل مفصل في الباب الثاني.

أسئلة للمراجعة :

1- ما المقصود بميزان السلع الزراعية و كيف يمكن قياسه ؟

2- ما اهم أسباب سلوكية الأسعار الكلية للسلع الزراعية ؟

3- ما اسباب عدم التوازن في ميزان التبادل للسلع الزراعية بعد الحرب العالمية الثانية على المستوى العالمي ؟

4- ما تاثير سعر الصرف المغالى فيه على هيكل الأسعار الزراعية ؟

5- هل هناك آثار ضارة أقتصاديا لتدخل الدولة في تسعير المنتجات الزراعية ؟

الباب الثاني

السياسة السعرية الزراعية

المقدمة

يعد السعر في اقتصاد السوق العامل الموجه للمجال الانتاجي و المجال الاستهلاكي ،أما في الاقتصاد المخطط فيعد السعر من أهم العوامل المنظمة للانتاج والأستهلاك ،وتؤدي أي زيادة في الطلب على السلع و الخدمات الى ارتفاع أسعارها وبالتالي الى ارتفاع أرباحها مما يشجع زيادة الإنتاج بينما يكون العكس هو الصحيح . وهكذا تتقلب الأسعار متأثرة ومؤثرة في كل من الطلب والعرض السلعي والخدمات حتى يتم اتزانهما وتتحدد بذلك أسعار التوازن . وتتسم بعض المنتجات اذا ما تركت اسعارها تتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب بالتقلبات الشديدة في الأسعار و ذلك بسبب قلة كل من مرونتي العرض و الطلب السعرية لها ومثال ذلك المنتجات الزراعية . لهذا السبب تقوم كثير من الدول بالتدخل في تسعير كثير من السلع الزراعية و التي تتسم بهذه التقلبات السعرية. لاشك أن مثل هذا التدخل الحكومي في التسعير يؤدي الى الاستقرار النسبي في أسعار المنتجات الزراعية المسعرة بما يضمن دخلا مجزيا للمنتجين الزراعيين وهو أحد الاهداف المتوخاة لتحقيق العدالة الاجتماعية .لذا فان احد الحجج الرئيسة لسياسة دعم الأسعار الزراعية هي تحسين توزيع الدخل بين القطاع الزراعي و القطاعات غير الزراعية للأقتصاد الوطني وكذلك تحسين تخصيص الموارد ضمن القطاع الزراعي بتحقيق التحولات في الانتاج .من جهة أخرى يرى كثير من الأقتصاديين ولاسيما بعض خبراء أجهزة الامم المتحدة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الاغذية والزراعة أن التدخل الحكومي في تحديد الأسعار الزراعية يعد أحد العوامل المؤدية الى تشويه عمل آلية السوق مما يؤدي الى خلق كثير من المساويء للنظام الاقتصادي سواء على مستوى المنشأة أم على مستوى الاقتصاد الوطني ككل . وأحد هذه المساويء هو تأثير الاسعار المدعمة على عدم تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد بين الانشطة الأقتصادية المختلفة ضمن المزرعة . لذا نجد كثير من الأقتصاديين الذين يعملون في المنظمات الدولية المتخصصة في منح القروض الى دول العالم المختلفة يرفعون[1] شعارا هو "أن تتبنى الدول نظام السوق اي تكوين السعر ضمن آلية السوق لا ان تحل محله".

لقد كانت المشكلة الأساسية في السياسة الزراعية العالمية لكثير من البلدان الصناعية لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية هي مشكلة فوائض الانتاج الزراعي .

1Ibid, pp.5-8 .

من جهة اخرى كانت المشكلة في بلدان كثيرة لاسيما البلدان النامية هي أن الإنتاج الزراعي في هذه البلدان غالبا ما يكون غير كاف لتغطية الحاجات الغذائية الاساسية .وحيث إن من الصعب تاكيد الاسباب الاكثر أهمية الكامنة وراء عدم كفاية الانتاج الزراعي ،يؤكد (شولتز) أن مستوى الأنتاج الزراعي لا يعتمد كثيرا على الاعتبارات الفنية بل يعتمد الى حد كبيرعلى ما تفعله الدولة للزراعة[1].

فمن المعروف أن الدولة تتدخل في آلية الاسعار بطرق مختلفة و عديدة لأسباب متباينة فمثلاً توفر الضرائب على صادرات المنتجات الزراعية عوائد للدولة وتساعد في خفض الاسعار المحلية للسلع الزراعية ،وتضمن سياسة دعم اسعار المنتجات الزراعية في الدول المتطورة دخول مجزية للمزارعين مما يؤدي الى وجود فوائض في الانتاج الزراعي والتي تجد طريقها الى أسواق البلدان النامية تحت شروط تسهيلية أحيانا ،وهذا يؤدي بدوره الى خفض الأسعار الزراعية المحلية في البلدان النامية ،من جهة أخرى تكون السياسة تجاه المدخلات الزراعية على المستوى العالمي أما باعانات لها أو تفرض ضرائب عليها.

نفذت الدول في كثير من بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء سياسات تدخلية في اسعار السلع الزراعية وقد كان من المؤمل لهذه السياسات ان تساعد في زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي من جهة وان توفر غذاء لغالبية المجتمع بأسعار يستطيع المستهلك ذو الدخل المنخفض دفعها ،وأن تساهم في توفير التراكم الرأسمالي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية ،فهل استطاعت هذه السياسة تحقيق هذه ألاهداف ؟

لقد أظهرت تجارب كثير من البلدان ،لاسيما النامية منها ، عدم استطاعة هذه السياسة تحفيز المنتج الزراعي على التوسع بالمساحة المزروعة من جهة و تحميل خزانة الدولة عبئا كبيرا في دفع مبالغ طائلة من أجل دعم أسعار المستهلك ،كما انها اعتمدت كثيرا على الاستيرادات لسد الفجوة بين كمية الطلب المحلي على المنتجات الزراعية وبين كمية الإنتاج المحلي و بالتالي تحويل كميات كبيرة من العملات الأجنبية الى الدول المصدرة للمنتجات الزراعية .

فعلى الرغم من كل هذه السياسات السعرية التدخلية الا أنه لن تدرك تماما الآثار المترتبة عليها من قبل الكثير من الدول النامية سواء كان ذلك على مستوى الانتاج الزراعي ،توزيع الدخل بين المنتجين و المستهلكين ،الكفاءة بأنواعها المختلفة ،عوائد الدولة و مستوى الاستخدام في الريف.

[1] Schultz, Theodor W.1964, Transforming traditional agriculture , New Haven:Yale university press.

الفصل الثامن

أطار تحليل التوازن غير الكامل و التوازن العام

من المعروف أن هنالك أسواقا مفردة لكل سلعة في اقتصاد أي بلد.ويسمى التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتوازن في السلعة المفردة بتحليل التوازن غير الكامل Partial Equilibrium Framework.

ومن المعروف أيضا أن جميع الاسواق المفردة ترتبط ببعضها وذلك لوجود امكانيات الأحلال في الإنتاج و الاستهلاك بين السلع المختلفة .

وقد تبدو الاسواق المفردة أحيانا معزولة مجزأة عن الأسواق الاخرى لنفس السلعة أو لنفس عنصر الإنتاج بسبب تكاليف النقل أو العوائق المؤسساتية أو بسبب التعليمات الحكومية . وحتى عندما يبدو العمل الزراعي أو المؤسسات التسليفية الزراعية مثلا ،معزولة تماما عن القوى الاقتصادية في المدن أو عن الاقتصاد الوطني بشكل عام فقد توفر الأنشطة الاقتصادية غير المباشرة مثل الهجرة من الريف الى المدن أو التحويلات المالية الى الريف روابط غير مباشرة بالاقتصاد الريفي .

يبدو من الناحية الشمولية أنه يجب أن تكون جميع التحليلات التي ترتبط بالتغير في الاسعار الزراعية في اطار التوازن العام الكامل General-Equilibrium و التي تعتمد فيها حصيلة أي سلعة أو خدمة في النهاية على الانشطة في جميع أسواق عناصر الأنتاج و النواتج الاخرى .وهنالك سؤال يتبادر الى الذهن وهو هل أن هناك حاجة حقيقية لمعرفة الآثار المترتبة على التوازن العام نتيجة للتغير في سعر سلعة ما ؟ يمكن الأجابة على هذا السؤال من خلال معرفة طبيعة العلاقة بين التوازن الناقص و التوازن العام .

التوازن غير الكامل والتوازن العام

يهتم المختصون في الاقتصاد الجزئي بتحليل سلوك المستهلك و المنتج وصولا الى سلوك السوق المفردة ،ويعني الاقتصاد الكلي بالنسبة لهم التوازن العام أو المجموع البسيط لحاصل الاسواق المفردة جميعا . بينما يعني الاقتصاد الكلي بالنسبة للمتخصصين به الناتج القومي الأجمالي والأستخدام الكلي .

لذا فان هنالك فهماً متبايناً لطبيعة المتغيرات الأقتصادية و مكوناتها من لدن المتخصصين في هذين الفرعين . لذا فقد كانت هنالك جهود حثيثة للربط بين هذين الفرعين في علم الاقتصاد و محاولة وصل الفجوة بينهما .

ومن هذه الجهود هو ظهور ما يسمى بنماذج التوقعات العقلانية Rational Expectation Models التي تحاول بناء نماذج أقتصادية كلية مبنية على أساس البيانات الاقتصادية الكلية لكنها تحاول الإبقاء على صانعي القرار الذين يحاولون تعظيم المنفعة على المستوى الجزئي .

وتعد مثل هذه الجهود مهمة للباحثين الذين يحاولون فهم تأثير التغيرات في سعر السلعة خارج نطاق السوق المفردة حيث تبحث هذه النماذج في تشخيص نوع الروابط التي تحدث التأثيرات الانتقالية بين الأسواق المفردة .

ولم يكن الهدف بالضرورة هو بناء أنموذج متكامل لهذه التأثيرات ، ولو أنه قد يكون ضروريا ومرغوبا به في بعض الاوقات ، بل لتكوين الروابط المهمة و الحكم على أهميتها قبل البدء بأي جهد رئيس لتكوين الأنموذج .

وتبدأ طريقة العمل هنا من البسيط الى المعقد ، أي البدء من تحليل السوق المفرد (التوازن غير الكامل) . فعند تفسير الانموذج بعناية و اتقان فانه يوفر الاتجاهات الواضحة التي يجب أن ينظر اليها بالنسبة للتأثير العامل على بقية الاسواق . ويتطلب الأمر أن تكون هناك رغبة في السؤال عن كيفية تنفيذ عملية التعديل . فمثلا ماذا يعني أن يكون هناك ميل موجب لمنحى العرض ؟ ماذا يعمل المزارعون ؟ فقد يرافق التخفيض في إنتاج الرز مثلا تخفيض في استخدام المدخلات و بزيادة الجهود في محاصيل أو أنشطة أخرى بما فيها الرغبة الكبيرة لدخول سوق العمل الزراعي . وبهذا يمكن تشخيص ثلاثة أسواق أخرى على الأقل بصورة عاجلة لها روابط واضحة و محتملة بسوق الرز – وهي سوق المدخلات ، أسواق الناتج البديلة مثل سوق القطن ، سوق السكر وسوق الذرة ، وسوق العمل الزراعي – ومن المحتمل أن تؤثر هذه الأسواق في اشكال الدعم السعري المعطاة للرز.

وليس من السهل حساب تاثير الأسواق المتعددة حتى اذا تم تشخيصها بشكل واضح وذلك بسبب الآثار الانتقالية المحتملة من التدخل في السوق الأصلي .

وليست هناك امكانية لرسم مخطط بياني بسيط يبين الحالة كما هو الحال في تحليل السوق المفردة ، ولهذا يجبر الباحثون اللجوء الى الحسابات الرقمية كتقريب أولي للحالة . وتكون الطريقة الأكثر اقناعا في هذا النوع من التحليل هو بناء انموذج متعدد الأسواق ذي ارتباطات عديدة وحيث تقتضي الضرورة أو حسب توفر المعلومات .

وتكون مثل هذه النماذج أكثر سهولة في البناء اذا ابتدا الباحثون من أجواء السوق الحالية وحسبوا التغيرات التقريبية من خلال معاملات التعديل الحدية و المرونات الجزئية مقارنة بمحاولة أيجاد أشكال دالية متجانسة و شاملة لمنحنيات العرض و الطلب في كل سوق .

ويمكن ان ينتج حتى[1] عن النماذج البسيطة للأسواق المتعددة اختلافات مهمة عن تحليل السوق المفردة (التوازن غير الكامل) . وهنالك مثال عن أحد أنشطة البنك الدولي على التسعير الزراعي في ملاوي يبين هذه الحالة . فعند تخفيض سعر الذرة بمقدار 14% وبأستخدام تحليل التوازن غير الكامل ، انخفض انتاج الذرة بمقدار 6% وانخفض متوسط دخل المزارع بمقدار (29) مليون من العملة المحلية .

من جهة أخرى أظهرت نتائج تحليل الأسواق المتعددة نفس الانخفاض في انتاج الذرة ولكن كان هنالك تحويل في الموارد ولا سيما العمل الريفي مما أدى الى زيادة انتاج التبغ وفستق الحقل بمقدار 2 و 3 % على التوالي . ولكون هذه المحاصيل تصدر فان العوائد تزداد من العملات الأجنبية بما يعادل 7,5 مليون من العملة المحلية .وقد سبب انخفاض سعر الذرة الى انخفاض استخدام السماد بمقدار 15% . وبعد أن أخذ في الاعتبار ادخال التعديلات في الأسواق المتعددة انخفضت دخول المزارع بمقدار (18) مليون وحدة فقط من العملة المحلية بدلا من تقدير السوق المفردة والذي بلغ (29) مليون وحدة من العملة المحلية .

فرضية السوق Market Paradigm

يتأثر مستوى أسعار السوق الحرة بالاداء الاقتصادي على المستوى الكلي اضافة الى برامج وسياسات الدولة ، وتنعكس هذه العوامل كلها بمنحنيات العرض و الطلب للسلعة على مستوى السوق الوطني . وتمثل منحنيات العرض والطلب نقطة البداية للتحليل ، ويحدد كل من ميل وموقع هذه المنحنيات الى حد ما بوساطة الأسعار السابقة و السياسات السعرية الحالية ، حيث قد لا تؤخذ هذه الحقيقة في الحسبان في البداية . ويمكن تنفيذ هذه المنحنيات عمليا بمعرفة الكميات ومرونات العرض و الطلب المقدرة و القابلة للتطبيق بالنسبة للتغيرات الصغيرة في الأسعار . حيث أن هنالك أنواعا قليلة جدا من الأنظمة السلعية لاي بلد يمكن فهمها بصورة جيدة و بالتالي رسم منحنيات العرض و الطلب على مدى معين من الزمن .

يبين الشكل (26) الحالة الاساسية لمنحنيات العرض و الطلب ، حيث يقطع منحنى العرض والطلب في سعر توازني هو (P_1) تتساوى عنده الكميات المطلوبة و المعروضة بمستوى (Q_1) . فتساوي الكميات المعروضة و المطلوبة كمحصلة لاداء السوق هو نتيجة عملية بسيطة ، حيث لا تتضمن أي مضامين أخلاقية أو مضامين للرفاهية .

[1] C.P.Timmer,Getting prices right , Cornell university press, Ithaca, and London , 1986, pp.117-118.

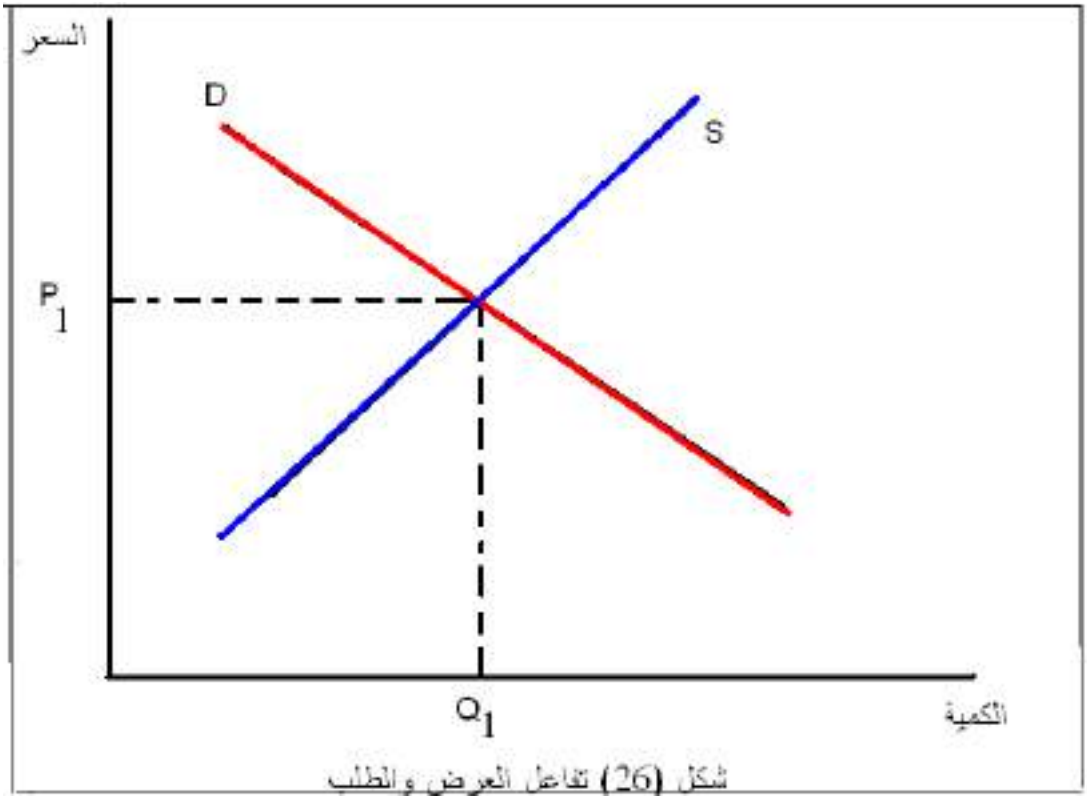

شكل (26) تفاعل العرض والطلب

فيجب أن يعكس منحنى العرض التكاليف الحدية الاجتماعية لإنتاج كل مستوى من الناتج ، بينما يجب أن يعكس منحنى الطلب القيمة الحدية لمنافع المستهلكين لكل مستوى من الاستهلاك .

فاذا ما حققت منحنيات العرض و الطلب لجميع السلع عمليا هذه الشروط الأساسية فسيؤدي التوازن السوقي الى المساواة بين التكاليف الحدية الأجتماعية و المنافع الحدية الأجتماعية و بالتالي الى أمثلية باريتو Pareto Optimality بالنسبة لتوزيع الدخول الحالية – اي لا يمكن جعل شخص ما بوضع أحسن عن طريق اعادة توزيع موارد المجتمع في كل من الإنتاج والاستهلاك بدون جعل شخص اخر في نفس الوقت بوضع أسوأ . وقد يؤدي توزيع اخر للدخل الى تخصيص للموارد مختلف تماما مع الأبقاء على نفس شروط الأمثلية .

وعند إجراء عملية التحليل السعرية يجب معرفة فيما إذا كانت منحنيات العرض و الطلب المقدرة التي تمثل استجابات لواقع معين متوافقة و لو بصورة تقريبية مع منحنيات الحالة الأساسية للعرض و الطلب التي تقررها النظرية الاقتصادية .

وهنالك جانب آخر تتضمنه الحالة التوازنية للعرض و الطلب المشار اليها في الشكل أعلاه ألا وهو عدم وجود اتصال لسوق هذه السلعة مع الأسواق الأخرى ، وخصوصا الأسواق العالمية ، سواء بالنسبة لنفس السلعة أو لسلعة قريبة منها .

وقد تتحقق عزلة سوق سلعة معينة عن الاسواق الاخرى نتيجة لعدد من الاسباب حيث يمكن أن يكون قسم من الاسباب غير متضمن للتدخل الحكومي بتاتاً .

فمن الأسباب التي لا تتضمن تدخلات حكومية هي تكاليف النقل العالية وكذلك غياب الأسواق المختصة بالتعامل بالسلعة المعينة ، ولكن يمكن أن تؤدي سياسة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للسلعة المعينة الى النتيجة نفسها . من ناحية أخرى هنالك عوامل يمكن أن تؤدي الى حالة العزلة لسوق السلعة المبينة بالشكل (26) .

ومن هذه العوامل تخفيض تكاليف النقل ، خلق أسواق عالمية مؤثرة و نظامية بصورة أكبر من خلال التطور التقني في إنتاج المحاصيل ، أو من خلال الادراك بأن للاكتفاء الذاتي اثاراً خطيرة من وجهة نظر الرفاهية الأجتماعية. وهذا يؤدي الى فتح آفاق جديدة في التجارة الدولية بالنسبة للسلعة ، حيث يمكن تتبع الآثار المترتبة على المتاجرة دوليا بالسلع كما سيتبين في التحليل أدناه .

يتبين في الشكل (27) حالة سلعة أدى فيها انخفاض تكاليف النقل أو وجود وفرة من السلعة في السوق العالمي بالتجار الذي يحفزهم الربح أن يعرضوا السلعة المعينة (بكميات غير محدودة) على حدود البلد بسعر مقداره (Ps) أو السعر العالمي .

لقد اشتركت عوامل كثيرة في خلق فرص كهذه للتجارة العالمية خلال المائة سنة الأخيرة . ومن أهم هذه العوامل تطور طرق السكك الحديد و البواخر ، البذور المهجنة ،أصناف القمح و الرز المستجيبة للاسمدة الكيمياوية . وتتحقق مثل هذه التجارة عن طريق جذب التجار الذين يبحثون عن فرص للبيع و الشراء ، عند غياب الجهود الحكومية لإيقاف هذه التجارة .

يبين الشكل رقم (27) حالة معينة حيث تكون هنالك فرصة للمضاربين العالميين بالحبوب في عمل صفقة بيع وفي هذه الحالة يكون السعر العالمي أوطأ من سعر التوازن المحلي تحت ظروف الاكتفاء الذاتي ، وتكون النتيجة في هذه الحالة مختلفة تماماعن نتيجة الحالة الأولى التي تنعدم فيها التجارة .

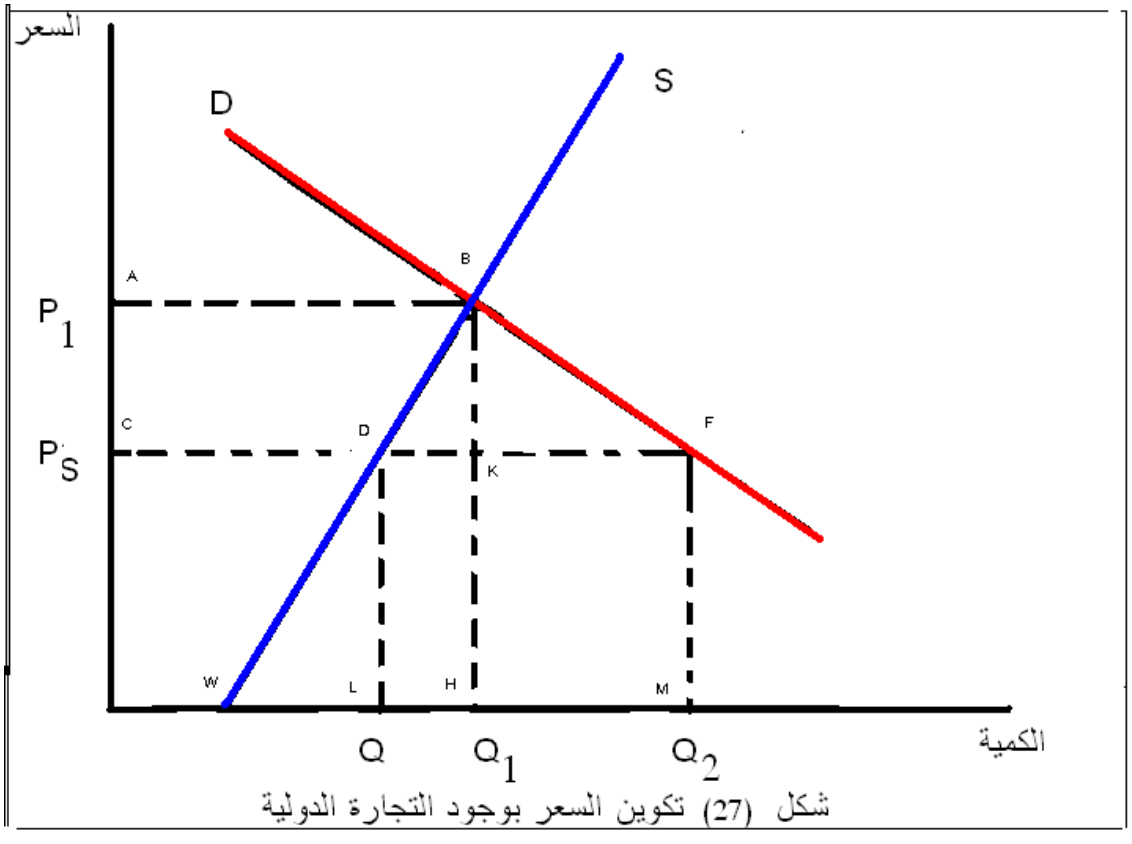

شكل (27) تكوين السعر بوجود التجارة الدولية

فاذا توفر الرز مثلا من السوق العالمي على أساس سعر الاستلام العالمي (Ps) فسيدفع المستهلكون سعرا قدره(Ps) ،وكذلك سيستلم المزارعون سعرا لمحصولهم من الرز مقداره(Ps) . وفي هذه الحالة لم تعد كميات التوازن المنتجة و المستهلكة محليا متساوية ، وذلك لان الطلب قد ازداد الى (Q2) ، بينما اضطر المزارعون المحليون تحت ضغط المنافسة العالمية الى تخفيض المعروض من السلعة الى (Q) . ويجب مليء الفجوة (Q1-Q) عن طريق الاستيراد من السوق العالمي بسعر قدره (Ps) .

وتختفي وراء هذه النتيجة البسيطة ظاهريا فروض مهمة عديدة . وتحول عادة الاسعار العالمية الى ما يقابلها بالعملة المحلية حتى يمكن مقارنتها بالأسعار المحلية المبينة بالشكل (26) . وتكون عادة أسعار السوق العالمي الفعلية مقاسة بالدولارات أو أي عملة أخرى عالمية قياسية وبذلك تظهر الحاجة الى التحويل بسعر صرف معين . ويكون لسعر الصرف المستخدم هذا تأثير مهم وواضح على كيفية مقارنة السعر العالمي (Ps) مع سعر التوازن (P1) . يؤثر حجم الفجوة الأستيرادية (Q2-Q) والمتكون نتيجة لوجود سعر عالمي (Ps) تأثيرا فعليا على المستوى التوازني للسعر العالمي (Ps) نفسه لبلدان كثيرة من خلال التأثير على سعر الصرف لعملة البلد . فقد تؤثر أيضا الاستيرادات التي يحتاجها البلد لسد الفجوة المذكورة آنفا على السعر العالمي (Ps) في السوق العالمية . من المسائل المهمة في المدى القصيرهو حدوث تعديلات في سوق السلعة المحلية، وان فهم هذه التعديلات التي تسببها التجارة الدولية يمكن أن تساعد في فهم أثر السياسة السعرية لسببين:

أولا : تغير الاسعار التي يواجهها المنتجون و المستهلكون المحليون بسبب وجود الفرصة للتبادل التجاري ، ومهما يكن السبب وراء تغير السعر ، فان ذلك يعد فرصة لمعرفة أثر التغيرات السعرية على صانعي القرار هؤلاء ، وربما بصورة أوسع على أسواق أخرى وبالتالي على الاقتصاد ككل .
ثانيا : يتم تطبيق معظم السياسات السعرية بواسطة التدخلات الحدودية أي أما بوضع ضريبة أو باعانة السلعة المتاجر بها عالميا . ويكون من الصعب تطبيق أية سياسة سعرية في غياب المتاجرة دوليا بالسلعة المعينة ، وتكون آليات التدخل أكثر تعقيدا وتتطلب مشتريات و مبيعات مباشرة من قبل مؤسسة تسويقية تسيطر عليها الدولة ، من جهة أخرى يمكن تطبيق التدخلات في التجارة الدولية عادة ببساطة تامة عن طريق هيئة الكمارك ، شركة تجارية حكومية أو كلاهما .

وفي حالة الاكتفاء الذاتي يكون الإنتاج المحلي مساويا الى الاستهلاك المحلي ، وليست هنالك حاجة بالتبادل الخارجي بالسلعة المعنية .

وقد يكون المزارعون بحاجة للتبادل الخارجي بصورة غير مباشرة من أجل دفع تكاليف شراء الأسمدة الكيمياوية و الساحبات وكذلك لشراء حاجيات أخرى مثل الراديوات و الدراجات البخارية المستوردة و التي قد تكون جزء مهم من المكونات الأستهلاكية لهم و الممكن شراؤها عن طريق الدخول العالية التي يحصلون عليها بوساطة انتاج السلعة بسعر التوازن (P_1) . من ناحية أخرى قد تكون لدى المستهلكين خارج القطاع الزراعي حاجة أقل للتبادل الخارجي للدفع مقابل مثل هذه السلع المستوردة لان جزءا كبيرا من دخلهم قد تم تخصيصه لشراء سلع منتجة محليا بسعر توازني عالي نسبيا (P_1) ، حيث إنه ليست هنالك حاجة مباشرة لاستيراد السلعة شكل (27) .

وتتغير هذه الحالة عندما يتم استيراد سلعة الرز مثلا . ففي الشكل (27) يهبط السعر المحلي (التوازني) من (P_1) الى (P_s) وتتطلب فجوة الأستيراد ($Q-Q_2$) نفقات مباشرة على التبادل الخارجي تساوي مساحة المستطيل (DFML) أو P_s ($Q-Q_2$) . سيبرز في هذه الحالة سؤال وهو من أين ستاتي العملات الأجنبية لسد هذه النفقات ؟ اذا كانت هذه المنحنيات ببساطة عبارة عن منحنيات عرض وطلب فعلية سيكون الجواب صعبا ، حيث قد تكون هناك قيود للعملات الأجنبية على مثل هذه السياسة التجارية الحرة . ولكن اذا كانت منحنيات العرض و الطلب هذه تعكس التكاليف و المنافع الاجتماعية و اذا كان التغير السعري صغيراً نسبيا فان عملية تعديل السوق ستحرر الكمية الضرورية من النقد الأجنبي بالكيفية التي سيتم شرحها لاحقا .

ومن المهم أن ندرك أن عملية تعديل السوق لن يتم تبيانها في الشكل (27) حيث يعكس حالة سوق سلعة واحدة فقط قيد البحث – للرز فقط . ويعمل سوق العملات الأجنبية في مكان آخر ويرتبط بسوق الرز (و الأسواق الأخرى) ولكن يؤدي وظائفه بصورة منفصلة .

واذا كان سوق الرز مهما (استنادا الى عدد من المعايير ستتم مناقشتها لاحقا) فان تأثيره على سوق العملات الأجنبية قد يكون واضحا بخفض أسعار الرز من (P_1) الى (P_s) .

وقد يكون هذا التأثير ذا أهمية من ناحية السياسة السعرية حتى و لو كانت جميع الأسواق تعمل بصورة كاملة، حيث لا يمكن تطبيق بعض الأفتراضات الأساسية لانموذج سوق المنافسة الحرة ، وبذا تكون هناك حاجة لتحليل منفصل لسوق العملات الأجنبية قبل اجراء تقييم كامل لتأثير التغير السعري الأولي على سوق الرز نفسه .

فاذا أدت الحاجة للعملات الأجنبية لدفع نفقات الاستيراد التي مقدارها (DFML) الى زيادة سعر الصرف التوازني ، فان السعر الحدودي (Ps)يزداد كذلك .

وهذا التغير في السعر يؤدي بدوره الى زيادة الأنتاج المحلي فوق مستوى (Q) وتخفيض الطلب المحلي تحت مستوى (Q_2) وكذلك يؤدي الى تقليل فجوة الأستيراد و بالتالي التكاليف المطلوبة لدفع نفقات الأستيراد .

وتؤدي استيرادات الرز بسعر (Ps) الى تعديلات أخرى مهمة في الشكل (27) ، حيث يكون المستهلكون بوضع أحسن لسببين أولهما أنهم يستطيعون شراء كميتهم الأصلية من الرز (Q_1) . وتكون الزيادة الصافية في رفاهية المستهلكون هي المساحة (ABFC) ، وهي الزيادة في فائض المستهلك . وهذه هي الكمية من النقود التي يكون المستهلكون راغبين في دفعها لأستهلاك الكميات الأضافية بين (Q_1) و (Q_2) ولكن لا يحتاجون الى دفعها لأنهم يستطيعون شراء جميع الرز الذي يرغبون بسعر (Ps) .

وتأتي هذه الزيادة في رفاهية المستهلك جزئيا على حساب الدخول المنخفضة للمنتجين المحليين. لقد كانت العوائد الكلية للمنتجين (والتي تساوي النفقات الكلية للمستهلكين) بدون وجود تجارة خارجية هي (ABHO) ، واذا كان منحنى العرض يقيس التكاليف الحدية ذات العلاقات ، فان التكاليف الكلية للمنتجين هي عبارة عن المساحة تحت منحنى العرض (BHW) وبذلك يكون فائض المنتج أو الدخل الصافي مساويا الى الفرق بين العوائد الكلية و التكاليف الكلية الذي تمثله المساحة (ABWO) . وعند هبوط السعر الى المستوى (Ps) فستهبط دخول المنتجين بالمقدار الذي تمثله المساحة (ABKC) يمثل هذا خسارة في رفاهية المنتج يمكن قياس كميتها وتتحول الى المستهلكين من خلال الأسعار الواطئة في سوق الرز .

من الواضح أن المستهلكين قد حصلوا على زيادات اكثرمما فقد المنتجون ، ولم تعمل الدولة أي شيء سوى أنها سمحت بالتجارة الحرة في الرز . وحتى اذا استطاع المستهلكون بطريقة ما أن يعوضوا كل خسائر المنتجين فانهم سيحصلون على زيادة صافية تساوي المساحة (BFD) .

ويمثل هذا المثلث المنافع من التجارة ، أي المنافع التي خلقتها زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد و التي أصبحت ممكنة من خلال وجود فرصة التجارة . ومن الجدير بالذكر أن هناك تعديلات مهمة ممكنة يجب أن تجري على هذه الكفاءة – وبالتالي على زيادة الرفاهية التي تأتي منها . أي أنه يجب أن تكون الموارد حرة في الانتقال من سوق لآخر من أجل توازن تكاليف الفرص البديلة مع العوائد في جميع الانشطة ، ويمكن تشخيص الموارد الممكنة في الشكل (27) . نفرض أن لدى

المنتجين والمستهلكين نفس الأنماط الانفاقية ، لذا فان التحويل في الدخل من المنتجين الى المستهلكين و الذي تمثله المساحة (ABDC) لا يتطلب أي تغيير في الموارد ، وبسبب تراجع الإنتاج من الكمية (Q_1) الى الكمية (Q) يقوم المنتجون بسحب جزء من الموارد المستخدمة في زراعة الرز ، وتكون كمية هذه الموارد الموفرة مساوية الى المساحة (BHLD) . فمن جهة قد تكون هذه الموارد أسمدة كيمياوية مستوردة ، لذا فان التوفير فيها يؤدي الى تكوين جزء من العملات الأجنبية المطلوبة لاستيراد الرز الذي قد ينتج محليا . من جهة أخرى قد تكون الموارد عبارة عن موارد محلية مثل العمل والأرض والتي لا يمكن أن تستغل في زراعة شيء سوى الرز (في المدى القصير في الأقل) وبالتالي فانها تهدر عند السعر المنخفض . واذا كانت تكاليف الفرص البديلة لهذه الموارد المحلية بالنسبة للمزارعين مساوية للصفر ، فان منحنى العرض يصبح قريبا الى العمودي أو حتى عموديا ، والذي يشير الى أن مرونات العرض قصيرة المدى تقرب من الصفر . ويقوم المستهلكون بتحرير جزء من مواردهم عن طريق نقل بعض قوتهم الشرائية من السلع الأحرى الى الرز بسبب وجود حافز انخفاض سعر الرز . وتمثل المساحة (KFMH) الموارد التي تم انتقالها من السلع الأخرى . فاذا كانت نفقات المستهلكين هذه تصرف أصلا على السلع النسيجية المستوردة مثلا ،وقد حولت الى استيراد الرز ، فان العملة الأجنبية المطلوبة ستوفر مباشرة وليست هنالك حاجة لعمل تعديلات في الأسواق الاخرى . أما اذا لم يكن بالامكان حساب تكاليف المنتجين ونفقات المستهلكين بشكل دقيق بالعملات الأجنبية فيجب تعديل الأسواق الأخرى .

وقد يتم استغلال العمل والأرض الممثلين بالمساحة (BHLD) شكل (27) بزراعة محاصيل للتصدير مثلا ، كما أنه تتحول بعض عناصر الإنتاج كالمعدات و العمل ، التي تستخدم في انتاج سلع للاستهلاك المحلي والتي تشتريها الدخول الممثلة بالمساحة (BFMH) ، الى الإنتاج لأسواق التصدير عندما ينخفض مستوى طلب السوق المحلي بسبب اقبال المستهلكين على شراء كميات أكبر من الرز .

فاذا كانت الأسواق المحلية تنافسية ومرنة واذا كان هناك طلب على تصدير السلع المنتجة محليا فان الموارد المتكونة في إطار التوازن الناقص يجب أن تؤدي الى نتيجة منسجمة تماما حتى إذا كانت هناك تأثيرات انتقالية مهمة في الأسواق الاخرى التي لم يتم تشخيصها بصورة مباشرة .

وترتيبا على ما تقدم تبرز أمام الدولة التي تفكر في نتائج التجارة بالحبوب كما بينها الشكل (27) ثلاث خيارات مباشرة وعدد كبيرة من التدخلات غير المباشرة . الأول يمكنها أن تقبل ببساطة نتائج التجارة الحرة مع الآثار المترتبة عليها لكل من توزيع الدخل و الكفاءة . الثاني حتى اذا كان السعر في حالة التجارة الحرة عاليا جدا بالنسبة للمستهلكين ، فانه يمكن توجيه السياسة السعرية نحو خفض أسعار الغذاء لتحسين الحالة الغذائية وتحسين توزيع الدخول لسكان المدن في المدى القصير . والخيار الثالث هو حماية المنتجين المحليين من المنافسة الخارجية عن طريق رفع الأسعار على مستوى المزرعة للسلعة المعنية . وقد يؤدي هذا القرار الى إعطاء المحفزات لزيادة الناتج كما قد يؤدي الى تحسين توزيع الدخول بين المناطق الحضرية و الريفية .

وقد تفضي زيادة الفجوة الاستيرادية الى جعل صانعي القرار غير مطمئنين بالنسبة لمصدر تجهيز الغذاء للبلد ، بينما تؤدي زيادة أسعار الأغذية المحلية الى الأحساس بزيادة الأمن الغذائي على المستوى الكلي ، في الوقت نفسه تكون الأسر الفقيرة بوضع متدن بالنسبة للأمن الغذائي . وهذا يؤدي بدوره الى تقليل الأستيرادات بدرجة كبيرة قد تصل الى الصفر ، كذلك تكون الحاجة الى العملات الصعبة أقل .

من جهة أخرى يمكن توجيه سياسة ذات حدين لكل من المجموعتين آنفتي الذكر (أي المستهلكين الفقراء و المنتجين الزراعيين) عن طريق خفض أسعار المستهلكين ورفع الأسعار على مستوى المزرعة . ويتطلب هذا هامشا تسويقيا ضيقا (حتى قد يكون سالبا) بين المزارعين والمستهلكين . حيث من الممكن ان تكون التكاليف ومشاكل التطبيق لمثل هذه السياسة السعرية المزدوجة كبيرة .

تحليل التوازن العام General equilibrium analysis

إن التحليلات المرتبطة بالتغير بالأسعار الزراعية يمكن أن تتم في إطار التوازن العام . ففي الوقت الذي يهتم المختصون في الاقتصاد الجزئي بتحليل سلوك المستهلك و المنتج وصولا الى السوق المفردة ، أما المختصون بالاقتصاد الكلي الذي يعني التوازن العام فانهم يهتمون بالناتج القومي الأجمالي و الاستخدام الكلي[1] .

استعملت نماذج التوازن العام لتحليل آثار التغيرات في السياسة الأقتصادية مثل سياسات فرض التعريفات الكمركية أو نظام الحصص الاستيرادية أو سياسة دعم الصادرات أو السياسات الضريبية للحكومة . ويمكن استعمال نماذج التوازن العام للتعرف على نتائج زيادة الأسعار أو خفض المعروض من السلع المستوردة لاسيما الغذائية . وفي كل من هذه الحالات يحتاج التحليل المعتمد على إطار التوازن العام الى معرفة الأسعار الجارية والكميات المنتجة و الأسعار التي تحددها الحكومة فضلا عن طرق توزيع الدخل .

غالبا ما تستعمل نماذج لتوازن العام أدوات أساسية لتحليل أثر أحد متغيرات السياسة الاقتصادية على نظام السلعة ، وهذه المتغيرات أما أن تكون مستندة الى الأسعار مثل الضرائب او الإعانات ، أو تستند الى الكميات مثل القيود على الصادرات أو خفض الاستيرادات أو التأثير في مستويات الطلب الفعال أو الدخل المتاح [2].

تكمن أهمية هذا الأطار التحليلي في قدرته على قياس تأثير السياسات التدخلية على المستوى الأجمالي لرفاهية المستهلك أو المستوى الأجمالي لاربحية المنتج بأسلوب منهجي و مستقر .

كما تعد نماذج التوازن العام أدوات رئيسة يعتمدها صانعو السياسة و المحللون عند تطبيق سياسة معينة أو الغاء سياسة أخرى .

تسلط الدراسات المعتمدة على أطار التوازن العام الضوء على شروط التوازن الكلي مع الأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات المؤثرة على هذا التوازن في حين يهمل التوازن غير الكامل بعض المتغيرات الهامة مثل سياسة الضرائب و التشوهات الناجمة عن سياسة التدخل الأخرى .

اعتمدت معظم الدراسات الميدانية لتأثير التدخل الحكومي في الأسعار في البلدان النامية على التوازن غير الكامل (الناقص) partial equilibrium لحساب المحفزات السعرية وأسعار الدعم و معاملات الحماية و تأثيرات التدخل الحكومي في سعر الصرف على القطاع الزراعي دون الأخذ بنظر الاعتبار التشوهات الحاصلة جراء هذه التدخلات ، لذا جاءت الحاجة لاستعمال تحليل التوازن

[1] مضحي ، عبد الله علي – تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسة في العراق للمدة 1970-1995 – القمح انموذج تطبيقي – 1995- اطروحة دكتوراه- كلية الزراعة – جامعة بغداد- ص15.

[2] Herbert E.Scraft & John B. Shoven,Applied general equilibrium analysis, Cambridge university press, 1984.

الكامل General equilibrium analysis لتقويم مقدار التحيز في السياسة التدخلية policy bias والتي تعد صفة ملازمة للسياسات التدخلية في القطاع الزراعي .

هناك مآخذ على التوازن غير الكامل ، وهو أنه يفترض حالة من التبادل التام بين الناتج المحلي و السلع المستوردة ، وكذلك بين السلع المنتجة محليا لغرض التصدير و بين المنتجة لأغراض الاستهلاك المحلي . وفي ظل هذه الفرضية ، اذا كانت السلعة قابلة للمتاجرة سيسري عليها قانون السعر الواحد Law of one price و التغيرات الحاصلة في الأسعار العالمية ستنسحب على التغيرات في الأسعار المحلية . علاوة على ذلك فإن أستجابة الأسعار المحلية للتغيرات في الأسعار العالمية أو التغيرات في السياسات التجارية سوف لايعتمد على الحصص التجارية أو تأثيرات العرض و الطلب و إنما يأخذ بعين الاعتبار فقط هل أن السلعة متاجر بها أم لا من دون اعتبار للكميات التجارية للسلعة أو حساب الفروقات النوعية و السعرية للسلع المتاجر بها .

يأخذ التوازن العام بعين الاعتبار قابلية الموارد الانتاجية لاسيما العمل ورأس المال على الانتقال بين القطاعات المختلفة وتكاليف هذا الانتقال و القيمة المضافة للوحدة الأضافية أو الوحدة المفقودة من المورد الإنتاجي نتيجة سياسات التدخل . كما يمتاز تحليل التوازن العام بقدرته على دراسة التغيرات الحاصلة في قطاع اقتصادي أونظام سلعة بدون الحاجة للدخول الى النظام الاقتصادي ككل . ولوجود الكثير من التشوهات في الأقتصاد والتي يصعب وصفها باستعمال التحليل غير الكامل مثل السياسات الضريبية المشوهة و التعريفات الكمركية و الانفاق العام لتمويل المشاريع الاستثمارية و الخدمية يجعل من الضروري اعتماد التوازن العام إطارا تحليليا .

كما أن تحليل التوازن العام يوضح التأثيرات غير المباشرة لهذه السياسات التدخلية من خلال سعر الصرف التوازني ، في حين أن التوازن غير الكامل لا يأخذ بعين الاعتبار التأثيرات غير المباشرة للسياسات التدخلية والتشوهات في الأسعار الناجمة عن الفرق بين الأسعار الخاصة و الأسعار الأجتماعية في كثير من الاحيان.

لذلك تعد الأسعار العالمية الأساس[1] الذي يبني عليه التقييم الأجتماعي لنظام السلعة كما يعد سعر الصرف مهما في حساب الأسعار الاجتماعية بالقيمة المحلية للعملة . فاذا فرضنا وجود مصفوفة تشمل عنصري أنتاج هما العمل و رأس المال يدخلان في إنتاج سلعتين Q1 وQ2 على أساس ثبات العائد للسلعة ، فاذا كانت الكميات المتوافرة من المدخلات ثابتة فان أسعارها تعتمد على أسعار المنتجات و المعاملات الفنية للأنتاج . وفي ظل فرضية المنافسة التامة في سوق عناصر الأنتاج سيتحقق لدينا ربح أعتيادي ناتج من تساوي الكلفة الكلية TC مع الأيراد الكلي TR هو شرط الربح الأعتيادي في أنموذج التوازن العام .

$$TC = TR$$

[1] Monke,Eric, A.R Scott . R.Pearson,The policy analysis matrix for agricultural development , Cornell university press, New York, 1989, p.70

$$WL_1 + rK_1 = P_1Q_1$$

.....(1)

$$WL_2 + rK_2 = P_2 Q_2$$

أذ أن :-

W = أجرة الوحدة الواحدة من العمل .

r = الفائدة على رأس المال .

L_1 = كمية العمل اللازمة لانتاج السلعة Q_1 . L_2 = كمية العمل اللازمة لانتاج السلعة Q_2 .

K_1 = كمية رأس المال اللازمة لانتاج السلعة Q_1. K_2 = كمية رأس المال اللازمة لانتاج السلعة Q_2 .

P_1 = سعر السلعة Q_1 ، P_2= سعر السلعة Q_2

وبقسمة طرفي المعادلة على Q_1 و Q_2 نحصل على:-

$$W.L_1/Q_1 + r.K_1/Q_1 = P_1$$

.....(2)

$$W.L_2/Q_2 + r.K_2/Q_2 = P_2$$

وبافتراض أن :-

$K/Q = k$

$L/Q = \ell$

حيث إن K و ℓ تمثل المعاملات الفنية Technical coefficients ،نحصل على المعادلة الآتية :-

$$W.\ell_1 + rk_1 = P_1$$

.....(3)

$$W\ell_2 + rk_2 = P_2$$

إذ يتضح من المعادلة (3) أن الأاقتصاد يحقق أرباحا اعتيادية إذا لم تتغير أسعار الإنتاج و أسعار المدخلات و مستوى التقنية الإنتاجية خلال مدة معينة ، ومن ثم يعد شرط الربح الصفري الذي تتساوى عنده التكاليف الكلية مع الإيرادات الكلية أساسا لتحديد الأسعار الاجتماعية . ومن المعادلة (3) يمكن إيجاد أجر العمل (W) ومعدل الفائدة (r) الذي يحقق شرط الربح الصفري في الأسعار الأجتماعية حيث أن :-

$$W = \frac{P_1 k_2 - P_2 k_1}{\ell_1 k_2 - \ell_2 k_1}$$

..................(4)

$$r = \frac{p_2 \ell_1 - P_1 \ell_2}{\ell_1 k_2 - \ell_1 k_1}$$

ويمكن تعميم هذا الأنموذج المبسط ليتوسع الى أي مدى من السلع وعناصرها الإنتاجية بشرط تحقيق الربح الصفري zero profit condition وكما في المعادلة رقم (5) الاتية :-

$$\begin{array}{l} W_1 Z_{11} + W_2 Z_{21} + W_3 Z_{31} + \ldots\ldots\ldots\ldots + W_m Z_{m1} = P_1 Q_1 \\ W_2 Z_{12} + W_2 Z_{22} + W_3 Z_{32} + \ldots\ldots\ldots\ldots + W_m Z_{m2} = P_2 Q_2 \\ . \qquad . \qquad . \qquad \qquad . \qquad . \\ \qquad\qquad\qquad\qquad\qquad\qquad\qquad\qquad \ldots\ldots\ldots\ldots(5) \\ . \qquad . \qquad . \qquad \qquad . \qquad . \\ W_1 Z_{1n} + W_2 Z_{2n} + W_3 Z_{3n} + \ldots\ldots\ldots\ldots + W_m Z_{mn} = P_n Q_n \end{array}$$

أذ أن :-

W = سعر المورد الأنتاجي .

P =سعر الناتج .

Q = كمية الناتج .

Z = كمية المورد الأنتاجي المستخدم لانتاج Q .

وبقسمة المعادلة الأخيرة على Q نحصل على معادلة تشبه المعادلة رقم (3) ولكنها لسلع متعددة ، كما في المعادلة رقم (6) الآتية :-

$$W_1a_{11}+W_2a_{21}+W_3a_{31}+.....+W_ma_{m1}=P_1$$
$$W_2a_{12}=W_2a_{22}+W_3a_{32}+.....+W_ma_{m2}=P_2$$

. . . .(6)

.

$$W_1a_{1n}+W_2a_{2n}+W_3a_{3n}+.....+W_ma_{mn}=P_n$$

إذ إن :-

$$a=Z_{ij}/Q_j \ \ (Technical\ \ coefficien\,t)$$ المعامل الفني

وإذا فرضنا أن Z1 الى Z4 هي موارد محلية (Domestic resources) وأن Z5 الى Zm هي مدخلات متاجر بها (Tradable inputs) فإن المعادلة (6) يمكن اعادة كتابتها بفصل الموارد المحلية عن المدخلات المتاجر بها وكما ياتي:-

$$W_1a_{11}+W_2a_{21}+W_3a_{31}+W_4a_{41}=P_1-P_5a_{51}-.....-P_ma_{m1}$$
$$W_1a_{12}+W_2a_{22}+W_3a_{32}+W_4a_{42}=P_2-P_5a_{52}-.....-P_ma_{m2}$$
.
.
$$W_1a_{1n}+W_2a_{2n}+W_3a_{3n}+W_4a_{4n}=P_n-P_5a_{5n}-.....-P_ma_{mn}$$

حيث يمثل الجزء الأيسر من المعادلة مقدار القيمة المضافة value added والذي يمكن إعادة صياغته بالشكل الآتي :-

$$[W_1W_2W_3W_4]\begin{bmatrix}a_{11} & a_{12}.....a_{1n}\\ a_{21} & a_{22}.....a_{2n}\\ a_{31} & a_{32}.....a_{3n}\\ a_{41} & a_{42}.....a_{4n}\end{bmatrix}=[VA_1VA_2.....VA_n]$$

وهذا النظام من المعادلات يشترط أن تكون المصفوفة مربعة أي أن عدد السلع المنتجة يساوي عدد عناصر الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية أو يزيد عنها لكي يمكن تحديد أسعارها الاجتماعية لان وجود سلع اقل من عناصر الإنتاج يعني وجود موارد انتاجية عاطلة .

الفصل التاسع

التدخل الحكومي في تسعير المنتجات الزراعية

تتسم أسعار المنتجات الزراعية بالتقلبات الشديدة إذا ما تركت اسعارها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ويعود ذلك الى قلة مرونة العرض والطلب السعرية . ولهذا السبب تقوم كثير من الدول بالتدخل في تسعير كثير من السلع الزراعية . ويؤدي هذا التدخل الحكومي في التسعير الى الاستقرار النسبي في أسعار المنتجات الزراعية المسعرة ، وهذا يضمن دخلا مجزيا للمنتجين الزراعيين وهو أحد الأهداف المتوخاة لتحقيق العدالة الأجتماعية . لذا فان إحدى الحجج الرئيسة لسياسة التدخل الحكومي في أسعار السلع الزراعية هي تحسين توزيع الدخول بين القطاع الزراعي و القطاعات الاقتصادية الأخرى و كذلك تحسين تخصيص الموارد ضمن القطاع الزراعي لتحقيق التحولات في الإنتاج .

من جهة أخرى يرى كثير من الاقتصاديين ولا سيما بعض خبراء أجهزة الأمم المتحدة كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية أن التدخل الحكومي في تحديد[1] الأسعار الزراعية يعد أحد العوامل المؤدية الى تشوه آلية السوق مما يؤدي الى خلق كثير من المساويء للنظام الاقتصادي سواء على مستوى المنشأة أم على مستوى الاقتصاد الوطني ككل .

وأحد هذه المساويء هو تأثير الأسعار المدعمة على عدم تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد بين الأنشطة الأقتصادية المختلفة ضمن المزرعة . ولذا نجد أن كثيرا من الاقتصاديين الذين يعملون في المنظمات الدولية المتخصصة في منح القروض الى دول العالم المختلفة يرفعون شعارا هو " أن تتبنى الدولة نظام السوق لا أن تحل محله " .

لقد كانت المشكلة الأساسية في السياسة الزراعية العالمية لكثير من البلدان الصناعية لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية هي مشكلة فوائض الأنتاج الزراعي . من جهة أخرى كانت المشكلة في بلدان كثيرة لاسيما البلدان النامية هي أن الأنتاج الزراعي في هذه البلدان غالبا ما يكون غير كاف لتغطية الحاجات الغذائية الأساسية .وحيث أن من الصعب تأكيد الأسباب الأكثر أهمية الكامنة وراء عدم كفاية الأنتاج الزراعي ، يؤكد[2] أحد الأقتصاديين وهو الأقتصادي الزراعي تيودور شولتز أن مستوى الإنتاج الزراعي لا يعتمد كثيرا على الاعتبارات الفنية بل يعتمد الى حد كبير على ما تفعله الدولة للزراعة .

فمن المعروف أن الدول تتدخل في آلية الأسعار بطرق مختلفة وعديدة ولاسباب متباينة .فمثلا توفر الضرائب على صادرات المنتجات الزراعية عوائد للدولة وتساعد في الأسعار المحلية للسلع

[1] Krueger,A.O, et.al., The political economy of agricultural pricing policy, vol.3,Africa and the Mediterranean , Aworld Bank Publication , Washington, 1991.
[2] Schultz,op.cit,p.28.

الزراعية ، وتضمن سياسة دعم أسعار المنتجات الزراعية في الدول المتطورة دخول مجزية للمزارعين مما يؤدي الى وجود فوائض في الإنتاج الزراعي والتي تجد طريقها الى أسواق البلدان النامية تحت شروط تسهيلية أحيانا وهذا يؤدي بدوره الى خفض الأسعار الزراعية المحلية في البلدان النامية . من جهة أخرى تكون السياسة تجاه المدخلات الزراعية على المستوى العالمي أما تدعم بإعانات أو تفرض ضرائب عليها.

أهداف التدخل الحكومي في تسعير المنتجات الزراعية

هناك أهداف عديدة تتوخاها الدولة من التدخل في تحديد أسعار السلع الزراعية أهمها :

1- ضمان دخل مجزي للمزارعين : يكون الدخل الذي يحصل عليه المزارع أقل من مستوى مما يحصل عليه العاملون في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دخول .ويعود ذلك الى قلة مرونة العرض والطلب السعرية للسلع الزراعية وكذلك كون المزارعين يبيعون منتجاتهم في سوق منافسة تامة ويشترون مستلزماتهم الإنتاجية من سوق محمي وشبه احتكاري . لذا فإن المزارعين يستحقون حماية تعويضية من خلال دعم أسعار السلع الزراعية في مستوى أعلى من أسعار سوق المنافسة طويلة المدى .
2- حماية المزارعين من التقلبات السعرية : تكون أسعار السلع الزراعية حساسة جدا للتغيرات في العرض والطلب إذ إن محصولا وفيرا أو هبوطا في مستوى الطلب يؤديان حتما الى هبوط الأسعار وبالتالي تخفيض مستوى الدخل المزرعي . ولهذا السبب يمكن تبرير وجود حد سعري أدنى Floor Price والذي يقترب من مستوى السعر الذي يوقف الخسارة لإعطاء المزارعين درجة معقولة من الأستقرار السعري Price stabilization.
3- التحكم في مستوى الإنتاج : تخضع أسعار السلع الزراعية الى لا يقين عاليٌ Risk and uncertainty لذلك لا يتمكن المزارعون من تخطيط أنتاجهم مقدما للمدة القادمة بحيث تتوافق الكميات المنتجة مع الطلب . كذلك يبرر الكثير من الاقتصاديين وجود تسعير مسبق Forward Pricing لكي يكون دليلا للمزارعين لتعديل مستوى أستخدام مواردهم بما يتفق و التغيرات في مستوى الطلب .
4- يمكن النظر الى التدخل الحكومي في الأسعار الزراعية أداة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية : حيث أن وضع ضريبة على القطاع الزراعي سيشجع التنوع في الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويساعد على الهجرة من الريف الى المدينة . كما تقوم بلدان كثيرة بتخفيض أسعار المواد الغذائية للمستهلكين اعتقادا منها بأن ذلك سيؤدي الى تخفيض أجور العاملين في القطاعات الأخرى غير الزراعية والذي يؤدي بدوره الى تدفق رأس المال الأجنبي الذي يساهم في تدعيم ميزان المدفوعات للبلد و بالتالي النمو الاقتصادي .

طرق التدخل الحكومي لتكوين أسعار السلع الزراعية

تقع طرق التدخل الحكومي في التأثير على أسعار السلع الزراعية تحت مجموعتين :

1- المجموعة الأولى هي الطرق التي يمكن أن تؤثر في سعر ألسوق .
2- المجموعة الثانية هي الإعانات subsidies و الضرائب taxes .

فبالنسبة للمجموعة الأولى التي يمكن أن تعمل من خلال سعر السوق تكون مبنية على أساس تحديد كمية المعروض من السلعة الزراعية quotasأوتوسيع الطلب عليها. فبتخفيض كمية المعروض من السلعة في السوق يرتفع السعر ، وبزيادة المعروض ينكمش السعر ، وأن مدى ارتفاع و انخفاض السعر تقرره مرونة الطلب السعرية . كذلك فان توسيع الطلب من خلال زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين أو توسيع منافذ التصدير للخارج من شأنه أن يزيد الطلب على السلعة أما بالنسبة للمجموعة الثانية وهي الإعانات subsidies و الضرائب taxes ، فيمكن أستعمال الأعانات أما لتخفيض كلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيمياوية ، المبيدات بأنواعها ، أو لزيادة السعر الكلي الذي يستلمه المزارعون ثمنا لمنتجاتهم . ففي حالة زيادة أسعار المنتجات يمكن أن تأخذ الأعانات شكل سعر ثابت للوحدة من الناتج ، أو يمكن أن تبنى على أساس مبدأ مدفوعات النقيصة deficiency payment بين سعر الدعم و معدل سعر السوق . كذلك يمكن أن تكون هنالك أعانات لسعر المستهلك للمنتجات الزراعية حفاظا على مستوى معين من الاستهلاك للمنتجات الزراعية ودعما لذوي الدخول المنخفضة من سكان المدن . أما بالنسبة للضرائب فيمكن أن تؤثر الدولة في زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة أسعار السلع الزراعية عن طريق وضع ضرائب على الأراضي الزراعية ، كما أنها يمكن أن تؤثر في زيادة أسعار السلع المصدرة الى الخارج عن طريق وضع ضرائب على السلع الزراعية المشمولة بالتصدير ، كما يمكن للدولة أن تؤثر في مستوى أستهلاك أفراد المجتمع عن طريق وضع ضرائب على دخول الأفراد والذي يؤثر بصورة مباشرة على مقدار الدخل القابل للصرف disposable income. كذلك يمكن أن تكون هناك ضرائب على الأستيراد من السلع الزراعية لتشجيع المنتجين المحليين ، أو بالعكس يمكن أن تكون هناك إعانات غير مباشرة على الاستيراد عن طريق سعر الصرف المغالى فيه overvalued exchange rate.

يمكن تصنيف السياسات التي تتدخل بموجبها الدولة للتأثير على أسعار السوق للسلع الزراعية الى ثلاثة أنواع مبنية على أساس تأثيرها في الإنتاج :

1- هنالك بعض السياسات الاقتصادية تكون محايدة بالنسبة لتكاليف الفرص البديلة للإنتاج الزراعي .
2- السياسات التي يكون فيها الإنتاج الزراعي مغالى في تقييمه Overvalued .
3- السياسات التي يكون فيها الإنتاج الزراعي مستهاناً في تقييمه undervalued .

فهناك بلدان قليلة تفي بمتطلبات النوع الأول من الطرق . وتقع البلدان المتطورة الصناعية ذات الدخول العالية تحت الصنف الثاني . فهناك عدد من الأساليب التدخلية في السياسة السعرية الزراعية في هذه البلدان منها الضرائب على استيراد الحبوب وكذلك وضع نظام الحصص الاستيرادية لبعض المنتجات الزراعية ، بينما هنالك بعض الدول المتطورة كاليابان و التي وضعت أسعارا محلية للرز أعلى من المستويات العالمية . ومن الآثار المباشرة المترتبة على هذه السياسة هو فيض الإنتاج وقلة الاستهلاك للمنتجات الزراعية المحلية .

أما الصنف الثالث من هذه الطرق فيمثل الدول النامية ذات الدخول الواطئة ، حيث تتبع بعض أشكال التدخل منها الضرائب على الصادرات والسيطرة على الأسعار التي تؤدي الى خفض قيمة المنتجات الزراعية و الذي ينشأ عنها قلة الأنتاج الزراعي ، كما أن كثير من الدول النامية قد وضعت سعر صرف رسمي لعملتها تجاه العملات العالمية مغالى فيه over valued حيث يؤدي الى تشويه هيكل الأسعار الزراعية price distortion . فيؤدي مثلا الى جعل أسعار السلع الزراعية المستوردة رخيصة ظاهريا مقارنة بنظيرتها المحلية . ونتيجة لذلك يستلم المزارعون المحليون أسعارا غير مجزية لسلعهم مما يؤدي الى توقف معظمهم عن الإنتاج ، وهذا يؤدي الى أن معظم هذه الدول تنتج موادا غذائية غير كافية لاطعام شعوبها ولا تستطيع أن تفقد فرص زيادة الأنتاج .

تأثير السياسات السعرية الزراعية :

من التأثيرات العامة للسياسة السعرية الزراعية ما يأتي :

1- التأثيرات الواضحة للسياسة السعرية الزراعية على مستوى الإنتاج للمحصول المعني ، فطالما أن المزارعين يستجيبون للتغيرات السعرية ، فانه يمكن تحفيز زيادة الإنتاج أما عن طريق دعم سعر السلعة الزراعية المعنية أو عن طريق تخفيض سعر المدخلات كالأسمدة الكيمياوية و المبيدات على سبيل المثال . و طالما تتضمن السياسة الزراعية عادة أما وضع ضريبة و أما دعما لسلعة أو أكثر ، فان الدولة أما أن تستلم عوائد و أما تتحمل خسائر في عملياتها لذلك.
2- قد تؤثر السياسة الزراعية في توزيع الدخول من خلال التغيير في أسعار المنتجات الزراعية ، أسعار المستهلكين أو الدخل المزرعي .
3- من التأثيرات المهمة للسياسة السعرية هو التأثير في تخصيص الموارد ، حيث قد تؤدي السياسة السعرية الى تشويه تركيب الأسعار النسبية بين مختلف السلع الزراعية واحيانا بين المدخلات أيضا مما يؤدي الى عدم الكفاءة في الإنتاج و الاستهلاك .

الفصل العاشر

الآثار الاقتصادية المترتبة على تدخل الدولة في تسعير المنتجات الزراعية

تستطيع الدولة خفض سعر السلعة بطرق عديدة منها ، التسعير القانوني للسلعة ، أوغيرها من الطرق الأخرى لكن الطريقة الوحيدة التي تضمن أسعارا منخفضة للمستهلكين جميعا على أسس رصينة ولمدد أطول هي زيادة المعروض من السلع في السوق مقارنة بمستوى الطلب عليها. فاذا لم تنخفض الكميات المطلوبة (عن طريق التقنين مثلا) ، فيجب زيادة المعروض من السلعة ، واذا كان المعروض المحلي من السلع لا يسمح بالزيادة فستكون هناك حاجة للأستيرادات لتوفير الكميات المطلوبة من السلعة .

الأعانات لخفض أسعار الحبوب

عندما يكون سعر السلعة المستوردة على أساس سعر الصرف الجاري ، اعلى من السعر المرغوب للسوق وبالتالي يجب أن تتخذ الدولة قرارا بخفض الأسعار ، فانه يجب استخدام الإعانات من عوائد الدولة لسد الفجوة بين السعر العالمي والسعر المحلي المرغوب . يتضح من الشكل (28) أهم التغيرات حيث تعكس منحنيات العرض و الطلب المبينة في الشكل الحالة الابتدائية للتقنية والإنتاجية في جانب العرض (بما في ذلك تكاليف مدخلات الإنتاج و السلع البديلة التي قد يزرعها المزارعون بدلا من السلعة ذات العلاقة) .

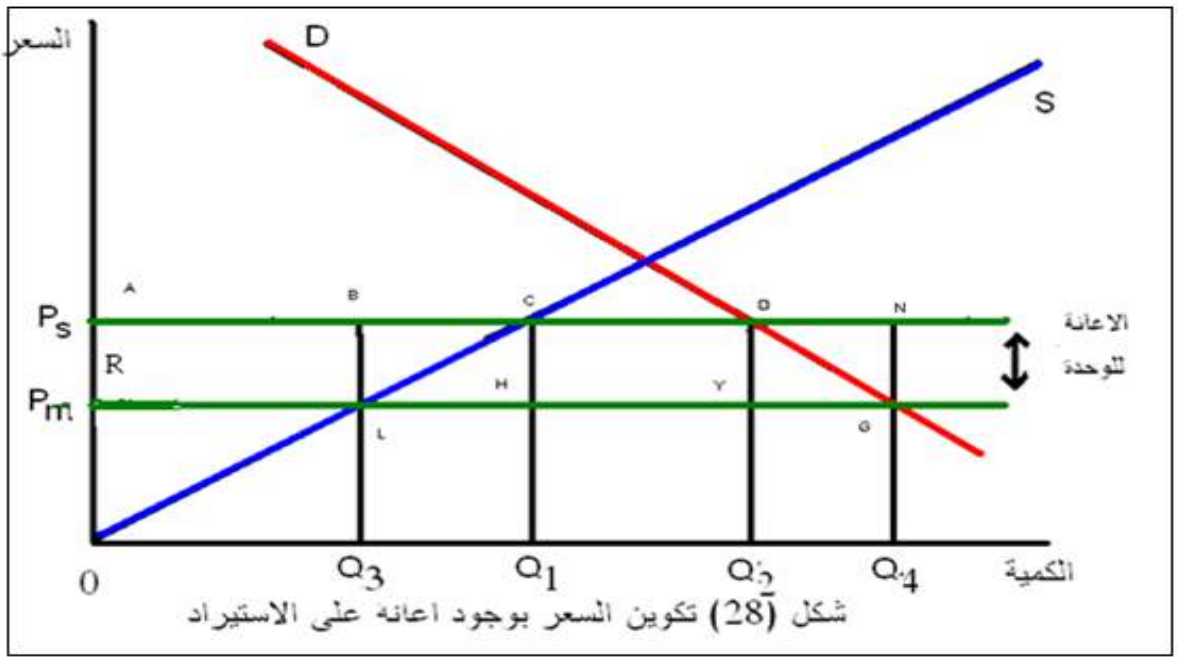

شكل (28) تكوين السعر بوجود اعانه على الاستيراد

أما في جانب الطلب فان هذه المنحنيات تعكس أذواق المستهلكين ، مستوى وتوزيع الدخول وأسعار السلع الاستهلاكية البديلة بما في ذلك السلع غير الغذائية و الخدمات . ولكون أن جميع هذه العوامل تؤثر في موقع منحنيات العرض و الطلب لذا فانها لا تمثل سوى رد فعل توازني ناقص بالنسبة للتغير في سعر السلعة المعينة . فعندما تكون السلعة مهمة للاقتصاد ككل ، مثل الحبوب التي تستخدم سلعا غذائية أومحصولا تصديريا رئيسا مهما للدولة النامية، فان تعديلات التوازن الناقص هذه لا توفر سوى ومضة أولية للتعديلات الكاملة التي من المحتمل أن تحدث عند تغير السعر .

التأثيرات الانتقالية Spillover Effects :

يشكل أنموذج أحد محاصيل الحبوب المستخدمة هنا لتوضيح ماهية دعم الأسعارالأساس الذي يتم منه تشخيص الحالات التي من المحتمل أن تبرز منها قضايا أكثر تعقيدا . فالتحليل المبني على أساس أنموذج التوازن غير الكامل لمنتج حبوبي يستعمل عنصرا إنتاجيا أساساً مثل السماد الكيمياوي في إنتاجه أو أنه ينافس محصولا بديلا مهما مثل السكر . أن أمرا هذا شأنه سيظهر أن التغيرات التي تحدث في سوق هذه السلعة ستنتقل الى أسواق السكر و السماد الكيمياوي ، واذا ما تم هذا فستكون هنالك حاجة الى تحليل اضافي . وهذا يعني تحليل لسوق اضافي أو اكثر مثل سوق السماد أو سوق السكر أو سوق العملات الإجنبية . وقد يتطلب الأمر الحاجة الى أنموذج للقطاع الزراعي ككل وذلك للالمام بتأثيرات التوقيت الأكثر تعقيدا لحصر بدائل المحصول ثم تعديلات سوق العمل ، وحجم التسوق ضمن القطاع الزراعي و القطاع الحضري .

وقد تكون هناك حاجة ماسة في كثير من الحالات الى أنموذج اقتصادي كلي بسيط لضمان التناسق في كل من حسابات الدخل القومي ، حركة التجارة ،وأنماط الأستثمار والادخار. وكما أنه قد يكون أنموذج التوازن غير الكامل في حالات عدة بحاجة الى تمحيص تناسقه لصياغة الأنموذج لكي تكون هناك ثقة بقوة النتائج . فقد تسبب التغيرات السعرية الكبيرة لسلعة مفردة أو التغيرات السعرية التي تحدث في آن واحد لعدة سلع آثارا انتقالية spillover effects ومن المتوقع أن تؤدي التغيرات السعرية للسلع الى آثار قطاعية وعلى مستوى الاقتصاد ككل . أما أهمية السلع فيمكن تحديدها باحدى الطرق الآتية :-

1- أن تكون السلعة المصدر الرئيس للحصول على الأجور في المجتمع ، وتكون جزءا مؤثرا (20- 50 %) من ميزانية المستهلك . وهذا العامل وحده يجعل من تحليل سياسة التدخل السعرية للحبوب ذات أهمية على مستوى الاقتصاد الكلي .
2- أن تكون السلعة المصدر الرئيس للدخل المزرعي . ويكون هذا مهما لسببين الأول أن تغير السعر يؤدي الى تغير الدخول المزرعية وبالتالي تغير النفقات المزرعية على السلع و الخدمات التي قد تستوعب أيدي عاملة كثيرة ، و الثاني هو أن التحرك على منحنى العرض يؤدي الى تغييرأستعمال المدخلات وهذا يغير إمكانية إحلال المحصول.
3- أن تكون السلعة مهمة بالنسبة لتجارة البلد الدولية كسلعة مصدرة أو مستوردة . وفي كلتا الحالتين تؤدي التغيرات في الأسعار الى تغير حجم التجارة و بالتالي ميزان العملات الأجنبية . وفي الحالات المتطرفة ، مثل دفع أسعار واطئة جدا من قبل الدولة للمزارعيين ، فإن السياسة السعرية المحلية قد تؤدي الى إزالة عوائد البلد من العملات الأجنبية .
4- أن تكون السلعة مهمة بالنسبة لميزانية الدولة و مصدرا للعوائد أو النفقات بسبب الإعانات الكبيرة . ويجب عدم إغفال الحاجة المتأصلة بالنسبة للدولة ألا وهي جمع العوائد النقدية من خلال الضرائب . وليس بمستطاع السياسة السعرية إغفال هذا الجانب سواء من ناحية تاثيره على الكفاءة أم توزيع الدخول .

وتحدث الحالة الأكثر صعوبة لتحليل السياسة السعرية الزراعية عندما تكون السلعة مهمة للاسباب آنفة الذكر – وهي حالة شائعة في الدول النامية حيث تزرع الحبوب المهمة محليا وكذلك تستورد من الخارج (أو تصدر) . وهنالك أمثلة لمحاصيل حبوب كثيرة لدول عديدة تفي بهذه المعايير مثل الرز في أندنوسيا و تايلاند ، الذرة الصفراء في كينيا و زمبابوي و المكسيك ، القمح في الباكستان و مصر و العراق . و بالنسبة لهذه الدول يرتبط كل من مستوى الاستخدام و الحالة التغذوية للفقراء و كذلك مقدار الاحتياطي من العملات الأجنبية أضافة الى مقدار عجز الميزانية بسعر السلعة المهمة . ويتوضح مدى أهمية بعض الحبوب لكثير من البلدان بما يحدث أحيانا من هزات سياسية نتيجة لارتفاع أسعار بعض الحبوب لدرجة أن بقاء حكومة ما في السلطة يصبح مرتبطا بصورة وثيقة بالسياسة السعرية للحبوب الأساسية .

وقد يستدرج المهتم بتحليل السياسة السعرية للحبوب ذات الأهمية الى خارج نطاق نماذج التوازن غير الكامل ، حتى إذا بقي البعد السياسي خارج التحليل .

اذ لا يعتمد المدى الكامل للتكيفات الاقتصادية لتغيرات السعر على الانتقال الى أسواق أخرى فقط، بل أيضا على الإطار الزمني للتحليل ، على الرغم من اقتصار التحليل كليا على منحنيات العرض و الطلب للسلعة المفردة . ويتكيف المنتجون و المستهلكون للتغيرات السعرية بعد عدة سنوات من التغيير و ليس سريعا .

الآثار المباشرة للأعانات

لكي تتمكن الدولة من أن تضع السعر المحلي في الشكل (28) في المستوى المرغوب (Pm) يجب أن تدفع إعانات subsidies على أساس الوحدة المستوردة تساوي الفرق بين السعر العالمي و السعر المحلي (Ps – Pm) الى مستوردي السلعة . ويمكن أن تدفع هذه الإعانات على أساس الطن المستورد أما الى المستوردين التجاريين لتغطية الخسائر الناشئة من الأستيراد ، أو يمكن تغطيتها بواسطة تحويلات الميزانية الى مؤسسة الحبوب الحكومية لموازنة حساباتها . وفي كلتا الحالتين تحتاج الدولة الى مصدر للتمويل لفرض السعر المحلي (Pm) من أن يسود في السوق المحلي . وهذا هو التدخل السعري الذي يعني استخدام موارد الحزانة العامة لجعل الأسعار المحلية أقل من السعر العالمي المدفوع لاستيراد السلعة .

ويكون التحليل بالنسبة لحالة البلد المصدر للسلعة ، و الذي يروم جعل الأسعار المحلية أوطأ من الأسعار العالمية ، مشابها تماما لحالة البلد المستورد للسلعة و المشاراليه آنفا . ولكن في هذه الحالة تصبح إعانات الاستيراد ضريبة على التصدير .

وبذلك تحصل خزينة الدولة على عوائد بدلا من الانفاق ، ولكن تتشابه الحالتان تماما فيما يخص تحويلات الرفاهية و الفقد في الكفاءة المبينة في الشكل (28) .

ولكن من الواضح أن هنالك فرقا رئيسا بين الاثنين (الإعانات و الضرائب) في الاقتصاد السياسي للسياسة السعرية ، حيث إن إعانات الاستيراد تستنزف الخزانة بينما تضيف الضرائب على التصدير الى عوائد الدولة .

فبالنسبة لبلد فقير يبحث عن موارد للدولة من خلال قاعدة ضريبية قد تكون ضريبة التصدير هي كل ما متوفر لذلك . وفي هذه الحالات لايكون الفقد في الكفاءة حقيقيا حيث أن السعر العالمي لايمثل تكاليف الفرص الاجتماعية الحقيقية بالنسبة للاقتصاد ككل إذا ما أرادت الدولة أن تبقى في الوجود. وهذا يتضمن أن أي هيئة تنموية تروم مساعدة البلد في تشجيعه على " وضع السعر الصحيح " يجب أن تساعد في نصح الدولة في كيفية زيادة الضرائب المباشرة . ويجب الملاحظة أن مثل هذا الإجراء لايكون ملائما لسياسات التدخل السعرية التي تتطلب إعانات . وتعتمد الآثار الناتجة عن

هذا الاختلاف على كيفية تمويل إعانات الميزانية وكيفية إنفاق عوائد ضرائب التصدير . ويمكن تقويم الآثار المباشرة لإعانات السعر في الشكل (28) . حيث يستجيب المستهلكون الى الأسعار الواطئة بزيادة أستهلاك السلعة ، فيتحركون من النقطة (D) الى النقطة (G) على منحنى الطلب الكلي وتزداد الكمية الكلية التي يستهلكونها من (Q_2) الى (Q_4) . ويكون هناك أيضا رد فعل للمزارعين بالنسبة للسعر الواطيء ولكن بشكل معاكس ، حيث يتحركون من (C) الى النقطة (L) على منحنى العرض الكلي حيث تجبر الأسعار الواطئة المنتجين ذوي التكاليف العالية على الخروج من المهنة وتنخفض الكميات المعروضة من المنتجين من (Q_1) الى (Q_3) .

أثر الإعانات السعرية على حجم التجارة

حينما يكون السعر المحلي مساويا الى السعر العالمي ، يقوم البلد باستيراد الفرق بين الإنتاج المحلي و الطلب الكلي أو الكمية (Q_1 -Q_2) كما في الشكل (28) . ويؤدي السعر المحلي المدعوم عن طريق الأعانات الى زيادة فجوة الاستيراد ، حيث يشارك كل من الطلب المتزايد والعرض المتناقص في زيادة الحاجة الى الاستيراد . وفي هذه الحالة تكون الفجوة الاستيرادية الجديدة هي (Q_4- Q_3) كما في الشكل (28) . وتعتمد كيفية مقارنة المستوى الأصلي للأستيرادات مع المستوى الجديد لها على مرونة العرض و الطلب . فاذا كانت هذه المرونة تقرب من الصفر ، فان الكميات المستهلكة و المنتجة لا تتأثر كثيرا بالسعر ، ولا تتغير الفجوة الاستيرادية كثيرا . ويمكن أن تكون التغيرات في كل من الإنتاج و الاستهلاك جوهرية أذا كانت استجابة صانعي القرار المحليين مرنة تماما . وهذه مسألة تطبيقية وليست نظرية ، حيث بينت المشاهدات التطبيقية أن المرونة ذات العلاقة للسلع المفردة لم تكن صفرا حتى لمدة سنة وهي أكثر من ذلك بكثير بالنسبة لكل من العرض و الطلب في المدى الطويل . ويترتب على هذا توقع اتساع فجوة الاستيراد بشكل ملحوظ استجابة لزيادة الإعانات السعرية . وينخفض حجم التجارة بشكل ملحوظ بنفس الطريقة بسبب زيادة الضرائب على الصادرات . ويعد مقدار التغير في الاستيراد مهما بسبب تهيؤ موظفي الدولة للتخطيط للميزانية . والحالة المألوفة لتقدير عوائد الميزانية اللازمة لتطبيق السياسة هي بضرب الاستيرادات الجارية (Q_1-Q_2) بالنقصان المرغوب بالسعر(P_m – P_s) ، وهذا يكون مكافئا الى المساحة (DYHC) في الشكل (28) . لكن بتفحص الشكل (29) يتبين أن الأعانة المطلوبة للميزانية تكون أكبر بكثير أي (P_m – P_s) (Q_3 – Q_4) ، أو المساحة (BNGL) .

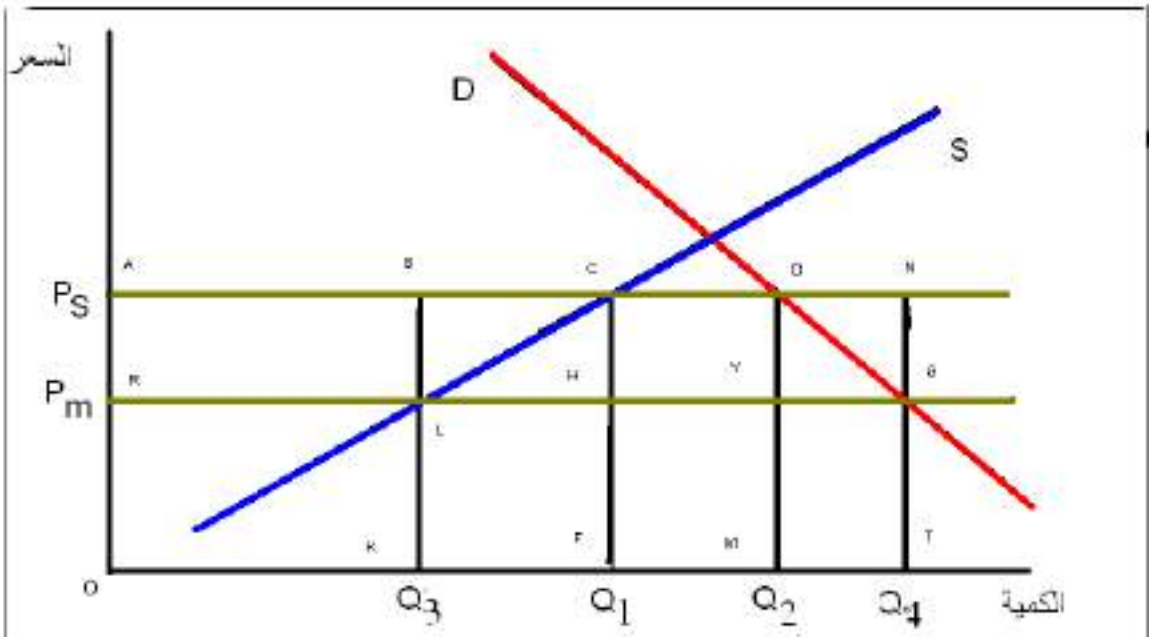

شكل (29) تكاليف العملات الاجنبية واعانات الميزانية المتوقعة نسبة الى المستويات المتحققة

ويحتاج الموظفون الحكوميون معرفة مرونات العرض و الطلب لتهيئة توقعاتهم للميزانية ، حتى وإن لم يكونوا مهتمين بالتأثير الاقتصادي للإعانات . وفي هذه الحالة يكون البعد الزمني حاسما حيث قد يتكيف المنتجون و المستهلكون قليلا في الأشهر الأولى بعد تطبيق نظام الإعانات و سيدرك صانعو السياسة أن توقعاتهم البسيطة قد تحققت . وبتقدم الزمن و زيادة الخبرة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين في ظل السعر الجديد تبدأ التكيفات المبينة في الشكل (29) بالحدوث على أرض الواقع ولها آثار واضحة بالنسبة لميزانية الدولة .

أثر الأعانات السعرية على حصيلة العملات الأجنبية

تؤدي أعانات الميزانية الى تغيير مقدار العملات الأجنبية المطلوبة لشراء الحبوب المستوردة ، ففي الشكل (29) ازدادت نفقات العملات الأجنبية من قيمتها الأصلية التي مقدارها Ps (Q_2- Q_1) الى المقدار Ps (Q_3 –Q_4) .

ولا تضمن الفروض الأساسية للتفسير القياسي لمنحنيات العرض و الطلب بتحقق التكيفات الضرورية للموارد لتحرير العملات الأجنبية الإضافية بسبب وجود إعانات الدولة . وتؤدي إعانات الأسعار الى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد ، وقد تظهر بعض التشوهات بشكل نقص في حصيلة العملات نسبة الى الحاجة لها المبينة في الشكل (29) . ويكون هذا التأثير ضئيلا يمكن إهماله بالنسبة للتغيرات الصغيرة في السعر و الكمية ، ولكن في الحالات الأخرى من المحتمل أن يكون ذلك مسألة عملية تتطلب تحليلاً أبعد .

أثر الإعانات السعرية على تكامل السوق

هنالك فرق بين طن من الرز المستورد وطن من الرز المنتج محليا لأن كلا من السلعتين هما بديلان قويان لبعضهما في الاستهلاك .

فمن الممكن أن تهبط أسعار السوق لجميع الرز الى المستوى المرغوب (Pm) عن طريق إعانة أسعار الرز المستورد فقط ، في حالة كون أن الكميات غير مقيدة وتتم التجارة بين الأسواق ، أي أذا تم تكامل الأسواق . وتعد هذه النتيجة قوية و يعتد بها و هي المبرر الذي يكمن وراء معظم شيوع التدخل في الأسعار كوسيلة للسياسة العامة في الأقطار النامية . فالتدخل على نطاق محدود في كميات السلعة المستوردة (أو المصدرة) و التي يمكن السيطرة عليها بسهولة يمكن أن يؤدي الى تأثر الهيكل السعري للسلعة المعنية المنتجة و المستهلكة في أقتصاد ما .

ويحدث مثل هذا بسبب التداخل بين الأسواق ، حيث تجد السلع ذات الأسعار المنخفضة في سوق معين طريقها الى السوق ذات الأسعار العالية ، وبذلك ترتفع الأسعار في السوق الأولى و تنخفض في السوق الثانية .

وتميل أسواق الحبوب الى الارتباط زمنيا و مكانيا ببعضها أكثر مما يدركه الموظفون الحكوميون. وتعد السياسة السعرية ، التي تضع سعرا معينا للحبوب في المدن عن طريق استخدام كميات الحبوب المستوردة بمعزل عما هو منتج في ريف البلد ، اعتقادا بعدم تأثر أسعار الحبوب في المدن بإنتاج الريف من الحبوب لضعف النظام التسويقي في البلد المعني ، غير فعالة حتى على المدى القصير . و بالتأكيد سينهار تطبيق مثل هذه السياسة على المدى الطويل حيث يظهر رد فعل التجارة على تغير ربحية تسويق الحبوب .

أثر الإعانات السعرية على الرفاهية

تكون لسياسة الإعانات تأثير متشابه نوعا ما على الأسعار التي يواجهها كل من المستهلكين والمنتجين، ما لم تعزل الدول الأسواق بصورة مقصودة(وليست هنالك ضمانة بأنها تستطيع ذلك). ويشكل هذا الأمر عبئا ثقيلا ، ولكن غير منظور ، على المنتجين . من جهة أخرى يستلم المستهلكون منافع واضحة و ظاهرة للعيان تماما من خلال إعانات الميزانية المطلوبة لتطبيق سياسة السعر المحلي المنخفض للسلعة ، و يستفيد المستهلكون على حساب المنتجين الذين يجب عليهم أن يدفعوا ضريبة ضمنية بنفس مقدار الإعانة للوحدة الواحدة و في البلدان التي تشكل فيها استيرادات الحبوب جزءاً صغيراً من الاستهلاك و الأإنتاج الكلي تكون الضريبة الضمنية على المنتجين و المحولة الى المستهلكين أكبر من الأعانات المنظورة التي تقدمها الميزانية . فحينما تكون 5% فقط من الحاجة المحلية مستوردة و مدعومة مباشرة من قبل ميزانية الدولة ، مثلا ، فإن على المنتجين أن يدفعوا للمستهلكين مبالغا تساوي عشرين مرة تقريبا أكبر من إعانة الميزانية نتيجة للسعر المنخفض لتلك السلعة . ويكون مقدار هذا التحويل من المزارعين و الذي يستلمه فعلاً المستهلكون هو Q_2 (Pm – Ps) ، أو ما يقابل المساحة (RLBA) في الشكلين (28) ، (29)

ومن المهم معرفة أن المستهلكين يستلمون منافعا من مصدرين من إعانات الميزانية مباشرة ومن المنتجين بصورة غير مباشرة .

وبهذا يبدو واضحا أن الأثر الرئيس لسياسة التدخل السعرية هو تغيير توزيع الدخول بين المنتجين و المستهلكين ، ويكون الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للاسر المنتجة و المستهلكة للسلعة في آن واحد ، حيث تكون الاثار معتمدة كثيرا على مقدار نسبة الناتج المسوق . فإذا أثرت سياسة التدخل السعرية على توزيع الدخول فقط بين المنتجين و المستهلكين فغن مناقشة سياسة التدخل هذه ستكون على الأغلب مناقشة سياسة . وقد يحتاج الأمر الى أقحام الاقتصاديين في مستوى الضرائب المطلوبة لتمويل الإعانات التي تدفعها الميزانية . حيث سيجلب انتباههم الى تأثير الاستيرادات الأضافية على سعر صرف العملات الأجنبية ، و بالتالي على هيكل الأسعار للاقتصاد ككل .

لقد هيمنت على تكوين سياسة التدخل السعرية في كل من الأقطار المتقدمة و النامية على السواء تأثير تحويل الدخل و سياسات تخصيص الميزانية ، بالرغم من وجود مكون رئيس آخر لتأثير سياسة التدخل السعرية و الذي لا يستطيع تشخيصه وقياسه سوى الاقتصاديين الا وهو الفقد في الرفاهية ألاقتصادية لكل من المنتجين و المستهلكين و الذي ينشأ نتيجة أنخفاض مستوى كفاءة استخدام الموارد الناجم بدوره عن سوء تخصيص الانتاج و الاستهلاك . ويمكن تشخيص هذا الفقد ضمن إطار تخصيص الموارد الكفوءة و الذي هو أساس فرضية السوق الكلاسيكية الجديدة .

أثر الإعانات السعرية في تخصيص الموارد

لا تنحصر مقدرة سياسة التدخل السعرية في تقسيم الناتج المستحصل فقط بل تتعداه الى التأثير على كفاءة أداء اقتصاد ما ، ويعد هذا السبب الأساس لاستخدام أنموذج التوازن الناقص البسيط في التحليل . ويبين هذا الأنموذج بصورة واضحة و مجسدة كلا من تحويلات الدخل و الفقد في الكفاءة التي تظهر عند تحول الموارد عن استخداماتها المثلى .

هنالك بعض العوامل المبنية على أساس أنمودج التوازن الناقص و التي تمنع من الحصول على نتائج حاسمة لسياسة التدخل السعرية و أهمها التأثيرات الحركية ، وطبيعة السوق غير الكامل في معظم الدول النامية . ويستطيع الباحث المتمرس عزل هذه الجوانب خارج الأنموذج الأساس لكي يستطيع الاستمرار بالتحليل دون إدخال هذه التأثيرات .

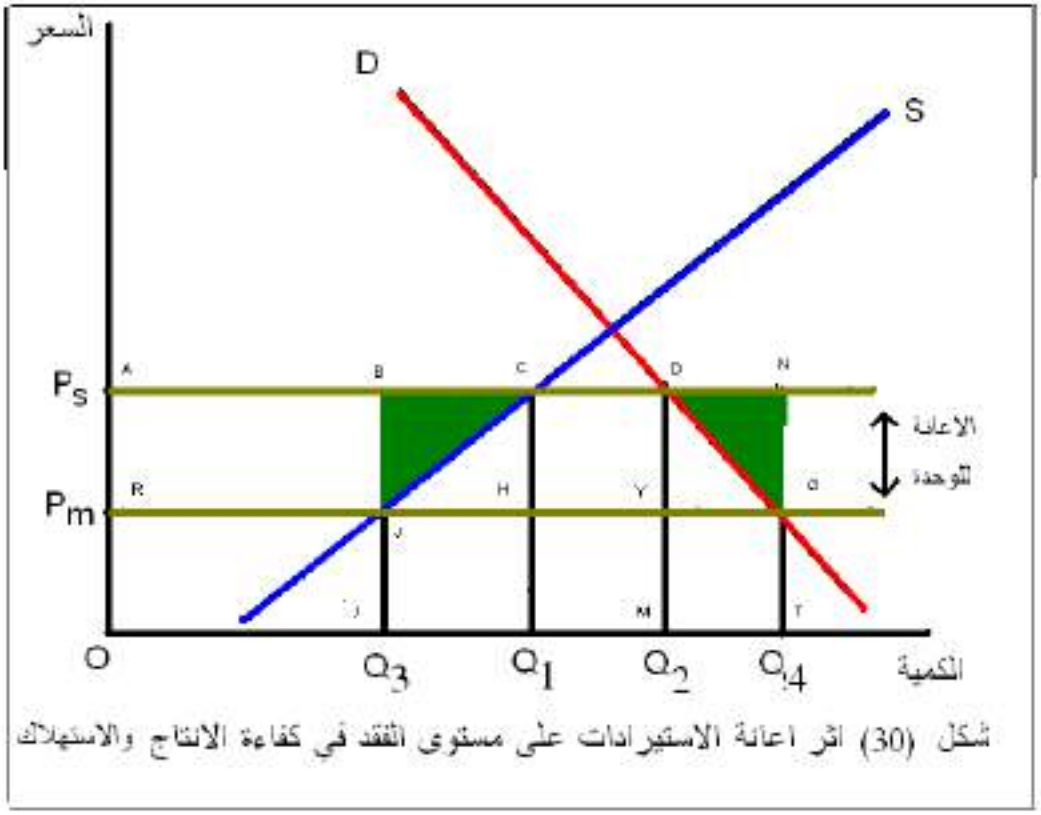

شكل (30) اثر اعانة الاستيرادات على مستوى الفقد في كفاءة الانتاج والاستهلاك

ينتج عن الإعانات للرز المستورد و المستخدم كمثال في هذا التحليل فقدان في الكفاءة و التي يبينها الشكل (30) بهيئة مثلثات مظللة . حيث يفقد المنتجون تحويلات دخل ضمنية الى المستهلكين مقدارها يساوي المساحة (RLBA) أو كمية الإنتاج المحلي مضروبة بالإعانات للوحدة الواحدة .

وتكون خسائر المزارعين الفعلية الناجمة عن انخفاض السعر من (Ps) الى(Pm) أكبر من هذه الكمية بمقدار مساحة المثلث المظلل (LCB) . ويقيس المقدار الذي يمثله هذا المثلث زائدا المساحة (RLBA) الخسائر الكلية في فائض المنتج و الذي سببه السعر الجديد (Pm) .

فعند السعر العالمي (Ps) يمكن استخدام الموارد المحلية بكلفة أقل من مستوى (Ps) لإنتاج السلعة ، ويباع الناتج بسعر (Ps) . و الفرق بين سعر البيع و كلفة المورد الذي يقاس عن طريق منحنى العرض نفسه ، على افتراض أن المزارعين الأفراد لا يستمرون بإنتاج السلعة إذا بيعت بأقل من كلفتها الحدية ، هو فائض المنتج . ويقاس هذا الدخل الصافي للمزارع في الشكل (30) بالمساحة فوق منحنى العرض و تحت سعر السوق . و يلاحظ أن جزءا من الخسائر الكلية في فائض المنتج (المثلث LCB) لايرافقها زيادة في رفاهية المستهلك . لقد سبق أن استلم المستهلكون من إعانات الميزانية زيادة في الرفاهية مساوية الى المساحة (LCB) ، وبذلك تكون الخسائر الإضافية للمنتجين " خسارة ضائعة في الكفاءة " ، التي تعني أنه تم خفض رفاهية شخص ما بسبب سوء تخصيص الموارد ، كاستبدال حبوب مستوردة عالية الثمن بالموارد المحلية التي من الممكن

أن تنتج حبوبا محلية بثمن أرخص ، ولكن لم يستفد شخص آخر من هذه الخسارة في الرفاهية . وينظر الاقتصاديون الى مثل هذه الخسارة في الكفاءة، وخصوصا في جانب الإنتاج باهتمام حقيقي . ويمكن تحقيق جميع الآثار المترتبة على سياسة التدخل السعرية لأغراض توزيع الدخل والمرغوب لأسباب سياسية عن طريق الضريبة المساعدة وبرامج تحويل الدخول المباشرة ، بدون الحاق خسائر في الكفاءة ، وذلك على الأقل في الحالة المبسطة للشكل (30) . وتكون مثل هذه الضرائب و التحويلات المباشرة ، لسوء الحظ ، صعبة التطبيق لاسباب سياسية و إدارية ، على الضد من التحويلات الدخلية الضمنية التي تترتب على سياسة التدخل السعرية ، حيث يجب أن تكون الضرائب المباشرة ظاهرة و تحول الى الأفراد من خلال الإدارة الحكومية . وتخلق مثل هذه الطرق المالية المباشرة عدم كفاءة و مثبطات على التوسع في الإنتاج ، وبذلك تقحم المجاميع ذات المصالح المتنافسة في الحوار السياسي حول سياسة التدخل السعرية الملائمة .

ويرى البعض أن كفاءة اقتصاديات السوق تنطبق فقط على الحالات التي تتضمن مجموعة كاملة من الأسواق و معلومات تامة عنها . وبوجود المعلومات غير التامة و مجموعة غير كاملة من الأسواق التي تتسم بها البلدان النامية ، يمكن أن يؤدي مزيج من الإعانات و الضرائب الى تحسين الكفاءة الكلية و يجعل كل شخص بشكل أفضل (أي تحقيق أمثلية باريتو) . و يتضمن هذا أن هنالك دورا ممكنا للدولة أي أن الدولة تستطيع التأثير في تحقيق أمثلية باريتو في حالة :-

أ- أن لديها المعرفة الكافية بهيكل الاقتصاد .

ب – أن يكون لدى المسؤولين عن تطبيق السياسة الحكومية من المعلومات بقدر تلك التي يملكها القطاع الخاص .

ج - أن يكون لدى المسؤولين عن تصميم و تطبيق سياسة الدولة الحوافز لتوجيه السياسات لتحقيق أمثلية باريتو ، بدلا من إعادة توزيع الدخل (أما من الفقراء الى الأغنياء أو العكس ، أو من الفئات الأخرى اليهم) و التي ترافقها خسائر كبيرة للناتج القومي ، وليست المشاكل المعلوماتية ، بما فيها مشاكل الحوافز ، هي أقل أهمية في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص ، ولكن الاهتمام بها ودراستها جيدا في القطاع الخاص لا يعني أنها غير موجودة في القطاع العام . وتعني نتائج هذه الملاحظات هو أن نكون حذرين في التوصية لاجراءات حكومية معينة كعلاج لنواقص معينة في السوق .

ولدى الاقتصاديين اهتمام آخر بالنسبة لتأثير الفقد في الكفاءة التوزيعية ، حيث أدرك الاقتصاديون ولسنين عديدة أن مثلثات الخسائر التخصيصية تكون صغيرة بالنسبة الى مستطيلات تحويل الدخول وفقا لنماذج التوازن الناقص المعبر عنها بيانيا . وبصورة مماثلة من المحتمل أن تكون المستطيلات صغيرة بالنسبة الى الخسائر الفنية التي سببها الإخفاق لتحقيق أقصى إنتاج من مجموعة معينة من المدخلات. من جهة أخرى لم تحظ عدم الكفاءة التخصيصية الساكنة باهتمام كبير حتى وقت متأخر، حيث إنها تبدو صغيرة قياسا الى الآثار المباشرة على توزيع الدخول والفقد في الكفاءة الفنية . لقد

ركز اقتصاديو التنمية على نقل التنمية الحديثة (الكفوءة) الى الدول النامية و على تكوين توزيع للدخل يضمن حجم كبير من الادخارات الجاهزة للاستثمار من قبل الجهات المالية ذات العلاقة .

لقد تبين أن هذه الاهتمامات كانت خاطئة لتشجيع عملية تنمية دائمية إذ من المعلوم أن تخصيص الموارد هي عملية حركية Dynamic في جوهرها ، وأن الكفاءة الساكنة Static للتخصيص تعد عنصرا مهما في الكفاءة الحركية من خلال معدل النمو الاقتصادي . وقد وثق أحد البحوث التي أجراها البنك الدولي ، في تقرير التنمية العالمي عام 1983 ، علاقة أحصائية بين التشوهات السعرية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1970 – 1980 لعينة تتكون من (31) بلدا ناميا .

ولقد اعتمد التحليل على تسعير مكونات ثلاث هي[1] :-

1- تسعير مكونات التبادل الخارجي و الذي يشمل سعر الصرف ، حماية الصناعة ، والضرائب و التعريفات الكمركية الزراعية .
2- تسعير عناصر الإنتاج و الذي تضمن أسعار العمل و رأس المال .
3- تسعير الناتج الذي يشمل التعريفات الكمركية للطاقة و معدلات التضخم .

ولم يستطع " دليل التشوه المركب " المستخدم في التحليل الذي اعتمده البنك الدولي أن يحصر كل أبعاد التشوهات السعرية ، بل إن ما احتواه ذلك التحليل لا يتسم بالدقة المطلوبة . من جهة أخرى هنالك أسباب عديدة لتباين معدلات النمو الاقتصادي بما فيها الموارد الطبيعية أو الأسعار في الأسواق العالمية . ومع كل الظروف ، يبدو واضحا أن التشوهات السعرية لا تسبب فقط عدم الكفاءة الساكنة ، قصيرة المدى المبينة في الشكل (30) ، بل إنها قد أسهمت بقوة أيضا في عدم ثبات النمو الاقتصادي في السبعينات .

أما المصدر الثاني للفقد في تخصيص الموارد الذي يبينه الشكل (30) فيتمثل بالفقد في كفاءة المستهلك . وتمثل المساحة (LGNB) إعانات الميزانية للمستهلك ، هذا وتزداد رفاهية المستهلك فقط بالمساحة (LGDB) بالإضافة الى التحويل من المنتجين بما يساوي المساحة (ARLB) . وبذلك يكون الفرق هو المساحة للمثلث (GND) الذي يمثل نفقة حقيقية للميزانية و الذي لا يستلم إزاءه المستهلكون أي منافع . وتكون الأسباب مشابهة الى الخسائر في فائض المنتج والتي تمثلها مساحة المثلث (LCB) ، لكن لا يكون الفقد في رفاهية المستهلك حقيقيا وملموسا كما هو الأمر بالنسبة الى الخسائر النقدية القابلة للقياس التي يواجهها المزارعون بانخفاض الاسعار. وبانخفاض أسعار السلعة يرتفع مستوى رفاهية المستهلكين ، حيث أن الطريقة المعروفة لتوضيح و حتى قياس ذلك التحسن في الرفاهية يتم عبر أو خلال قياس التغير في فائض المستهلك . ويوضح الشكل (30) مدى التغير في فائض المستهلك ، إذ إن هذا تمثله المساحة (RYDA) وهي عبارة عن المساحة تحت منحنى الطلب محاطة بالأسعار قبل وبعد تدخل السياسة السعرية . ويحصل المستهلكون على الزيادة في الرفاهية من تحويلات

[1] Ibid.,p.47

قابلة للقياس للموارد الى المستهلكين ، حيث يأتي ما يكافيء المساحة (RLBA) من خسائر المزارعين ، ويأتي ما يكافيء المساحة (LGDB) من أعانات الميزانية . فكما تكون خسائر المزارعين أكبر من منافع المستهلكين بكمية مقدارها الفقد في الكفاءة والتي يمثلها المثلث (LCB) كذلك يكون مجموع تكاليف أعانات الميزانية زائدا تحويلات المنتج أكبر من منفعة المستهلكين ، وفي هذه الحالة بما يساوي مساحة المثلث (GND) . ويمثل هذه المساحة الفقد في كفاءة المستهلك . وبطريقة مشابهة للفقد في كفاءة المنتج تكون قيمة الفقد في كفاءة المستهلك دالة مباشرة لكل من حجم التشوه في السعر (اي الفرق بين السعر العالمي Ps والسعر المحلي Pm) ومرونة منحنى الطلب السعرية . ولن يكون هنالك أي فقد في الكفاءة في حالة تغيير المستهلكين لأنماط أستهلاكهم عند تغيير الأسعار . أما تحويلات الميزانية و الدخل فتبقى كتأثيرات لسياسة التدخل السعرية . وبزيادة أستجابة المستهلك تدريجيا ، وخصوصا بمرور الوقت حيث يصدر المستهلكون قرارات الاستبدال تدريجيا وبصورة متناسبة مع الحالة الجديدة للسعر ، يتضخم الفقد في الكفاءة التخصيصية .

وقد يكون الفقد في كفاءة المستهلك تأثيرات تخصيصية حركية (ديناميكية) على الاقتصاد ككل . وتشكل أنماط الطلب المتطورة بمرور الوقت القوة الدافعة الرئيسية للاستثمار و التغير الهيكلي . ويمكن لاعانات السلع المهمة ، وخصوصا الحبوب الرئيسة (لاسيما إذا كانت معطاة كمساعدات غذائية) ، أن تحرف أنماط التنمية وتعوق النمو في الاستخدام و الناتج الكلي . وفي نفس الوقت قد يكون للاستهلاك الأضافي من الحبوب ، و الذي يصبح ممكنا عن طريق الأسعار المدعومة ، اثارا مهمة على التغذية و تطور رأس المال الانساني وهي جميعها آثار تعقد من تحليل الرفاهية لسياسة التدخل السعرية .

الأثار المترتبة على الإعانات

ماهي وجهة النظر الشمولية بالنسبة للآثار المترتبة على سياسة التدخل السعرية التي تخفض سعر السلعة الغذائية المستوردة من سعرالسوق العالمي (Ps) الى السعر المقرر(Pm) بواسطة سياسة الدعم السعرية ، وذلك وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي الحديث وحسب الأنموذج الساكن غير الكامل .

تأسيسا على ما تقدم تعطي الأشكال الآنفة الذكر (28، 29، 30) تحليلا كافياً للآثار المترتبة على الإعانات ، لكن في الوقت نفسه قام أحد الباحثين بتقدير هذه الآثار كميا باستخدام بعض النماذج الرياضية[1] . وتبين هذه الأشكال أن المنتجين يخسرون ما يعادل مساحة المستطيل (RNCA) ، حيث يحول منها بما يساوي مساحة المستطيل (RLBA) الى المستهلكين ، بينما تكون المساحة (LCB) عبارة عن خسارة ضائعة في الكفاءة لا يستفيد منها المنتجين و المستهلكين .

[1] Tsakok, Agricultural price policy , Ithaca , 1990, pp.185-190.

و ينتفع المستهلكون بقدر المساحة (RYDA) فقط . من جهة أخرى يجب أن تدفع الميزانية إعانة من العوائد العامة للدولة تساوي مساحة المستطيل (LGNB) . وتكون كمية كل من إعانة الميزانية وتحويل الدخل من المنتجين الى المستهلكين أكبر من الزيادة في فائض المستهلك بمقدار مساحة المثلث (GND) والذي يمثل فقد ضائع في الكفاءة من ناحية المستهلك.

ويتضح من الشكل(30) بأن مقدار ما يستورد من السلع قد ازداد من الكمية($Q_2 - Q_1$) الى الكمية ($Q_4 - Q_3$) و ذلك لانخفاض كمية الإنتاج و ارتفاع كمية الاستهلاك ، وكذلك تزداد الحاجة الى العملات الأجنبية بصورة طردية . وقد تكون هذه الاستيرادات جزءا من الإنتاج و الاستهلاك الكلي ، وفي هذه الحالة تكون الإعانة المطلوبة من الميزانية لخفض السعر من (P_s) الى (P_m) قليلة بالمقارنة مع تحويل الدخل الضمني من المنتجين الى المستهلكين . ولا يظهر مثل هذا التحويل في الحسابات الاقتصادية النظامية .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الزيادة في حجم الاستيرادات تسهم في خفض مستوى الأمن الغذائي للبلد المعني إذا لم تكن العملات الأجنبية متوفرة في وقت الحاجة اليها من قبل الجهات المستوردة في حالة الارتفاع المفاجيء للأسعار بالأسواق العالمية . وليس من الضروري أن تضر أستيرادات الحبوب بالأمن الغذائي للبلد ، حيث قد يساعد الجزء المستورد من الحبوب أذا ما أحسنت إدارته و استخداماته كمصدر للنمو و في تحسين الأمن الغذائي . ويكون التفاوت في كمية الأنتاج المحلي لبلدان كثيرة أكبر كثيرا من التفاوت في مستوى الكميات التي توفرها الأسواق العالمية ، ولكن ليس من الضروري أن يكون التفاوت في الأسعار أيضا . ويمكن توفير كميات من الحبوب للاستهلاك المحلي عن طريق زيادة الخزين الاحتياطي المحلي بحيث تكون كميته أكبر من الاستيراد ، كما أنه قد ينخفض الأمن الغذائي لبلد ما إذا ما أتبع سياسة الاكتفاء الذاتي في حبوب الغذاء الرئيسية .

يتضح مما سبق بأن أنموذج التوازن غير الكامل قد شخص أسلوب تحليل الإعانات لسلعة معينة.

الإعانات على التجارة الخارجية لحماية المزارعين

هنالك العديد من بلدان العالم التي تدعم القطاع الزراعي بالإضافة الى إعانات السلع الغذائية للمستهلكين . حيث تستعمل حكومات عديدة ، خصوصا في الدول المتطورة ، بعض القوانين والتشريعات التي تفرض عوائق على التجارة ضد المستورد (أو إعانات للمصدر) من أجل رفع الأسعار وتوفير حوافز إضافية للمنتجين المحليين ، لاسيما عندما تكون الأسعار العالمية منخفضة جدا ، ويمكن أستعمال نفس الاطار المستعمل لتحليل الدعم في تحليل آثار هذه السياسات [1].

---

1. ابو شرار، علي عبد الفتاح- الاقتصاد الدولي/ نظريات وسياسات – دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع – عمّان – 2013 – ص. 67.

ويستخدم الشكل (31) نفس الافتراضات الأساسية و نقطة البدء فيما يخص السعر العالمي لدراسة هذه التدخلات في أنموذج التوازن الساكن . وكما هو الحال في تحليل إعانة سعر السلعة الحبوبية ، فأن بداية التحليل يبدأ بمساواة السعر المحلي للسلعة مع السعر العالمي لها لكل من المنتجين و المستهلكين (مع إعطاء سماح ملائم للتكاليف التسويقية) .

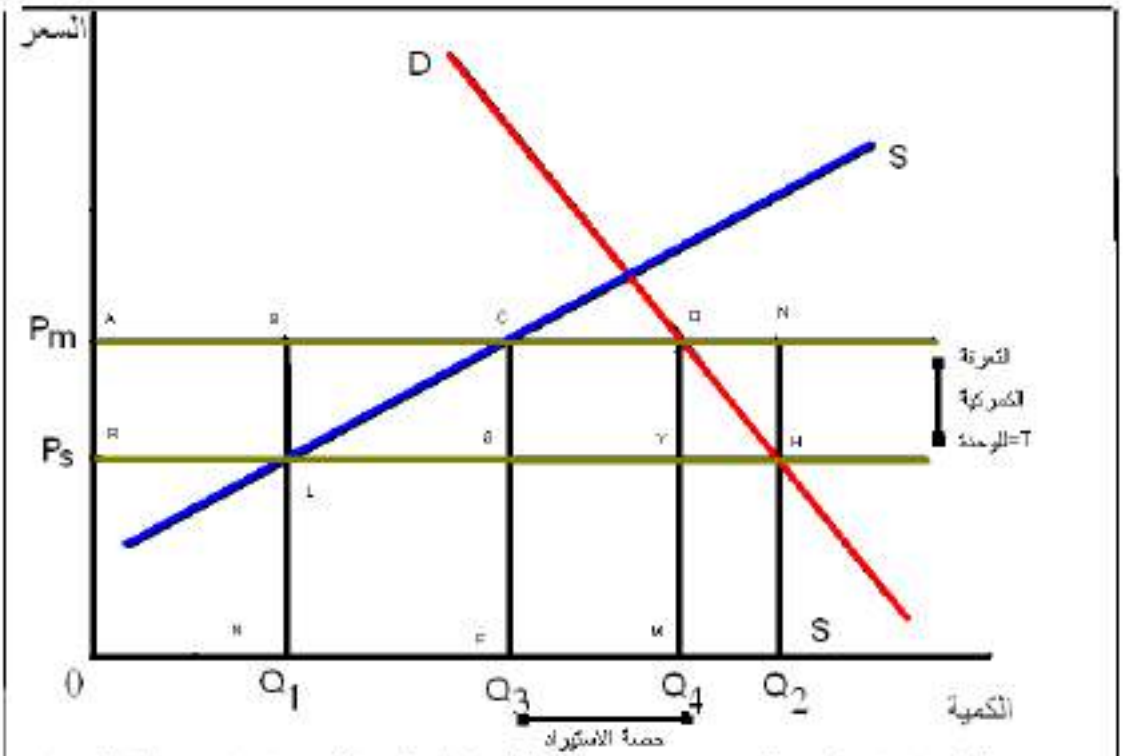

شكل (31) تكوين السعر بوجود تعريفة كمركية على الاستيراد او حصة الاستيراد

وتكون كمية الإنتاج المحلي مساوية الى (Q_1) ، و الاستهلاك مساويا الى (Q_2) ، وتوفر الكمية ($Q_1 – Q_2$)عن طريق الاستيراد من الأسواق العالمية و بسعر (P_s) لكي يتم سد العجز هذا . وتستجيب سياسة الدولة ، كما في هذا المثال ، للمجاميع ذات المصالح المختلفة حيث إنها تدرك أن تكاليف السلع الغذائية لم تعد فقرة حرجة في ميزانية المستهلك . ومن الجدير بالذكر أن اهتمامات المزارع بالأسعار المنخفضة و المنافسة الأجنبية تفوق اهتمامات المستهلك بالأسعار العالية للسلعة ذات العلاقة حيث إن هدف المنتج هو زيادة سعر السلعة . ويمكن أن يأخذ التدخل أحد الشكلين : أما بوضع تعريفة للوحدة الواحدة من السلعة المستوردة ($P_m – P_s$ – T في الشكل 31) ، أو بوضع حصص للاستيراد لرفع سعر السوق الى المستوى المرغوب . ويمكن تحقيق السعر المرغوب (P_m) عن طريق خفض الاستيرادات من الكمية ($Q_1 – Q_2$) الى الكمية ($Q_3 - Q_4$) كما يتضح في الشكل (31) . ويكون العرض الكلي في السوق المحلية مساويا تماما الى الطلب في ظل السعر الجديد (P_m) .

ومن المهم ملاحظة أن كلا من المنتجين و المستهلكين يستجيبون للسعر المرتفع بما يتفق والاتجاهات الملائمة . ويجعل هذا التكيف التطبيق الفعلي للسعر (Pm) أكثر صعوبة إذا استخدمت السيطرة الكمية (الحصص الاستيرادية) بدلاً من فرض رسوم على الوحدة الواحدة .

الا أن ما يؤخذ على فرض الرسوم الكمركية هو أنها لا تساعد على استقرار السعر المحلي بمستوى (Pm) حيث إن أي تذبذب في السعر (Ps) سينتقل مباشرة الى السعر المحلي(Pm) ، مقارنة بحصص الأستيراد الكمية (Q4- Q3) ، والتي تحافظ على سعر محلي (Pm) مستقراً بغض النظر عما سيحدث للسعر العالمي (Ps) . وتكون هناك حاجة الى المعلومات الكاملة حول مرونات العرض و الطلب لاستخدام نظام الحصص الاستيرادية ، اذا تم استخدام القطاع التسويقي الخاص الموجود لتطبيق السيطرة الكمية . ولا تمتلك سوى دول نامية قليلة مرونات يعتمد عليها – و التي غالبا ما تكون غير مستقرة – وتستخدم معظم هذه الدول هيئات حكومية أو مجالس التسويق الحكومية لتطبيق سياساتها السعرية مباشرة .

ويستفيد المنتجون من السعر المرتفع الجديد (Pm) حيث إنهم يحصلوا على عوائد مرتفعة لإنتاجهم الجاري ، أي ما يساوي Q1 (Ps – Pm) أو المساحة (RLBA) في الشكل (31) ، وكذلك لانهم يجدون أن الوضع مربحا حاليا لتوسيع الإنتاج من (L) الى (C) على منحنى العرض (أي من Q1 الى Q3 في الناتج الكلي). وبذلك يكون الربح الأضافي ، أو فائض المنتج ، الذي سينشأ للمزارعين مساويا الى المساحة (LCB) . وتكون الزيادة الكلية للمزارعين مساوية الى المساحة (RLCA) .

ويخسر المستهلكون عند ارتفاع السعر ، وتقاس خسارتهم بالتغير في فائض المستهلك تحت منحنى الطلب . وتكون الخسارة الكلية بما يكافيء المساحة (RYDA) . وهي أكبر من الزيادة في رفاهية المزارع . ويذهب جزء من الفرق الى الميزانية الحكومية بشكل عائد من الرسوم الكمركية (التعريفة).

ويحدد حجم فائض الميزانية ، وهو صورة إعانة الميزانية المطلوبة في الشكل (31) لحفض الأسعار المحلية نسبة الى أسعار السوق العالمية ، بالتعريفة الكمركية للوحدة الواحدة مضروبة في حجم الاستيرادات أي (Ps – Pm) (Q4 – Q3) والتي تساوي المساحة (GYDC) في الشكل (31) . ومن المهم الملاحظة أن عوائد الميزانية ستكون تحت التقديرات إذا أفترض المخططون أن العوائد تساوي الاستيرادات الجارية (Q1 –Q2) مضروبة بالتعرفة المفروضة حديثا . وقد تكون العوائد الحقيقية المستلمة من التعريفة قليلة نسبة الى التقديرات الأولية هذه ، وذلك بالاعتماد على مرونات العرض و الطلب و الحجم الأولي للاستيرادات .

وتحدث مثل هذه التكيفات للمنتجين و المستهلكين عند فرض ضريبة على النشاط الاقتصادي حيث تؤثر الأرباح الكلية و ضرائب الدخول على القرارات المتعلقة بالعمل و الفراغ أو الادخار والاستثمار . ويكون أحد أهداف الميزانية العامة هو تدنية مثل هذه التشوهات و ليس إزالتها كليا ، طالما أن بعض الضرائب تعد أساسية .

وقد تكون التشوهات شديدة جدا في بعض الحالات بحيث تغير عوائد الميزانية الى إعانات تقدمها الميزانية . و إذا تبين أن السعر المرغوب (Pm) أعلى من نقطة التوازن التي يتساوى عندها الإنتاج المحلي مع الاستيراد المحلي ، فتكون هناك حاجة الى إعانة لكي يمكن تصدير فائض الإنتاج الى السوق العالمي بسعر(Ps) .و تفهم كل من السوق الأوربية و اليابانية هذه المسألة بصورة جيدة . ويحدث هذا عادة بافتراض قيم لمرونات العرض و الطلب بعيدة المدى أصغر بكثير من الواقع . وتؤدي الأسعار المؤكدة المرتفعة الى تحفيز البحث و الاستثمارات على مستوى المزرعة و التي تؤدي الى زيادة الإنتاجية ، بينما يجد المستهلكون بدائل بصورة تدريجية . وتكون قيمة الفقد الكلي في فائض المستهلك أكبر من الزيادة في فائض المنتج زائدا عوائد الميزانية كما يبينها فائض الميزانية المحسوب في الشكل (31) . و يبين الشكل المذكور آنفا كل من مساحة المثلث (GLC) تحت منحنى العرض ، و المثلث (HYD) تحت منحنى الطلب ، وهذه عبارة عن خسائر ضائعة Dead Weight Losses في كل من الكفاءة الإنتاجية و الاستهلاكية على التوالي .

وقد تحدث خسائر الإنتاج (GLC) وذلك لأن قيمة الموارد المستخدمة في إنتاج السلعة محليا هي أكبر من قيمة الموارد المطلوبة لاستيراد السلعة بمقدار يساوي مساحة المثلث المذكور . حيث تكلف الاستيرادات وحدها بمقدار المساحة (KFGL) ، بينما تكون قيمة الموارد المحلية المستخدمة لإنتاج السلعة مساوية الى هذه المساحة زائدا المثلث (GLC) . وقد يقال إن سبب هذا الفرق بين قيمة الموارد اللازمة للإنتاج المحلي وقيمة الموارد اللازمة للاستيرادات هو أن الاستيرادات تتطلب عملات أجنبية ، بينما لا يحتاج الإنتاج المحلي الى ذلك . ويمكن الرد على هذا أنه في الاقتصاد ذي الأداء الطبيعي تكون الموارد المحلية الممثلة بالمساحة (KFGL) قادرة على توفير الحصيلة المطلوبة من العملات الأجنبية . وفي جانب المستهلك لا يرافق الفقد في فائض المستهلك الذي تعبرعنه المساحة (YHD) زيادة مكافئة في الدخل سواء للمنتج أو الميزانية . و يرافق الفقد في الأستهلاك و المساوي الى ($Q_4 – Q_2$) توفير في الموارد المستخدمة لشراء الاستيرادات مساوية الى المساحة (MSHY) ، ولكن يظل فائض المستهلك المعبر عنه بالمساحة (YHD) فقداً ضائعاً في كفاءة الاستهلاك .

الآثار المترتبة على دعم السعر وإعانة المدخلات

Price Supports and Input Subsidies

تخضع أسعار المدخلات الزراعية في أقطار عديدة ممن لديها برامج منظمة لدعم تلك الأسعار، وخصوصا الأسمدة الكيمياوية ، لتدخل الدولة . وهنالك مفاضلة مستمرة بين التأثير في أسعار المنتجات الزراعية من جهة وأسعار المدخلات الزراعية من جهة أخرى لتحقيق أهداف توزيع الدخل و الغنتاج . و السؤال هو أي البرنامجين أكثر فعالية حسب معايير الرفاهية العامة و كلفة الدولة ؟ ستتم الإجابة على هذا السؤال في مجرى تقويم جدارة كل من هذين البرنامجين ضمن هذه الفقرة . ولايعني دعم السعر أثناء مدة الحصاد بالضرورة زيادة معدل السعر الذي يدفعه المستهلك للمنتجات الزراعية . و هنالك سؤال أساس يطرح نفسه هو هل أن أسعار السوق لكل من المنتجات والمدخلات الزراعية تعكس بصورة كافية القيمة الأجتماعية ؟ و أذا كان الجواب بالإيجاب فقد ينتج عن التدخل الحكومي خسارة اجتماعية[1] . و يبدو هذا واضحا في بعض البلدان التي هي في مرحلة معينة من التطور الاقتصادي ، حيث قد تكون أسعار المنتجات الزراعية و بالتالي مستويات الناتج أقل من نظيراتها المثلى . كما قد يكون استخدام المدخلات الحديثة مثل الأسمدة الكيمياوية بالأسعار السائدة دون المستويات المثلى . ويكون تدخل الدولة في مثل هذه الحالات مفيدا للمساعدة في تسعير الناتج بشكل أمثل و المساعدة في استخدام المدخلات بشكل أمثل . ويمكن أن تكون الدولة مستعدة لشراء المنتجات الزراعية في حالة الأسعار المنخفضة لهذه المنتجات حينما تكون أسعارها دون المستويات الدنيا ، حيث تقوم الدولة بخزن المنتجات للبيع عندما تبدأ الأسعار بالزيادة أو عندما تظهر شحة ، وفي هذه الحالة من الممكن أن تكون هنالك منافع أجتماعية من هذه السياسة طالما أن الهدف من برامج دعم الأسعار يقتصر على تأمين سعر معقول و مستقر للمزارعين وليس رفع أسعار المنتجات الزراعية و دخول المنتجين فوق مستويات التوازن السوقي بعيد المدى . وعندما تكون كمية الطلب على المدخلات الزراعية الحديثة أقل من المستوى الأمثل لاستخدامها ، فأن تقديم أعانات للمدخلات في المراحل الأولى من تبنيها قد يؤدي الى تحفيز استخدامها و بالتالي الى زيادة في الرفاهية للمجتمع ، على شرط توفر كميات كافية من هذه المدخلات مع المدخلات المكملة .

لقد افترض لأغراض مناقشة الحالة هذه تحت الدراسة عدم وجود استيراد من الخارج وأن جميع مشتريات ومبيعات الدولة تحدث في نفس المدة الزمنية . وقد افترض كذلك أن سعر الطلب يقيس قيمة السلعة بالنسبة للمستهلكين بينما يقيس سعر العرض الكلفة بالنسبة للمنتجين .

ولتوضيح ماهية و منطق دعم السعر الهادف الى زيادة الإنتاج بيانيا يمكن الاستعانة بالشكل (32) . حيث يشير منحنى العرض الى العرض قصير المدى ويمثل منحنى الطلب طبيعة الطلب على المنتجات الزراعية ، و اتجاه منحنى العرض نحو الأعلى يمثل التكاليف التي يواجهها المزارعون عند زيادة الأنتاج في المدى القصير.

[1] Tolly,Thomas and Wang, Agricultural price policies and the developing countries, World Bank publication, 1982,p.139.

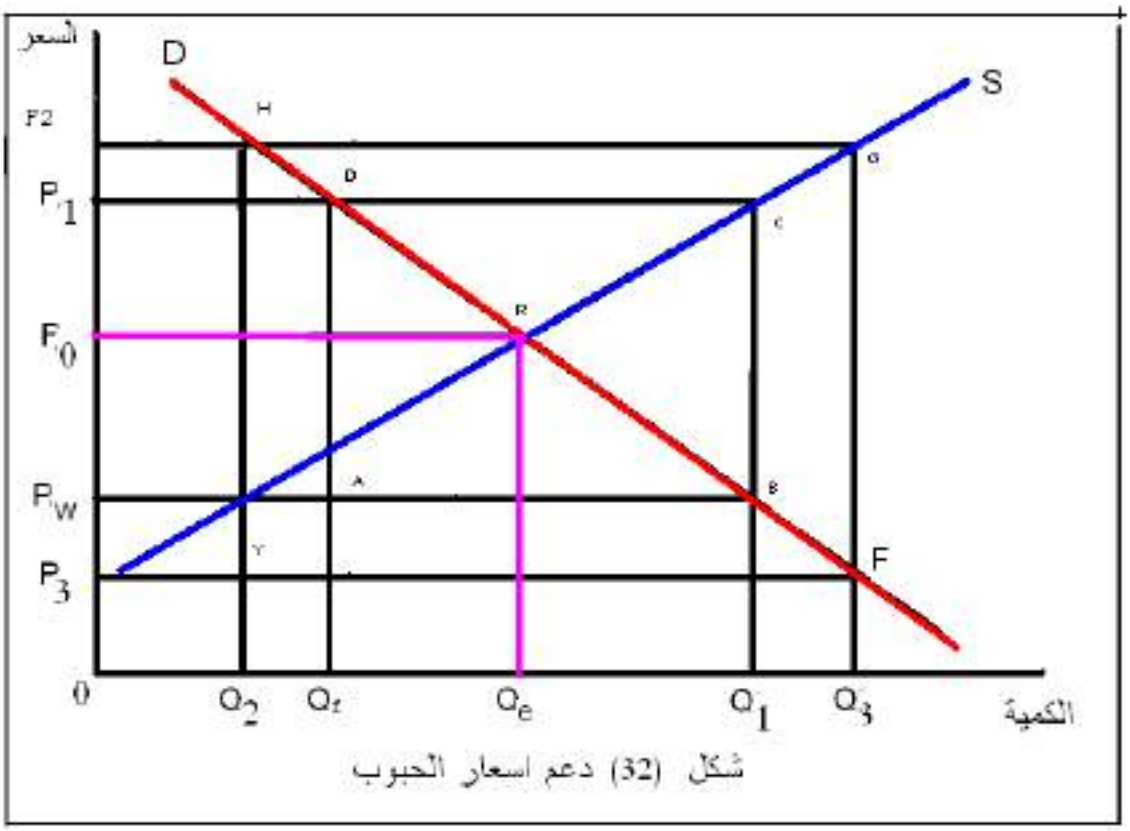

شكل (32) دعم اسعار الحبوب

فأذا لم يكن هناك تدخل من قبل الدولة و ليس هنالك أي استيراد خارجي فسيكون سعر التوازن السوقي بالمقدار (Po) وكذلك تكون كمية التوازن السوقي بالمقدار (Q0) . فإذا أريد زيادة كمية الناتج بالمقدار (Q0 Q1) ، فيجب في هذه الحالة دعم السعر بحيث يصل الى المستوى (P1) .

وإذا توقع المزارعون سعرا أعلى فإن ذلك سيقود المزارعين الى زيادة الكمية المعروضة وحسب مرونة العرض . وقد تؤدي الزيادة في السعر مبدئيا الى تخفيض الاستهلاك الخاص لبعض المزارعين ، وبذلك فقد تكون الزيادة في الكميات المسوقة أكبر من الزيادة في الناتج لقلة الاستهلاك من المخزون . و لكن هناك أيضا أمكانية أن يؤدي التأثير الدخلي الناجم عن زيادة السعر الى زيادة الطلب الخاص للمزارعين على السلع الحبوبية ذات العلاقة ، وقد يترتب على هذا الأمر تخفيض المزارعين لاستهلاكهم الخاص . أما في الأمد الطويل فقد يؤدي التوقع بوجود سعر أعلى الى الاستثمار في الزراعة و الذي من الممكن أن يؤدي الى انتقال منحنى العرض نحو اليمين في حالة بقاء مستوى الطلب على وضعه .

ويمكن تحقيق نفس الزيادة في الناتج (Q0Q1) بطريقة بديلة وذلك عن طريق إعانة المدخلات. ففي الشكل (33) يمثل (Dm) طلب المزارعين على الاسمدة الكيمياوية و يمثل (Ps) السعر

العالمي للأسمدة ، بينما يمثل (Pm1) السعر المعان . ويمثل (Sm) عرض الأسمدة و الذي أفترض أن يكون كامل المرونة بمستوى السعر (Ps) . وتؤدي الأعانة للوحدة الواحدة التي مقدارها (Pm Ps) الى زيادة الطلب على السماد بالمقدار (Mt M1) مقارنة بكمية مستوى التوازن (Mt) .

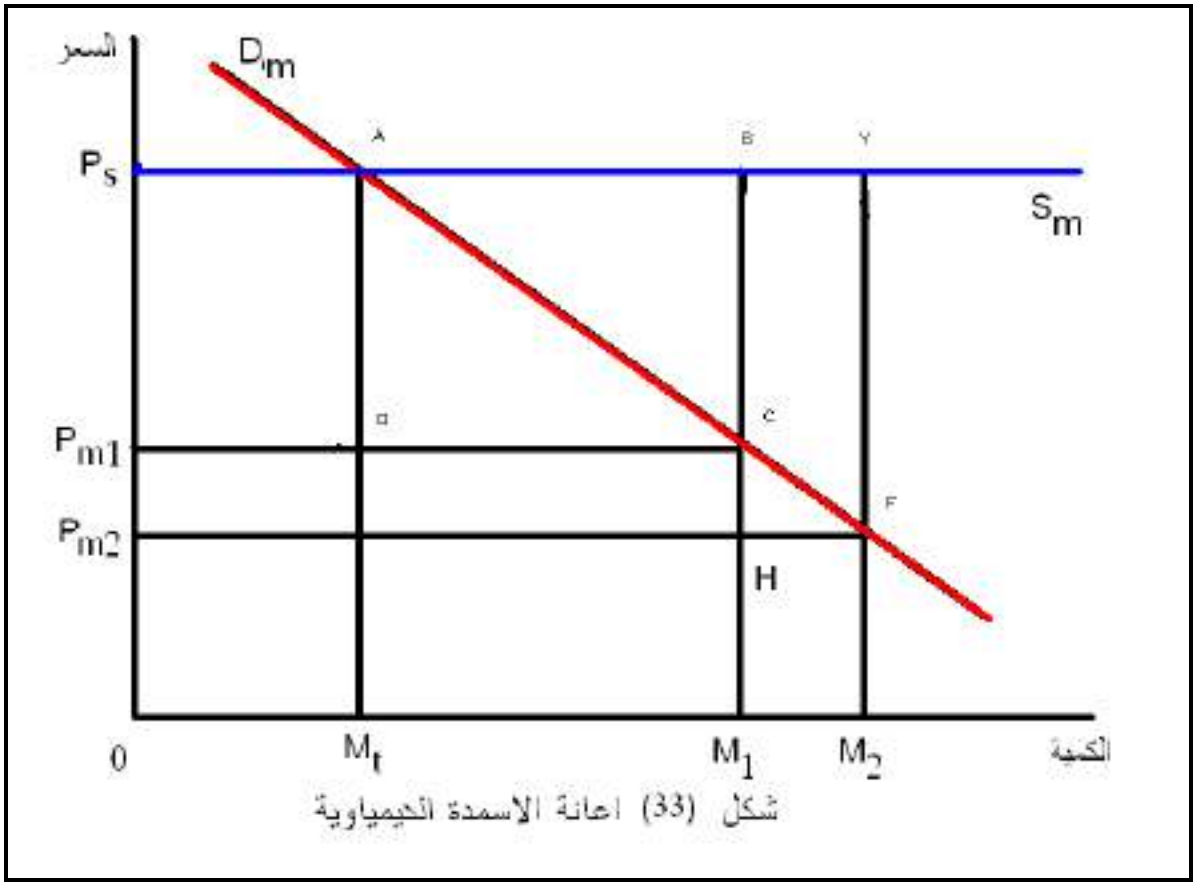

شكل (33) اعانة الاسمدة الكيمياوية

ويمكن النظر الى الموضوع من وجهة نظر أخرى حيث يمكن أن تؤدي الإعانة الى تخفيض الكلفة الحدية للإنتاج و بالتالي تحول منحنى العرض الى اليمين في الشكل (32) لكي يعطي الزيادة في كمية الناتج والتي مقدارها (Q0 Q1) ، وبذلك يكون من الممكن الحصول على المنفعة نفسها باستخدام السياستين (سياسة دعم أسعار الناتج و سياسة إعانة المدخلات) ، ولكن قد تختلف تكاليف السياستين لتحقيق الزيادة في الناتج .

كلفة الدولة الناتجة عن دعم السعر و أعانة المدخلات

يوضح الشكل (32) الحالة لمدة زمنية واحدة (أي لموسم واحد) و التي يتم فيها تصريف جميع مشتريات الحبوب من قبل الدولة في المدة نفسها ، حيث يجب على الدولة شراء جميع المحصول المسوق[1] . و لكي يمكن زيادة الناتج الى المستوى (Q_1) يجب شراء الناتج بسعر قدره(P_1) ويباع بسعر قدره (P_w) أي بإعانة للوحدة الواحدة مقدارها ($P_1 P_w$).

وتكون التكاليف التي تتحملها الدولة في هذه الحالة مساوية للمساحة (BCP_1P_w) وعند زيادة سعر الدعم الى المستوى (P_2) تزداد كلفة برنامج الدعم الى قيمة المساحة (FGP_2P_3) .

ومن الواضح أن أية زيادة في سعر الدعم سيترتب عليه زيادة في الكلفة التي تتحملها الدولة والعكس صحيح بشرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

ويمكن تخفيض كلفة برنامج الدعم الذي تتحمله الدولة إذا لم يتم بيع مشتريات الحبوب في نفس المدة الزمنية . فيمكن مثلا الحصول على خزين من الحبوب بأسعار واطئة في الموسم الأول وبيعها في الموسم الثاني بأسعار أعلى . وتحتاج الدولة في هذه الحالة أن تشتري كمية مقدارها (Q_rQ_1) لكي يتم دعم السعر بمستوى (P_1) . و تعتمد الكلفة الصافية لبرنامج دعم السعر بالنسبة للدولة على كلفة الخزن في الموسم الأول وعلى سعر البيع في الموسم الثاني . و بطرح التغيرات في فوائض المنتج و المستهلك من كلفة الدولة نحصل على كلفة المورد اللازم لدعم سعر الحبوب بالمستوى (P_1) عند بيع الحبوب بالسعر (P_o) و ذلك في حالة الموسم الواحد . ففي الشكل (32) تمثل المساحة (RCP_1P_0) المنفعة بالنسبة للمنتجين بينما تمثل المساحة (RBP_wP_0) المنفعة بالنسبة للمستهلكين نتيجة لدعم السعر . وبطرح هذه التغيرات في منافع المنتجين والمستهلكين من كلفة برنامج الدعم بالنسبة للدولة نحصل على المساحة(CBR) والتي تمثل كلفة المورد . وبزيادة الدعم الى المستوى (P_2) فأن ذلك سيؤدي الى زيادة كلفة المورد بالمقدار (FGCB) وبذلك ترتبط كلفة المورد بصورة إيجابية بمستوى الدعم السعري على شرط بقاء بقية العوامل ثابتة .

وتمثل المساحة (CBP_sP_m) في الشكل (33) كلفة أعانة الدولة للسماد بسبب فرق السعر للأعانات ($P_{m1} – P_s$) . وبزيادة الإعانات للوحدة الواحدة بالمقدار ($P_{m2} P_s$) سيؤدي ذلك الى زيادة كلفة الأعانة بمقدار المساحة ($CBYF P_{m2} P_{m1}$) . أي أنه بزيادة مستوى الأعانة تزداد الكلفة الاضافية لبرنامج الأعانة بالنسبة للدولة نتيجة لهذه الزيادة في الأعانة ، على شرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة . ويحول المقدار الممثل بالمساحة ($CA P_s P_m$) في الشكل (33) الى المنتجين عند مستوى سعر الدعم (P_m) ، وبطرح مقدار التحويل هذا من كلفة الدولة الممثلة بالمساحة ($CB P_s P_{m1}$) تبقى لدينا المساحة (CBA) التي تمثل كلفة المورد . و بتخفيض سعر السماد الى المستوى (P_{m2}) فإن ذلك سيؤدي الى زيادة كلفة المورد بالمقدار الممثل

[1] Ibid.,p.142.

بالمساحة (FYBC) ، و الذي يرتبط مقداره بصورة أيجابية مع مستوى الزيادة في الإعانة . وتكون الزيادة في التكاليف التي تتحملها الدولة كبيرة ، بظل أي من السياستين ، سياسة دعم سعر الناتج أو سياسة أعانة المدخلات عند انطلاق التحليل من حالة التوازن . غير أن كلفة المورد ، بصورة عامة ، تكون أقل بكثير من نظيرتها المتعلقة بسياسة الدعم ، وذلك إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار بكل التحويلات التي تتكون منها كلفة الدولة . وتعد المحفزات[1] المتأصلة في طبيعة هذه السياسات العامل الأول في تحديد الكلفة الكلية لبرامج الدعم و الأعانات ، فتوفر برامج دعم أسعار المنتجات أحد الأشكال المباشرة للمحفزات حيث تعطي للمنتجين مرونة كاملة في اختيار المزيج الأقل كلفة للمدخلات الذي يزيد الإنتاج . وتعد الإعانات للمدخلات محفزا غير مباشر حيث يساهم في عدم الكفاءة و الكلفة الأعلى للموارد لتحقيق نفس الزيادة في الناتج .

وتتأثر الكلفة الكلية للبرامج و الزيادات في الكلفة باستجابة الناتج للمحفزات البديلة هذه ، حيث تشير الدراسات أن استجابة الناتج للاعانات لأي من المدخلات يكون أقل (أو مساوي في أحسن أحواله) من الاستجابة لدعم سعر الناتج ، هذا هو الاعتبار الأول .

أما الأعتبار الثاني الذي يؤثر في التكاليف الكلية لبرامج الدعم و الإعانات و الذي يتم التأكيد عليه من قبل بعض الباحثين (باركر و هيامي) فهو استخدام مدخلات غير مقبولة أو غير مألوفة من قبل المزارعين بالأسعار السائدة . ففي هذه الحالة يمكن أن تؤدي إعانة المدخلات مثل الأسمدة الى استجابة الناتج للكلفة الأقل للمورد بصورة أكبر مقارنة بدعم سعر الناتج المباشر . لكن بنفس الوقت من الممكن أن يؤدي دعم سعر الناتج الى زيادة النسبة السعرية للناتج / السماد مما يعطي حافزا أضافيا لأستخدام الأسمدة مع ما موجود من مدخلات تقليدية .

وبذلك لا تكون جميع المنافع المتأتية من إعانة المدخلات غير المستخدمة استخداما كافيا منافع صافية تفوق تلك التي نحصل عليها من دعم سعر الناتج .

ومن الناحية الفعلية فإن تزامن كل من سياسة دعم الناتج وسياسة أعانة المدخلات ، تطبق في حالات كثيرة في الدول النامية . حيث يتم أدخال سياسة دعم الأسعار المتدنية وغير الكفوءة لمنتجات الحبوب . وقد يتم إدخال إعانات المدخلات للمساعدة في نشر استخدام المدخلات الحديثة . ومن الممكن أن توجد هناك أسبابا أخرى متنوعة لدعم سعر الناتج وإعانة المدخلات في آن واحد . و بوجود كل من السياستين يمكن أن تنشأ تأثيرات مختلفة على التكاليف الإضافية نتيجة للتغير في إعطاء الأولوية لأي منهم .

وتعتمد الكلفة الإضافية لأي سياسة على الأبعاد و الآثار السابقة لتلك السياسة . حيث يمكن أن يتأثر بهذا الاعتبار كل من كلفة الدولة و كلفة المورد . فتعتمد الكلفة الإضافية المترتبة على الزيادة في دعم السعر ، مثلا ، على السعر الذي تشتري به الدولة من المزارعين . فكلما زاد سعر الدعم كلما زادت الكلفة التي تتحملها الدولة لمعالجة الكميات الجارية و الكميات الأضافية التي تنشأ نتيجة لزيادة سعر دعم الحبوب و بالعكس . فإذا كان سعر الدعم المحلي قريبا من مستوى السعر العالمي ،

[1] Ibid.,p.156.

فيجب على صانعي القرار الأخذ بالاعتبار تكاليف الفرص البديلة للاستيراد بالأسعار العالمية قبل أية زيادة إضافية في سعر الدعم .

وشبيهاً بما يترتب على دعم سعر الناتج من آثار ، فإن أية زيادة في إعانة سعر المدخلات ، سيؤدي الى ارتفاع الكلفة التي تتحملها الدولة . ومن الأسباب المؤدية الى الكلفة الإضافية الكبيرة للدولة و كلفة الموارد الكبيرة نتيجة لزيادة إعانة السماد كما قومتها بعض الدراسات[1] هو أن سعر أعانة السماد كان أقل بكثير من السعر العالمي . وبذلك تكون أية زيادة في الإعانة مكلفة و يجب الأخذ في الاعتبار المنافع المتأتية من تخفيض الإعانة كبديل لذلك . وتجابه البلدان المختلفة محددات تقف دون توفير المدخلات المعانة ، وبذلك تنشأ أختلافات بين الأسعارالمعانة والاسعار التي تدفع من قبل المستخدمين لهذه المدخلات إذا كانت الكميات الموزعة محدودة . بالإضافة الى هذا تجابه السياسات السعرية الحكومية في الدعم قيوداً مالية شديدة ، تؤدي التكاليف المتزايدة للأعانات الى تحديد توزيع هذه المدخلات . وبذلك ينشأ أحتمال أعانة المدخلات التي تم البدء بها لكون أن هذه المدخلات غير شائعة الاستعمال من قبل المزارعين طالما أن هنالك محفزات في دعم سعر الناتج وطالما أن هنالك أتجاهاً لزيادة المدخلات المكملة .

ويؤثر تنفيذ أي من السياستين ، سياسة دعم سعر الناتج و سياسة أعانة المدخلات ، على الكلفة الأضافية المترتبة على التوسع في استخدام السياسة الأخرى . و من عناصر الكلفة الإضافية لسياسة دعم السعر هو التحفيز الذي يسببه السعر المرتفع للناتج لاستخدام سماد أكثر ، و الذي يؤدي بدوره الى زيادة كلفة الأعانة الحالية للسماد . و بصورة مشابهة تسبب الإعانة الكبيرة للسماد مشتريات كبيرة للدولة من الحبوب ، نتيجة لزيادة الإنتاج لوجود الإعانة للسماد ، وذلك لدعم السعر المعلن للمزارعين و هذا يزيد من كلفة البرنامج الحالي لدعم السعر .

وتؤثر الطريقة التي يتم بموجبها تطبيق السياستين على كل من الكلفة الكلية و الكلفة الأإضافية تبعا لذلك . فيتم التحكم بكلفة المورد و كلفة الدولة لدعم السعر ، مثلا تبعا لطبيعة المبيعات للحبوب المشتراة . حيث يمكن أن تتباين كلفة الدولة خصوصا بصورة واضحة معتمدة على فيما غذا تم تصريف الحبوب في نفس وقت الشراء بسعر معان أو أن البيع سيتم بوقت لاحق عندما ترتفع أسعار السوق .

وقد بينت نتائج بعض الدراسات في بعض الدول أن كلفة المورد منخفضة عند استخدام سياسة دعم سعر الناتج مقارنة بسياسة إعانة المدخلات .

وطالما أن هناك كلفة للمورد في كلتا السياستين لذا يمكن أن تنشأ منافع اجتماعية من أي من السياستين عندما تسود الحالة غير المثلى في الاستخدام لكل من سوق الناتج أو سوق عنصر الإنتاج أو كلاهما عند حدوث التغيرات في التدخلات السعرية ، و إذا كانت التغيرات السعرية ذات فعالية عند التطبيق بالنسبة للمزارعين .

[1] Ibid.,p.157.

تجزئة الآثار المترتبة على سياسة التدخل السعرية للحبوب

إن تجزئة تأثير سياسة التدخل السعرية للحبوب يساهم في معرفة التغيرات الحاصلة في الأسعار على مختلف مجاميع المنتجين و المستهلكين و التي تخدم في غرضين على الأقل : -

الأول: يمكن أن تشخص آثارا غير متوقعة لسياسة الدعم السعرية التي تدعو الى معرفة الأسباب التي ورائها ، حيث قد تبين أن سياسة إعانة السلع الغذائية الحبوبية ، التي ترمي الى تحسين الحالة الغذائية للفقراء و التي يكون معظم تأثيرها على الطبقة المتوسطة في المدن ،غير مصممة بشكل جيد.

ثانيا : إن فهم الآثار المجزئة[1] يمكن أن يظهر أولئك الذين يتضررون كثيرا عندما يكون من الضروري تغيير السياسة لتحقيق أهداف أخرى أو حالات خارجية . فقد يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية باعتبارها أحد أساليب إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية ، الى رفع أسعار السلع الغذائية مما يعطي حوافز ودخلا كبيرين للمنتجين الزراعيين و الذين قد يكون عددكبير منهم فقراء .

وفي نفس الوقت قد تؤدي الأسعار المرتفعة الى الإضرار بالموقف الغذائي لمحدودي الدخل من المستهلكين في المدن و كذلك للمستهلكين الذين لايملكون الأرض في الريف إضافة لصغار المزارعين الذين هم من المشترين للغذاء .

[1] Timmer,op.cit.,p.101.

آثار الدعم المترتبة على المستهلكين :-

يبين الشكل(34) نمطين محتلفين لاستهلاك السلعة ، كمثال معبر عن الاستهلاك الكلي للسلع الغذائية من الحبوب .

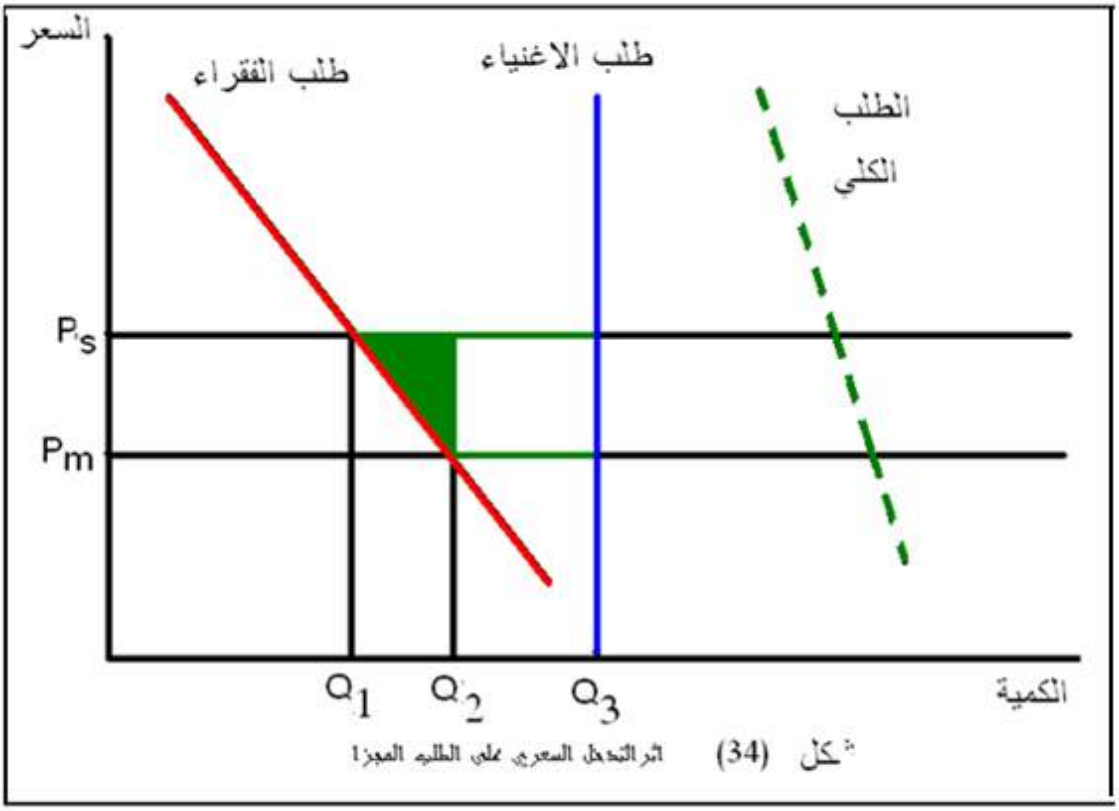

شكل (34) اثر التدخل السعري على الطلب المجزأ

حيث يتبين من الشكل أن طلب الأغنياء لا يستجيب مطلقا للتغيرات السعرية ، و بذلك تكون مرونة الطلب السعرية لهذه السلعة مساوية للصفر . من ناحية أخرى لا يتمتع المستهلكون الفقراء ممثلين بمنحنى طلب الفقراء بمثل هذه الصفة . و يقودهم فقرهم لتعديل الكميات المستهلكة من السلعة الغذائية عند تغير الأسعار ، وذلك بسبب أثر الدخل الحقيقي و بسبب الأثر الأستبدالي .

وقد تكون الزيادات الغذائية الناشئة عن زيادة السعرات الحرارية مقياسا لمستوى الرفاهية[1] الناجم عن إعانة السعر . فبغض النظر عن متوسط الحاجة الحرارية لبلد ما ، فإن الزيادة مثلا من (1750) كيلو سعرة الى (2100) كيلو سعرة باليوم لنصف سكان البلد سيكون لها تأثير كبير على الحالة الصحية العامة و الحالة الغذائية و بالتالي على إنتاجية العمل أيضا .

[1] Ibid.,pp.108-111.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من عدم تغير المستويات الاستهلاكية للأغنياء ، فإن المستهلكين الأغنياء يحصلون على حصة كبيرة من تحويلات الدخل الكلي و التي تحفزها سياسة الدعم مقارنة بالمستهلكين الفقراء . وتحصل الزيادات الكبيرة للمستهلكين الأغنياء لسبب واضح وهو أنهم يستهلكون كمية كبيرة من السلعة مقارنة بالفقراء وتوضع الأعانة عادة على الوحدة الواحدة من السلعة المستهلكة فعلا و ليس على أساس الحاجة الحقيقية للسلعة . ويحدث هذا النمط في أية سلعة ذات مرونة طلب دخلية موجبة ، وكلما زادت مرونة الطلب الدخلية كلما ازداد هذا النمط . حيث يحصل المستهلكون ذوو الدخول العالية مثلا ، على كل الأعانة لمنتجات الحليب ، واللحوم بينما يحصل المستهلكون الفقراء على إعانات الحبوب كالدخن ، الذرة البيضاء و الأنواع الرديئة من القمح و الرز و توفر المرونات الدخلية حسب التصنيف الدخلي تقديرات دقيقة جدا عن حدوث التدخلات قصيرة المدى في تكوين السعر .

وتؤدي الأنماط الأستهلاكية المختلفة للمستهلكين الأغنياء و الفقراء الى إمكانية أن تكون بعض الإعانات مستهدفة لسلعة معينة . فتستهلك الحبوب الخشنة و المحاصيل الجذرية ، مثلا ، من قبل الفقراء أساسا ، بينما يستهلك القمح و الرز من قبل ذوي الدخول العالية . ويمكن أن توفر السلع ذات المرونة الدخلية الواطئة أو حتى السالبة وسيلة للأعانات التي تحصل عليها تلك الأسر الراغبة باستهلاك السلعة (طالما ان استهلاك السلعة من قبل الماشية غير مسموح به) . ولا تمثل الآثار المترتبة على إعانات الاستهلاك قصيرة المدى كل الموضوع ، حيث إنه قد تكون لإعانات المستهلكين آثار انتقالية مدمرة حتى عند استهلاك السلع من لدن الفقراء فقط . فلا يكون هنالك مثلا معنى في تخفيض سعر السوق لسلعة معينة تستهلك من لدن الفقراء إذا كانت السلعة منتجة من لدن المزارعين الفقراء جدا . حيث إن تخفيض السعر لايسبب مشاكل في عرض السوق فقط ، لكن طالما أن المزارعين الفقراء هم المنتجون الرئيسون فيمكن أن تظهر لهم مشاكل في الرفاهية ذات أهمية قصوى توازي أهمية المشاكل التي تواجه المستهلكين المستفيدين أذا أنخفض السعر بواسطة برامج الأعانة . و أحد الحلول الممكنة لهذا المأزق هو وضع سعر شراء للمزارعين يكون أعلى من سعر التجزئة للمستهلكين . ولكن يمكن أن تؤدي أعادة الدورة للسلعة – أي شراء المستهلكين لسلعة رخيصة ومن ثم إعادة بيعها الى الحكومة بمستوى سعر الدعم المزرعي المرتفع – الى الإضرار بالتكامل المالي للبرنامج . و يمكن تجنب مشاكل إعادة الدورة هذه أذا كانت السلعة المشتراة من المزارعين قابلة للتمييز بوضوح من تلك المباعة للمستهلكين . ويكون هذا الأمر سهلا بالنسبة للرز حيث يستخدم الشلب كسلعة ملائمة لدعم سعر المزرعة بينما يمكن بيع الرز المبيض الى المستهلكين . فعند وجود مثل هذا الاحتمال (أي احتمال إعادة الدورة للسلعة) فقد تطبق سياسات دعم سعرية منفصلة للمنتجين و المستهلكين إذا لم تكن الآثار الأنتقالية الى باقي نظام السلع الغذائية معيقة جداً .

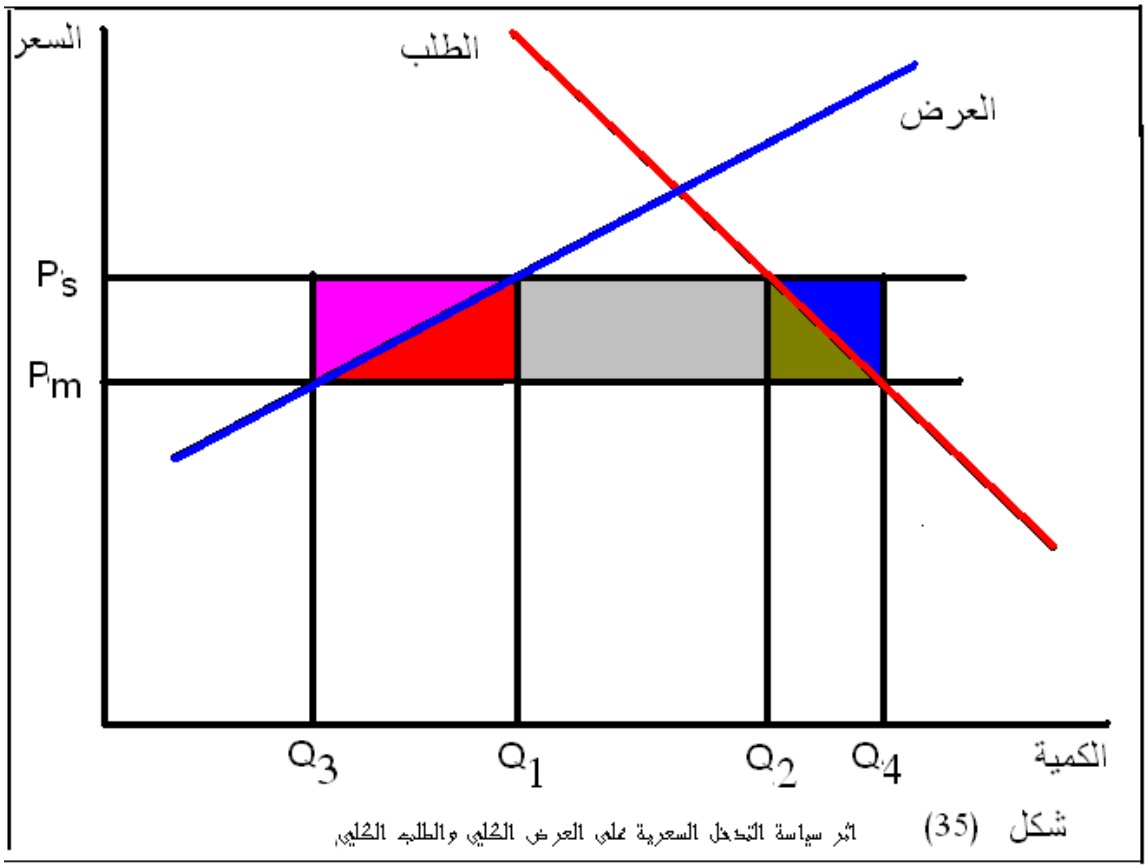

شكل (35) أثر سياسة التدخل السعرية على العرض الكلي والطلب الكلي

آثار التدخل المترتبة على المنتج

لا يوجد دليل مقارن كاف على استجابة عرض المزارعين الصغار مقارنة بعرض المزارعين[1] الكبار لكي يمكن أيجاد أسس للتعميم و لو بصورة تقريبية . ويبين الشكل (36) الوضع التقليدي للمزارعين في الدول النامية ، حيث ينتج المزارعون الصغار ابتداءا لاحتياجات الاكتفاء الذاتي للعائلة و هم لا يستجيبون لأسعار السوق كاستجابة المزارعين الكبار الذين لديهم إنتاج فائض أكثر للبيع .

[1] Ibid.,p.112.

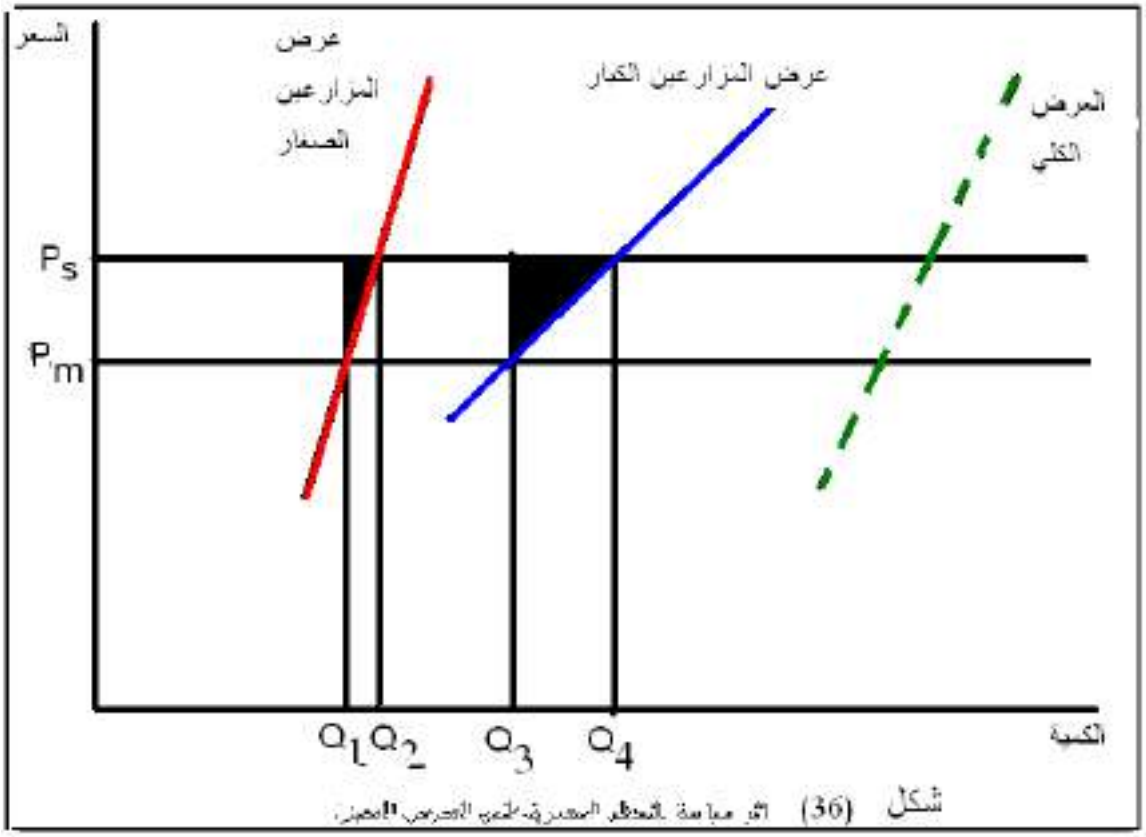

شكل (36) اثر سياسة التحفظ المصدرة على العرض المحلي

فعند انخفاض الأسعار من (Ps) الى (Pm) يقلل المزارعون الكبار إنتاجهم على طول منحنى عرضهم ، كذلك يفعل المزارعون الصغار و لكن ليس بالمقدار نفسه . وطالما يزداد الطلب الكلي بسبب أنخفاض السعر ، تكون هناك حاجة للاستيراد لتجهيز السوق بالسلعة و بالسعر المدعوم الجديد. ويدفع المستهلكون جزءا من تكاليف الأستيراد أما الجزء المتبقي من التكاليف فيدفع من خزينة الدولة بشكل أعانة .

وكما اتضح في السابق تشكل إعانة المستهلكين المستقطعة من الميزانية جزءاً صغيراً من الأعانة الكلية التي يستفيد منها ، و يدفع المزارعون البقية من خلال أنخفاض العوائد الكلية و الدخل الواطيء (ضمنيا على الأقل) . وتكون الخسارة في فائض المنتج مساوية الى المستوى الجديد للأنتاج مضروبا بالانخفاض في السعر زائدا الفقد في الأرباح بسبب انخفاض الإنتاج .

وهنا تصبح قرارات أسر المزارعين الاستهلاكية – الانتاجية حرجة . فإحدى الطرائق في الحكم على الحالة هو افتراض أن الزيادة في رفاهية المستهلك بالنسبة لاسرة المزارع تكفي الفقد في رفاهية المنتج . وبذلك يستبعد قطاع المزارع الصغيرة من التحليل الكلي . وتشير الدلائل الى أن أسر المزارعين الصغار تقوم باختيارات بديلة في الاستهلاك بنمط مشابه للمستهلكين الفقراء ، كذلك فإنهم يستجيبون للمحفزات الأنتاجية .

ويلجأ المنتجون الى المناورة ، بهدف الحصول على الفروقات السعرية ، من خلال زراعة محصول مرتفع السعر بهدف بيعه وشراء محصول أقل سعرا للأستهلاك كما يحدث عند زراعة الرز للبيع وشراء الذرة للاستهلاك باعتبار أن سعر المحصول الثاني أقل من سعر المحصول الأول.

وتمثل النتائج المجزأة الموضحة آنفا مأزقا صعبا لمتخذي القرارت السياسية لأن الآثار المترتبة على دعم السعر بهدف توزيع الدخل بصورة مقبولة اجتماعيا تكون مختلفة تماما . حيث يحصل المستهلكون الأغنياء على مكاسب أكثر من تلك التي يحصل عليها المستهلكون الفقراء ، لكن بصورة عامة تحسنت الحالة الغذائية للمستهلكين الفقراء بشكل ملحوظ .

فإذا كان النقاش يدور حول إزالة الدعم و رفع الأسعار المحلية الى المستويات العالمية ، فإن آثار توزيع الدخول قصيرة المدى ستظهر بصورة معاكسة تماما . حيث يحصل المزارعون الكبار على حوالي (2) وحدة نقدية من كل (3) وحدات للدخل الإضافي من الأسعار العالية [1] .

ويخسر المستهلكون الأغنياء أكثر بالنسبة للدخل الحقيقي الكلي مقارنة بالمستهلكين الفقراء ، لكنهم يختلفون عن الفقراء بعدم معاناتهم من الآثار الغذائية . ونتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية وانخفاض الاستهلاك من لدن الفقراء الذين يشترون معظم أغذيتهم من الأسواق ، فقد يظهر جوع مؤثر و سوء تغذية .

---

(1) Brooks, J., G. Dyer and E. Taylor, "Modelling Agricultural Trade and Policy Impacts in Less Developed Countries", *OECD Food, Agriculture and Fisheries Working Papers*, No. 11, OECD publishing –Paris -2008-P.5.

الفصل الحادي عشر

دور أسعار الظل في تحليل التدخل الحكومي لتسعير المنتجات الزراعية

تعد الأسعار الظلية ، و التي يفضل ان يدعوها بعض الاقتصاديين بالأسعار المحاسبية ، مسألة هامة و مثيرة للجدل في التحليلات الاقتصادية . وتعني الأسعار الظلية (الأسعار الحقيقية) هي تلك الأسعار التي يمكن الحصول عليها من استغلال المورد[1] في أحسن الفعاليات الاقتصادية البديلة للفعالية الاقتصادية ذات العلاقة أي أنه السعر الذي يضحى به من أحسن فعالية أقتصادية بديلة مقابل استغلال المورد في الفعالية الاقتصادية المعنية . وأذا كانت البدائل متتابعة في أهميتها بالنسبة لاستغلال العنصر الانتاجي فإن البديل الذي يأتي بعد البديل الأول هو البديل الثاني الأحسن The Second Best .

وتستخدم الأسعار الظلية في التحليلات الاقتصادية بدلا من أسعار السوق ، حيث إنه لا يمكن الحصول على سعر السوق الحر أو الكامل في معظم الأحيان لكون أن الأسواق لا تكون كاملة[2] لأسباب عديدة منها :-

1- قد تكون هنالك سيطرة على الأسعار .
2- عدم وجود مرونة في المؤسسات ذات العلاقة .
3- عدم توفر معلومات كافية حول الأسعار من قبل المشترين المتنافسين أو البائعين المتنافسين.
4- العناصر الأحتكارية .
5- الأسعار التقليدية .

وهكذا ولوجود هذه الأسباب التي وراء عدم كمال السوق فإن استخدام أسعار السوق قد تؤدي الى أخطاء كبيرة في مجرى عملية التحليل الاقتصادي ، و بالتالي الى تحيز Bias في النتائج النهائية للتحليل الأقتصادي . وبذلك يكون السعر الظلي هو ذلك السعر السائد على مستوى الاقتصاد ككل إذا كان الاقتصاد في حالة توازن تام تحت شروط المنافسة التامة .

وفي التحليل الراهن هنالك ثلاثة مجالات مهمة يمكن استخدام أسعار الظل فيها وهي المدخلات المحلية (الأولية) غير المتاجر بها ، والسلع المتاجر بها أضافة لسعر الصرف . وستتم مناقشة هذه المجالات تباعاً .

[1] Samuel,Economics,McGraw Hill,1973,p.776.
[2] Gittinger , Economic Analysis of Agricultural projects, Johns Hopkins Univ.press,1973,p.38.

الأسعار الظلية للسلع المتاجر بها Accounting Prices For Traded Goods

يمكن أن توضع فرضية أكثر شمولا ألا وهي أن التغير في العرض والطلب لسلعة معينة ستؤثر في كل من الاستيرادات و الصادرات و الإنتاج و الاستهلاك للسلعة المعينة . ويمكن أن تصف سلعة ما بأنها متاجر بها إذا لم يتأثر كل من الإنتاج و الاستهلاك المحلي بالتغيرات الحاصلة في العرض و الطلب . وبالطريقة نفسها يمكن تصنيف السلعة بانها غير متاجر بها كليا إذا لم تتأثر الصادرات (أذا كانت موجودة) والاستيرادات بالتغيرات الحاصلة بالعرض والطلب للسلعة المعينة . ويمكن أن تصنف جميع السلع الأخرى عدا المذكورتين أعلاه على أنها سلع متاجر بها لأنها متاجر فيها جزئيا . و لتجنب الصعوبة في التعامل مع السلع المتاجر بها جزئيا فإن هذه السلع ستعد متاجر بها إذا كان جزءاً من الطلب المحلي يسد من الاستيرادات أو أن جزءاً من الأنتاج المحلي يصدر الى الخارج ، بينما ستعد السلع و الخدمات المتبقية سلعا غير متاجر بها .

وتكون الأسعار الظلية للسلع[1] المستوردة مساوية الى سعرها الحدودي (سعر CIF) بعد أخذ سعر الصرف التوازني (إذا أختلف سعر الصرف الجاري عن سعر الصرف التوازني أو الظلي) بنظر الأعتبار ، حيث لا يكون سعر الصرف الرسمي هو نفسه سعر الصرف التوازني (في معظم أو جميع الدول النامية) . ويجب أيضا الأخذ بنظر الاعتبار تكاليف النقل من الحدود الى مركز الاستهلاك الرئيس لتضاف الى السعر الحدودي لنحصل على السعر الظلي (الحقيقي) للسلعة المستوردة .

ويكون السعر الظلي للسلع المصدرة مساويا الى السعر الحدودي (سعرFOB) بعد أخذ سعر الصرف التوازني بنظر الاعتبار إذا كان يختلف عن سعر الصرف الرسمي .

و تستخدم الأسعار الحدودية كمقياس للأسعار الظلية للسلع المتاجر بها ليس لأنها أكثر عقلانية من الأسعار المحلية فقط بل لأنها تمثل مجموعة من الفرص المفتوحة للبلد و الشروط الفعلية التي على أساسها يمكن أن تقوم التجارة .

الأسعارالظلية للسلع غيرالمتاجربها Shadow Prices For NonTraded Goods:-

يستخدم السعر الحدودي للسلع المتاجر بها كسعر ظلي لتلك السلع ، ولكن عندما تكون السلع غير متاجر بها ، فأن الأمر يتطلب إيجاد بديل آخر دليلا للسعر الظلي لكي يتمكن صانعو القرار من معرفة فيما إذا كان إنتاج السلعة هو استخدام كفوء للموارد المحلية .

فقد يكون دليل السعر الظلي متوفرا محليا إذا كانت هناك أسواق موازية أحدها مسيطر عليه من قبل الدولة و الآخر سوق منافسة . و بذلك يمكن مقارنة السعر الرسمي المحلي مع السعر التنافسي المحلي . و في حالة وجود نظام ازدواجية السوق ، أي تعايش السوق الرسمي مع السوق غير الرسمي ، فيجب في هذه الحالة أن يكون سعر الشراء الرسمي أقل من السعر غير الرسمي ، و ألا

[1] Little and Mirrless,Project Appraisal and planning for developing countries , London, 1974, pp.154-161.

فإن المزارعين سيبيعون جميع إنتاجهم الى الجهات الرسمية . وفي هذه الحالة فإن شراء الدولة للسلعة سيقلل من المعروض منها في السوق غير الرسمي و بذلك ستؤثر في زيادة سعر التوازن ، و بذلك يكون سعر التوازن هذا أكبر من السعر الظلي للسلعة . ويكون هذا السعر ، بسبب التشوهات التي تسببها الدولة للسوق ، هو البديل الثاني الأحسن . ومن المحتمل أن يكون سعر التوازن غير المشوه أوطأ من سعر التوازن المشوه و أعلى من السعر الرسمي المشوه ، فضلا عن ذلك تتباين أسعار السوق من سوق لآخر ومن موسم لآخر .

ومن المهم في هذه الدراسة تعيين الأسعار الظلية للمدخلات المحلية غير المتاجر بها وهي الأرض، العمل و رأس المال .

ويمكن معالجة هذا الموضوع[1] بأن يبدأ الباحث بسؤال أساس هو ماذا يفقد الاقتصاد المعني لو أن عنصر الانتاج (س) قد استخدم في انتاج الناتج (ص) ؟ ويشار بهذا الى مشاركة العنصر الإنتاجي البديل الأول المفقود ، حيث هنالك حالتان . الأولى ليس هناك بديل مفقود ، حيث إذا لم يستخدم العنصر الإنتاجي (س) في إنتاج السلعة (ص) فإنه يبقى عاطلا ، أي ان هناك فائضا من العنصر (س) بالنسبة للفرص المتوفرة . الثانية وجود بديل مفقود وأن مشاركة العنصر (س) في الناتج البديل (ع) هو بنفس الأهمية و القيمة لمشاركته في الغنتاج الراهن (ص) . والشيء المهم هو تشخيص البديل الأول الأحسن هذا [2].

في حالة الأرض التي يمكن أن ينتج فيها المزارعون كلاً من الناتجين (ص) ، (ع) ، فإن كلفة الفرصة البديلة (السعر الظلي) للأرض المستخدمة في إنتاج (ص) هو الناتج المفقود (ع) . وفي هذه الحالة يجب الأخذ بنظر الاعتبار المدخلات الأخرى المستخدمة وطرحها بحيث تتبقى مشاركة الأرض فقط . وفي حالة عنصر العمل و الذي يمكن أن يشارك أما في إنتاج (ص) أو (ع) ، فإن كلفة الفرصة البديلة (السعر الظلي) للعمل في أنتاج (ص) هو جزء من أنتاج (ع) – حيث هنالك مدخلات أخرى مشاركة في الأنتاج . كذلك بالنسبة للساحبات و المعدات المستخدمة في إنتاج (ص) و التي تمثل رأس المال فإن البديل للمشاركة في إنتاج (ص) هو المشاركة في إنتاج (ع) . حيث تكون تكاليف الفرص البديلة للمعدات الرأسمالية (السعر الظلي لها) في إنتاج (ص) هو جزء من إنتاج (ع) ويقوم الباحثون بالتحري عن استخدام البديل الأحسن لكل مورد محلي ، حيث يمكن أن تجزأ هذه الموارد الى أنواع مختلفة من الأرض (حسب الخصوبة) ، العمل (حسب المهارة) ورأس المال (حسب النوع) .

سعر الظل للأرض

يمكن تقدير كلفة الفرص البديلة للأرض (سعرها الظلي) في إنتاج الناتج (ص) أو قيمة الناتج الحدي لها عن طريق معرفة قيمة ريعها . فإذا كانت هنالك سوق منافسة في إيجار الأرض ، فيمكن للباحث أن يعد قيمة الإيجار كدليل لمشاركة الأرض في الناتج البديل . و إذا لم يكن هنالك

[1] Ibid.,pp.162-169.
[2] Ibid., p.109.

سوق منافسة في الإيجار فيمكن تقدير القيمة الاقتصادية للأرض كقيمة متبقية . ويتم ذلك بأن تقدر القيمة المضافة للمحصول البديل لوحدة المساحة بالسعر الحدودي وطرح تكاليف الفرص البديلة للموارد الأولية الأخرى ، أي للعمل ورأس المال و يبقى المتبقي السعر الظلي للأرض .

تكاليف الفرص البديلة للعمل

تكون تكاليف الفرص البديلة للعمل في إنتاج الناتج (ص) هو مشاركته في إنتاج الناتج (ع) أو ناتجه الحدي في البديل الأحسن . فإذا كان سوق العمل هو سوق منافسة تام فإن معدل الأجور في مواسم الذروة و الشحة هو مؤشر للناتج الحدي للعمل .

السعر الظلي لرأس المال

طريقة الطلب : يحاول أي باحث أساسا تقدير الإنتاجية الحدية لراس المال ، حيث يمكن تقديرها بمقارنة مستويات الناتج تحت نظامين إنتاجيين متشابهين و التي تتشابه في كل شيء ما عدا استخدام الوحدة الإضافية من رأس المال . ويكون الفرق في الإنتاج هو مايفقده اقتصاد ما إذا ما سحبت هذه الوحدة من رأس المال من الاستخدام البديل . فإذا كانت أسواق المدخلات تنافسية وفي حالة توازن فتتساوى النواتج الحدية في جميع الأنشطة ، ويكون الناتج الحدي لرأس المال في إنتاج (ص) هو أيضا الناتج المفقود في البديل الأحسن و الذي هو أيضا تكاليف الفرص البديلة لرأس المال . ولكن قد[1] لا تكون الأسواق تنافسية حيث لا تكون في هذه الحالة في حالة توازن . وفي هذه الحالة يحاول الباحث تقريب تكاليف الفرص البديلة من خلال أما السعر الذي يكون المزارعون على استعداد لدفعه لخدمات أو استخدام الموجود الرآسمالي هذا – أي طريقة الطلب – أو كلفة تجهيز الخدمات – أو طريقة العرض . فعلى سبيل المثال يمكن تقريب تكاليف الفرص البديلة لخدمات الساحبة عن طريق كلفة التأجير أذا وجد سوق تنافسي لخدمات الساحبة .

طريقة العرض : وتتضمن هذه الطريقة معالجتين لحساب القيمة السنوية لخدمات الساحبة مثلا . الأول هي تقدير كل مكون على حدة ومن ثم جمعها . فالمكون الأول هي الفائدة البديلة المفقودة ، ويسمى أيضا هذا العائد المفقود تكاليف الفرص البديلة لرأس المال . وتقيس تكاليف الفرص البديلة لرأس المال ما يفقده البلد بسبب حجز رأس المال في الاستثمار المعني . ويكون معدل الفائدة الحقيقي (كلفة الفرص البديلة لرأس المال) لكثير من الدول النامية التي هي أعضاء في البنك الدولي ما يقرب من (10%) . ويمكن حساب المكون الثاني ، الأندثار ، باستخدام أما طريقة الخط المستقيم أو طريقة القسط المتناقص .

[1] Tsakok,op.cit.,p.107.

والمعالجة الثانية هي حساب ما يسمى بمعامل استعادة رأس المال . وهذا المعامل هو عبارة عن رقم والذي عند استخدامه على كلفة الاستثمار الأولية ينتج عنه الدفعات السنوية الضرورية لإعادة قرض الاستثمار الأولي على مدى مدة معينة من الزمن بمعدل معين من الفائدة . وتفسر هذه الدفعات السنوية على أنها الكلفة السنوية لخدمات رأس المال والتي تتكون من الاندثار ودفعات الفائدة .

الفصل الثاني عشر

السعر الحدودي مقياسا للكفاءة و أثره على السياسة التدخلية في أسعار السلع الزراعية

إذا استخدمت كلفة السلعة في الأسواق الدولية أو السعر المحتمل لبيع السلعة هناك كمقياس يقيم إزاءه مستوى السعر المحلي ، فيجب في هذه الحالة أن يوجه سؤالان هما : ماهو السعر الملائم في السوق الدولية ؟ وما هو سعر الصرف الذي يجب استخدامه لتحويل السعر العالمي الى ما يكافئه من السعر المحلي ؟

طبيعة سعر السوق العالمي

يكون سعر السلعة لاشبيه له من ناحية الزمان و المكان و الشكل . فيمكن الاستشهاد بسعر القمح ، مثلا ، لفترة الاستلام المعينة ، و الموقع المعين و النوعية المعينة أو المستوى التقني المستعمل.

فالمعلومات التي تخص القمح الأحمر[1] الصلب (رقم 1) و المباع بسعر (4.18) وحدة نقدية / بشل في مدينة كنساس وفي شهر آذار 1983 هي ذات فائدة قليلة أذا كانت هناك حاجة لهذا النوع من القمح في القاهرة في آذار 1983 . وحتى أذا رغب المخططون المصريون أن يدفعوا لمزارعيهم ما يكافيء أسعار التصدير الأمريكية فأن متوسط السعر لشهر آذار 1983 للقمح المستلم بصورة حرة على ظهر الباخرة (FOB) في موانيء خليج الولايات المتحدة بسعر (4.55) وحدة نقدية / بشل لا يساعد كثيرا لأن الأفق التخطيطي يجب أن يكون للحصاد المقبل وليس الماضي .

وكذلك الحال بالنسبة لمقيمي مشاريع الري يجب أن يقيموا فيما إذا كان هناك استثمار معين و الذي يزيد من إنتاج القمح ذو فائدة . فمنافع القمح المصري المنتج بواسطة مشروع ما في عام 1993 قد لا ترتبط بعلاقة مباشرة بالقمح المستلم الى الموانيء المصرية في آذار 1983 حتى إذا كانت الكلفة 5 وحدة نقدية / بشل (CIF) . وفي تموز عام 1985 قد يكون ممكنا استيراد نفس النوعية من القمح بأقل من 4 وحدة نقدية / بشل .

ماهو السعر العالمي للقمح الذي يجب استخدامه عند تقويم سياسة التدخل السعرية المحلية له في العراق أو في مصر أو الهند ؟ للإجابة على هذا السؤال تبقى هنالك مسائل جوهرية كثيرة تنتظر التوضيح مثل ، الموقع وشروط و زمان سعر الأستلام ، إضافة الى مدى ملائمة أنواع و نوعيات معينة من القمح .

[1] Timmer, op.cit,p.73.

الموقع : عند مقارنة الأسعار المحلية بأسعار السوق العالمية يكون الموقع الملائم هو حدود البلد المعني ، لكن يجب أن يتنافس المزارعون المحليون مع الاستيراد في نقطة الاستهلاك . وتعكس أسعار الأغذية في الأسواق المحلية بالنسبة للمستهلكين الواقعين بالقرب من الموانيء الرئيسية كلفة توزيع أضافية صغيرة تنشأ فوق مستوى سعر (CIF) . بينما يكون الوضع عكس ذلك في المواقع الاستهلاكية في الداخل قرب مناطق الانتاج ، حيث تكون السلع المنتجة من قبل المزارعين المحليين أكثر تنافسا مع الاستيراد .

شروط الاستلام : يعد اتجاه حركة السلعة في الحدود[1] مهما سواء كانت مستوردة أم مصدرة . فعندما تكون السلعة مستوردة يكون السعر ذو العلاقة هو (CIF) . بينما لو كانت السلعة مصدرة فيكون السعر الملائم هو (FOB) . وقد يكون الفرق بين السعرين كبيرا . ويمكن توضيح هذا بمثال أورده (TIMMER) عن دولة زيمبابوي، فهي دولة مصدرة للذرة الصفراء ، وكدولة مصدرة يجب أن تتنافس مع جنوب أفريقيا و أمريكا على الأسواق ، وبذلك فإن سعر (FOB) لها يعكس أسعار الذرة المستلمة من قبل منافسيها ناقصا تكاليف الاستلام من موانيء زيمبابوي . و إذا كان الاستيراد مهما فإن سعر (CIF) يكون أعلى ، حيث سيتضمن تكاليف الاستلام من موانىء المصدرين الأخرين الى زيمبابوي . ففي بداية الثمانينات بنيت السياسة السعرية المحلية للذرة في زيمبابوي تقليديا على أساس سعر التصدير ، و لكنها تحولت بعد ذلك على افتراض أن استيراد الذرة هو ضرورة . لذا فقد وضعت أسعار الكفاءة (الأسعار الظلية) للمنتجين على أساس السعر الحدودي (CIF) ، مع وجود فرق ملائم للتكاليف التسويقية الى مناطق الاستهلاك . ويبين منحنى العرض الحقيقي في الشكل (37) أن سعر المنتج العالي و الذي يمثله (CIF) يحفز على زيادة الإنتاج وتخفيض الاستهلاك و بذلك يخلق فائضا للتصدير بحيث يكون أكبر من ذلك المتوقع في مستوى سعر (FOB) المنافس . ويجب في هذه الحالة أما أن يدعم جميع العرض المخصص للتصدير لكي تصبح الذرة منافسة في أسواق التصدير – بدعم مقداره سعر (CIF) ناقصا سعر (FOB)- و أما أن يخّزن الفائض أو يتلف أو كلاهما.

[1] Ibid.,p.75.

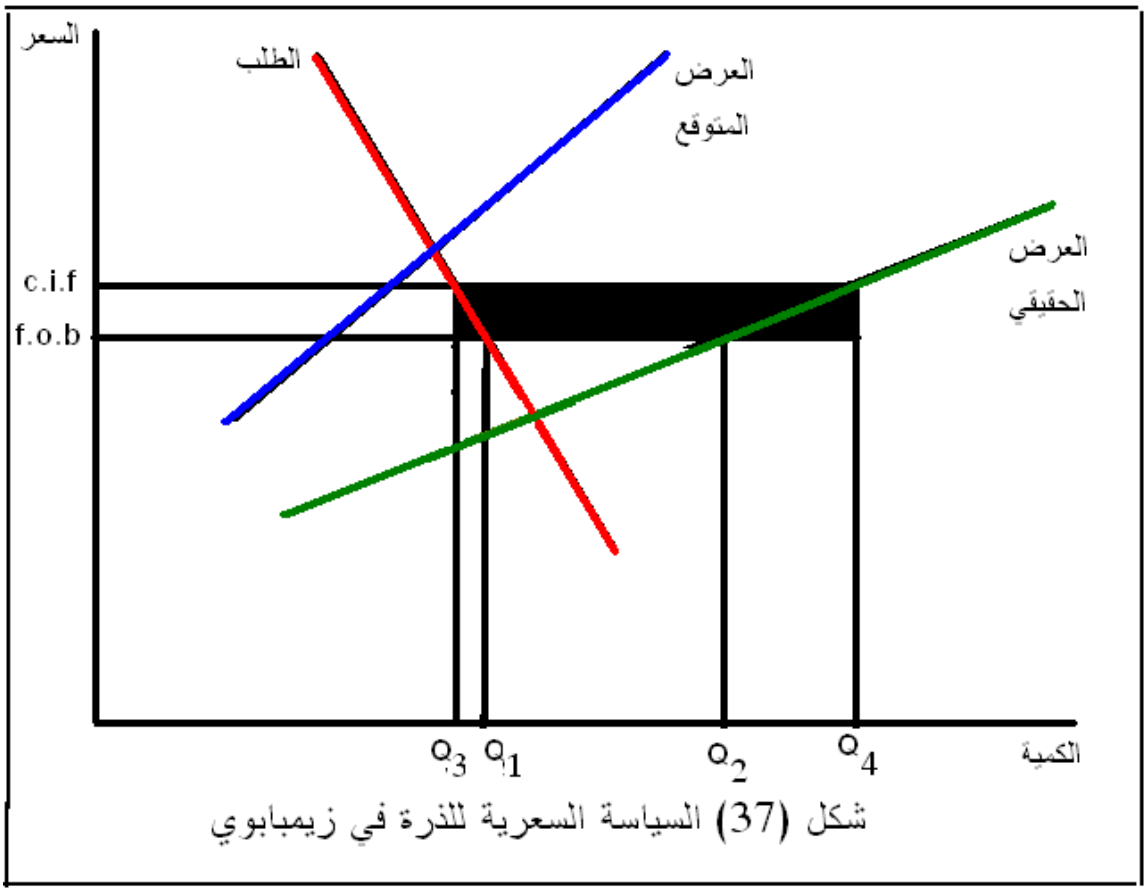

شكل (37) السياسة السعرية للذرة في زيمبابوي

وقد أدت المعرفة الكاملة بالإنتاج المستقبلي ، الاستهلاك ، و أسعار التصدير (FOB) بالمخططين أن يضعوا السعر المكافيء للعملة المحلية بمستوى (FOB) كما في الشكل (37) . وبذلك يكون الإنتاج مساويا الى (Q_2) و الاستهلاك المحلي هو (Q_1)و المتبقي (Q_2 -Q_1) يصدر بسعر (FOB) بدون الحاجة الى أية إعانات .

أما إذا ضمن المزارعون سعراً مقداره (CIF) ، وكان يجب على المستهلكين دفعه ، فسيرتفع الإنتاج[1] الى المستوى (Q_4) ، بينما ينخفض الاستهلاك الى المستوى (Q_3) ، وبذلك يزداد فائض التصدير ولا يمكن تصدير الفائض هذا بسعر (FOB) بدون وجود إعانة للوحدة الواحدة تساوي بين سعر (CIF) وسعر (FOB) . ويبين الشكل (37) مقدار الإعانة المطلوبة في المستطيل المظلل . ويمكن لاي خطأ في السياسة السعرية المطبقة ، بهدف اتباع قواعد التسعير التي تؤدي الى التخصيص الكفؤ للموارد ، أن يحول قطاع التصدير المنافس الى عبء يحتاج الى إعانات من قبل الخزينة و الاقتصاد ككل.

[1] Ibid.,p.76.

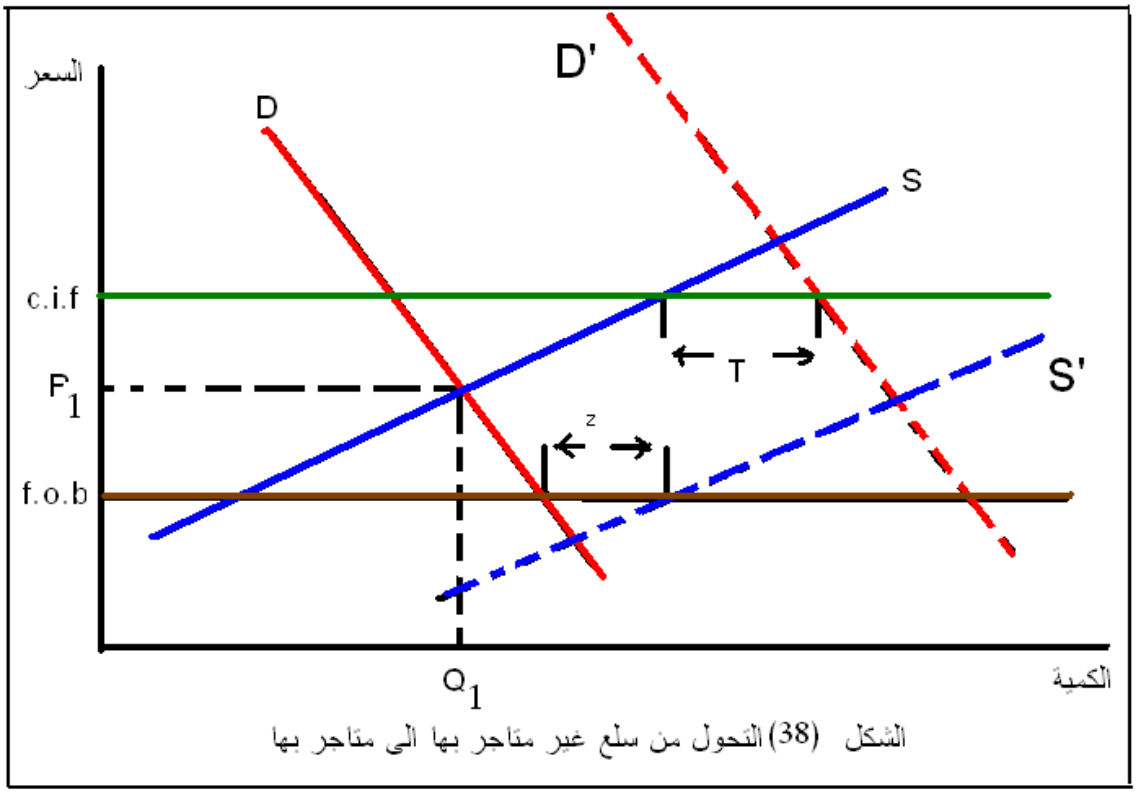

الشكل (38) التحول من سلع غير متاجر بها الى متاجر بها

وفي الوقت نفسه قد يصاب المستهلكون بالأذى بصورة ملحوظة لاسيما الفقراء و الذين يجب أن يشتروا الذرة من السوق ، كذلك قد يصاب المنتجون أيضا بالأذى إذا لم تكن الدولة قادرة على شراء جميع الفائض بسعر مضمون . ويمكن أن تظهر نقطة أخرى أساسية ألا وهي إمكانية التحول من حالة المستورد للسلعة الى مصدر لها . ويمكن تطبيق سياسة دعم الأسعار من خلال السياسة الحدودية فقط في حالة أن هنالك تجارة عبر الحدود ، أي أن السلعة متاجر بها . وإذا كان تكوين السعر المحلي يأخذ مدى واسعاً بين سعر (FOB) و سعر (CIF) فلا تحدث أي تجارة دولية . افترض كما في الشكل (38) أن سعر الاستيراد (CIF) أعلى من سعر التوازن للسوق المحلية (P_1) بكثير ، بينما يكون سعر التصدير (FOB) أوطأ من (P_1) . وتكون مثل هذه السلعة غير متاجر بها ، لأنه لا يمكن أن يكون هناك استيراد و تصدير بدون إعانات . وعادة ما يكون تحليل السياسات السعرية مقتصرا على السلع المتاجر بها أي أما مصدرة أو مستوردة ، ولكن يبين الشكل (38) أن مثل هذا التصنيف يعتمد كليا على المسافة بين سعر (FOB) وسعر (CIF) . فعند تغيير ظروف السوق الداخلية ، أو تغير أسعار السوق العالمي ، فيمكن للسلعة أن تتحرك بسهولة من حالة المتاجر بها الى غير المتاجر بها و بالعكس . ففي الشكل (38) ، مثلا ، يؤدي ناتج الحصاد الجيد الى تغير منحنى العرض من (S) الى (S') و الذي سيؤدي بدوره الى تصدير مربح للكمية (Z) بسعر (FOB) بينما قد يغير الطلب المتنامي مقابل عرض مستقر منحنى الطلب الى (D') ، وهذا يؤدي الى استيراد الكمية (T) بسعر (CIF) . وتلعب مستويات السعر العالمي وتكاليف النقل

أدواراً حاسمة في تحديد فيما إذا كانت السلعة متاجرا بها في زمن معين . وتكون الصعوبة أقل للبلدان المختلفة في التأثير على الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها بكثرة عبر الحدود مقارنة بالسلع التي يحدد سعرها كليا بظروف العرض و الطلب المحليين . ويجب في هذه الحالات التاثير على السعر عن طريق تغير مواقع العرض أو الطلب أو كلاهما ، بدلا من تغير الكميات من خلال الاستيراد أو التصدير ، ما لم تدفع إعانات كبيرة . فهنالك عوامل كثيرة يمكن أن تغير من موقع منحنى العرض منها البحث العلمي في الزراعة ، الاستثمار في الري و البنى التحتية و برامج الإرشاد الزراعي . أما العوامل التي يمكن أن تساعد في تغيير منحنى الطلب فهي نمو الدخل ، برامج تخطيط العائلة و التغيرات الحادثة في الأذواق . وتعد هذه الستراتيجيات بعيدة المدى عادة جزءا من ستراتيجية التنمية وليس جزءا من السياسة السعرية .

البعد الزمني[1] : لا يمكن معرفة الأسعار بشيء من الدقة و التاكيد ألا لدفعات المدى القصير جدا ، بينما تحتمل القرارات حول مستوى الأسعار المستقبلية كثيرا من المخاطرة . فبالنسبة للمزارعين الذين يزرعون بعض المحاصيل الشجيرية مثل المطاط والقهوة فإنهم يواجهون هامشاً كبيراً من اللايقين السعري ، وحتى بالنسبة لمزارعي الخضروات أحيانا و التي يكون فيها موسم الزراعة حوالي ثلاثة أشهر فأنهم يواجهون في بعض المواسم تقلبات حادة في الأسعار بين فترة الزراعة والجني . أما بالنسبة للحبوب فأنه يمكن تقسيم الأفق التخطيطي لأسواقها الى ثلاثة مديات : قرارات المدى القصير وهي تخص فيما إذا يتم تجهيز الأسواق المحلية من مخزون موجود أو يتم ملء المخازن من الاستيراد (أو تخفيض التصدير) ، قرارت المدى المتوسط وهي تخص تحديد الأسعار الملائمة للمنتجين و المستهلكين عندما يكون لدى الدولة برنامج لاستقرار الأسعار ، وقرارات المدى الطويل وهي تخص الاستثمار لزيادة ناتج السلعة المعنية .

المدى القصير : وتتضمن قرارات المدى القصير اليومية ما يخص البيع و الشراء للسلعة المعينة في الأسواق . ويجب على المنشآت الخاصة التي تدير المعاملات أن تتعلم مهارات التجار بقراءة أتجاهات السوق في المدى القصير و توقيت مشترياتها بعناية ، و ألا فستخسر مثل هذه المنشآت ولربما تفلس . و يكون من الصعب للمؤسسات الحكومية المنافسة بنجاح في مثل هذه الأعمال حيث تحتاج معظم المنشآت التجارية الحكومية إعانات ضمنية على القل لتسيير أنشطتها . وتكون ربحية المنشآت المملوكة للدولة و التي تقوم بعملية الأستيراد و التصدير ، مع وجود هذه الأعانات ، قليلة وخصوصا للدولة الصغيرة التي ليس لديها خبرة في هذه الأعمال . وتشير تقديرات البنك الدولي الى أن الكثير من الدول النامية قد تدفع زيادة تصل الى حوالي 10% فوق مستوى المصادر واطئة الكلفة للحبوب وذلك بسبب عدم المعرفة بكيفية إدارة عملية الشراء .

المدى المتوسط : تقيّم كثير من الدول إمكانية المحافظة على استقرار أسعار السلع الغذائية للمدة التخطيطية للمزارع في الأقل – وعادة تكون سنة . فإذا أراد بلد ما أن يجد مثل هذا الاستقرار على أساس التخطيط المسبق و الآني لتجنب إعانات الاستيراد و التصدير بالنسبة للسوق العالمي ، فما

[1] Ibid.,p.83.

هو السعر الذي يجب أن يختاره ؟ و ما هي الكلفة التي يجب أن يكون مستعدا لدفعها لضمان هذا السعر ؟

يفترض معظم القادة السياسيين بصورة عامة أن استقرار الأسعار هو المظهر المرغوب لاقتصادهم لذا فأنهم يكرسون موارد كثيرة لتحقيق ذلك . بينما هنالك شكوك متزايدة لدى الاقتصاديين حول الرغبة أو مدى الجدوى لاستقرار سعر السلعة على المدى الطويل . يكون الاستقرار السعري على المستوى العالمي صعبا بسبب الصعوبات على المديين القصير و الطويل بالنسبة لكل من العرض والطلب . بينما يكون الاستقرار السعري على المستوى المحلي أسهل حيث يمكن استخدام التجارة الدولية "كعجلة موازنة " ، على الضد من مشاريع استقرار الأسعار الدولية و التي يجب أن تعتمد على المخزون لتعديل التغيرات في العرض و الطلب . وكما أشار الأقتصادي (جونسون)[1] في بداية السبعينات أن سعر السوق العالمي قد أصبح تدريجيا غير مستقر وهذا يزيد من الضغط على دول العالم لقطع الارتباط بين أسعارها الداخلية و الأسعار العالمية . وقد أدى هذا في النهاية الى أن يصبح الأستقرار السعري للسلع الغذائية مسألة كمالية لا يستطيع توفيرها سوى بعض الدول الغنية مثل اليابان ، أوربا و أمريكا . وبذلك لاتستطيع البلدان المختلفة ضمان استقرار سعري على المدى الطويل و بأسعار واطئة – أوطأ من أتجاه السوق العالمي . فقد ضمنت كل التجارب أسعارا فوق مستوى اتجاه السوق العالمي .

المدى الطويل : وهو عبارة عن الزمن الذي يعطى عائدا للاستثمار في البحث العلمي الزراعي ، الري ،وبقية البنية الارتكازية الزراعية . فعند اجراء تحليل الكلفة /المنفعة لتقويم أي استثمارات مربحة أجتماعيا ، هناك افتراضان مهمان هما مدى الحصول على المنافع فعليا وحسب خطة المشروع ، وكذلك السعر الموضوع لناتج المشروع . فإذا صممت سياسة الاستقرار السعري لمدة سنة واحدة للمزارعين و المستهلكين ، فيجب في هذه الحالة أن تؤخذ بنظر الأعتبار أسعار السوق العالمي ذات العلاقة لمدة ثلاث سنوات سابقة . وبذلك يؤشر اتجاه هذه الأسعار السعر الحدودي الملائم للاستخدام مقياسا للكفاءة .

[1] D.Gale Johnson, world Agriculture in Disarray, Macmillan, Great Britain, 1973,p.127.

الفصل الثالث عشر

علاقة سياسة تدخل الدولة في تسعير المنتجات الزراعية

ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

سيتم في هذا الفصل مناقشة علاقة سياسة تدخل الدولة في تسعيرالحبوب ببعض المتغيرات الأقتصادية الكلية المهمة . حيث سيناقش تأثيرها على الاستثمار و تأثير سعر الصرف للعملات الأجنبية عليها و كذلك العلاقة بينها وبين التضخم .

تترتب على سياسة تدخل الدولة في تسعيرالحبوب في الأقطار الفقيرة ، التي تمتلك قطاعات زراعية كبيرة أو تلك التي تنفق الجزء الأكبر من دخلها الشخصي على السلع الغذائية الأساسية ، آثار أقتصادية كلية كبيرة . ويكون التأثير الواضح من خلال حجم الميزانية الحكومية للإعانات ، كذلك قد يكون التأثير على العملات الأجنبية مهما نوعا ما عندما تتمكن التقلبات السعرية من تغيير حجم الصادرات أو الاستيرادات .

وهنالك بعض التأثيرات الكلية قصيرة المدى يمكن أن تحدثها التغيرات السعرية ، حيث تعتمد طبيعة التأثيرات و أنواعها على كيفية تمويل نفقات الميزانية . فإذا كان تمويل الإعانات من خلال تحويل إعانات المستشفيات الى إعانات لاستيراد الحبوب فإن الآثار المباشرة على الاقتصاد الكلي من خلال الميزانية قد يكون صفرا . أما أذا مولت الإعانات من خلال الإنفاق بالعجز و إصدار النقود فقد ينتج عن ذلك تضخم مؤثر[1] . وطالما أن التضخم لا يؤثر على جميع الأسعار بصورة متساوية ، فهذا يعني أن طريقة تمويل إعانات المزانية يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على توزيع الدخول . و يستفيد من هذا مالكو الموجودات الثابتة بينما يخسر أصحاب الأصول النقدية كذلك قد يجد غير الماهرين أن أجورهم تتخلف كثيرا عن الزيادات الكبيرة في تكاليف المعيشة .

وقد يكون للتضخم تأثير غير منظور على سعر الصرف إزاء العملات الأجنبية ، حيث إن ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالشركاء التجاريين من الدول الأخرى قد يؤدي الى جعل العملة المحلية ذات قيمة مغالى فيها إذا كان سعر الصرف ثابتا ، وبهذا تزداد الإعانات الضمنية للاستيرادات بضمنها استيرادات الحبوب .

وبذلك يكون التضخم و العجز في الميزانية التي هي سبب في التضخم قابلة للمساومة لاسيما مع بعض المنظمات الدولية التي يمكن أن تساعد في سد العجز في الميزانية الوطنية للدول (كصندوق النقد الدولي IMF) وبالتالي تقليص التضخم . ويتم هذا من خلال إدخال أصلاحات اقتصادية مبنية

[1] Timmer, op.cit.,p.123.

على سياسات مالية ونقدية ، أهمها تخفيض الإعانات للسلع الغذائية وعلى رأسها الحبوب . وتكون لمثل هذه الإصلاحات الاقتصادية آثار أجتماعية مؤثرة لاسيما على الفقراء في المدى القصير .

ويمكن ملاحظة الآثار المباشرة للإعانات على سعر الصرف عندما تؤدي الإعانات الأولية الى الزيادة في الأستيرادات . وقد يضع هذا بعض الضغط على سعر صرف العملات الأجنبية ، ولكن أذا كانت الأعانة ممولة بالعجز في الميزانية والتي ينشأ عنها تضخم (أو تضخم أضافي أذا كان هناك تضخم أصلا) فسيكون هناك ضغط أضافي على سعر الصرف . أما أذا بقي سعر الصرف ثابتا ، فأن قيمة العملة المحلية سترتفع بشكل متزايد ، وهذا يخفض من القيمة الحقيقية لتكاليف الأستيراد و يؤدي الى زيادة حجم الأستيراد من الحبوب ، وبذلك سيتحول منحنى الطلب للسلع الغذائية المدعومة الى الأعلى حيث ستصبح الأسعار الأخرى أعلى نسبيا . بينما سيتحول منحنى العرض للسلع الغذائية الى الأسفل حيث ستصبح فرص عرض السلع أكثر ربحية بالنسبة لمنتجي البلد .

وتعني هذه الآثار التي تسببها الاستيرادات المدعومة أنه يمكن أن يصبح قطاع الأغذية المحلية (و بضمنها الحبوب) معتمدا بصورة منزايدة على استيراد المواد الغذائية ما لم يتم إعادة تنظيمه عن طريق خفض قيمة العملة المحلية أو تخفيض العجز في الميزانية من خلال التخفيضات في القطاعات الأخرى .

يعاني المنتجون المحليون في هذه الحالة (أي حالة وجود وفرة من الاستيراد) من مشاكل حقيقية في دخولهم و إنتاجيتهم ، وكذلك سيصبح المستهلكون معرضين الى الهزات في أسواق الحبوب العالمية في المدى الطويل طالما هناك انخفاض في الغنتاج العالمي .

دور سياسة التدخل الحكومي في تحديد مستوى الاستثمار

تؤدي سياسة التدخل الحكومي التي تتجنب الإعانات الاستهلاكية على مستوى الاقتصاد ككل الى ادخارات إضافية . ولهذه الادخارات تأثير كبير على نمو الإنتاجية في سياق السياسة السعرية الكلية المتضمنة لمستويات الكفاءة لمعدلات الفائدة و أسعار الصرف . و بالتالي فأن هناك أرتباطاً بين تسعير السلع الاستهلاكية التي تعكس الأسعار الحدودية وبين فرض معدلات فائدة حقيقية موجبة لتعكس الفرص البديلة لرأس المال .

وتعد إمكانية سياسة التدخل الحكومي في تغيير الاستثمار ، بسبب تأثيرها في تغيير توزيع الدخول بين المنتجين و المستهلكين وبين المناطق الريفية و الحضرية ، ذات أهمية كبيرة على المستوى الكلي . حيث يستثمر المزارعون مدخراتهم سواء في الاستثمارات قصيرة الأجل (الأسمدة ، المبيدات ، البذور المحسنة .....الخ) أو في الاستثمارات طويلة المدى (تطوير مشاريع الري ، تعزيز خصوبة التربة و الاستثمارات في الأشجار الغالية الثمن ....الخ) .

علاقة سعر صرف العملات الأجنبية بسياسة التدخل الحكومي في تسعير المنتجات الزراعية

إن تحويل السعر العالمي الى ما يكافئه من العملة المحلية ،يعد ركيزة أساسية في تصميم السياسة السعرية ، على الرغم من استقرار سعر السلعة في السوق العالمي وكذلك المعرفة به مسبقا. وهذا يتطلب وجود سعر صرف للعملة الأجنبية ، حيث إنه ليس هنالك طريقة مقبولة تماما لتحديد سعر الصرف الصحيح لغرض هذا الحساب . فحتى بالنسبة للدول الصناعية التي يحدد سعر صرف العملات الأجنبية فيها بواسطة قوى العرض و الطلب في سوق العملات الأجنبية ، فليس بالضرورة أن تحقق تلك العملات أسعار صرف توازنية من خلال هذه العملية .

ففي منتصف الثمانينات[1] كان الاعتقاد السائد هو أن سعر صرف الدولار الأمريكي إزاء العملات الأجنبية أكبر من قيمته الحقيقية (التوازنية) بحوالي 20% بالنسبة الى شركائه التجاريين الرئيسين بينما كان يبدو سعر صرف الين الياباني أقل من قيمته التوازنية بشكل واضح . من ناحية أخرى فأن اقتصاديات العالم جميعها غالبا ما تكون متحركة جدا وقابلة للتغيير بحيث لا يستطيع أي أنموذج كلي تحقيق الأمثلية لتحديد أسعار ظلية (توازنية) للعملات الأجنبية ذات معنى .

وبذلك تكون نقطة البداية المعقولة لإجراء التحويل الضروري من الأسعار الأجنبية الى الأسعار المحلية هي بأستخدام سعر الصرف الجاري . ومن نقطة البداية هذه يجب أن يبحث تحليل سياسة التدخل السعرية عن الاتجاه المحتمل للتحيز بالنسبة للأسعار النسبية للسلع الغذائية و الزراعية .

ولدى معظم الدول النامية عملات محلية ذات سعر صرف أعلى من قيمتها التوازنية بشكل ملحوظ نسبة الى العملات الأجنبية وذلك بسبب وجود عوائق على الاستيراد أما بشكل سيطرة مباشرة على الكميات المستوردة أو بشكل رسوم كمركية و التخصيص المباشر للعملات الأجنبية حسب أولوية الأستخدامات و الميل القوي لمعدلات التضخم المحلية بأن تكون أعلى من تلك التي لشركائها التجاريين من الدول الصناعية . وبغياب السيطرة و العوائق التجارية ، فإن توازن السوق سيضع سعرا أعلى للعملات الأجنبية مقابل العملات المحلية وهذا يجعل الاستيراد عالي السعر بالنسبة للموارد المحلية بينما يجعل الصادرات أكثر منافسة .

من الناحية المبدئية ليس هناك سبب يجعل سعر الصرف العالي إزاء العملات الأجنبية متحيزاً بالنسبة للربحية الزراعية ، ولكن من الناحية العملية تميل السلع الزراعية الى أن تكون اكثر قابلية للمتاجرة مقارنة بالسلع الصناعية المحمية و الخدمات . فمعظم السلع الزراعية ، مثل الحبوب والمحاصيل المنبهة ، و الألبان – يتاجر بها عالميا ، بينما تكون المحاصيل غير المتاجر بها – مثل العديد من المحاصيل الجذرية ، الفواكه ، الخضر ، والمنتجات الحيوانية – بدائل قريبة للسلع المتاجر بها أما في الإنتاج أو الاستهلاك ، و بالتالي يكون تصرف أسعارها عاكسا لأسعار السلع

[1] Ibid.,pp.95-96.

المتاجر بها مباشرة . ولأغراض عملية يمكن القول عن القطاع الزراعي لأي بلد بأنه منتج ومستهلك للسلع المتاجر بها في آن واحد .

وإذا كان الأمر كذلك فإن وجود سعر الصرف المرتفع إزاء العملات الأجنبية يضع عبئاً شائعاً في بلدان كثيرة على المنتجين الزراعيين – لمنفعة المستهلكين للسلع الغذائية الأخرى بما فيه القطاع الصناعي الذي يستهلك مواد أولية زراعية .

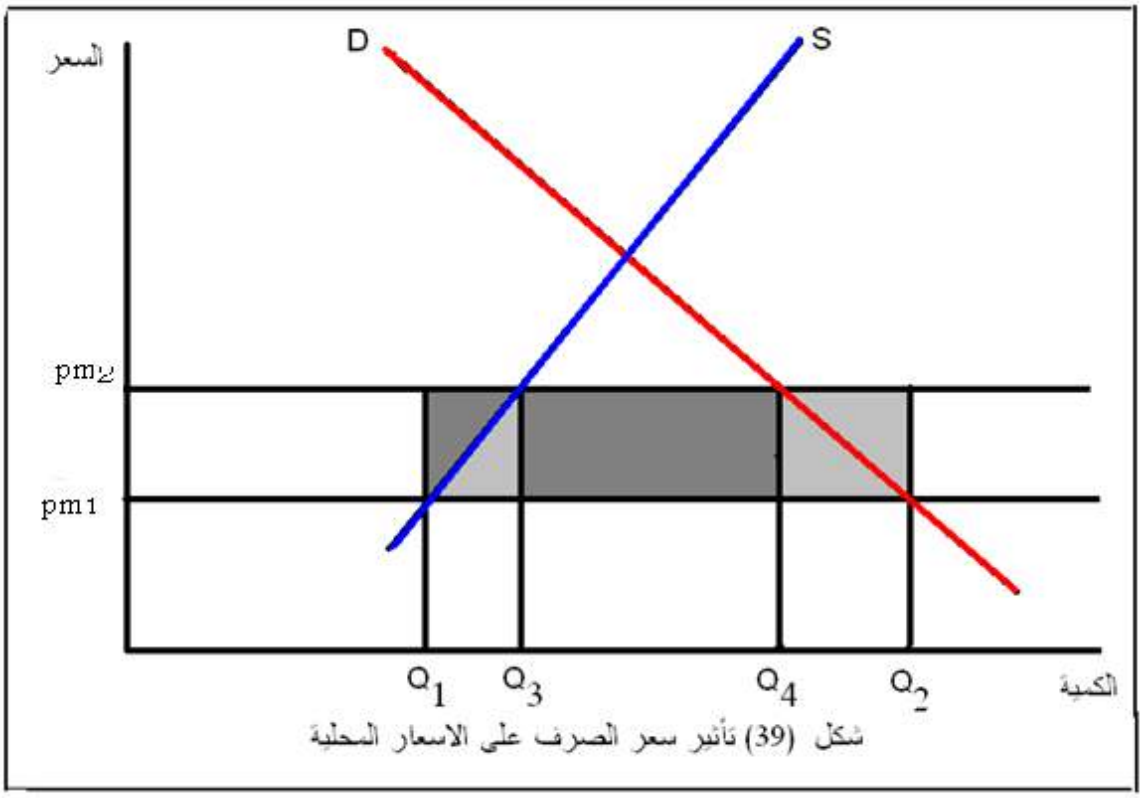

شكل (39) تأثير سعر الصرف على الاسعار المحلية

يوضح الشكل (39) هذه المسألة ، لنفرض أن سعر الصرف الذي مقداره (100) وحدة نقدية يقلل من قيمة العملات الأجنبية ، وأن أسعار الحبوب تكون مساوية الى أسعار الحبوب العالمية عند سعر الصرف هذا . فعندما يكون Ps (السعر العالمي) مساويا الى Pm1 (المستوى الأول من السعر المحلي) وتكون فجوة الأستيراد ($Q_1 - Q_2$) ، فتكون كلفة الاستيراد الكلية بالعملة المحلية هي Ps100 ($Q_1 - Q_2$) .ويتم تغطية تكاليف هذه الاستيرادات عن طريق عوائد المبيعات المحلية ، ولا يتضمن ذلك أية أعانة . تشير الدلائل الأولية من وجهة نظر القطاع الزراعي أن السياسة السعرية هذه صحيحة ، حيث إنها مبنية على أساس الأسعار الحدودية مقياسا للكفاءة بدون وجود تحويلات للدخل من المنتجين الى المستهلكين .

أما في حالة خفض قيمة العملة بمقدار (50%) أي من (100) الى (150) وحدة نقدية أو أن الخفض في القيمة لم يحدث في الواقع ، بل إن سعر الصرف الذي قيمته 150 للوحدة النقدية يمثل سعر الصرف التوازني إزاء العملات الأجنبية بالنسبة لاقتصاد البلد ، وإذا اتبعت السياسة السعرية المحلية سعر الصرف الجديد ، بينما يبقى السعر العالمي ثابتا بالدولارات ، فغن أسعار السلع المحلية سترتفع بمقدار (50%) الى المستوى Pm2(المستوى الثاني من السعر المحلي) . وتقل في هذه الحالة كمية الاستيرادات الى ($Q_4 - Q_3$) ، وتصبح كلفة الاستيرادات بالعملة المحلية 150 Ps ($Q_4 - Q_3$) ، وذلك بسبب أستجابة العرض الموجبة وأستجابة الطلب السالبة . وتعتمد فيما إذا كانت كلفة الاستيراد الجديدة بالعملة المحلية أكبر أو أصغر من التكاليف الأولى على استجابة العرض و الطلب ، لكن بافتراض أن الأسعار المحلية مرتبطة بالأسعار العالمية ، فإن جميع التكاليف ستستمر بأن تدفع مباشرة من لدن المستهلكين بدون الحاجة الى أعانة الحكومة .

افرض أن سياسة الدولة السعرية لم تسمح بارتفاع أسعار السلع الغذائية (و منها الحبوب) بعد خفض قيمة العملة ، وبذلك يبقى السعر المحلي في المستوى (Pm1) ولو أن السعر المحلي المكافىء للسعر العالمي هو (Pm2) . وإذا كان سعر الصرف الفعلي هو (150) وحدة نقدية ، فأنه يمكن فرض السعر (Pm1) فقط بأستخدام أعانة مقدارها (Pm1 – Pm2) للطن تطبق على الحجم الأصلي للأستيراد ($Q_1 - Q_2$) . وفي هذه الحالة فإن الإعانة الممثلة بالمستطيل المظلل في الشكل (39) يترتب عليها حميع الآثار المذكورة و المحللة في فصل سابق سواء بالنسبة للميزانية ، توزيع الدخل و الكفاءة . وفي هذه الحالة تكون الإعانة صريحة تماما ، وهذا يجعل متخذي القرارات السياسية وغيرهم على علم بوجود الإعانة .

ويكون البديل لهذه الحالة هو أن يستمر[1] البلد بالمحافظة على سعر الصرف الذي يزيد من قيمة عملته المحلية بالمستوى (100) وحدة نقدية من خلال السيطرة على الاستيراد وتنظيم التبادل أو استخدام أسعار صرف متعددة . وتستمر الحالة الأولى على وضعها ، أي أن السعر المحلي يساوي (Pm1) ، والاستيراد يساوي ($Q_1 - Q_2$) ،وليست هناك أية إعانة من الميزانية ظاهرة للعيان . وبالطبع يكون سعر الصرف المرتفع القيمة نفسه كإعانة للمستهلك ، وتترتب عليه نفس آثار الرفاهية لمستهلكي و منتجي السلع الغذائية فيما أذا لو كانت الأعانة مدفوعة من قبل الميزانية ، ولكن تكون الآثار هنا أوسع وأكثر حركية خلال الاقتصاد ككل .

يعد سعر الصرف إزاء العملات الأجنبية أكثر الأسعار أهمية لأي اقتصاد يتاجر في الأسواق العالمية . حيث إنه يحرك منافسة المنتجين للسلع المتاجر بها الى الأعلى أو الأسفل ، بينما تتغير كذلك منافستها النسبية بسبب الفروقات في هياكل الكلفة ، ولاسيما في استخدام المدخلات المتاجر بها والتي ترتبط كلفتها بأسعار صرف العملات الاجنبية .

[1] Ibid.,p.97.

تشير الدراسات الميدانية[1] الى أن هناك تأثيرا قويا لأسعار الصرف على معدل التبادل بين الريف و المدينة و على أداء إنتاجية القطاع الزراعي نسبة الى بقية القطاعات الاقتصادية . ويعد سعر الصرف عاملا مهما يؤثر على ربحية الزراعة في المدى القصير وكذلك على توزيع الدخل المدني – الريفي . وفي أحدى الدراسات التي أجريت تبين أن خفض قيمة العملة المحلية بمقدار (10%) سزف يؤدي الى زيادة معدل التبادل بين الريف و المدينة بحوالي (1%) ، على شرط ثبات بقية السياسات التجارية و الأسعار الكلية . ويكون هذا التأثير قويا على القطاع الزراعي ككل في المدى القصير ، وقد يشعر منتجو السلع التي تستخدم مدخلات مشتراة بأنهم تحت تأثير مباشر على ربحيتهم و لا سيما أذا تم ربط سعر باب المزرعة بسعر التصدير . وفي المدى البعيد تكون الآثار الحركية للقطاع أكثر وضوحا وتمتد الى القطاعات الأخرى غير الزراعية للاقتصاد المعني .

طرق حساب سعر الصرف التوازني (الظلي)

Equilibrium (Shadow) Exchange Rate (EER)

ويقصد به السعر التوازني للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الذي يوجد في حالة غياب التشوهات في كل من سياسة التجارة الخارجية و سوق رأس المال العالمي .

ويمكن التوصل لسعر الصرف التوازني و ذلك بعد حساب[2] علاوة معينة premium على التبادل الخارجي . حيث تحسب العلاوة على التبادل الخارجي وفقا للصيغة الرياضية الآتية :

$$Pr. = V/W$$

حيث إن : .Pr = العلاوة على التبادل الخارجي . V= قيمة الصادرات والاستيرادات بالأسعار المحلية .

W= قيمتها بالأسعار الحدودية .

وبعد حساب قيمة العلاوة على التبادل الخارجي يصبح الطريق ممهدا أمام تقدير سعر الصرف التوازني ، حيث يمكن حساب الأخير وفقا للصيغة الرياضية :

$$EER=Pr.\times OER$$

حيث إن : EER = سعر الصرف التوازني . .Pr = العلاوة على التبادل الخارجي .

OER = سعرالصرف الرسمي .

[1] Ibid.,p.98.
[2] Tsakok,op.cit.,p.36.

ويمكن حساب سعر الصرف التوازني[1] بواسطة القوة الشرائية العادلة (PPP) Purchasing Power Parity وفقا للصيغة الآتية :

$$EER = CPI / CPW \times OER$$

حيث إن : EER = سعر الصرف التوازني . OER = سعر الصرف الرسمي . CPI = دليل سعر المستهلك داخل البلد . CPW = دليل سعر المستهلك للشركاء التجاريين .

ففي حالة الصادرات عندما يكون سعر الصرف التوازني أكبر من سعر الصرف الرسمي فذلك يعني أن هناك ضريبة على الصادرات ، بينما عندما يكون سعر الصرف التوازني أقل من سعر الصرف الرسمي فذلك يعني أن هناك إعانات على الصادرات . وفي حالة الاستيرادات يكون العكس هو الصحيح تماما حيث عندما يكون سعر الصرف التوازني أكبر من سعر الصرف الرسمي فهذا يعني أن هناك إعانات على الاستيرادات ، بينما عندما يكون سعر الصرف التوازني أقل من سعر الصرف الرسمي فإن ذلك يعني أن هنالك ضرائب على الاستيرادات .

حساب سعر الصرف التوازني بواسطة معامل التحويل القياسي

Standard Conversion Factor

يعد سعر الصرف التوازني أحد المؤشرات التي تلخص التشوهات ذات العلاقة بالتجارة ويستخدم عادة لتعديل التشوهات في سعر الصرف الرسمي . كذلك الحال بالنسبة لمعامل التحويل القياسي و الذي هو عبارةعن نسبة سعر الصرف الرسمي الى سعر الصرف التوازني ، ويستخدم عادة لتعديل التشوهات التي تحدثها أنظمة التجارة بين الأسعار الحدودية للسلع المتاجر بها والأسعار الظلية المحلية للسلع غير المتاجر بها . وتكون هناك حاجة لمثل هذا التعديل حيث إن سعر الصرف الرسمي المغالى فيه يقلل من قيمة الأسعار الحدودية للسلع المتاجر بها بالعملة المحلية وبالعكس فإن سعر الصرف الرسمي المستهان فيه(undervalued) يزيد من قيمتها . ويمكن تحويل الأسعار الأجنبية مباشرة بالعملة المحلية بواسطة سعر الصرف التوازني بدلا من سعر الصرف الرسمي . وهنالك بديل لهذا حيث يمكن استخدام سعر الصرف الرسمي لتحويل الأسعارالأجنبية الى الأسعارالحدودية بالعملة المحلية، ومن ثم يمكن تعديل الأسعار الحدودية بالعملة المحلية بواسطة معامل التحويل القياسي[2] ، أي أن :

$$SCF = OER / EER$$

أو أن :

$$EER = 1 / SCF \times OER$$

[1] Agricultural price policy,FOA,No.(31),1992,p.144.
[2] Tsakok,op.cit.,p.40.

وحيث إنه قد تم التوصل فيما سبق الى أن :

$$EER=Pr. \times OER$$

$$Pr.= 1/ SCF$$

$$SCF = 1/ Pr.$$ أو أن

ويمكن كذلك استخراج قيمة SCF بأستخدام الصيغة الآتية :

$$SCF = VPb/VPd$$

حيث إن : SCF = معامل التحويل القياسي . EER,Pr.,OER- كما في أعلاه . VPb = قيمة السلع المتاجر بها بالأسعار الحدودية . VPd = قيمة السلع المتاجر بها بالأسعار المحلية .

الفصل الرابع عشر

تأثير سياسة التدخل السعرية الزراعية على الأسواق و التسويق

تطبق السياسة السعرية بتغيير كمية السلعة أو توزيعها في الأسواق . ولا تجري في الأسواق أحيانا سوى الوظائف الهندسية للتسويق (الخزن ، النقل ، التصنيع) بينما يترك تكوين السعر لسياسة الدولة و مؤسساتها . ويجب على جميع الأنظمة الاقتصادية تسهيل تبادل ملكية السلع من المزارعين الى المستهلكين ، وهي وظيفة يؤديها قطاع التسويق سواء كان خاصا أم عاما . وفي اقتصاديات السوق ، لا تؤدي الأسواق الوظائف الهندسية فقط بل تخدم كمكان لتكوين السعر، الذي يتأثر[1] بالتدخل المباشر أو غير المباشر للدولة .

حيث إنه لتكوين السعر ثلاثة جوانب مهمة : -

1- المساعدة في تحديد السعر المحلي للبائعين و المشترين للسلعة نسبة الى سعرها الحدودي و نسبة الى البدائل و المكملات .
2- المساعدة في استقرار السعر المحلي على مدى الزمن ، علما أن الأسعار الحدودية لمعظم السلع الزراعية تتسم بالتذبذب .
3- تؤثر الهوامش السعرية للسلعة في المدد الزمنية المختلفة على قرارات الخزن ، وفي الأماكن المختلفة على قرارات النقل و للأشكال المختلفة للسلعة على درجات التصنيع .

تأثير سياسة التدخل السعرية على الوظائف التسويقية

1- **الخزن** : يمكن ملاحظة الموازنة بين القطاع العام و الخاص في التسويق ودورهما في الخزن في أنموذج يركز على تسويق الحبوب في المدن ، ولكن هنالك حماية (دعم) لكل من الحد الأعلى للسعر (س ق) و الحد الأدنى للسعر (س ر) من قبل الهيئات التسويقية الحكومية . يبين الجزء العلوي من الشكل (40) الحالة الأساسية أي بدون وجود سياسة الدعم السعرية . ويعكس تكوين السعر الموسمي التكاليف الكلية للخزن و التي تبدأ في (س1) عندما يكتمل الحصاد في الزمن (ن1) ويرتفع الى (س ح) عندما يبدأ الحصاد في الزمن (ن2) . ويبين المحور الأفقي الكمية المحصودة المباعة للخزن (ح) وبذلك تبين المساحة (ح س1) للمستطيل العائد الكلي للمزارعين و يبين المثلث في أعلى المستطيل تكاليف الخزن الكلية المدفوعة من قبل المستهلكين .

فأذا كانت كلفة الوحدة المخزونة هي (ع) وتساوي (س ح – س1) فإن كلفة الخزن الكلية للمستهلكين هي :

[1] Timmer,op.cit,.pp.59-64.

ت خ = 0.5 ح ع

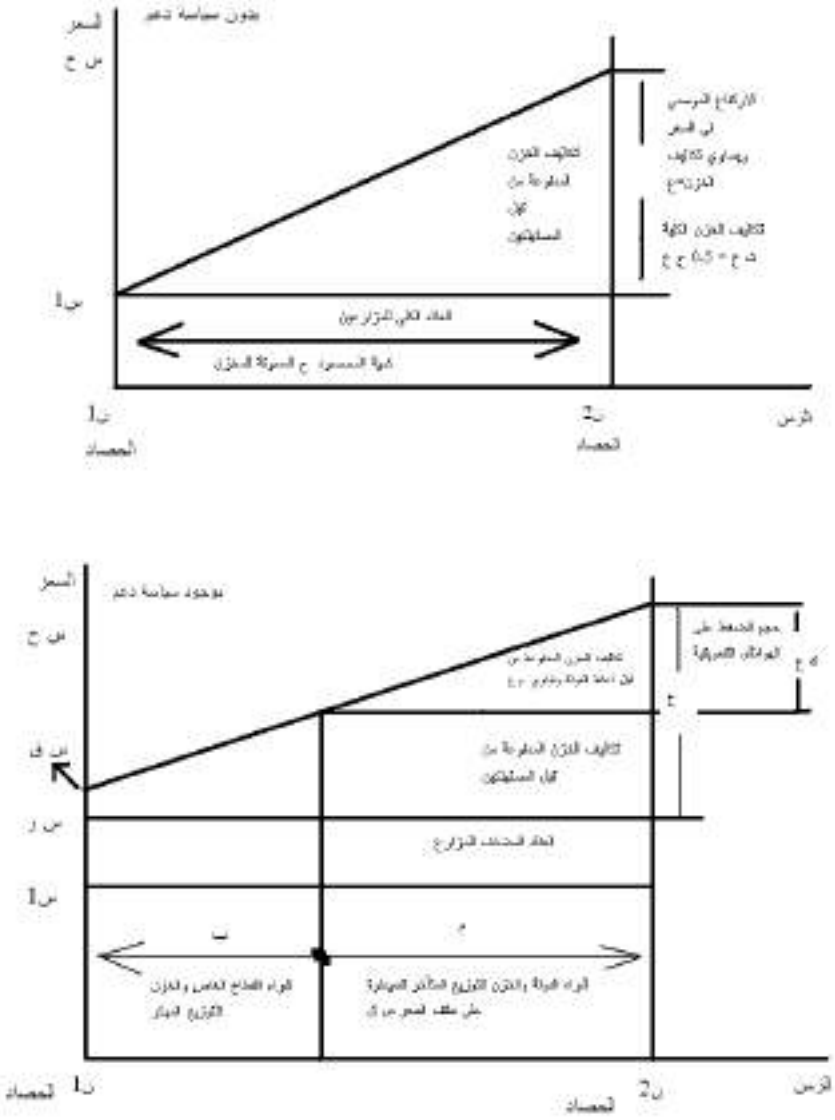

شكل (40) تاثير سياسة التدخل السعرية على دور قطاع التسويق الخاص

وحجم الاعانات الحكومية

ويبين الجزء السفلي للشكل (40) نتائج أدخال سياسة الحد الأدنى والحد الأعلى للأسعار[1] التي تفيد كلاً من المنتجين و المستهلكين ، حيث يكون سعر الحد الأدنى أعلى من سعر الحصاد السابق (س ر > س1) . فعلى الرغم من أن الشكل يبين حصول كل من المزارعين والمستهلكين على منافع سعرية ، لكن من الواضح أن للمزارعين منافع أكبر طالما أن

[1] Ibid.,p.64.

المنفعة السعرية تشمل جميع مبيعاتهم بينما تقتصر منافع المستهلكين على جزء صغير فقط من مشترياتهم . وتكون التكاليف الكلية للمستهلكين أعلى بسبب كون نقطة البداية للأسعار أعلى. ويمكن لفرضيات سعرية مختلفة تغيير هذا التوزيع للمنافع.

هنالك تأثيران مهمان ينتجان من تطبيق السياسة السعرية المبينة في الشكل (40) :-

الأول: طالما تمثل كلفة الخزن للوحدة (ع) موردا اقتصاديا حقيقيا فيجب أن تدفع أعانة الدولة الى هيأة تسويق الحبوب المسؤولة عن تنفيذ السياسة السعرية للحد الأعلى و الحد الأدنى .

وقد تكون هذه فقرة صريحة في ميزانية الدولة ، أو قد تأتي من خلال إعانة معدلات الفائدة ، أو من خلال استخدام المخازن المملوكة للدولة بأسعار منخفضة وهكذا . ويبين الشكل أن هذه الإعانة يمكن أن تكون جزءا كبيرا من تكاليف الخزن الكلية وتكون مقدار الإعانة التي تقدمها الحكومة هي :

مخ = ت خ $ك^2$

حيث تمثل (ك) ذلك الجزء من تكاليف الخزن الكلية و التي لم تغط بواسطة الارتفاع الموسمي في الأسعار .

ويمكن أن تكون (ك) الضغط المتناسب مع هامش الربح للتجار في القطاع الخاص والذين يحاولون خزن الرز للبيع في وقت متأخر ، بينما تمثل (ك ع) ضغط الهوامش التسويقية للوحدة من السلعة .

وكما يتبين من المعادلة أعلاه أن الإعانة الحكومية الكلية المطلوبة لتطبيق سياسة الحد الأعلى و الحد الأدنى السعرية هي دالة لمربع الضغط المتناسب وليس دالة خطية ، ولكن النتيجة واضحة من الشكل .

وتعد هذه النتيجة مهمة جدا ، حيث إنها تعني أن الجهود لسياسة الدعم السعرية لإفادة كل من المزارعين و المستهلكين عن طريق ضغط الهوامش التسويقية ستتطلب اعانات تتناسب طرديا مع مربع الضغط على الهوامش . وتضع هذه الزيادات غير المتوقعة و السريعة في تكاليف الأعانات الهيئات التسويقية ووزارة المالية غير المهيأة في مأزق مما يؤدي الى فشل في تطبيق السياسات السعرية للحد الأدنى و الحد الأعلى بصورة كاملة . ويؤثر هذا الفشل مباشرة على توقعات جميع المشاركين في السوق(المزارعين ، التجار ،المستهلكين) و قد يؤدي الى زيادة أنشطة المضاربة التي تحدد من جهود الدولة في وضع الأسعار .

أما التأثير الثاني المهم فهو التأثير على القطاع التجاري الخاص . حيث سيتحمل القطاع الخاص العبء الكامل لشراء وخزن الحبوب وتغطية التكاليف الكاملة للخزن ، بما فيه العائد على رأس المال ، المخاطرة و المهارات الأدارية عند غياب السياسة السعرية . وهناك حاجة للمنافسة بين تجار القطاع الخاص لمنع نشوء أرباح الاحتكار و أستغلال المزارعين و المستهلكين .

هل يمكن للدولة توفير مثل هذه المنافسة عند أدخال سياسة سعرية للحد الأدنى و الحد الأعلى ؟ يمكنها ذلك أذا كانت الزيادة السعرية الموسمية (س ق – س ر) تعكس التكاليف التنافسية الكاملة للخزن . ويبين الشكل (40) ما سيحدث إذا كانت الزيادة في السعر

الموسمي المسموح أقل من التكاليف الموسمية . ويجب على الهيئة الحكومية نفسها عندئذ القيام ببعض الأنشطة التسويقية مباشرة وتكون مهمتها متناسبة طرديا مع ضغط السعر (ك).

وضمن التحليل للشكل (40) يجب على الهيئة الحكومية للتسويق الشراء و الخزن لغرض توزيع جزء من حاصل الحصاد المسوق و المساوي الى ضغط السعر (ك) .

وحينما يكون ك = صفر يقوم القطاع الخاص بجميع مهام التسويق ، وعندما يكون ك =1 فيجب على الدولة القيام به جميعا .

2- **النقل** : للسياسة السعرية بعد مكاني مماثل للبعد الزمني ، وتكون للحدود العليا و الحدود الدنيا للأسعار و المطبقة بصورة متماثلة على مدى جغرافي واسع آثار مباشرة على دور القطاع الخاص في نقل السلع من المناطق ذات الأسعار الواطئة الى المناطق ذات الأسعار العالية و بالتالي الحصول على الأرباح من هذه العملية (إضافة الى التأثير في هيكل الإنتاج والاستهلاك) . وبوجود أسعار حد أدنى متماثلة يقوم القطاع الخاص بتقديم الخدمة الى المناطق القريبة لمناطق الطلب النهائي و المفضلة لديه ، وتترك المناطق الأكثر بعدا لتقديم الخدمة لها من قبل هيئة حكومية بكلفة عالية . و طالما أن التكاليف التشغيلية الحقيقية لمثل هذه الهيئات الحكومية ليست أقل من تلك التي للقطاع الخاص ،فإن هذه الأنشطة بعيدة المدى تحتاج الى إعانات .

وتستطيع السياسة السعرية أيضا التأثير مباشرة في مناطق البلد المنافسة مع الاستيراد . ويجب المقارنة بين تكاليف الأنتاج للسلعة المنتجة محليا مع تكاليف الاستيراد للسلعة الواصلة في أرض الميناء (بعد أخذ الرسوم الكمركية أو الإعانة بنظر الاعتبار) ناقصا تكاليف النقل من مناطق الإنتاج الى الميناء لكي يمكن أن نضع أساسا للمنافسة فيما إذا كان الإنتاج المحلي أكثركلفة لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية في الميناء مقارنة بالمستورد . ويحدد مثل هذا الأساس طبيعة و اتجاه الأنشطة التسويقية . ويمكن للتجار أن يذهبوا بعيدا الى مناطق الأنتاج للبحث عن السلعة إذا كانت أسعار الاستيراد مرتفعة بينما تتحدد حركتهم قرب الميناء اذا انخفضت الأسعار . وإذا كانت أسعار الاستيراد منخفضة بصورة كافية أو أن الإعانات كبيرة فيصبح من المربح تسويق الحبوب من الموانيء الى مناطق الإنتاج الداخلية ، و بذلك يوضع ضغط تنافسي كبير على المنتجين المحليين .

ويمكن للأزمة الحاصلة في الميزانية (وبالتالي تخفيض في الإعانة على الاستيراد) أو تخفيض قيمة العملة المحلية أن تؤدي الى تغيير هذه الأسعار بصورة حادة و بالتالي تزيد من الحوافز للمزارعين و توفير فرص مربحة لتسويق الحبوب المحلية الى مدن الموانيء . وتعد عملية تحويل اتجاه النظام التسويقي للبلد مهمة ليست سهلة و ستكون نتيجة لتدخلات السياسة بصورة جزئية فقط .

3-**التصنيع** Processing : تؤثر السياسة السعرية على أنشطة التصنيع بصورة اقل مقارنة بالخزن و النقل ، ولكن يمكن أن يكون التأثير ملموسا أحيانا . يمكن أن يؤثر سعر الصرف مباشرة على سعر الرز المحلي ، مثلا ، مقارنة بالمستورد . فإذا تأثرت السياسة السعرية المحلية بذلك ، حتى في المدى الطويل ، فإن القوى الفاعلة سوف تؤثر على اختيار الطريقة المناسبة عند تغيير

سعر الصرف . وستكون النتيجة النهائية مفضلة للعمل الكثيف عند أجراء تخفيض في سعر الصرف ، و لكن هذه العلاقة تكون معقدة بشكل واضح . ويمكن أن تكون هنالك علاقة بين سياسة الدعم السعرية وتصنيع الرز من خلال دعم المكائن و المعدات[1] المستخدمة في تصنيع الرز والتي غالبا ما تستورد من الخارج . حيث يمكن أن تضع الدولة سياسة دعم واضحة المعالم فيما يخص مدى الدعم المقدم للمكائن والمعدات المستخدمة في تصنيع الرزو ذلك لتشجيع عملية التصنيع الآلية.

[1] Ibid.,p.68.

الفصل الخامس عشر

بعض التجارب العالمية و العربية في سياسة التدخل الحكومي

في أسعار السلع الزراعية

1- تجارب البلدان النامية

أ- التجربة الكورية الجنوبية :-

يعد الرز المحصول الرئيس الذي يعتمد عليه في الاقتصاد الزراعي للبلد . فقد بلغت عائدات المحصول 62% من مجموع العائدات الزراعية عام 1977 . كما أنه يعد المحصول الذي يشغل أكبر مساحة من الأرض ، حيث يشغل مساحة مقدارها 1.2 مليون هكتار من مجموع المساحة الكلية المزروعة و التي مقدارها 2.2 مليون هكتار أو ما نسبته 55% من مساحة الأرض المزروعة عام 1977 . لذا فقد كان جل اهتمام السياسات السعرية الزراعية موجه نحو هذا المحصول .

لقد كان من بين أهداف سياسة الدعم السعرية للرز في كوريا في السبعينات ، مثلا[1] ، زيادة الرفاهية الريفية و ذلك عن طريق زيادة السعر الحقيقي الذي يستلمه المزارعون لمحصول الرز و كذلك تخفيض أعتماد البلد على الاستيرادات ، حيث إن البلد اكتفى ذاتيا تقريبا في العام 1977 ، و إذا استمر نفس الاتجاه في الزيادة فأن البلد سيصبح مصدرا للرز . وتقوم الدولة عادة بخزن الحاصل في موسم الحصاد وذلك بهدف زيادة السعر الذي يستلمه المزارع ، ومن ثم تقوم باخراج الخزين وقت الحاجة لخفض الأسعار للمستهلكين في المدن وحماية رفاهية المستهلك بشكل عام . وطالما أن سعر الشراء من المزارعين زائدا تكاليف الخزن و التصنيع هو أكبر من السعر الذي تبيع الدولة به المحصول ، فإن الدولة تعاني من الخسارة في عملياتها هذه . إضافة الى الرز فأن الدولة تتحمل تكاليف العجز في أسعار المحاصيل الأخرى مثل الشعير و القمح من خلال صندوق أدارة الحبوب ، حيث تتحمل الدولة خسارة فروقات الأسعار والتي كانت بالنسبة للشعير أعلى من الرز ، كما أن للقمح حصة كبيرة من الخسائر المتحققة حيث كان المصدر الرئيسي للعجز . ويعود هذا العجز الكبير بالنسبة للقمح الى السياسة السعرية التي تحافظ على سعر بيع ثابت بالنسبة للشعير بينما تكون الأسعار العالمية في زيادة مضطردة ، وقد أنتبهت الدولة للعبء الذي تحملته من جراء هذه السياسة السعرية حيث تغيرت سياسة المحافظة على سعر ثابت للقمح أقل من السعر العالمي وتتسم معالجة أسعار القمح حاليا من خلال " صندوق استقرار سعر طحين القمح " .

[1] Tolley et al,op.cit.,pp.13-38.

استقرار الأسعار الموسمية :- تعتمد درجة الإنجاز للدولة في استقرار الأسعار الموسمية على كمية الخزين المتوفرة للبيع خلال السنة (أي الكمية المشتراة من المزارعين خلال موسم الحصاد) ، و تعتمد الكمية التي تشتريها الدولة من المزارعين بهدف توزيعها لاحقا على سعر الشراء من المزارعين . فإذا قررت الدولة اتباع سياسة استقرار الأسعار الموسمي الكامل ولكنها تثبت سعرا واطئا للشراء ، فإنها لا تكون قادرة في هذه الحالة على الحصول كميات كافية للمحافظة على سعر جملة مستقر خلال السنة .

وبذلك يكون أمام الدولة خياران في تجربة الاستقرار السعرية وهما :

1- الاستقرار السعري الموسمي الكامل . 2- الاستقرار السعري الموسمي الجزئي.

1- **الاستقرار السعري الموسمي الكامل** : تقوم الدولة في هذه الحالة بالبيع والشراء خلال السنة حتى وصول سعر الجملة للرز الى وضع مستقر بصورة كاملة خلال السنة الكاملة . ويقوم مشروع الاستقرار السعري الكامل للرز بخفض هامش الزيادة السعرية بين بداية الموسم ونهاية الموسم الى أقصى حد ممكن ، حيث إنه تحت هذا النوع من الاستقرار السعري هنالك فرق مقداره (10%) فقط بين السعر المزرعي في موسم الحصاد و معدل سعر الجملة خلال الموسم ، وذلك من أجل تغطية تكاليف التصنيع و النقل للرز .
2- **الاستقرار السعري الموسمي الجزئي** : يتقرر نمط السعر الموسمي في حالة تطبيق سياسة الاستقرار السعري الموسمي الجزئي بتفاعل معقد بين سياسات الدولة السعرية و القطاع الخاص . ويعتمد مدى استجابة القطاع الخاص للشراء في وقت الحصاد على طبيعة الأسعار وتكاليف الخزن . وعادة يقوم القطاع الخاص بالبيع من الخزين حسب حالة السوق. وإذا ما قورن برنامج الدولة بالأستقرار السعري الجزئي مع البرنامج الكامل فإن البرنامج الجزئي يرفع السعر المزرعي وقت الحصاد بمقدار أقل مقارنة بالكامل ، وهذا يؤدي بدوره الى تقليل الكميات المشتراة من قبل الدولة و بالتالي تقليل تكاليف البرنامج . وتقل التكاليف أيضا عندما تستطيع الدولة بيع المخزون بأسعار مرتفعةعندما يسمح بارتفاع السعر خلال الموسم .

الآثار الأخرى لسياسة الدعم السعرية للرز :-

بالإضافة الى تأثيرالسياسة السعرية للرز على تكاليف برنامج الدولة هنالك تأثيرات أخرى لسياسة الدعم السعرية للرز و أهمها :-

1- رفاهية الريف و توزيع الدخول : إن أهمية الرز في استهلاك المدن تعني أن زيادة سعر الشراء للرز سيؤدي الى زيادة الدخل المزرعي بصورة أكثر فاعلية مقارنة بزيادة

سعرالشراء للشعير ، مثلا ، وذلك لأن تكاليف البرنامج لتحقيق نسبة زيادة معينة في الدخل المزرعي ستكون أقل .

وطالما تسوق المزارع الكبيرة كمية أكبر من الرز ، مقارنة بالمزارع الصغيرة فإنها ستستفيد بصورة اكبر من الزيادة في سعر الشراء. ولا تستفيد الأسرة الريفية و الأسرة غير الفلاحية خارج المدن التي تشتري الرز للاستهلاك من مبيعات الرز بأسعار منخفضة أقل من سعر المزرعة .

2- الكفاءة في تخصيص الموارد : تؤدي البرامج الحكومية التدخلية (دعم الأسعار) الى تشويه تركيب أسعار السوق و التي تؤدي بدورها الى عدم الكفاءة في الانتاج و الاستهلاك . فعند زيادة سعر المزرعة ، فإن برنامج الاستقرار الموسمي يشجع زيادة أنتاج الرز ، بينما يشجع خفض معدل سعر الجملة زيادة استهلاك الرز مقارنة ببقية السلع . وهذا يؤدي الى وضع كلفة لتخصيص الموارد . وتعد كوريا الجنوبية منتجا للرز عالي الكلفة ، ومن المحتمل أن يحصل المصدرون الكوريون على سعر أقل كثيرا من السعر المحلي لذلك فليس من الغريب أن تؤدي زيادة الأنتاج لغرض التصدير الى سوء إضافي في تخصيص الموارد و كذلك الى فقد في الرفاهية .

3- الاكتفاء الذاتي : لقد كانت هناك جهود حثيثة في كوريا الجنوبية خلال الستينات و السبعينات لتبني سياسة سعرية للرز يكون أحد أهدافها الرئيسة هو تخفيض الاعتماد على الاستيراد والتي كانت عالية . لذا فقد أصبحت كوريا الجنوبية بفضل هذا مكتفية ذاتيا بالرز تدريجيا ، ولكن يجب على المستهلكين أن يدفعوا أكثر من السعر العالمي نتيجة لذلك .

4- التضخم : ليست هناك أدلة واضحة تدعم الرأي الذي يقول إن زيادة أسعار الحبوب يؤدي الى زيادة الأجور و الذي يؤدي بدوره الى زيادة الأسعار من خلال آلية تضخم الكلفة Cost Push وقد بينت دراسات كثيرة أن كمية النقود تعطي تفسيرا أكبر للتضخم الحادث في كوريا الجنوبية بينما يكون للعوامل المؤدية الى زيادة الكلفة ، ومن ضمنها سعر الرز ، قوة توضيحية قليلة . وقد يكون لبرنامج سعر الرز آثار تضخمية من خلال عرض النقود . حيث أنه أذا لم تمول برامج الرز بالضرائب أو من جهات أخرى غير المصارف ، فإن الاقتراض من المصارف يكون ضروريا لتمويل البرنامج وهذا يؤدي بدوره الى زيادة عرض النقود .

5- النمو الأقتصادي : هناك من يقول إن السياسة السعرية للحبوب غير كفوءة اقتصاديا لأنها تؤدي الى تشويه هيكل الأسعار النسبي لمختلف السلع في كوريا الجنوبية و كذلك علاقة الأسعار في كوريا الجنوبية بالأسعار العالمية . و بذلك فإن التكاليف الناشئة عن الدعم ستكون عبئا على الدخل الحكومي ، وبالتالي تكون الأموال المتوفرة قليلة و التي من الممكن أن تشارك في النمو الاقتصادي .

وهناك رأي آخر يقول إن خفض الأسعار الاستهلاكية في المدن من خلال السياسة السعرية للحبوب تؤدي الى خفض الأجور وهذا يكون عامل جذب لرؤوس الأموال الأجنبية التي تستثمر داخل كوريا الجنوبية مما يساهم في عملية النمو الاقتصادي . وقد أدى الاكتفاء الذاتي من الرز

الى توفر كميات لا يستهان بها من العملات الأجنبية التي من الممكن أن يؤدي توفرها الى زيادة النمو الاقتصادي .

ب - التجربة البنغلاديشية :-

لقد تبنت الحكومة البنغلادشية بعض السياسات السعرية التي من شأنها التخفيف عن كاهل المستهلك و تشجيع المنتج الزراعي في آن واحد . لقد أخذت الحكومة البنغلادشية ببيع الحبوب الرئيسة المستخدمة كغذاء باسعار مدعومة و خصوصا تلك المستوردة . حيث إنها تقوم سنويا ببيع الإعانات من الحبوب و التي تستلمها من بعض الدول بأسعار مدعومة لكن هذه المبيعات الى المستهلكين تعد واردات ايجابية لخزينة الدولة لكون أن الحبوب هذه تأتي كإعانات من الخارج . كما أن الدولة تقوم بشراء الإنتاج المحلي من الحبوب (القمح و الرز غالبا) بأسعار دعم معينة غالبا أعلى من سعر السوق ، وتقوم ببيعها الى المستهلكين بأسعار أوطأ كأعانات للمستهلكين . وبهذا تتحمل الدولة تكاليف لا يستهان بها جراء ذلك .

أضافة الى هذا فقد قامت حكومة[1] بنغلادش بإعانة المدخلات وخصوصا الأسمدة الكيمياوية، حيث تحملت الدولة إعانات كبيرة بغية تحفيز المزارعين لاستخدام الاسمدة الكيمياوية وخصوصا مزارعي الحبوب من أجل زيادة الانتاجية و بالتالي زيادة دخول هؤلاء المزارعين .

يمكن إيجاز مجالات الدعم للحبوب في بنغلادش بما يلي :

أ- سياسة دعم أسعار الحبوب : تهدف سياسة دعم الاسعار من خلال شراء الحبوب من قبل الدولة الى تكملة السياسات تجاه مدخلات الإنتاج وذلك لطمأنة المزارعين بأنهم إذا استثمروا في المدخلات الحديثة الإنتاج ، فإن أسعار المزرعة في وقت الحصاد سوف لن تهبط من المستويات السعرية الدنيا المحددة لها كحافز للمنتجين .

ب- التوزيع المقنن :يؤثر توزيع الدولة للكميات المشتراة من الحبوب على الأسعار و الناتج . حيث يمكن للدولة بيع الحبوب على مدار السنة بسعر الإعانات (وهو المعمول به حاليا) أو استخدام الكميات المشتراة من لدن الدولة للبيع في السوق مباشرة خلال المواسم الوفيرة . حيث تساعد مبيعات محددة في السوق في تقليل الأختلافات السعرية الموسمية ، وقد تؤدي الى تخفيض متوسط سعر السوق خلال السنة ، وقد تكون ذات تكاليف للدولة اقل مقارنة بالتوزيع المقنن .

ج- إعانة الأسمدة الكيمياوية : يمكن أن تكون هناك حوافز لزيادة الإنتاج من خلال خفض أسعار المدخلات . حيث تساعد الأسعار الواطئة على تخفيض التكاليف الإضافية للأنتاج مما يزيد من طلب المزارعين على الأسمدة وعلى مدخلات أخرى تعتمد على مرونة الاستبدال ،

[1] Ibid.,pp.40-71.

التأثير الدخلي ، و مرونة العرض لمدخلات أخرى . فغذا توفرت كميات كافية من الأسمدة لتلبي الحاجة المتزايدة وإذا تم استخدام السماد الاضافي بصورة صحيحة فسيزداد إنتاج الحبوب للغذاء . ويمكن أن يكون للإعانات الكبيرة نفس استجابة الناتج مقارنة ببرنامج دعم السعر .

ويؤدي السعر المنخفض للأسمدة الى خفض السعر السوقي للحبوب بما ينسجم مع كمية التغير في الناتج الذي تم باستخدام الأسمدة .

وهكذا فان دعم السعر أوإعانة الأسمدة قد تساعد في زيادة الناتج و استقرار أسعار الحبوب . وتعتمد فاعلية هذه السياسات لتحقيق ذلك على كلفة تنفيذها . و لا يستفيد من دعم الأسعار و لا من غعانة الأسمدة في بنغلادش حاليا الفلاحين الفقراء جدا .

ج- التجربة التايلندية :-

يشكل الرز المحصول الرئيس الذي تعتمد عليه الدولة في تايلند للتصدير ، حيث تعد تايلند احدى البلدان القليلة في الدول النامية التي كان لديها فائض في إنتاج الحبوب للتصدير بعد الحرب العالمية الثانية . وقد اعتمدت الحكومة التايلندية على الصادرات من الرز كمصدر رئيس للتجارة الخارجية ، كما أنها فرضت ضريبة معينة على الرز و التي كانت مصدرا مهما لعوائد الدولة . حيث كانت الدولة تحتكر تصدير الرز ، وقد تخلت عن ذلك و استبدلته منذ عام 1955 بفرض رسوم على مصدري الرز ، حيث يستحصل الرسم كثمن للحصول على إجازة التصدير. وبهذا تكون ضريبة التصدير الأداة الرئيسية لتدخل الدولة ، وليست هناك أشكال أخرى للتدخل من لدن الدولة في اقتصاديات الرز في تايلند ما عدا الرسم المفروض على الصادرات و احيانا تستخدم الحصص التصديرية . وقد فرضت الدولة حصصا معينة تسمى " متطلبات الاحتياط " على المصدرين حيث يباع الرز الذي منشؤه هذا المصدر بأسعار أقل من سعر السوق. والسبب في ايجاد هذا النوع من الاحتياطي للرز هو بسبب ارتفاع أسعار الرز منذ نهاية الستينات ولكنه أزيل في بعض السنين ومن ثم أرجع مرة أخرى . وبذلك أصبح الرسم على الصادرات و "متطلبات الاحتياطي " الأشكال الرئيسة للتدخل الحكومي .

من الآثار[1] المترتبة على الضريبة المفروضة على صادرات الرز زيادة السعر المدفوع من قبل المشترين الأجانب أو انخفاض في السعر المحلي للسلعة في البلد الفارض للضريبة . ويتضمن انخفاض السعر المحلي وضع عبء على منتجي السلعة و لكنه ينفع المستهلكين ويخلق عائدا للدولة . وبهذا يكون هنالك فقد في الرفاهية يتكون في الاقتصاد المحلي ككل . وذلك لأن الضريبة تشوه الأسعار النسبية للسلع ، وبهذا تتسبب في عدم الكفاءة في التخصيص في الإنتاج و الاستهلاك . وبذلك فأن خفض السعر المحلي للرز نسبة الى السلع الأخرى في الإنتاج و الاستهلاك بسبب الضريبة ينشأ عنه إنتاج قليل جدا و استهلاك كثير جدا للرز .

[1] Ibid.,pp.77-96.

أما جزء ضريبة التصدير التي يتحملها الأجانب بشكل أسعار عالية تدفع من قبلهم فإنها تعد منفعة من وجهة النظر الوطنية للبلد المصدر وبهذا فإنه فيما إذا كانت ضريبة الصادرات ستخلق منفعة للبلد الفارض للضريبة أم لا يعتمد على فيما أذا كان النفع المتحقق على حساب الأجانب أكبر أو أقل من الفقد في الكفاءة التخصيصية الموارد في الاقتصاد المحلي . فإذا كان البلد المصدر هو أحد المجهزين المنافسين في السوق العالمية فانه قد لا يستطيع التأثير على السوق العالمي بأي حال من الأحوال . وستنعكس الضريبة في هذه الحالة بهبوط في السعر المحلي للبلد المصدر وينتج عن ذلك فقد صافي في الرفاهية . و إذا كان للبلد المصدر تأثير على السعر العالمي ، فتكون هناك في هذه الحالة ضريبة تصدير مثلى والتي تعظم المنافع الصافية للبلد المصدر . ويعتمد المعدل الأمثل لضريبة التصدير على مدى استجابة الطلب الخارجي للتغيرات السعرية ، فكلما كان أقل استجابة كلما ازداد معدل الضريبة المثلى. وفيما يخص تايلند فإنها طالما تمثل إحدى الدول الرئيسة لتصدير الرز فلها بالتأكيد تأثير في الأسعار العالمية و تنعكس الضريبة على الصادرات الى حد ما في صورة هبوط في السعر المحلي الذي سيعاني منه المزارعون . ومن التشوهات التي أحدثها تدخل الدولة في أسعار الرز (بقصد الدعم) في تايلند هو أن الدولة قامت بحماية السماد الكيمياوي المنتج محليا فانها حددت استيراد الأسمدة الكيمياوية التي هي أرخص بكثير من سعر السماد المحلي أإضافة الى ذلك فان سعر الرز المحلي كان واطئا بسبب وجود رسم التصدير. وقد ادت هذه التشويهات في الأسعار الى عدم الكفاءة الإنتاجية و التكاليف العالية ويجب أن تعد جزءا من التاثيرات على الرفاهية لسياسة الدولة السعرية .

أما من ناحية تأثير هذه الحالة من التشوهات السعرية على تبني تقنيات جديدة فإنه كما معلوم تعتمد الاستجابة لتبني هذه التقنيات على الاستجابة للأسعار والتي تعكس الندرة النسبية . حيث أن هناك حافز قليل لتطوير أصناف من الرز عالية الأنتاج تستجيب للأسمدة الكيمياوية حينما تكون أسعار الرز واطئة بصورة مصطنعة بينما تكون أسعار الأسمدة عالية بصورة مصطنعة أيضا . ولا تستطيع الرسوم على الصادرات وحدها أن تجعل الأسعار المحلية مستقرة ما لم تقترن بسياسات أخرى .

وقد أدت الرسوم على صادرات الرز الى خفض الاسعار المحلية للرز من خلال الاستبدال في الاستهلاك ، كما ادى ذلك الى خفض أسعار سلع أخرى . وقد قدر أحد الباحثين تأثير ذلك على تكاليف المعيشة في المدن ، حيث أشار الى خفض تكاليف المعيشة بحوالي 16% وبذلك فان[1] الرسوم على الصادرات قد تشارك في خفض معدل التضخم الى حد ما .

تشير الأرقام الخاصة بإيرادات الدولة في تايلند أن العوائد من الرسوم على صادرات الرز تشكل عنصرا أساسيا لعوائد الدولة . ويقع عبء هذه الرسوم على المزارعين الكبار ذوي الكميات المسوقة الكبيرة ، بينما لا يتأثر المزارعون الذين يزرعون الرز لاستهلاكهم الخاص بالرسوم التصديرية ، ويستفيد من هذه الرسوم بصورة غير مباشرة المستهلكون عن طريق

[1] Ibid.,p.94.

الأسعار المحلية المنخفضة . وقد اعتبرت الرسوم بمثابة أداة لتحويل الدخول من الوسطاء الأحتكاريين الى بقية المواطنين .

لقد كانت هنالك بعض الحجج التي تقول إن رسوم الصادرات ، التي أدت الى خفض سعر الرز محليا و بالتالي كانت بمثابة الأعانة لبقية الأنشطة الزراعية ، حيث شجعت تايلند لتنويع الأنشطة الزراعية وتخفيض مخاطرة الأعتماد على سلعة واحدة فقط .

إن تأثير رسوم الصادرات على استقرار عوائد الصادرات غير مؤكد ، لكن من المؤكد أن معدل العوائد من العملات لتصدير الرز قد انخفضت . وهذا صحيح طالما أن مرونة الطلب الخارجي هي أكبر من واحد . ولذا فقد تكون رسوم الصادرات مسؤولة جزئيا عن توسيع العجز في الميزان التجاري في السنوات الأخيرة في تايلند ، والتي قد تؤدي الى مشاكل في ميزان المدفوعات .

وبالاختصار فإنه يمكن تبرير وجود الرسوم على الصادرات على أنها ضريبة تصدير مثلى على الرز . فعلى الرغم من أن رسوم الصادرات قد أدت الى تكوين منافع صافية في الرفاهية لتايلند ككل الا أنها أدت الى تحويل كبير في الدخول من المزارعين .

د- التجربة الفنزولية :-

إدارة السلع المترابطة في السياسة السعرية الزراعية

يجب الأخذ بنظر الاعتبار ، في حالة السلع المترابطة ، عدد كبير من التأثيرات على المرونة العبورية للعرض و الطلب . فإذا تغير سعر سلعة معينة بواسطة سياسة سعرية حكومية معينة فقد يتغير العرض و الطلب لسلع أخرى و التي تعد بديلة أو مكملة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك مما يسبب تغيرات في تكاليف برنامج الدعم لهذه السلع . فإذا تم تخفيض سعر السلعة (أ) للمستهلكين ، فإن ذلك يؤدي الى تخفيض الطلب على السلعة (ب)، التي تعد بديلة لها في الأستهلاك ، واذا كانت السلعة (ب) مدعومة أصلا من قبل الدولة فستكون النتيجة أن التخفيض في كلفة برنامج الدولة للإعانة في السلعة (ب) سيخفف جزئيا من الزيادة في كلفة برنامج الدولة في السلعة (أ) . وأذا كانت هناك ضريبة مفروضة أصلا على السلعة (ب) فستكون النتيجة فقداً في العوائد الضريبية المتأتية من السلعة (ب) و الذي سيعيق بدوره خسارة الدولة في عملياتها هذه . وحتى اذا لم يكن هناك ابتداء أي برنامج حكومي بالنسبة للسلعة (ب) ، فأن التغيرات السعرية او الكميات المتاجر بها من تلك السلعة تكون مرتبطة بالسلعة (أ) ، مما يؤدي الى تغيرات ثانوية في أسعار و كميات (و بالتالي تكاليف البرنامج) السلعة (أ) .

وتصبح المسألة[1] أكثر تعقيداً عند أخذ جانب المدخلات بنظر الاعتبار ويمكن أن تؤثر تغيرات السياسة السعرية للسلعة (أ) في استخدام عنصر الإنتاج (س) في إنتاج السلعة (أ) ، والذي قد يستخدم أيضا في إنتاج سلع أخرى كثيرة . و طالما تتضمن الزراعة إنتاج سلع كثيرة باستخدام مدخلات كثيرة و مختلفة ، لذلك يكون من الصعب أدراج جميع التاثيرات غير المباشرة للسياسات السعرية البديلة . ومن المشاكل الأخرى التي تجابه التوقع بالآثار المترتبة على سياسة الدعم السعرية هو تحديد المظاهر المهمة لها . فقد يكون من المعتقد أن التشريعات الحكومية تحدد بصورة كاملة ما يجب عمله ، و لكنها في بعض الحالات قد لا تكون كذلك تاركة بعض المرونة في التطبيق .

وقد يكون من الصعب أيضا تقرير فيما إذا كانت سياسات معينة فعالة أم لا . فإذا كانت هنالك مثلا قائمة طويلة لأسعار الحد الأدنى فإن ذلك قد يقود الى الاستنتاج أن تدخل الدولة غير حاسم. وإذا كانت أسعار الحد الأعلى (وأسعار الحد الأدنى أقل من أسعار السوق فإنها ستكون مجرد سياسات سعرية مسطرة على الورق و لا تأثير لها في الواقع ، وقد تكون هنالك خروقات بأشكال مختلفة إذا كانت الأسعار المشرعة من قبل الدولة مختلفة بصورة واضحة عن اسعار السوق ، وخصوصا أذا كان هنالك ضعف في قوة التطبيق .

تحدد الأسعار العالمية الى حد كبير الأسعار المحلية للحبوب في فنزويلا بعد أخذ مختلف الإعانات بنظر الاعتبار . ويتبع في فنزويلا نظام الحد الأعلى والحد الأدنى لأسعار الحبوب (ولمعظم السلع) ، و السؤال هو اي الأسعار المحددة قانونيا تكون فعالة وايها لا تكون ؟ وتنعكس درجة تدخل الدولة في سوق سلعة معينة بحجم معاملات الدولة لتلك السلعة للمحافظة على السعر المحدد قانونا أو كلفة برنامج الدولة .

لقد حددت أسعار الحبوب المنتجة في فنزويلا من قبل الدولة بمستوى أعلى من الأسعار العالمية ، وهي أعلى أيضا من السعر المدفوع من قبل المستهلكين .

هنالك نوعان من التأثيرات المحفزة التي تعد مهمة وهي :

1- تاثيرات استجابة العرض و الطلب عندما يتأثر سعر السلعة بسياسة الدولة .
2- التأثيرات المحفزة التي تنشأ من علاقات المستخدم – المنتج . إضافة الى هذا هنالك تأثيرات عبورية للعرض و الطلب على تكاليف البرنامج لسلع أخرى . وتكون هذه التأثيرات أقوى كلما ازدادت استجابة العرض و الطلب لهذه السلع الى التغيير في سعر السلعة المتأثرة بالسياسة الحكومية ، وتكون كذلك أقوى كلما ازداد تدخل الدولة في السلع الأخرى .

[1] Ibid.,.pp.98-112.

2- تجارب بعض البلدان العربية

أ- التجربة المصرية

بعد ثورة 1952 تم اعتماد سياسات اقتصادية دعمت الاصلاح الزراعي . وبعد تأميم قناة السويس في عام 1956 وقرار بناء السد العالي في اسوان اتبعت الدولة سياسة اقتصادية أكثر راديكالية حيث تم التوسع في التدخل الحكومي و تأميم التجارة الخارجية و الصناعات الأكثر أهمية و تنفيذ استثمارات حكومية واسعة ، و اتباع سياسات تجارية متحيزة جدا لصالح الصناعة .

التدخل في الأسعار الزراعية :

لقد كان هناك هدفان رئيسان للسياسة الزراعية في مصر هما توفير الغذاء الأساس لجميع المواطنين بما في ذلك الشرائح الأكثر فقرا و كذلك جعل مصر مكتفية ذاتيا بالسلع الغذائية ما عدا القمح .

وقد كان الهدف الأكثر أهمية للسياسة السعرية المصرية هو رفاهية المستهلك ، حيث كان الهدف المعلن من قبل الدولة هو توفير غذاء رخيص للمواطن بغض النظر عن كلفة ذلك بالنسبة لأقتصاد البلد .

وعندما حدث تدهور في نمو القطاع الزراعي و انخفض الاكتفاء الذاتي[1] من المنتجات الغذائية بدأ الأقتصاد المصري المخطط بالاتجاه نحو مشروع الأعانات الصريحة للأغذية . فحتى عام 1973 كانت هنالك إعانات للمستهلكين من خلال الضرائب الضمنية على المنتجين . وبعد عام 1973 أخذت إعانات المستهلكين تمول بواسطة الضرائب على منتجي السلع المتاجر بها وكذلك بواسطة التخصيص المباشر من ميزانية الدولة .

أشكال دعم الأسعار الزراعية في مصر :

يتخذ دعم الأسعار الزراعية أشكالا متعددة في مصر[2] :

1- نظام الكميات المحددة التي تستلم كحصص من لدن الدولة لمحاصيل معينة .
2- نظام الأسعار الثابتة لمنتجي المحاصيل التي تشترى من لدن الدولة .
3- أعانات المدخلات الزراعية .

إضافة الى أشكال الدعم أعلاه للمنتجين هنالك أيضا نظام دعم واسع للمستهلك لفقرات المواد الغذائية الأساسية .

---

[1] Dethier,J.,The Political Economy of Agricultural Pricing Policy, Volume 3, A World Bank Compartive Study, 1991,pp.26-33.

2. سعد الدين، نجوان -السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والأقليمية- القاهرة -2009 -ص55.

.

وتتأثر أسواق المحاصيل الرئيسة بالتدخل في كل من جانبي العرض و الطلب . كما تتأثر أسعار المحاصيل كذلك بصورة غير مباشرة بالتدخل على مستوى الاقتصاد ككل من خلال سياسة سعر الصرف و السياسة التجارية .

وتدفع الإعانات مباشرة الى المستهلكين و المنتجين . حيث تدفع إعانات أسعار الغذاء إما مباشرة الى المستهلك وإما على المستوى الوسيط وتظهر عادة في ميزانية الدولة . وتنشأ الأعانات والضرائب غير المباشرة و التي لا يمكن أن توجد فقرات لها في ميزانية الدولة من تثبيت أسعار المنتجات الزراعية تحت مستوى قيمتها الحقيقية (تكاليف الفرص البديلة لها) . ومن الأشكال الأخرى للإعانات أو الضرائب الضمنية للمنتجات الزراعية هي المغالاة في قيمة العملة المحلية وحماية الأنشطة غير الزراعية .

لقد أثرت المغالاة في قيمة سعر الصرف الرسمي ، و المستخدم في تسعير السلع الزراعية والمتاجر بها و كذلك الحماية المعطاة للمكونات المتاجر بها للقطاعات غير الزراعية من خلال السياسات التجارية في مصر، على بعض المحاصيل ، وفي بعض السنين ، كان تاثيرها أكثر من تاثير التدخل المباشر من خلال السياسات السعرية .

ب-التجربة الأردنية :-

تهدف سياسة دعم الأسعار في الأردن الى رفع مستوى دخول العاملين في القطاع الزراعي بهدف تنمية و تطوير القطاع الزراعي وتضييق الفجوة بين دخولهم ودخول العاملين في القطاعات الأخرى كما تهدف الى الحد من تذبذب الأسعار للسلع الزراعية و العمل على استقرارها .

وتلجأ الدولة في مجال الحبوب الى سياسة الأسعار المدعومة حتى يمكن توفيرها في الاسواق بالكميات و الاسعار المناسبة . ويأتي القمح و منتجاته (الدقيق والخبز) على رأس قائمة هذه السلع الغذائية في سياسة الدعم . أذ تتولى الدولة شراء القمح من الاسواق العالمية بأسعار تتراوح بين (200) الى (230) دولار للطن أي حوالي (70) دينارا أردنيا / طن . وتشتري القمح المحلي بأسعار تشجيعية تبلغ (100) دينار/طن . وتأتي الكمية الأكبر من القمح مما تشتريه الدولة من الأسواق العالمية . وتبيع الدولة هذا القمح بسعر (36) دينارا /طن الى المطاحن وذلك حتى يتسنى للأفران بيعه بسعر محدد يعادل (75) فلسا للكيلوغرام الواحد الى المستهلكين . وهذا يعني أن الدولة تتحمل نفقات دعم من خزينتها .

وتلجأ الحكومة[1] عادة الى الأعلان عن الأسعار التشجيعية للقمح بهدف تشجيع المزارعين بالاقبال على إنتاج القمح .ويكون سعر الدعم عادة أعلى من سعر سوق الجملة ولكن بفارق محدود، إذ تعلن الدولة عن استعدادها لشراء القمح النظيف بسعر (100) دينار /طن في الوقت الذي يكون

[1] السياسات الزراعية العربية – الجزء الاول- السياسة الزراعية للمملكة الاردنية الهاشمية- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الخرطوم- 1983 .

فيه سعر الشراء في سوق الجملة بحدود (90) دينارا/طن . ويلاحظ أنه من خلال تجربة السنوات الماضية لم يلاق السعر التشجيعي إقبالا من المزارعين ولم يخلق حوافز لديهم بسبب ضآلة الفرق بين سعر السوق و سعر الدعم وبسبب الشروط التي وضعتها الدولة في ضرورة توصيل المزارع للقمح الى مراكز التجميع التي تكون عادة بعيدة نسبيا عن مناطق الإنتاج ، إضافة الى الإجراءات الحكومية في الدفع مما يدفع المزارعين الى تفضيل التعامل مع القطاع الخاص الذي يقوم بتسهيلات أكبر تتمثل في ذهاب التاجر مع سيارة نقل وعمال الى حقول المزارعين حيث يتم الوزن و التحميل ودفع الثمن فوراً . ويجد المزارع هذه التسهيلات شروطا أفضل من السعر التشجيعي الذي تعرضه الدولة .

وبناءً عليه ليس لسعر الدعم هذا أي فعالية في تفضيل المزارع التعامل مع الدولة أم في زيادة المساحة المزروعة بالقمح . ويقترح اعادة النظر في سياسة الحوافز التي تقدمها الدولة للمزارعين وخاصة المتعلقة بمحاولة زيادة أنتاج القمح مثل دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي بشكل يؤدي الى استخدام الوسائل الحديثة و لا سيما في مناطق الزراعة البعلية التي تعاني مردودا متدنيا مقارنة بالزراعة المروية . فيلاحظ بوضوح أحجام المزارع الأردني عن تبني استخدام أي عنصر من عناصر الإنتاج الحديثة في المناطق البعلية ، في حين يقدم المزارع الأردني على استخدام هذه العناصر في مناطق الزراعة المروية وذلك بسبب معدلات الربحية العالية التي تحققها أسعار الخضر التي تغطي تكاليف عناصر الإنتاج ، في حين لا تغطي أسعار الحبوب هذه الكلفة مما يشير الى اهمية الحوافز و الأسعار المدعومة في دفع المزارع الأردني الى استخدام أساليب الزراعة الحديثة و المتطورة . ليس للحكومة نشاط في مجال توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار الكلفة أو بأسعار مدعومة . وهذا يعني أن العلاقات السعرية الزراعية بين مستلزمات الإنتاج وبين أسعار الحبوب لا تؤدي الى إقبال المزارعين في المناطق المطرية على استخدام الوسائل الحديثة على الرغم من التجارب التي تجريها وزارة الزراعة و الجامعة الأردنية التي أثبتت زيادة الإنتاجية بين 30 -50 % عن المستوى الحالي عن طريق استخدام الحراثة المتكررة و البذور المحسنة والمبيدات الكيمياوية و السماد الكيمياوي ، ولكن بسبب ارتفاع كلفة هذه العناصر لا يقبل المزارع على استخدامها لضآلة العائد .

وقد أظهرت دراسات تكاليف الإنتاج في مجال الحبوب أن كلفة إنتاج الطن الواحد من القمح تبلغ نحو (78,540) ديناراً أردنياً أو مايعادل نحو (294) دولاراً أمريكياً وأن كلفة إنتاج الشعير تبلغ نحو (71,360) ديناراً أردنياً للطن الواحد أو ما يعادل (239) دولاراً أمريكياً .

وقد اتضح أن أسعار القمح في سوق الجملة قريبة من سعر الدعم الحكومي البالغ 100 دينار/طن أو ما يعادل نحو 335 دولار/طن ، في حين بلغت أسعار القمح في الأسواق العالمية حوالي 230 دولار/طن . وهذا يعني أن كلفة إنتاج القمح محليا أكبر من أسعاره في السوق العالمي إضافة الى أن هامش العائد الذي يعود للمزارع الأردني من إنتاج القمح اصبح محدودا . وهذا يفسر بوضوح تناقص المساحة المزروعة من الحبوب .

إن التفسير أعلاه لأسعار الدعم الأردنية و مقارنتها بالأسعار العالمية على أساس سعر الصرف الرسمي و الذي قد لا يكون مساويا لسعر الصرف التوازني يحمل بين طياته بعض المغالطات التي لا يمكن على أساسها التوصية بأن أسعار القمح العالمية هي أقل فعلا من أسعار القمح المحلية و بالتالي الأستنتاج بأن سعر الدعم أقل بكثير من السعر العالمي للمحصول . ولكن تبقى هناك مشكلة أساسية ، بناء على ما ورد أعلاه ، وهي أن تكاليف الإنتاج في المناطق المطرية تكون عالية و التي تحتاج الى بعض المعالجات الفنية و الأقتصادية .

ج- **التجربة المغربية**:-

لقد كان الدعم هو محور التدخل الحكومي في الأسعار في المغرب و تتلخص أهدافه الرئيسة :

1- تشجيع الأنتاج الزراعي و التصدير .
2- تشجيع الأستثمار .
3- حماية المستهلك .

يشتري القطاع العام و مؤسساته الحبوب كالقمح الصلب و الشعير و الذرة من المنتجين الزراعيين بسعر مدعوم .وكذلك يصاحب هذا التدخل الحكومي في الأسعار تخطيط للواردات والتبادل في العملات الأجنبية و سعر الفائدة ، من جهة أخرى فإن الدعم يقدم لتجار الجملة والصناعات الوسطية بالنسبة للحبوب لاستقرار الأسعار للمستهلك عند مستوى منخفض لكل من الدقيق والخبز ، وكذلك بالنسبة لمستلزمات الإنتاج كالأسمدة و البذور المحسنة . وهناك نوع آخر من الدعم يقدم مباشرة للمزارعين لتشجيعهم على استعمال الأسمدة و استخدام البذور المحسنة كما أن تعاونيات الإصلاح الزراعي و أتحادات الفلاحين تتلقى دعما خاصا للمدخلات الزراعية .

وهناك 20% دعم في أسعار الأسمدة للمزارع الذي يملك أكثر من 40 هكتارا[1] ويتعهد باتباع دورة زراعية سنوية ثنائية المحصول . ويمكن للجمعيات التعاونية (معظمها من كبار الملاك) والشركات الزراعية الحصول على دعم قدره 30% من السعر المحلي . و الجدير بالإشارة الى أن صغار المزارعين متوسطي الحيازات لا يحصلون على أي دعم رغم أن نسبتهم أكثر من 95% من المزارعين ، و معنى ذلك بأنهم يتحملون ضرائب غير مباشرة على الأسمدة تنتقل الى كبار الملاك و مصانع الأسمدة و هناك دعم للبذور المحسنة للحبوب ، حيث يقل سعر بذور القمح المحسنة 18% عن سعر السوق ، وهنالك دعم إضافي قدره 35% للجمعيات التعاونية ودعم مقداره (25 – 30 %) للمزارعين المشتركين في برنامج الحبوب الحكومي ، وبالنسبة للمزارعين الاخرين يمكنهم الحصول على البذور المحسنة للحبوب مدعمة في حدود معدل (10 – 30 %) وفقا للصنف المستخدم ، وعادة تكون البذور عالية الانتاج أكثرها دعما . و هنالك حوالي 12% فقط من البذور المستخدمة هي من أصناف عالية الإنتاج و الباقي هي بذور محلية .

[1] السياسات الزراعية العربية- السياسة الزراعية في المملكة المغربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الخرطوم- 1983.

وهنالك دعم آخر للمكائن و الآلات الزراعية ، حيث تقوم الدولة بدعم سعر الجرارات للجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بنسبة 25% و 20 % للحاصدات الميكانيكية . ويحصل المزارع الفردي على دعم للآلات و الأدوات الزراعية فقط ويتراوح بين (20 – 30 %) من سعرها كما هو الحال بالنسبة للجمعيات التعاونية و اتحادات الفلاحين .

3- التجربة الأمريكية

لقد بدأت الحكومة الأمريكية بدعم أسعار القمح وبقية الحبوب المستخدمة كعلف وكذلك القطن منذ ثلاثينات القرن العشرين و بمستويات أعلى من السعر العالمي وذلك بهدف زيادة الدخل المزرعي الأمريكي فوق المستوى المتحقق بدون وجود الدعم . وقد تم دعم الأسعار من خلال القروض غير المستردة الى المزارعين و برنامج الشراء الحكومي فعند السعر العالي يخفض المستهلكون مشترياتهم بينما يزيد المنتجون من مبيعاتهم . وبذلك تزداد الكمية الجاهزة للتصدير ، ولكن ستشتري بقية دول العالم كميات أقل عند السعر العالي . و في حالة وضع أسعار الدعم الأمريكية بمستوى عال فسيتوقف التصدير ويكون هناك عامل جذب لاستيراد السلعة من الخارج . و لذلك هناك فقرة في قوانين الدعم الأمريكية منذ البداية أي منذ 1933 تنص على استخدام الحصص الاستيرادية Quotas والرسوم الاستيرادية لتحديد الكميات المستوردة من السلع التي يوجد لها سعر مدعوم محلياً .

فعندما تقوم امريكا بدعم أسعار الحبوب فوق مستوى سعر التوازن العالمي ، يتراكم خزين في أمريكا ويكون الاستيراد أقل من لدن الدول الأخرى . وبذلك تميل الأسعار المحلية في الأقطار المستوردة الى الارتفاع مما يشجع المنتجين في تلك الدول الى التوسع في انتاجهم للتعويض عن الكمية المستوردة سابقا . ويكون الاستهلاك الداخلي قي امريكا عند ارتفاع الأسعار أقل مقارنة بالوضع قبل ارتفاع الأسعار . وبزيادة المخزون في المخازن الأمريكية ترتفع تكاليف الخزن ، وبذلك يتم البحث عن مختلف الوسائل لتصريف الفائض . ويتطلب هذا إما إعانات للتصدير أو السيطرة على الانتاج لمنع استمرار الخزين في النمو .

وتمكن الإعانات[1] التصديرية المدفوعة للمؤسسات المصدرة للحبوب شراء الحبوب بسعر السوق الداخلي وبيعه بالسعر العالمي الذي يكون أوطأ عادة . ومن البدائل الأخرى لنظام الإعانات التصديرية هو أن تصدر المؤسسات التصديرية الحبوب التي حصلت عليها من السوق و استبدالها بحبوب تحصل عليها من خزين هيأة تسليف السلع (CCC) Commodity Credit Corporation بأسعار التصدير (أسعار مدعومة) . وبذلك تخسر هذه الهيئة ما يعادل الإعانات التصديرية في الحالة السابقة وهناك قروض معانة تدفعها الدولة لتشجيع التجارة بالحبوب ، حيث هيئة تسليف السلع مخولة بتجهيز كمية محددة من السلف على المدى المتوسط وبمعدل فائدة أقل من معدل السوق لعدد معين من المشترين الأجانب في الحالات التي لا يمكن ان يتم فيها البيع بدون

[1] Speaking of Trade: Its Effect on Agriculture , University of Minnesota, 1978,pp.37-47.

الإمداد بهذا النوع من السلف . ويمثل هذا النوع من الإعانة للصادرات و التي تكون قيمتها أقل من الأعانة المباشرة المدفوعة لكل وحدة مصدرة . وهناك أشكال أخرى من الأعانات التصديرية الهدف منها تخفيض الخزين الحكومي من الحبوب و التي يتضمنها القانون العام رقم PL -480 ، وقانون المساعدات و تنمية التجارة الزراعية لسنة 1954 . ويتوقف مقدار الإعانات لشحنات السلع المصدرة حسب برنامج القانون العام (480) على الطريقة المستخدمة في تصريف الحبوب حيث تساعد هذه الشحنات من الحبوب في تخفيض الخزين الأمريكي وزيادة الاستهلاك منها في الدول المستلمة للأعانات . و تؤدي السلع المستوردة هذه الى خفض الأسعار في الدول المستوردة و تثبيط المزارعين المحليين مما يؤدي الى عدم زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب . وبصورة عامة يمكن تصنيف برنامج الدعم الأمريكي لأسعار الحبوب الى ما يأتي :

أ- البرامج التي تخفض من الكميات المعروضة للحبوب و تشمل :

1- برامج مشتريات الدولة والقروض للسلع التي تكون كميتها أكبر من استيعاب السوق بأسعار الدعم .
2- برامج تحديد كمية الإنتاج بمستوى استيعاب السوق للسلعة بسعر الدعم .
3- تحديد الاستيراد من خلال فرض الرسوم الكمركية وتحديد حصص استيرادية أو إعانات الصادرات لتشجيع التصدير لخفض المعروض المحلي للمحافظة على الأسعار بمستوى أسعار الدعم .

ب- برامج دفع الفروقات السعرية :

1- مدفوعات الفروقات للمزارعين للفرق بين سعر السوق و سعر الدعم .
2- المدفوعات التصنيفية أو التسويقية الى الوسطاء لتغطية الفرق في الهامش بين سعر الدعم المزرعي و سعر التجزئة .

ج- برامج تشجيع الطلب وتشمل :

1- البرامج التي تساعد في زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين[1] .
2- البرامج التي تساعد في توسيع المنافذ التصديرية .

التغير في اتجاهات سياسة الدعم الأمريكية للحبوب

لقد قل اعتماد سياسة الدعم السعرية الأمريكية للحبوب منذ منتصف الستينات من القرن العشرين على القروض العالية و إعانات الصادرات بدلا عن ذلك ازداد الاعتماد على ترك الأرض غير مزروعة و المدفوعات المباشرة للمزارعين . وقد ابتدأ ذلك عام 1961 مع برنامج الحبوب العلفية حيث استبدلت أشكال دعم الأسعار العالية بالمدفوعات المباشرة .

[1] Schickele R., Agricultural Policy, Mc Graw Hill, 1954,p.187.

وبزيادة أسعار المستهلك بنسبة (1-3%) بالسنة في الستينات و انخفاض دعم الأسعار بشكل فوائد مخفضة على القروض أدى الى انخفاض السعر الحقيقي للحبوب .

وبذلك تصبح زيادة الصادرات ممكنة مع اعتماد أقل على أعانة الصادرات بينما دعمت دخول المزارعين .

وفي نهاية الستينات ومرورا بالسبعينات أصبح سعر الصرف الثابت للدولار تدريجيا مغالى فيه overvalued . ولهذه الحالة تأثير مشابه فيما لو كانت هنالك ضريبة مفروضة على جميع الصادرات الأمريكية و أعانة معطاة لجميع الاستيرادات . وقد وفرت المدفوعات المباشرة بعض التعويضات لمزارعي الحبوب عن الضريبة الضمنية على الصادرات .

لقد انتهى برنامج إعانة الصادرات الأمريكية عام 1972 عندما نفدت مخازن الحبوب الأمريكية نتيجة لمبيعات القمح الكبيرة الى الأتحاد السوفيتي ، و قد أدخل قانون حماية المستهلك والزراعة عام 1973 مفهوم السعر المستهدف أضافة الى سعر فائدة القروض لسلع معينة . حيث ادخل قانون عام 1973 أسعار مستهدفة و معدلات فائدة دنيا على قروض القمح ، الحبوب العلفية و القطن . وبذلك لا تكون هناك حاجة لإعانة الصادرات . وخلال مدة قصيرة من الأعوام 1973 و 1974 تم رفع الحصص الاستيرادية المحددة سلفا للقمح . وقد تم استيراد كمية قليلة جدا من القمح قبل انتهاء المدة المحددة لتعليق القانون .

وقد رفع قانون الغذاء و الزراعة لعام 1973 مستوى الأسعار المستهدفة وسعر الفائدة على قروض القمح ، الحبوب العلفية ، بينما احتفظ بالمفاهيم الواردة في القانون 1973 . و لقد أصبحت التعديلات في الأسعار المستهدفة سنوية بعد 1978 مبنية على التغيرات في تكاليف الأنتاج .

وتكون الأسعار المستهدفة الأساس الذي تبنى عليه مدفوعات الفروقات Deficiency Payment الى المزارعين . ويوفر قانون 1973 أسعار فائدة دنيا على القروض و التي هي أدنى من الأسعار المستهدفة للمدة 1978-1981 . لقد انخفض سعر الدولار أكثر بعد تكوين أسعار الفائدة على القروض للأعوام 1977 و 1978 .

وقد يؤدي هذا الى بعض التعديل على أسعار الدعم العالية وبذلك فانها ستتدخل بصورة اقل في الصادرات مقارنة فيما لو لم تكن الحالة موجودة .

4- تجربة السوق الأوربية المشتركة (EC)

لقد تم تاسيس السوق الأوربية المشتركة عام 1957 في معاهدة روما . وينضم في عضوية هذه السوق كل من المانيا ، فرنسا ، هولندا ، بلجيكا ، و لكسمبورغ و في بداية عام 1973 انضم اليها كل من المملكة المتحدة و الدنمارك ، كما انضم اليها أسبانيا و البرتغال و اليونان .

كانت الخطوات الأولى نحو تكوين سياسة زراعية مشتركة (CAP) في تموز 1962 و التي كانت تهدف الى توحيد السياسات الزراعية للأعضاء الست الأصليين . وقد أصبحت السياسة الزراعية المشتركة فعالة في تموز 1967 ولقد كانت هذه السياسة الزراعية ذات نظام معقد يتضمن الأسعار المدعومة للمنتجين ، مشتريات وخزن الدولة للسلع ، و المدفوعات المباشرة للمنتجين . وقد استخدم نظام الرسوم الاستيرادية المتغيرة و الأجازات الاستيرادية للمحافظة على سعر واطيء للأستيرادات بدون التدخل في نظام الدعم السعري المحلي . وقد تم تصميم النظام لحماية القطاعات الزراعية للأقطار الأعضاء من المنافسة الخارجية ، حيث أن الهدف الأساس من هذا النظام هو أستقرار الأسعار و زيادة دخول المنتجين .

وقد كانت سياسة دعم أسعار الحبوب العنصر الرئيس في السياسة الزراعية المشتركة . حيث[1] كان الهدف هو تحقيق دخل كافي للمزارعين من خلال نظام دعم أسعار الحبوب . وبأستثناء فترة قصيرة في عام 1973 و 1974 عندما أرتفعت الأسعار العالمية للحبوب بحدة ، كانت أسعار السوق المشتركة أعلى بكثير من أسعار الحبوب العالمية .

ويتضمن نظام دعم الحبوب في السوق الأوربية ثلاثة عناصر رئيسية : السعر المستهدف Target Price ، سعر التدخل Intervention Price ، وسعر البداية Threshold Price . ويحدد مستوى السعر المستهدف من قبل وزارة الزراعة لبلدان السوق بصورة مشتركة بالتشاور مع ممثلي المنتجين . ويأخذ قرار تحديد هذا السعر التغيرات في تكاليف الأنتاج بنظر الأعتبار . وتعلن الأسعار عادة في شهر آب لسنة الأنتاج الآتية . ويكون السعر المستهدف العنصر الأساس في نظام دعم أسعار الحبوب حيث تربط به بقية الأسعار.

ويحدد السعر المستهدف أو سعر الجملة المرغوب بمستوى من المتوقع أن يوفر دخل كافي للقطاع. ويحدد سعر الجملة للحبوب أستنادا الى المنطقة الأكثر عجزا ضمن السوق المشتركة وهي منطقة ديسبرغ – روهرست في المانيا . ويحدد سعر التدخل بمستوى حوالي (8%) أقل من السعر المستهدف . وسعر التدخل هو عبارة عن السعر الذي يجب أن تشتري به مؤسسات التدخل الوطنية ضمن أقطار السوق المشتركة الحبوب المعروضة للبيع أو الدفع لشراء الحبوب من المخازن الخاصة. و تختلف مقادير أسعار التدخل ضمن السوق المشتركة حيث يعتمد ذلك على البعد عن نقطة الأساس ، حيث يكون السعر أوطأ من السعر في ديسبرغ- روهرست بمقدار كلفة النقل الى تلك المنطقة . وعندما تضع السوق المشتركة سعرا للحبوب فوق سعر التوازن العالمي فيجب أن تكون مهيأة لشراء جميع الحبوب المعروضة لها بسعر التدخل . و لتجنب الأستيرادات الفائضة بسعر أعلى من السعر التوازني تكون هنالك حاجة لفرض الحصص الأستيرادية لتحديد الأستيرادات . وتؤدي الرسوم الأستيرادية لتحديد الاستيرادات بصورة كافية للمحافظة على السعر الداخلي للسوق المشتركة، الى أنخفاض الأسعار في بقية أنحاء العالم ، حيث إنه بعد فرض الرسومات الاستيرادية تكون الأسعار في بقية أنحاء العالم أقل من سعر التوازن العالمي ويؤدي هذا الى انخفاض الإنتاج وزيادة الاستهلاك في بقية أنحاء العالم .

[1] Speaking of Trade, op.cit.,pp.48-51.

وتسيطر السوق الأوربية المشتركة على استيرادات الحبوب من خلال نظام الرسومات المتغيرة وأسعار البداية . ويحسب سعر البداية لغرض حماية السعر المستهدف . وسعر البداية هو عبارة عن ادنى سعر استيراد في روتردام ويكون مساويا الى سعر ديسبرغ ناقصا كلفة النقل من روتردام الى ديسبرغ . ولكي يتم ضمان أن سعر الأستيراد الحقيقي يكون مساويا الى سعر البداية فأنه تحسب رسوم مساوية الى الفرق بين سعر البداية و أوطأ سعر أستيراد معروض في روتردام ، ويحسب عادة ويوضع في كل يوم . وتكون هذه الرسومات متغيرة بحيث أنه أذا تغيرت ظروف السوق من يوم لآخر فأن الرسوم أو الضرائب تتغير بصورة كافية لتتلائم مع السعر المستهدف المحلي . وطالما يكون سعر البداية أكبر من سعر الأستيراد فأن الرسوم المتغيرة تقوم بوقاية سوق الحبوب المحلية في السوق المشتركة بصورة فعالة من التقلبات في أسعار الحبوب العالمية .

فعندما يكون سعر الاستيراد فوق السعر المستهدف يتم استخدام الضرائب و الحصص التصديرية للمحافظة على الأسعار الداخلية من أن تتخطى مستوى السعر المستهدف .

التجربة العراقية

تعود بدايات تدخل الدولة في النشاط السعري الزراعي الى الحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك من زاوية حصر وتسويق التمور و التبوغ المنتجة محليا بأجهزة الدولة المختصة ومن ثم التطورات المتسلسلة و كان من أهمها حصر شراء و تسويق الحبوب بالدولة وتحديد أسعارها أبتداءا من عام 1972 التي رافقتها على مراحل مختلفة التوسعات الأخرى في النشاط السعري الزراعي للدولة بحيث أسفرت عن شمول النشاط للعديد من المنتجات الزراعية ، نباتية و حيوانية ، سواء كانت مستوردة أم منتجة محليا أم عائدة لقطاع الدولة أم النشاط الخاص .

إن السلع الزراعية[1] المشمولة بتحديد الأسعار هي الحبوب بصورة أساسية مثل القمح ، الشعير ، الشلب ، الذرة الصفراء . وتشكل المساحة المزروعة من الحبوب هذه قرابة 85% من الأراضي المستغلة في العراق . وتحدد مستويات أسعار شراء الحبوب كالقمح و الشعير و الشلب من المنتجين وحصر شراء الكمية المنتجة سنويا من تلك الحبوب بالجهات المعنية بالأمر من الدولة . وتستند الأسعار الموضوعة الى مؤشرات عديدة أهمها حسابات الكلفة الإنتاجية واتجاهات الأسعار التأريخية و الأسعار السائدة عالميا و أوضاع العرض و الطلب و مدى أهمية السلعة بالنسبة للقطاع الزراعي و بالنسبة للمستهلك أو في أستخداماتها الصناعية ، وكذلك مدى مساس إنتاج و تسويق تلك السلع بحياة الشرائح الأجتماعية العاملة في الريف وأرتباطها بأهداف خطط التنمية الزراعية .

لقد أستخدمت الدولة سياسة الدعم لأشاعة الاستقرار في أسعار الحبوب المنتجة محليا ورفع القوة الشرائية للمواطنين و خاصة ذوي الدخل المحدود ، وذلك بهدف مكافحة ظاهرة التضخم وآثارها السلبية اقتصادياً و اجتماعياً إضافةً الى توفير دخول مناسبة للمنتجين الزراعيين لتشجيعهم على زيادة انتاج الحبوب ، كما يهدف الدعم الى تشجيع حركة التصدير و المساهمة في فتح أسواق

[1] السياسة السعرية – خصائص الواقع ومتطلبات المستقبل- لجنة تنظيم التجارة- الجهاز المركزي للاسعار – 1985 .

خارجية للسلع الزراعية المحلية و قد أتخذت سياسة دعم أسعار الحبوب في العراق أنواعا مختلفة انسجاما مع الأهداف التي تسعى الى تحقيق السياسة الأقتصادية ، فهناك نوعان من الدعم :

1- الإعانات : حيث تحدد الإعانة و نسبتها من سعر البيع والشراء و يظهر لها تخصيص واضح و صريح في الموازنة العامة للدولة حيث تبوب حسب نوعية السلعة وتشمل السلع الضرورية للاستهلاك و منها القمح و منتجاته (الدقيق) ، وكذلك مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة الكيمياوية ، المبيدات ، المكائن الزراعية ، البذور ...الخ.
2- أشكال الدعم الأخرى : ويقصد بها المبالغ التي تتحملها الدولة والتي لا يظهر لها تخصيص مباشر وواضح ضمن الموازنة العامة للدولة . ومن الأمثلة على ذلك فوائد[1] المصارف الأختصاصية كالمصرف الزراعي والعقاري والصناعي، وكذلك الإعفاءات الضريبية والدعم لأسعار المنتجات النفطية ، حيث إنها تباع بسعر يقل كثيرا عن أسعارها في الأسواق العالمية وكذلك الحال بالنسبة للطاقة الكهربائية . أما في ما يخص الآلية المستخدمة في الدعم فتتفاوت من شكل لآخر من أشكال الدعم . ففي حالة أعانات المستهلكين تقوم الدولة بشراء محاصيل الحبوب من المنتجين المحليين أو من الخارج بأسعار معينة وتبيعها للمستهلكين بسعر أقل وتتحمل الموازنة العامة للدولة الفرق بين السعرين .

أما في حالة دعم المنتج فتقوم الدولة بشراء الحبوب بسعر معين و الذي يجب أن يكون مجزيا لهم او أعلى من سعر السوق .

وهناك دعم آخر يقدم للحبوب و للقطاع الزراعي بصورة عامة ألا وهو الإنفاق الاستثماري على البنى الارتكازية المتمثلة بالسدود و الخزانات و إقامة مشاريع الري والبزل و تشغيلها دون تحمل المستفيدين منها أي أجور أو رسوم .

يبدو بصورة واضحة من المعلومات أعلاه أن هنالك إعانات لمحاصيل الحبوب المستهلكة، حيث إن هنالك تخصيصات في الموازنة العامة للدولة لدفع الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للمستهلك ، كما أن هنالك إعانات تدفع من خزانة الدولة لمستلزمات الإنتاج الزراعي . فعلى الرغم من هذا الدعم لأسعار الحبوب و على الرغم من الزيادات المضطردة في أسعار الحقل للحبوب والتي كانت تتحكم بها الدولة منذ حصر شراء و تسويق الحبوب من قبل الدولة عام 1972 ، ألا أن أثر هذه الأسعار الذي يمكن أن يكون مباشرا في زيادة المساحة المزروعة بتلك المحاصيل لم يكن كذلك .

أما تأثير هذه الأسعار على كمية الإنتاج فهو الآخر لم يكن إيجابيا ، و لو أن كمية الغنتاج تتأثر بعوامل أخرى غير السعر كالعوامل الجوية والبيئة ومستوى استخدام التقنية الحديثة وكذلك المساحة المزروعة .

فاضافة الى سعر التدخل الموضوع من لدن الدولة للمنتجات الزراعية والمؤمل ان يكون سعر دعم، تكون للسياسات الاقتصادية العامة للبلد تاثيرات غير مباشرة على المحفزات الزراعية اكبر

[1] تقييم سياسة دعم اسعار المنتجات الزراعية واثرها في زيادة الانتاج- هيئة التخطيط الاقتصادي – وزارة التخطيط- 1993 .

من تاثير السياسات الزراعية المباشرة ، حيث قد يكون تاثير السياسات السعرية الزراعية محدودا وغير مؤثر في تحفيز الانتاج الزراعي في كثير من الدول النامية ومنها العراق. وقد تم سابقا تحليل تأثير السياسات الاقتصادية الكلية غير المباشر على الانتاج والاستهلاك، كما ان لها تاثيرا على حصيلة الدولة من العملات الاجنبية وعلى عوائد الدولة بصورة عامة. وقد كانت السياسة الاقتصادية الكلية الاهم، حسب دراسات كثيرة هو سعر الصرف. وسيتم اخذه بنظر الاعتبار في النماذج الرياضية المستخدمة في تحليل الاثار المترتبة على سياسة التدخل السعرية في الفصل القادم.

الفصل السادس عشر

وصف وتحديد النماذج الرياضية المستعملة لقياس الآثار المترتبة على تدخل الدولة في تسعير المنتجات الزراعية

سيتم في هذا الفصل وصف ثلاث مجاميع من المقاييس التي هي عبارة عن نماذج رياضية يمكن استعمالها في تحليل و قياس الآثار المترتبة على سياسة تدخل الدولة في تسعير المنتجات الزراعية .

أولا : معاملات الحماية Protection Coefficients

تستخدم السياسة السعرية الزراعية لتحقيق العديد من الأهداف التنموية . ولا تعد عملية تطوير الكفاءة غاية بحد ذاتها بقدر ماهي ضرورية لتحسين و إدامة الفرص الاقتصادية المتوفرة أمام الغالبية من المجتمع . وبذلك لايمكن إهمال اعتبارات الكفاءة ، حيث إنه لا يمكن أن يستمر إلا الكفوء على المدى الطويل . وبذلك تكون مهمة سياسة التدخل السعرية هي كيفية تقدير كفاءة النظام السعري . تحتوي الأسعار عموما على نوعين من المعلومات التي تسهل مهمة البحث . الأولى هي أن الأسعار تعكس الندرة النسبية حيث انها تمثل قيمة المورد بالنسبة للاقتصاد ككل . فقيمة المورد هي مقدار ما يجب أن يتخلى عنه النظام الأقتصادي للحصول على المورد المعنى أو مقدار ما يمكن أن يحصل عليه المورد في حالة تصديره . و الثانية يمكن أن تعبر الأسعار النسبية عن الحوافز النسبية لكل من الأنتاج و السوق و لأستهلاك مختلف السلع . وتؤثر سياسة التدخل السعرية في تكون النظام الأقتصادي عن طريق تغيير الحوافز وبالتالي القرارات الأقتصادية التي تكون النظام.

ويمكن تقدير كفاءة سياسة التدخل السعرية الزراعية بمقارنة التركيب السعري الحالي ببديل يمكن أن يعكس الأستخدام الكفوء للموارد . وأن تلك المقارنة ستشير بوضوح فيما إذا كانت الحوافز التي أحدثتها سياسة التدخل السعرية قد أسهمت بترسيخ أو إعاقة الاستخدام الكفوء للموارد .

وبالاختصار يمكن تقويم الكفاءة من خلال المقارنات السعرية ، حيث يجب أولا معرفة مجموعة الأسعار الكفوءة البديلة و التي ستكون دليل للكفاءة . وتعكس هذه الأسعار تكاليف الفرص البديلة . وعندما تحول هذه القيم الى العملة المحلية فأنها تدعى الأسعار الحدودية، التي هي عبارة عن تكاليف الفرص البديلة للسلع المتاجر بها في الأسواق العالمية. فعملية التسعير حسب تكاليف الفرص البديلة[1] تعكس الندرة النسبية وتؤدي الى الكفاءة. وحسب منطق فرضية السعر الحدودي تفضي الأسعارالمحلية التي تفترق بصورة منتظمة عن الأسعار الحدودية الى فقد في الكفاءة .

وتستخدم معاملات الحماية لمقارنة الأسعار المحلية بالأسعار الأجنبية، حيث يمكن لمعاملات الحماية هذه أن تحدد بوضوح كلا من التركيب الضمني للضرائب و الأعانات و كذلك توضيح

[1] Little and Mirrless, op.cit. p.154.

الاختلافات بين الحوافز التي تحدثها سياسة الدعم السعرية و الحوافز التي توفرها التجارة الخارجية.

وتساعد معاملات الحماية في تحديد فيما إذا كانت الحوافز التي تنشأ عن سياسة التدخل السعرية ستدعم فعلا تنمية زراعية كفوءة وفي أي أتجاه يجب أن توجه الاستثمارات الحكومية و حوافز القطاع الخاص للحصول على استخدام أكثر كفاءة للموارد . ومن المظاهر المهمة لهذه المعاملات السعرية هي مقارنة الأسعار التي تحددها سياسة التدخل السعرية مع الأسعار الحدودية و التي تعكس الندرة النسبية للسلع بالنسبة للأقتصاد ككل . وبذلك تستخدم قيم الندرة كدليل لتقييم طبيعة الأسعار الرسمية .

من جهة أخرى هنالك تشابه مهم بين تحليل السياسة السعرية باستعمال معاملات الحماية وتحليل المشاريع بأستخدام الأسعار الظلية . حيث تقارن معاملات الحماية السعرية الأسعار الفعلية (بوجود سياسة التدخل السعرية) بأسعار الكفاءة التي تسود بغياب التدخل و تشوهات السوق المحلية ، بينما يتكفل تحليل المنافع/التكاليف للمشروع بمقارنة التدفقات النقدية المتوقعة للمنافع و التكاليف بوجود المشروع مع الحالة بدون المشروع و المقيمة بالأسعار الفعلية و الظلية .

وتقارن معاملات الحماية الأسعار المحلية مع الأسعار الحدودية . وتوضح هذه النسب السعرية المدى الذي تحمي به سياسة التدخل السعرية المحلية المنتجين المحليين من التأثير المباشر للأسواق الخارجية ، وفي هذه العملية تخلق حوافز للإنتاج أو الاستهلاك المحلي .

ويمكن أن تكون الحوافز موجبة أو سالبة ، وبذلك يمكن أن تستكشف التأثير المحتمل للحوافز الناشئة عن سياسة التدخل السعرية على الطريقة التي تستخدم بها الموارد وكفاءة استخدامها .

أ- **معامل الحماية الاسمي** (Nominal Protection Coefficient (NPC

يكون معامل الحماية الاسمي لسلعة ما عبارة عن نسبة بين سعرها المحلي و سعرها الحدودي . ويعرف السعر الحدودي بأنه عبارة عن السعر في السوق العالمي محولا بالعملة المحلية باستخدام سعر الصرف .

وبذلك يكون معامل الحماية الاسمي الكلي مساويا الى :

$$Gross\,NPC_i = \frac{P_i^d}{P_i^b} \qquad \ldots\ldots(1)$$

حيث إن : $Gross\,NPC_i$ = معامل الحماية الكلي .

P_i^d = السعر المحلي .

P_i^b = السعر الحدودي .

حيث قد يكون سعر الصرف هو سعر الصرف الرسمي و لكن يجب أن يمثل تكاليف الفرص البديلة للتبادل الخارجي بالنسبة لاقتصاد البلد . وإذا لم يكن كذلك فيمكن استخدام سعر الصرف الظلي Shadow Exchange Rate (SER) في عملية تحويل السعر من السعر الأجنبي الى السعر الحدودي بالعملة المحلية وذلك من أجل الحصول على معامل الحماية الأسمي الصافي بالمقارنة مع معامل الحماية الأسمي الكلي ، وكما يأتي :

$$Net\ NPC_i = \frac{P_i^d}{P_i^{bb}} \qquad \ldots\ldots(2)$$

حيث إن: $Net\ NPC_i$ = معامل الحماية الاسمي الصافي .

P_i^{bb} = السعر الحدودي بأستخدام سعر الصرف الظلي .

ويمكن لمعامل الحماية الاسمي أن يأخذ مدى من القيم العددية . فإذا كانت قيمة معامل الحماية الأسمي أكبر من واحد فهذا يعني أن المنتجين المحليين أو الوسطاء يستلمون أسعارا أعلى بوجود سياسة التدخل السعرية مقارنة بالوضع قبل تطبيق سياسة التدخل السعرية . و يدعى هذا النوع من الحماية بالحماية الموجبة ، علما بأنه إذا كانت قيمة معامل الحماية الأسمي أكبر من واحد تكون حماية سالبة للمستهلك . اي أن على المستهلكين أن يدفعوا سعرا أعلى بوجود سياسة التدخل السعرية مقارنة بعدم وجودها . ويبدو التضاد في المصالح بين المنتج و المستهلك في المدى القصير واضحا في تفسير معامل الحماية الاسمي . وإذا كانت قيمة معامل الحماية الاسمي أقل من واحد فيكون تفسير معامل الحماية الأسمي بالنسبة للمنتج و المستهلك عكس الحالة أعلاه تماما ، حيث تكون الحماية سالبة بالنسبة للمنتج . وفي هذه الحالة يكون هناك تحيز ضد المنتج او الوسيط بينما يكون هنالك تفضيل للمستهلك وفي حالة كون أن معامل الحماية الاسمي يساوي واحد فإن الحماية تكون متعادلة . حيث يواجه المنتجون ، الوسطاء ، المستهلكون أسعارا محلية مساوية الى الأسعار الحدودية التي يواجهونها بدون تدخل .

وخلاصة القول فإنه كلما افترق معامل الحماية الاسمي عن واحد زاد تأثير سياسة التدخل السعرية على تغيير هيكل الأسعار و با لتالي حوافز إنتاج أو استهلاك الناتج.

وبذلك يكون معامل الحماية الاسمي خلاصة لمؤشرات هيكل الحوافز النسبية التي تنشأ عن سياسة التدخل السعرية لمختلف المحاصيل و لمختلف السنين. ويكون معامل الحماية الاسمي للقطاع الزراعي مساويا الى المعدل المرجح لمعاملات الحماية الأسمية للسلع المنتجة كافة. و يمكن أن يفسر على أنه خلاصة لحوافز القطاع الزراعي مقارنة با لقطاعات الأخرى. فمثلا في الاستراتيجية التي تعطي الاولوية للنمو الصناعي يتوقع ان يكون معامل الحماية الاسمي المعدل للقطاع الزراعي أقل من واحد بكثير بينما يكون معامل الحماية الأسمي للقطاع الصناعي اكبر من واحد بكثير.

ويمكن استخدام معامل الحماية الاسمي على المستوى القطاعي لتقدير مدى تحيز السياسة الاقتصادية مع أو ضد القطاع الزراعي . و تشير المقارنات العالمية الى أن معامل الحماية الاسمي[1] للقطاع الزراعي في الدول الصناعية يتراوح بين (1.2- اكثرمن 2) حيث يعتمد ذلك على البلد وعلى نوع السلعة ، بينما يتراوح معامل الحماية الأسمي للقطاع الزراعي في الدول النامية بين (0.5- أكثر من1 بقليل).

ب- **معامل الحماية الفعال** (Effective Protection Coefficient (EPC

تؤثرسياسة التدخل السعرية ليس فقط في أسعار النواتج بل أيضا في أسعار مدخلات الإنتاج. ويحاول الباحث عند حساب معامل الحماية الفعال ان يتلمس تأثير حافز سياسة التدخل السعرية على هيكل الإنتاج. فبينما يمكن قياس معامل الحماية الاسمي عند أي مستوى في سلسلة الإنتاج – الاستهلاك، فان معامل الحماية الفعال يشير بصورة خاصة ألى الإنتاج على مستوى المزرعة ، التصنيع والتسويق . و معامل الحماية الفعال لاية سلعة هو عبارة عن نسبة بين القيمة المضافة بالأسعار المحلية الى القيمة المضافة با لأسعار الحدودية. والفرق الوحيد بين معامل الحماية الأسمي، ومعامل الحماية الفعال هو أن معامل الحماية الفعال يأخذ في الحساب أسعار الناتج وتكاليف المدخلات المتاجر بها في آن واحد. وطالما أن معامل الحماية الفعال يتضمن المدخلات أيضا فأنه[2] ذو أمكانية تقويمية أكثر شمولية لهيكل الحماية لسياسة التدخل السعرية.

ويحسب معامل الحماية الفعال با لصيغة الآتية:

$$GrossEPC = \frac{V_a^d}{V_a^b} \quad \text{.....(3)}$$

حيث إن : $GrossEPC$ = معامل الحماية الفعال الكلي .

V_a^d = القيمة المضافة بالأسعار المحلية.

V_a^b = القيمة المضافة با لأسعارالحدودية

أو أنه بصورة عامة :

[1] M.Bale and Lutz, Price Distortions in Agriculture and their Effects, AJAE,Vol.63, No.1, 1981,pp.8-22.
[2] Tsakok,op.cit.,p.79.

معامل الحماية الفعال = سعر وحدة الناتج بالسعر المحلي – الكلفة الكلية للمدخلات المتاجر بها لوحدة الناتج بالاسعار المحلية/

سعر وحدة الناتج بالسعر الحدودي – الكلفة الكلية للمدخلات المتاجر بها لوحدة الناتج بالأسعار الحدودية

وكما هو الحال في حالة معامل الحماية الاسمي يجب أن يعكس سعر الصرف تكاليف الفرص البديلة بالعملات الاجنبية بالنسبة لأقتصاد البلد . فأذا لم يعكس سعر الصرف الرسمي تكاليف الفرص البديلة أي أنه أذا كان هذا السعر مغالى في قيمته overvalued أو مستهان في قيمته undervalued أزاء العملات الأجنبية فيجب أستخدام سعر الصرف الظلي SER بدلا من سعر الصرف الرسمي . وبأستخدام سعر الصرف الظلي نحصل على معامل الحماية الفعال المعدل :

$$Net\ EPC = \frac{V_a^d}{V_a^{bb}} \quad \text{.....(4)}$$

حيث إن : $Net\ EPC$ = معامل الحماية الفعال الصافي .

V_a^{bb} = القيمة المضافة بالأسعار الحدودية المعدلة لسعر الصرف الظلي .

ويمكن أن يأخذ معامل الحماية الفعال مدى من القيم العددية مثله كمثل معامل الحماية الأسمي . وكذلك يكون تفسيره لأغراض سياسة التدخل السعرية مشابها لتفسير معامل الحماية الاسمي . فإذا كانت قيمة معامل الحماية الفعال أكبر من واحد فيعني ذالك ان المنتجين المحليين يستلمون عوائد لمواردهم في حالة وجود سياسة التدخل السعرية أكبر من العوائد في حالة غيابه. وبذلك فانهم يتمتعون بحماية موجبة.

واذا كان معامل الحماية الفعال اقل من واحد فيكون هيكل الحماية عكس الحالة اعلاه، حيث من الممكن أن يحصل المنتجون في هذه الحالة على عوائد أعلى أذا كانت الأسعار لكل من المنتجات والمدخلات هي الأسعار الحدودية(الأسعار الظلية) بدلا من الاسعار المحلية. وفي حالة كهذه تكون الحماية سالبة. واذا كان معامل الحماية الفعال يساوي واحد فان هيكل الحماية يكون محايدا أي أن ليس هنالك تفضيل أو إجحاف بحق المنتجين.

أما إذا كان معامل الحماية الفعال أقل من صفر (والذي لايكون ممكنا في حالة معامل الحماية الأسمي) فهذا يعني أما أن القيمة المضافة بالأسعار المحلية تكون سالبة أو أن القيمة المضافة بالأسعار الحدودية تكون سالبة. فأذا كانت القيمة المضافة با لأسعار المحلية هي السالبة فسوف لن يستمر المنتجون في أنتاج الناتج المعين أذا لم تتم أعانتهم من قبل الدولة لكي يبقوا في عملهم غير المربح . أما أذا كانت القيمة المضافة با لأسعار الحدودية هي السالبة فهذا يعني أن البلد يفقد عملات أجنبية في حالة أنتاجه للسلعة المعنية محليا ، حيث إن تكاليف المدخلات المتاجر بها هي أكبر من قيمة الناتج الكلية. ومما تجدر ملاحظته أنه إذا كان كل من قيمة البسط و المقام للقيمة المضافة بالأسعار المحلية والأسعار الحدودية سالبا فإن قيمة معامل الحماية الفعال سيكون موجبا. ويكون مهما كما هو الحال في معامل الحماية الاسمي، أن يفسر معامل الحماية الفعال إذا كان أكبر من

واحد أو أصغر من واحد أو مساويا الى الواحد الصحيح على أن الحماية موجبة ، أو سالبة أو محايدة على التوالي ، لكن الحماية السالبة تعني أن هنالك عيبا أساسيا في قرار أنتاج السلعة محليا في ظل ظروف الإنتاجية و تكاليف الأنتاج السائدة.وفي هذه الحالة أما أن تدعم الحكومة المنتجين لكي يمكن أن يبقوا في عملهم أو أن يفقد اقتصاد البلد عملات أجنبية. لحل المشكلة الأولى تكون هناك حاجة للتغيير في السياسة السعرية المحلية ، بينما تكون هناك حاجة لتحسين الإنتاجية لحل الثانية. ومن المهم التذكر أن معاملات الحماية الفعالة هي مؤشرات للحوافز النسبية في الأنتاج وليس المستويات المطلقة للحوافز.

ج- **معامل الإعانة الفعال** The effective Subsidy Coefficient (ESC)

يعد معامل الأعانة محاولة لتوسيع محتوى المعلومات لمعامل الحماية الفعال بصورة اكبر وذ لك بالأخذ بنظر الأعتبار بصورة صريحة الضرائب و الأعانات للمدخلات الأولية مثل الأرض ورأس المال. فعلى سبيل المثال يكون مستوى ضرائب الأرض المفروضة على منتجي محصول معين كمحصول القمح منخفضا بصورة مؤقتة و ذ لك لرغبة الجهات المعنية في تشجيع حركة الموارد بأتجاه هذا المحصول و صولا الى الاكتفاء الذاتي من القمح. أو قد تكون الفوائد المأخوذة على القروض المستخدمة في رأس المال العامل واطئة لأسباب متعددة . ومن الأنماط الشائعة في الزراعة المروية أن تكون مياه الري مدعومة من قبل الدولة و ذلك بعدم تقاضي تكاليف مياه الري.

وقد يعامل منتجو القمح بصورة منفصلة مقارنة ببقية المنتجين، وفي هذه الحالة يمكن تقصي الدخل الأضافي الذي حصلوا عليه نتيجة لهذه المعاملة عن طريق معامل الأعانة الفعال. وبصورة عامة يجب تعديل بسط معامل الأعانة الفعال للأعانات الصافية للمدخلات الأولية:

معامل الإعانة الفعال = القيمة المضافة بالأسعار المحلية ± الإعانات الصافية للمدخلات الأولية / القيمة المضافة بالأسعار الحدودية ....(5)

ويتضمن حساب الإعانات الصافية للأرض و رأس المال ثلاث خطوات:

الخطوة الاولى هي تحديد مجموعة المنتجين المستخدمة للمقارنة و الخطوة الثانية هي تقدير الضرائب و الأعانات التي يجب ان تدفعها او تستلمها هذه المجموعة البديلة. و يشكل هذا التقدير المعيار الأساسي المقارنة. والحطوة الثالثة والاخيرة هي مقارنة الإعانات الصافية بين المجموعتين. ويتضمن معامل الإعانة الفعال هذا التقدير المقارن للإعانات الصافية . و طالما تمنح الأعانات للمدخلات غير المتاجر بها ، أو الاولية ، على أساس وحدة مساحة الأرض أو على أساس مقدار القرض بدلا من أن تكون على أساس وحدة الناتج ، لذلك يجب أن يضمن الباحث أن تكون وحدات قياس إعانات المدخلات و الناتج قابلة للمقارنة ، وبذلك قد يكون من الملائم حساب معامل الإعانات الفعال لوحدة مساحة الأرض المخصصة للقمح بدلا من أن يكون لوحدة الناتج للقمح (الطن مثلا) .

ولكن يكون من السهل تحويل احد المقاييس الى الاخر عند الحصول على أنتاجية وحدة مساحة الأرض .

ويعتمد الأمر أذا كان من الضروري الذهاب أبعد من معامل الحماية الفعال الى معامل الأعانة الفعال الى حد ما على المسألة المطروحة في سياسة التدخل السعرية . فمثلا قد يرغب صانعو سياسة التدخل السعرية بمعرفة فيما أذا كانت المدخلات الأولية أو الموارد توفر محفزات أو تخلق مثبطات أضافية واضحة . وبصورة عامة أذا كان الحصول على المدخلات غير المتاجر بها والنادرة خصوصا مثل الأرض و رأس المال متمركزا في أيدي القلة ، فإن معامل الإعانات الفعال يمكن أن يعطي صورة أحسن للمحفزات النسبية للمجاميع المنفصلة مقارنة بمعامل الحماية الفعال .

د- **مكافؤات الإعانة** Subsidy Equivalents

يعد معامل الحماية الاسمي مكافؤا الى مقياس الضريبة أو الإعانة الضمنية في هيكل السعر المحلي . وهو مقياس غير كامل للحوافز النسبية لأنه لا يأخذ في الحسبان جانب المدخلات . وفي حساب مكافؤات الأعانة (مكافؤ أعانة المنتج و مكافؤ إعانة المستهلك) يجب إدخال معلومات سعرية أكثر بالنسبة لأعانات المدخلات الصريحة و الضرائب غير المباشرة بدون الدخول في تعقيدات القيمة المضافة وهنالك صيغ مختلفة لأستخراج مكافؤات الإعانة للمنتج و المستهلك .

1- **مكافؤ اعانة المنتج** Producer Subsidy Equivalent

يمكن حساب مكافؤ اعانة المنتج في حالة الأخذ بنظر الاعتبار الإعانات الصافية الصريحة فقط لوحدة الناتج أو للأنتاج الكلي باستخدام الصيغة الآتية :

$$PSE_i = \frac{P_{if}^d + (S_i - t_i)}{P_{if}^d} \quad \text{.....(6)}$$

وغذا ما تم غدخال الضرائب و الإعانات الضمنية ، أيضا تصبح الصيغة لاستخراج مكافؤ أعانة المنتج كما يأتي :

$$PSE_i = \frac{P_{if}^d + (S_i - t_i) - P_i b}{P_i^b} \quad \text{.....(7)}$$

حيث إن : PSE_i = مكافؤ إعانة المنتج .

P_{if}^d = سعر الناتج المحلي المعدل لسعر باب المزرعة .

S_i = الإعانات للمدخلات المتاجر بها و للناتج الضمنية و الصريحة .

t_i = الضرائب الصريحة و الضمنية .

P_i^b = السعر الحدودي .

i = السلعة المعنية (i) .

ويمكن استخراج الضرائب و الإعانات الضمنية من الصيغة الآتية :

$$t_i \text{ or } S_i = NPC - 1$$

حيث إن : NPC = معامل الحماية الاسمي ، كما مر بنا سابقا .

2- **مكافؤ أعانة المستهلك** Consumer Subsidy Equivalent (CSE)

أما بالنسبة لمكافؤ إعانة المستهلك فهو معيار يتكفل بتحديد المقدار الواجب دفعه من قبل المستهلكين اقل من السعر الحدودي المعدل ومقدار ما يجب دفعه من الضرائب غير المباشرة او ضريبة البيع . ويمكن التعبير عن الإنموذج الرياضي لمكافؤ إعانة المستهلك كما يأتي :

$$CSE_i = \frac{P_i^b - \left(P_{if}^d + t_i\right)}{P_{if}^d} \quad \text{.....(8)}$$

Or $$CSE_i = \frac{P_i^b - \left(P_{ir}^d + t_i\right)}{P_i^b} \quad \text{.....(9)}$$

حيث أن : P_i^b = السعر الحدودي .

P_{ir}^d = سعر المفرد المحلي .

t_i = الضرائب غير المباشرة (الضمنية) .

و بالإمكان حساب مكافؤ إعانة المستهلك لوحدة الناتج المستهلك أو لاستهلاك السوق الكلي . وتختلف كل صيغة من الصيغ أعلاه في التفسير عن الأخرى قليلا ، حيث تقارن المعادلة (6) العوائد الصافية مع العوائد الكلية بسعر باب المزرعة المعدل ، بينما تقارن المعادلة (7) العوائد الصافية الواضحة و الضمنية مع السعر الحدودي. فإذا كانت القيمة الرقمية في المعادلة (6) اكبر من الواحد فإن المنتج يحصل على محفزات إيجابية. و نفس الشيء يقال عن المعادلة (7) حيث إن القيمة الرقمية الموجبة لها تعني محفزات أيجابية،والقيمة السالبة تعني محفزات سلبية . ويعد مكافؤ أعانة المستهلك مقياسا للضريبة الضمنية الكلية أو الإعانة الضمنية الكلية كنسبة من

سعرالتجزئة المحلي كما في المعادلة (8)، أو كنسبة من السعر الحدودي كما في المعادلة(9) . وتشير القيمة الرقمية السالبة الى المحفزات السلبية .

ولا تحتوي المعادلات أعلاه ، كما هو الحال بالنسبة لبقية المعاملات السعرية ، بيانات عن الاستجابة السعرية للمنتجين أو المستهلكين الى هذه المقاييس المحددة ، ولذلك فأنها لا يمكن أن تعين التغيرات في عوائد المنتج أو المستهلك (ما لم يفترض أن الكميات المسوقة أو المشتراة لا تستجيب للتغيرات السعرية) .

اضافة الى ذلك فان هذه المعاملات لا تقيس الضرائب المفروضة أو الأحداث الاقتصادية الأخرى. ولا يمكن تقسيم عبء المجاميع الاقتصادية بدون تقدير كيف يستجيب المنتجون والمستهلكون ضمن سوق معين للتغيرات السعرية التي تسببها الأعانات أو الضرائب .

ثانيا – **معاملات الميزة النسبية** Coefficients of Comparative Advantage

تعد معاملات الحماية مقاييسا للمحفزات النسبية ، والتي لها مضامين للكفاءة . بينما تعد معاملات الميزة النسبية من جهة اخرى ، مقاييسا للكفاءة النسبية ، والتي لها مضامين للمحفزات. وتكون بذلك محتويات المعلومات لكل من معاملات الحماية ومعاملات الميزة النسبية متكاملة لان عملية صنع القرار تمزج بين اعتبارات المحفزات و الكفاءة. ويعد الانتاج المحلي الكفوء للسلع المتاجر بها (سواء للتصدير او كبديل للاستيراد) أحد الجوانب المهمة في السياسة السعرية سواء على المستوى التخطيطي أو الاستثماري. ويكون لاقتصاد ما ميزة نسبية في أنتاج سلعة متاجر بها إذا كان ذلك الإنتاج كفوءا ، وأذا لم يكن كذلك فإنه لا يملك ميزة نسبية. ولتقدير الميزة النسبية يستخدم الباحثون مفهوم تكاليف الفرص البديلة .

ويتضمن هذا التقدير اربع خطوات : الأولى يجب تحديد تكاليف الفرص البديلة لسعر الصرف (أي قيمة ندرته بالنسبة للأقتصاد المحلي) .

ويخدم هذا التقدير دليلا لحسابات ومقارنات أخرى . والخطوة الثانية هي حساب القيمة المضافة بالأسعار الأجنبية و الحدودية . ويتضمن هذا القياس للقيمة المضافة العوائد الصافية بالعملات الأجنبية (في حالة التصدير) او المدخرات الصافية من العملات الأجنبية (في حالة بديل الأستيراد) . وتمثل العوائد الصافية أو المدخرات الصافية منافع الإنتاج المحلي بالنسبة للعملات الأجنبية .

وتعد المنفعة أيضا مقياسا للفرص أمام أقتصاد البلد: أي ما يستطيع اقتصاد البلد أن يحصل عليه من عوائد أو يدخر تحت ظروف الفرص المفتوحة أمام أقتصاد البلد للتبادل الخارجي. والخطوة الثالثة يحسب الباحثون كلفة المدخلات الأولية أو الموارد المحلية المستخدمة في

الإنتاج (أي الكلفة بالنسبة للفرص البديلة المفقودة)، وتقيم الموارد المحلية بالأسعار الظلية حيث تكون كلفة المورد المحلي الفعلية معلومة .

والخطوة الرابعة هي مقارنة كلفة المورد المحلي بالمنافع الصافية. وتعد هذه المقارنة للكلفة – المنفعة مقياسا للكفاءة .

وهنالك مقياسان للميزة النسبية هما كلفة المورد المحلي (DRC) و المنفعة الاقتصادية الصافية (NEB) . ويستخدم المعاملان نفس المعلومات حول أستخدام الأسعار و المدخلات ، ولكن يستخدم (DRC) بصورة أوسع مقارنة ب (NEB). وتتطلب الطريقتان أن تقيم المدخلات الأولية و الوسيطة في عملية الأنتاج بالأسعار الظلية.

أ- **كلفة المورد المحلي** (The Domestic Resource Cost (DRC

يستخدم مقياس كلفة المورد المحلي (DRC) لمقارنة تكاليف الفرص البديلة للإنتاج المحلي[1] بالقيمة المضافة الناشئة عنه . حيث يمكن أن يكون البسط مجموع تكاليف استخدام الأرض، العمل، رأس المال و بالتالي مجموع الكلفة الكلية للموارد المحلية المستخدمة بصورة مباشرة وغيرمباشرة و للمدخلات غير المتاجر بها . ويكون المقام مشابها لمقام معامل الحماية الفعال .

ويمكن حساب (DRC) كما يأتي :

$$DRC_i = \frac{\sum_{j=k+1}^{n} a_{ij} V_j}{P_i^b - \sum_{j=1}^{k} a_{ij} P_j^b} \qquad \ldots\ldots(10)$$

حيث ان: $a_{ij}\ 1\ to\ k$ = معاملات المدخلات المتاجر بها.

$a_{ij}\ k+1\ to\ n$ = المعاملات للموارد المحلية و للمدخلات الوسيطة غير المتاجر بها.

V_j = السعر الظلي للمورد المحلي أو المدخل غير المتاجر به.

P_j^b = السعر الحدودي للمدخل المتاجر به.

P_i^b = السعر الحدودي للناتج المتاجر به.

[1] Ibid.,p.118.

واذا تم أستخدام سعر الصرف الظلي (س ص ض) بدلا من سعر الصرف الرسمي (س ص ر) حيث لا يكون (س ص ر) هو سعر الصرف التوازني ، فيكون في هذه الحالة ناتج ضرب السعر الأجنبي في سعر الصرف الظلي عبارة عن السعر الحدودي التوازني للمدخلات المتاجر بها و للناتج المتاجر به .

ويمكن التعبير عن المقام ، كما هو الحال با لنسبة للمعاملات الأخرى، بالأسعار الأجنبية بدلآ من الأسعار الحدودية . يمكن أستخدام اسعارصرف بديلة (كالسعر الظلي) لتحويل الأسعار الأجنبية الى أسعارحدودية ،و تؤكد القيم الرقمية الناتجة الأهمية الأساسية لسياسة سعر الصرف في المشاركة في الميزة النسبية. وتكون الصيغة البديلة كما يأتي :

$$DRC_i = \frac{\sum_{j=k+1}^{n} a_{ij} V_j}{P_i^f - \sum_{j=1}^{k} a_{ij} P_j^f} \qquad \text{.....(11)}$$

حيث أن : P_i^f = السعر الأجنبي للناتج .

P_j^f = السعر الأجنبي للمدخل .

ويكون البسط والمقام في المعادلة (10) بالأسعارالحدودية، بينما في المعادلة (11) بالعملة الأجنبية .وتمثل المعادلة (10) الصيغة الاكثر شيوعا . ويجب أن تفسر الصيغتان كما يأتي :

كلفة المورد المحلي = قيمة الموارد المحلية و المدخلات غير المتاجر بها بالأسعار الظلية / العوائد الصافية أو التوفير من العملات الأجنبية بأنتاج السلعة محليا

أذا أستخدمت المعادلة (10) فيمكن أن يأخذ (DRC) مدى من القيم الرقمية . ويؤشر ترتيب (DRC) حسب هذه القيم الرقمية المستويات المختلفة لكفاءة الأنتاج المحلي أو قوة تنافسه العالمي . ويجب أن يكون سعر الصرف المستخدم هو سعر الصرف الظلي . فأذا كان (DRC) أصغر من واحد فأن ذلك يشير الى أن أقتصاد البلد يوفر عملات أجنبية من الأنتاج المحلي لأن حالة تكاليف الفرص البديلة لموارده المحلية هي اقل مما يحصل عليه من صافي العملات الأجنبية (في حالة الصادرات) أو التوفير فيها (في حال استبدال الاستيرادات) . و إذا كان (DRC) أصغر من واحد فإن ذلك يشير الى الكفاءة و المنافسة العالمية .ويكون العكس هو الصحيح إذا كانت قيمة (DRC) أكبر من واحد ، حيث تكون التكاليف الناشئة لاقتصاد البلد أكبر من ما يحصل أو يوفر من الإنتاج بالنسبة لصافي العملات الأجنبية . أما إذا كانت قيمة (DRC) تساوي واحداً فإن ذلك يشير الى

أن اقتصاد البلد في تعادل حيث إنه لا يحصل على صافي العملات الأجنبية و لا يوفرها من خلال الإنتاج المحلي .

ولا يكون للسلعة غير المتاجر بها ، بالتعريف ، سعر أجنبي أو حدودي . بصورة أدق لا تقدر (DRC) للسلعة غير المتاجر بها ، و لكن يمكن تقدير كفاءة السلعة غير المتاجر بها و المنتجة محلياً باستخدام سعر البديل المتاجر به كدليل لسعر التوازن . وقد تكون السلعة غير متاجر بها في بعض البلدان بسبب تكاليف النقل العالية داخل البلد و لو ان نفس السلعة قد يتاجر بها عالمياً ، كما هو الحال بالنسبة للذرة في المناطق المعزولة ذات التسهيلات الرديئة بالنسبة لوسائل النقل . وفي هذه الحالة يقدر السعر الحدودي الوطني بأستخدام السعر العالمي للذرة في مركز تجاري رئيس ومن ثم تعديل ذلك بإضافة تكاليف النقل الى الحدود الوطنية أو الموانيء الوطنية . إذا حسبت (DRC) باستخدام المعادلة (11) فيعبر عن النتيجة بوحدات العملة المحلية للوحدة من العملات الاجنبية وتعد هذه النتيجة معدلا للتبادل الضمني للسلعة المعنية بين العملة المحلية والعملة الاجنبية وتقارن بعد ذلك اما مع سعر الصرف الرسمي او سعر الصرف الظلي حيث قد لايكون سعر الصرف الرسمي دليلا ملائما اذا كانت هناك اسباب مقنعة للاعتقاد بأنه يقيم العملة المحلية بصورة مرتفعة أو بصورة منخفضة.

فإذا كان معدل التبادل الضمني للسلعة اقل من سعر الصرف الظلي فإن السلعة تكون منافسة عالميا للاسباب الآتية : يمثل البسط تكاليف المورد الذي يجب ان يتحمله اقتصاد البلد في عملية انتاج السلعة المعينة. فاذا كانت تكاليف المورد اقل من تلك التي يتحملها اقتصاد البلد في بديل اخر، فان البلد سيحصل على عوائد من العملات الأجنبية (في حالة التصدير)او يوفر عملات اجنبية (في حالة بديل الاستيراد) من خلال الأنتاج المعني .أما إذا كانت تكاليف المورد اكبر ،فإن العكس هو الصحيح ،حيث يفقد البلد العملات الأجنبية ويكون الإنتاج المحلي غير كفوء.

وبذلك تكون (DRC) مقياسا للكفاءة النسبية للإنتاج المحلي.ويميل حسابه الى التعقيد ويحتاج الى مدة زمنية طويلة لأنه يجب أن يحل الباحث عددا من الأسئلة المعقدة. و اهم هذه الأسئلةهي : ما هي أهم الموارد المحلية الرئيسة التي يجب ادخالها؟ ماهي تكاليف الفرص البديلة لها ؟ما هو سعر الصرف ذو العلاقة على مستوى الاقتصاد ككل و الذي ستحول بموجبه الأسعار الأجنبية الى أسعار محلية أو الذي سيقارن به كلفة المورد المحلي ؟ فيجب على الباحث الموجه لهذه المسائل أن يكون لديه فهم أكيد بهيكل الإنتاج و التقنيات الرئيسة المستخدمة ، الأسواق البديلة للمدخلات الداخلة في التحليل ، سوق العملات الأجنبية و خيارات التجارة الخارجية المتوفرة أمام اقتصاد البلد .

تبسيط تقييم المدخلات :

تعد مسألة تقدير تكاليف الفرص البديلة للموارد الأولية (المحلية) من المسائل التي تستغرق وقتا طويلا ، لذلك يكون من المفيد البحث عن بديل أقصر . فهنالك امكانيات متعددة لتبسيط حساب كلفة المواردالمحلي و كذلك المنافع الاقتصاديةالصافية .

أولاً: أذا كان من الممكن الافتراض أن المتطلبات من الأرض ، العمل ورأس المال متشابهة نوعما للمحاصيل المختلفة و تشكل تكاليف المدخلات المتاجر بها نسبة قليلة فقط من التكاليف الكلية (30 % أو أقل) ، فيمكن والحالة هذه تبسيط حساب كلفة المورد المحلي وذلك عن طريق حساب الأنتاجيات النسبية والأسعار الحدودية النسبية . فيمكن الحصول على كلفة المورد المحلي لمحصول معين وذلك عن طريق مقارنة القيمة الاجمالية لوحدة المساحة لذلك المحصول مع القيمة الاجمالية لوحدة المساحة لأحسن بديل ،على أن تكون قيمة كل منهما مقيمة با لأسعارالعالمية . فمثلاً تكون كلفة المورد المحلي للقمح عندما يكون الشعير هو البديل التالي الأحسن هي :

$$DRC_{wheat} = \frac{P^{b}_{Barley} \times Yield_{Barley}}{P^{b}_{Wheat} \times Yield_{Wheat}} \quad \text{.....} \quad (12)$$

ثانياً : يمكن للباحث أن يأخذ بنظر الاعتبار موردا محليا واحدا فقط حيث تكون كفاءة استخدامه ذات أهمية كبيرة للسياسة السعرية المعينة . فمثلا، بدلا من ان يشغل الباحث نفسه في ايجاد تكاليف الفرص البديلة للأرض ، ورأس المال يستطيع أن يختاررأس المال فقط أو الأرض فقط، ويحصل على تقدير لكفاءة الأستخدام النسبية في انتاج سلعة معينة .

ثالثاً : يستطيع الباحث التركيز على بعض العناصر التي تكون قيمتها ذات أهمية كبيرة بالنسبة للكفاءة النسبية كالأنتاجية وسعر الصرف . فأذا كانت الإنتاجيات عالية وكانت قيمة العملة المحلية واطئة مقارنة بالعملة الأجنبية ، فإن تكاليف المورد المحلي ستكون واطئة ويصبح الإنتاج المحلي أكثر منافسة . فإذا كانت أسواق المدخلات ذات طبيعة تنافسية ، فستكون القيم السوقية هي قيم ظلية أيضا وستتبسط عملية حساب الأسعار الظلية للمدخلات ويكون الأنتاج المحلي غير كفوء .

ب- المنفعة الاقتصادية الصافية The Net Economic Benefit (NEB)

تشير المنفعة الاقتصادية الصافية (NEB) الى الفرق بين القيمة الكلية للأنتاج والكلفة الكلية لجميع المدخلات (متاجر بها و غير متاجر بها و مدخلات أولية) . ويقيم الفرق بالأسعار الاقتصادية ولاسيما الأسعار الحدودية والأسعار الظلية وبالتالي مصطلح المنفعة الاقتصادية الصافية، التي

تشير أساسا الى الفائض الاقتصادي المتكون من الإنتاج . وتعكس القيمة الموجبة[1] لـ (NEB) الاستخدام الكفوء للموارد ، بينما تعكس القيمة السالبة له الاستخدام غير الكفوء للموارد. و ينتج عن (NEB)دائما نفس نتائج (DRC)بالنسبة لتصنيف الميزة النسبية ،حيث يمكن أشتقاق (NEB) من معادلة (DRC) رقم (10) . و تكون صيغة حساب (NEB) كما يأتي :

NEB = السعر الحدودي للناتج(B) – مجموع المدخلات المتاجر بها بالاسعار الحدودية(C) – مجموع الموارد والمدخلات غير المتاجر بها مقيمة بالاسعار الظلية المحلية (D) .....(13)

وتستخدم نفس المعلومات في (DRC) لكنها مرتبة بصورة مختلفة . ففي معادلة (DRC) رقم (10) يكون ترتيبها هو :

$$DRC = \frac{[D]}{[B]-[C]}$$

ويمثل المقام القيمة المضافة بالأسعار الحدودية ، أو ما يدعى بالقيمة المضافة العالمية (ق م ع) وتكون القيمة الموجبة ل NEB مكافيء الى DRC أصغر من واحد ، و السالبة مكافئة الى DRC أكبر من واحد ، و NEB يساوي صفر تكافيء DRC يساوي واحد .

ولا يكون التمييز بين المدخلات المتاجر بها و المدخلات الأولية حرجا في تقدير NEB كما هو الحال في DRC . فأذا وضعت المدخلات المتاجر بها بصورة خاطئة في البسط على أنها تكاليف للموارد المحلية فسيكون تقدير DRC مضخما . وبذلك قد يحكم على النشاط الانتاجي بصورة خاطئة على أنه غير منافس على المستوى العالمي . و لا يؤثر هذا الخطأ في التصنيف على القيمة المطلقة لـ NEB ، على شرط أن تحويل الأسعار الأجنبية الى الأسعار الحدودية قد طبق بصورة صحيحة بالنسبة للمدخلات المتاجر بها . و لا يكون ترتيب الأنشطة حسب قيمة NEB لها مستقلا عن وحدات قياس الناتج مثل الطن ، الكغم و هكذا .لذلك فأن وضع الأنشطة في ترتيب حسب قيمة NEB لايمكن أن يكون مؤشرا جيدا للكفاءة النسبية ما لم يتم قياس النواتج بوحدة مشتركة .

بناء على ما ورد أعلاه فإن كلا من DRC وNEB يستخدمان غالبا مقاييس للميزة النسبية. فإن كان لبلد ما ميزة نسبية في سلعة ما، فيجب أما أن ينتجها أويتوسع في إنتاجها و العكس صحيح إذا لم يكن للبلدميزة نسبية في السلعة . وتعتمد قيمة كل من DRC و NEB بصورة خاصة على طريقة الإنتاج، المنطقة ، سعة الناتج ، مستوى الطلب في الأسواق المحلية و الخارجية و سعر الصرف .

[1] Ibid.,p.127.

وأذا كانت قيمة DRC أو NEB المقدرة مفضلة ، فيجب أن يأخذ البلد بنظر الاعتبار إنتاج السلعة أو توسيعها، على شرط أن لاتتغير العوامل المذكورة أعلاه ، وبذلك ترتفع التكاليف ، تنخفض المنافع أو كلاهما . فالتوسع في مقدار الصادرات المحلية ، مثلا ،قد يرفع من تكاليف الفرص البديلة لوحدة الناتج بسبب الحاجة الى زراعة التربة الأقل أنتاجية وضيق سوق العمل . وقد يقع البلد في نفس الوقت في وضع مقيد للطلب .

وفي حالة البلد الكبير فيجب أن ينخفض سعر السلعة لامتصاص الإنتاج الزائد. وإذا كان بالأمكان توسيع أنتاج سلعة في بلد صغير تحت ظل تكاليف ثابتة ، وكان الطلب على السلعة في سعر معين غير محدد ، فأن التوسع في هذا الناتج يعد طريقة غير كفوءة للحصول على عملات أجنبية أضافية . ويمكن أن تنعكس التغيرات في التكاليف و العوائد بتوسع السعة في قيمة DRC أو NEB .

وأذاكانت المعاملات المقدرة غير مفضلة أستنادا للمعايير أعلاه ،فيعد الأنتاج المحلي غيركفوء، ويجب على البلد أن يبحث عن طرق أرخص للحصول على عوائد أو التوفير في العملات الأجنبية.

وأذا كان البلد ينتج السلعة ، فيجب عليه – لأسباب تتعلق با لكفاءة – أن يجد طرقا لتقليص الناتج.ويبرر الاستمرار في الانتاج في حالة الصناعة الناشئة فقط ، حيث يتوقع أن تنخفض تكاليف الوحدة بنمو الصناعة الناشئة .

والنقطة الأساسية هنا أن المعاملات الحالية تعكس الكفاءات الحالية ، ولكنها لاتحوي معلومات كافية لتكون دليلا للقرارات المستقبلية، بينما توفر المعاملات المستقبلية معلومات أكثر علاقة . ولكن لاتكون هذة المعلومات كافية لأن قرارات الاستثمار تتطلب تحليلات كاملة للكلفة – المنفعة. وطالما أن تحليل DRC هو اساسا طريقة مبسطة لتحليل الكلفة –المنفعة ، فمن الممكن استخدامه لتشخيص فرص الأستثمار الواعدة .

ويدخل كل من DRC و NEB مبدأ الميزة النسبية في تصميم و تقييم السياسة السعرية و التي تعد المشاركة الأساسية لهما في التحليل . ويمكن النظر الى التنمية الكفوءة بأنها العملية التي تستغل الميزة النسبية الحالية وتستثمر الفائض لتقوية الميزة النسبية المستقبلية .

ثالثا – التأثيرات المتعددة ضمن أنموذج السوق المفردة (التوازن غير الكامل) لبلد صغير

1- في حالة وجود اعانات أو رسوم على الاستيراد

وتتضمن الإعانات الصريحة مقدار ما تدفعة الدولة من خزانتها لسد الفرق بين سعر الأستيراد وسعر البيع الى المستهلك ، حيث أن المستهلك يدفع غالباً سعراً معاناً من قبل الدولة . من جهة أخرى هنالك إعانات ضمنية على الاستيراد من خلال سعر الصرف المغالى فيه للعملة المحلية أزاء العملات الاجنبية. حيث إن سعر الصرف العالي للعملة

المحلية يجعل من السلعة المستوردة رخيصة بالنسبة للمستهلك بمقدار الفرق بين السعر التوازني الحدودي والسعر المحلي. بينما يكون سعر الصرف المغالى فيه بمثابة ضريبة على المنتج مقارنة بسعر الصرف الظلي . كان هاجس الدولة في العراق هو حماية المستهلكين المحليين بدلا من المنتجين المحليين ، لهذا فقد جعلت الدولة السعر المحلي أوطأمن السعر الحدودي من خلال عدد من الوسائل اهمها : احتكار الاستيراد و بيع الحبوب ، السيطرة على الإنتاج المحلي من خلال شراء الناتج من المزارعين بسعر محدد في كل سنة ،وبناء خزين ستراتيجي بالنسبة للمحاصيل المهمة لكي تستطيع مؤسسة التسويق الحكومية التدخل في رفد السوق المحلي بما يحتاجه في حالة قصور الناتج المحلي والاستيراد من الحبوب في سد الطلب المحلي .

لذلك فسينشأ عن هذين النوعين من الاعانات للحبوب المستوردة عدد من الآثار الاقتصادية سواء على خزانة الدولة ،على المنتج ،على المستهلك ام على عملية الإنتاج و الاستهلاك، على النحو الآتي :

أ- **التغير في عوائد الدولة** :

يكون لسياسة التدخل من خلال الأعانات التي تقدمها الدولة للسلعة المستوردة ، تأثير على مقدار ما تحصل عليه الدولة من عوائد . ويمكن قياس التغيير في عوائد الدولة ΔGR حسب الصيغة الاتية:-

$$\Delta GR = \left(\frac{NPC - 1}{NPC} \right)(W' - V') \quad .....(14)$$

حيث ان:-

NPC = معامل الحماية الاسمي

W' = قيمة الاستهلاك المحلي بالسعر المحلي

V' = قيمة الانتاج المحلي بالسعر المحلي

ب - التغير في العوائد من التبادل الخارجي Change in Foreign Exchange :

يمكن أن يكون هنالك توفير في مقدار ما يدفع من عملات صعبة الى الخارج لقاء الحصول على السلعة المستوردة من خلال تعويض السلعة المستوردة ببديلتها المحلية ، أو يمكن كذلك زيادةالعوائد من العملات الاجنبية من خلال التوسع في الكميات المصدرة من السلعة الى الخارج . ويمكن قياس هذا التغير في العوائد من التبادل الخارجي ΔFE كما يأتي:-

$$\Delta FE = -\left(\frac{NPC-1}{NPC^2}\right)(e_s V' - n_d W') \quad .....(15)$$

حيث ان

e_s = مرونة العرض المحلية

n_d = مرونة الطلب المحلية

W', V' = كما هو اعلاه

ج- الخسارة الاقتصادية الصافية في الاستهلاك Net Economic Loss in Consumption

يمكن أن تحدث خسارة في الاستهلاك تبعا لسياسة التدخل السعرية المستخدمة .وتستخرج الخسارة الاقتصادية الصافية في الاستهلاك NELc حسب الصيغة الآتية :

$$NEL_C = 0.5 n_d \left(\frac{NPC-1}{NPC}\right)^2 W' \quad .....(16)$$

حيث ان:-

NPC ,W' , n_d كما هو أعلاه

د- الخسارة الاقتصادية الصافية في الانتاج Net Economic Loss in Production

قد تحدث خسارة في الانتاج نتيجة لسياسة التدخل السعرية . وتستخرج الخسارة الاقتصادية الصافية في الانتاج NEL_p حسب الصيغة الاتية :

$$NEL_P = 0.5 e_S \left(\frac{NPC-1}{NPC}\right)^2 V' \quad ..... \ (17)$$

حيث ان:-

NPC , V' , e_S كما هو أعلاه

ه - التغير في فائض المستهلك Change in Consumer Surplus

يمكن ان يحدث تغيير في فائض المستهلك بسبب سياسة التدخل السعرية المتبعة .ويمكن قياس التغير في فائض المستهلك WGc كما يأتي :

$$WG_C = -\left[\left(\frac{NPC-1}{NPC}W'\right) + NEL_C\right] \text{..... (18)}$$

6- التغير في فائض المنتج Change in Producer Surplus

قد يكون هناك تغير في فائض المنتج لسياسة دعم سعرية ذات طابع معين . ويقاس التغير في فائض المنتج WGp حسب الصيغة الآتية :

$$WG_P = \left(\frac{NPC-1}{NPC}\right)V' - NEL_P \text{ ..... (19)}$$

7- التأثير الصافي Net Effect :

وهو عبارة عن محصلة الخسارة الاقتصادية في كل من الإنتاج و الاستهلاك ، ويستخرج كما يأتي :

$$Net\ Effect = -\left(NEL_P + NEL_C\right) \text{ ..... (20)}$$

2 – في حالة وجود ضرائب على الصادرات

أ- التغير في عوائد الدولة :

في حالة وجود تدخل في الأسعار من قبل الدولة تستخدم الصيغة الآتية :

$$\Delta GR = \left(\frac{1-NPC}{NPC}\right)(V'-W') \text{ ..... (21)}$$

وفي غياب التدخل تستخدم الصيغة الآتية :

$$\Delta GR = (1-NPC)\{V[1-e_S(1-NPC)] - W[1-n_d(1-NPC)]\} \text{.....(22)}$$

حيث : V = قيمة الأنتاج المحلي بالأسعار الحدودية ، W = قيمة الاستهلاك المحلي بالأسعار الحدودية ، n_d = مرونة الطلب المحلية ، e_S = مرونة العرض المحلية .

ب- **التغير في عوائد التبادل الخارجي :**

تستخدم الصيغة الرياضية الآتية لحسابه في حالة وجود تدخل سعري :

$$\Delta FE = -\left(\frac{1-NPC}{NPC^2}\right)(e_S V' - n_d W') \quad ....(23)$$

و في غياب التدخل السعري تستخدم الصيغة الآتية لحسابه :

$$\Delta FE = -(1-NPC)(V e_S - W n_d) ....(24)$$

ج – **الخسارة الاقتصادية الصافية في الأستهلاك** :

تستخدم الصيغة الرياضية الآتية لحسابها في حالة وجود تدخل سعري :

$$NEL_C = 0.5 n_d \left(\frac{1-NPC}{NPC}\right)^2 W' \quad .....(25)$$

وفي غياب التدخل السعري تستخدم الصيغة الآتية لحسابها :

$$NEL_C = 0.5 n_d (1-NPC)^2 W \quad .....(26)$$

د- **الخسارة الاقتصادية الصافية في الأنتاج** :

تستخدم الصيغة الرياضية الآتية لحسابها في حالة وجود تدخل سعري :

$$NEL_P = 0.5 e_S \left(\frac{1-NPC}{NPC}\right)^2 V' \quad .....(27)$$

وفي غياب التدخل السعري تستخدم الصيغة الآتية لحسابها :

$$NEL_P = 0.5 e_S (1-NPC)^2 V \quad .....(28)$$

هـ – التغير في فائض المستهلك :

تستخدم الصيغة الرياضية الآتية لحسابه في حالة وجود تدخل سعري :

$$WG_C = \left(\frac{1-NPC}{NPC}W'\right) - NEL_C \quad .....(29)$$

وفي غياب التدخل السعري تستخدم الصيغة الآتية لحسابه :

$$WG_C = [(1-NPC)W] + NEL_C \quad .....(30)$$

و- التغير في فائض المنتج :

تستخدم الصيغة الرياضية الآتية لحسابه في حالة وجود تدخل سعري :

$$WG_P = -\left[\left(\frac{1-NPC}{NPC}V'\right) + NEL_P\right] \quad .....(31)$$

وفي غياب التدخل السعري تستخدم الصيغة الآتية لحسابه :

$$WG_P = -\{[(1-NPC)V] - NEL_P\} \quad .....(32)$$

ز- التأثير الصافي :

$$Net\ Effect = -(NEL_P + NEL_C)$$

الفصل السابع عشر

مصفوفة تحليل السياسة Policy Analysis Matrix (PAM) :

وهي عبارة عن أطار حسابي يساعد في تجزئة اقتصاديات نظام السلعة commodity System الى مكوناته والتي تتمثل في الاربحية الفردية Private profitability والأربحية الاجتماعية Social profitability أو بمعنى آخر المقارنة بين الأسعار الفعلية والأسعار الأجتماعية (أسعار الظل) . ويعود معظم الفرق بين هذين المقياسين للربحية (أو النوعين من الأسعار) الى تأثير السياسة السعرية .

لذلك فان مصفوفة تحليل السياسة قد صممت خصيصا لتحليل تشوهات السوق و تدخلات السياسة السعرية و تأثيراتها على نظام السلعة ، ونظام السلعة هو عبارة عن المراحل المختلفة التي تمر بها السلعة وهي: الإنتاج، التسويق والذي يشتمل على التصنيع أيضا، الأستهلاك المحلي أو التصدير للخارج .

عناصر مصفوفة تحليل السياسة :

لقد بنيت مصفوفة تحليل السياسة على أساس معادلة الدخل الصافي أو الربح الآتية :

$$\Pr ofit = \mathrm{Re} venue - Cost$$

ويمكن اعادة كتابة هذه المعادلة بصورة أكثر تفصيلا وكما يأتي :

$$\Pr ofit = e(P_q)Q - e(P_t)I_t - (P_n)I_n - X \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن :

e = سعر الصرف ، Pq = سعر الناتج ، P_t = سعر المدخلات المتاجر بها ، P_n = سعر المدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية) ، Q = كمية الناتج ، I_t = كمية المدخلات المتاجر بها ، I_n = كمية المدخلات غير المتاجر بها ، X = كلفة تأثير بعض العوامل مثل النقص في المعلومات و الهياكل الاقتصادية التي تتعامل مع المخاطر، احتكارات المؤسسات الحكومية أو الخاصة، طرق الإنتاج و المدخلات التي تسبب تدهورا بيئياً .

ويمكن التعبير عن قيم متغيرات المعادلة (1) سواء بأسعارالسوق الفعلية أو بالأسعار الاجتماعية (أسعار الظل) . ويعطي الفرق في نتائج هذه المعادلة باستخدام هذين النوعين من الأسعار مقياساً مهماً لتأثير السياسة السعرية .

تكوين هيكل مصفوفة تحليل السياسة :

يتكون هيكل المصفوفة الأساس و المبين في المخطط (1) أدناه مما يلي :

1- ثلاثة صفوف و تمثل: الأسعار الفعلية (الفردية)، الأسعار الاجتماعية (أسعار الظل)، والتحويلات . و يمثل الصفان العلويان البديلين المستخدمين في المعادلة (1) ، حيث يستعمل الصف الأول الأسعار الفعلية في التقييم ، بينما يستعمل الصف الذي تحته أسعار الظل في التقييم . وقد تم أستبعاد تأثير العوامل الأخرى التي تمثلها (X) في المعادلة للتبسيط . أما التحويلات فهي عبارة عن الفرق في قيم المعادلة (1) مقيمةً بالأسعار الفعلية و الأسعار الاجتماعية، ويمكن أن تدعى أيضا " بآثار تدخل الدولة " .
2- أربعة أعمدة : حيث يمثل العمود الأخير الربحية . و طالما أن الأرباح هي عبارة عن العوائد ناقصا التكاليف لذلك فإن الأعمدة الثلاثة الأولى هي عبارة عن: العوائد، تكاليف المدخلات المتاجر بها و تكاليف الموارد المحلية . و يتم التمييز عادة بين المدخلات المتاجر بها و الموارد المحلية و ذلك لأن سياسات سعر الصرف تؤثر فقط على المدخلات المتاجر بها ، و كذلك لأن مقاييس معينة للكفاءة تتطلب مثل هذا التمييز .

مخطط (1) مصفوفة تحليل السياسة

	التكاليف			
	$(Pq)Q$ e	I_t (P_t)e	I_n (P_n)	
	Revenue	Tradable Inputs	Domestic Resources	Profit
Private prices	A	B	C	D
Social prices	E	F	G	H
Transfers	I	J	K	L

حيث يمكن أن يحسب من هذا المخطط ومن المعادلة (1) المقاييس الأولية للأربحية الفردية والأجتماعية و التأثير الصافي للسياسة السعرية على قيمة الناتج وقيمة المدخلات وعلى صافي الأربحية الاجتماعية .

حيث يمثل (D=A –B – C) الأربحية الفردية ، ويمثل (H=E-F-G) الأربحية الاجتماعية ، ويمثل (L=D-H) التحويلات الصافية والتي هي عبارة عن التأثيرات الصافية لتدخل الدولة ، ويمثل (I=A-E) التحويلات الناتجه والتي هي عبارة عن تحويلات ناتجة عن الفرق بين السعر المحلي و السعر الحدودي . أما (J=B-F) فيمثل تحويلات المدخلات المتاجر بها وهي تحويلات ناتجة عن الفرق بين السعر المحلي و السعر الحدودي ، بينما يمثل (K=C-G) تحويلات الموارد المحلية و الناتجة عن الفرق بين السعر الفعلي و السعر الظلي لهذه الموارد .

استعمال مصفوفة تحليل السياسة :

يمكن استعمال مصفوفة تحليل السياسة لحساب بعض المعاملات المستخدمة غالبا في قياس تأثير سياسة ما على الأسعار وعلى كفاءة أستخدام الموارد .

بالامكان استعمال مصفوفة تحليل السياسة لاشتقاق بعض المعاملات التي تمكن من قياس اثر السياسة التدخلية في كفاءة استخدام الموارد و اهم هذه المعاملات :-

1- **معامل الحماية الاسمي** Nominal protection coefficient (N.P.C)

يشير الى النسبة بين السعر الخاص (المحلي) الى السعر الاجتماعي (الحدودي) للناتج . فإذا كانت قيمة (NPC >1) فأن نظام السلعة مدعوم حكوميا . أما أذا كانت قيمة (NPC<1) فأن نظام السلعة يتعرض لضرائب لصالح دعم المستهلكين على حساب نظام السلعة . ويتم حسابه بالصيغة الآتية :-

$$NPC = A/E$$

2- **معامل الحماية الفعالٍ** Effective protection coefficient (EPC)

يشير الى أجمالي مستوى الحماية التي توجه الى نظام السلعة مع الأخذ بعين الاعتبار أثر سياسات التدخل على القيمة الخاصة و القيمة الاجتماعية للمنتجات و مستلزمات الإنتاج المتاجر بها ويحسب على وفق الصيغة الآتية :-

$$EPC = A-B/E-F$$

حيث تمثل هذه الصيغة ،القيمة المضافة بالسعر الخاص الى القيمة المضافة بالسعرالأجتماعي . فأذا كانت قيمة (EPC>1) فيعني ان المنتجين المحليين يتسلمون عوائد أستثمار مواردهم في حالة وجود سياسة التدخل أكثر مما في غياب هذا التدخل . أما أذا كان (EPC<1) فأن سياسة التدخل المحلية تسبب عوائد للمنتجين أقل مما لو كانت الأسعار هي الأسعار الاجتماعية .

3- **معامل الربحية** profitability coefficient (PC)

يقيس تأثير سياسة التدخل على الأرباح المتحققة من نظام السلعة المعني بسياسة التدخل . فأذا كانت قيمة (PC>1) فأن نظام السلعة يستفيد من سياسة التدخل لتحقيق أرباح أكبر . أما أذا كانت قيمة (PC<1) فأن الاقتصاد يستفيد من صافي تحويلات النظام، أي أن نظام السلعة يفقد أرباحه لصالح القطاعات الأخرى في الأقتصاد . ويتم حسابه حسب الصيغة الآتية :-

$$PC = D/H = A-B-C/E-F-G$$

4- **معامل كلفة المورد المحلي** Domestic resource cost coefficient (DRC)

وهو مؤشر للميزة النسبية لنظام السلعة فأذا كان (DRC>1) فإن النظام لايتمتع بميزة نسبية أي أنه يستعمل موارد محلية (العمل ورأس المال) ذات قيمة أكبر من القيمة المضافة (VA =E-F). أما أذا كانت قيمة (DRC<1) فإن النظام يتمتع بميزة نسبية في استخدام الموارد المحلية وتكون الربحية الأجتماعية موجبة. ويحسب هذا المعامل حسب المعادلة الآتية :-

$$DRC = G/E-F$$

5- **نسبة التكاليف الخاصة** private cost ratio (PCR)

وهومؤشر يعكس قدرة النظام على المنافسة ، فأذا كان (PCR>1) فإن النظام ليس له قدرة على المنافسة. وأذا كان (PCR<1) فإن النظام الاجتماعي منافس ويحقق أرباحا موجبة حسب المعادلة الآتية :-

$$PCR = C/A-B$$

6- **نسبة إعانة المنتج** producer subsidy coefficient (PSR)

ويؤشر أنعكاس التشوهات في سياسة التدخل وفشل السوق على الزيادة أو النقصان في إجمالي إيرادات النظام الأجتماعية (E) . ويتم حسابه على وفق الصيغة الآتية :-

$$PSR = L/E = D-H/E \times 100$$

البيانات المطلوبة لتكوين المصفوفة :

1- جدول ميزانية الجرد : يجب وضع مخطط لميزانية الجرد لنظام السلعة ، ويتكون هذا من جرد لكميات المدخلات و النواتج لكل مرحلة من نظام السلعة مع أسعارها الفعلية والأجتماعية .فعلى مستوى المنتج الزراعي تكون الميزانيةهي ميزانية المزرعة الاعتيادية. كما تكون هنالك حاجة لميزانيات لكل من أنشطة التسويق و التصنيع .
2- جدول تجزئة المدخلات : يجب تكوين جدولا لتجزئة المدخلات حيث يتضمن هذا الجدول جميع السلع و الخدمات و عناصر الأنتاج التي تكون مدخلات لنظام السلعة ، ويكون تصنيفها الى مدخلات متاجر بها وعناصر أنتاج أولية محلية و مدخلات وسيطة ، حيث يحوي هذا الجدول على المدخلات المختلفة مقيمة بالأسعار الفعلية و الأسعار الاجتماعية .
3- جدول ميزانية نظام السلعة : حيث يمكن تكوين جدول ميزانية نظام السلعة من دمج ميزانية الجرد مع جدول تجزئة المدخلات . ويحتوي على العوائد الكلية مقيمة بالأسعار الفعلية والأسعار الأجتماعية و على المدخلات المتاجر بها و الموارد المحلية مقيمة بأسعارها الفعلية وأسعارها الأجتماعية.
4- جدول مصفوفة تحليل السياسة (PAM) : حيث يمكن تكوينه وذلك بجمع البيانات الخاصة بالتكاليف الفعلية والأجتماعية للمدخلات وكذلك العائد الكلي مقاسا بالسعر الفعلي والأجتماعي و ذلك من جدول نظام السلعة .

استعمال مصفوفة تحليل السياسة في تحليل التأثيرات على الأسعار و السياسات الزراعية :-

يمكن استعمال مصفوفة تحليل السياسة بصورة عامة في المجالات الآتية :

1- تحليل التأثيرات في الأسعار: حيث إن أحد الأهداف الرئيسة لاستعمال مصفوفة تحليل السياسة هو بيان مدى تأثير السياسات السعرية و كذلك فشل السوق في مستويات العوائد والتكاليف التي يواجهها المنتجون في السنين ذات العلاقة . كذلك يمكن من خلال آلية عمل المصفوفة أن يتلمس صانعو السياسة تأثير السياسات الزراعية و السياسات الاقتصادية الكلية (سياسة سعرالصرف، سياسة التجارة الخارجية ...الخ).ويمكن توضيح تأثيرات التحويلات بين الأسعار الخاصة و الاجتماعية التي أشرنا اليها سابقا في تركيب المصفوفة و التي تضم اختلافات ناتجة عن فشل السوق و السياسات التدخلية المشوهة أضافة الى السياسات التدخلية الكفوءة التي تساهم في تصحيح فشل السوق و السياسات المشوهة عن طريق توسيع المصفوفة الى ستة صفوف وكما في المخطط (2).

مخطط (2) مصفوفة تحليل السياسة الموسعة

	العوائد	التكاليف		الارباح
		المدخلات المتاجر بها	الموارد المحلية	
الاسعار الخاصة	A	B	C	D
الاسعار الاجتماعية	E	F	G	H
التحويلات و السياسات الكفوءة	I	J	K	L
تاثير فشل السوق	M	N	O	P
تاثير السياسات المشوهة	Q	R	S	T
تاثير السياسات الكفوءة	U	V	W	X

يمكن تجزئة التحويلات (I,J,K,L) الموضحة في مصفوفة تحليل السياسة الموسعة أعلاه الى ثلاثة أصناف هي : فشل السوق (M) ، السياسات المشوهة (Q) و السياسات الكفوءة (U) .

إن إدخال السياسات الكفوءة تغير طبيعة تركيب المصفوفة التي أشرنا اليها سابقا و تعمل هذه السياسات[1] التي تتبعها الدولة على تصحيح فشل السوق وتساعد على تجنب السياسات المشوهة بما يضمن التعادل بين الأسعار الخاصة و الاجتماعية. فعند غياب فشل السوق فأن كل الانحرافات بين الأسعار الخاصة و الأجتماعية للمنتجات و المدخلات المتاجر بها سببها السياسات المشوهة .

فالسياسات الخاصة بسلع معينة تتضمن الضرائب أو الإعانات وسياسة التجارة الخارجية. فيمكن زيادة عوائد المنتج لوحدة الناتج عن طريق أعانات المنتج ، التعريفات الكمركية على الأستيراد ، الحصص الأستيرادية للمنتجات المستوردة أو دعم الناتج المحلي عن طريق زيادة الخزين الذي تشتريه الدولة من المنتجين . كذلك يمكن أن تؤثر السياسات الخاصة بإعانات المدخلات لإنتاج سلع معينة على الأرباح الخاصة .

[1] Monke and Pearson, op.cit.,p.18.

ويتم حساب عناصر المصفوفة بالعملة المحلية ، حيث يتم تحويل الأسعار العالمية عن طريق سعر الصرف للعملة المحلية . وقد يختلف سعر الصرف الظلي عن سعر الصرف الرسمي. وقد يكون سعر الصرف الرسمي مغالى فيه أو مستهاناً فيه .

ويؤدي سعر الصرف المغالى فيه الى تشويه هيكل الأسعار الزراعية ، كما أشرنا سابقا ، حيث يجعل المنتجات والمدخلات المستوردة منخفضة السعر ، بينما يجعل أسعار الصادرات مرتفعة السعر . وهذا يؤدي الى جعل سعر الصرف المغالى فيه بمثابة ضريبة غير مباشرة على المنتجين الزراعيين للسلع المتاجر بها ، بينما يكون تأثير سعر الصرف المستهان فيه على المنتجين الزراعيين معاكسا . ويمكن تصحيح هذا التشوه بتحويل الأسعار العالمية (F,E) في المصفوفة بسعر الصرف الظلي و ليس بسعر الصرف الرسمي .

وتعكس الأسعار الظلية للموارد المحلية (G) ظروف العرض والطلب في سوق الموارد المحلية، كذلك تتأثر أسعار الموارد المحلية بالسياسات الاقتصادية الكلية و السياسة السعرية للسلع ذات العلاقة . ويمكن للدولة أن تؤثر على سعر أحد الموارد أو جميعها (الأرض، العمل و رأس المال) عن طريق سياسات الأعانات أو الضرائب التي تؤدي الى تحويلات بين التكاليف الخاصة (C) و الاجتماعية (G). ويمكن أن يؤثر عدم كمال السوق الناشيء عن عدم كمال المعلومات أو عدم تطوير السوق كما هو الحال في البلدان النامية في أسعار الموارد المحلية .

وتكون التحويلات الصافية الناشئة عن السياسة المشوهة هي عبارة عن مجموع سياسة الموارد المحلية ، سياسة السلعة وسياسة سعر الصرف (بغض النظر عن السياسات الكفؤة التي تصحح فشل السوق).

2- تحليل السياسة الأستثمارية :

إذا كونت هيئة التخطيط في البلد المعني مصفوفات تحليل السياسة لأنظمة الزراعة الرئيسية فيمكن لهذه المصفوفات توفير نتائج تساعد في عملية صنع قرار تخصيص الأستثمار العام في القطاع الزراعي. تساعد مصفوفة تحليل السياسة في تبيان مستويات الكفاءة(الأربحية الاجتماعية أوH)لكل نظام من أنظمة القطاع الزراعي المدروسة .ويساعد حساب كلفة المورد المحلي (DRC) في المقارنة بين الأنظمة التي تنتج منتجات مختلفة ، وبذلك فإن كلفة المورد المحلي توفر معلومات لمخططي الاستثمار. و يكون الغرض من جميع الاستثمارات العامة تقريبا في القطاع الزراعي هو خفض التكاليف الاجتماعية في أنظمة الزراعة المختلفة. ويعد العامل الحاسم لتحديد ستراتيجية في أولويات الاستثمارات العامة هو معرفة الأربحيات الأجتماعية للأنظمة الحالية. فالمنافع الاجتماعية للأستثمار العام تعد أضافات للأرباح الأجتماعية الموجبة . أما الأرباح الأجتماعية السالبة فيمكن أزالتها بالتخلص من السياسات المشوهة ، لذا فمن المهم للمخططين معرفة أربحية أو عدم أربحية الأنظمة المختلفة اجتماعيا قبل الأقدام على الاستثمار. ويمكن أن تكمل مصفوفة تحليل السياسة المستعملة لأغراض القرارات الاستثمارية بتحليل المنفعة – الكلفة للمشاريع

الواعدة. و لأغراض تقويم مشاريع الاستثمار البديلة يمكن استعمال نتائج مصفوفة تحليل السياسة لاكتشاف الأنظمة المربحة اجتماعيا حاليا و تلك التي نتاج سياسة الدعم .

3- تحليل سياسة البحوث الزراعية :

يمكن استعمال مصفوفة تحليل السياسة في تحليل النفقات العامة للبحوث الزراعية. فجميع النفقات هذه تقريبا الهدف منها تحسين انتاجية المحاصيل أو تخفيض كلفة المدخلات وبالتالي زيادة أرباح الأنظمة الزراعية الحالية. فالعامل الحاسم في اختيار النظام الذي يستحق الرعاية هو معرفة الأربحيات الاجتماعية النسبية لجميع الأنظمة التي يكون فيها استعمال التحسينات التقنية ممكنا. ويحتاج العمل الى تحليلات كاملة و التي تتضمن التنبؤ بالتغيرات في الأسعار العالمية للمنتجات و المدخلات المتاجر بها و أسعار الموارد المحلية والتغيرات التقنية الناشئة من البحث العلمي الزراعي ، طالما أن التقنيات الجديدة ستستعمل في المستقبل تحت ظروف اقتصادية مختلفة. وتتضمن بحوث التقنيات الجديدة عادة ، كما اسلفنا ، أما زيادة الأنتاجية أو خفض كلفة الإنتاج الزراعي .

أطار تحليل السياسة الزراعية :

يفترض أن يكون للدولة أهداف عريضة تحاول تحقيقها من خلال التدخلات في القطاع الزراعي . وهنالك ثلاثة أهداف معروفة تحاول أي دولة تحقيقها عند التدخل في القطاع الزراعي هي الكفاءة ، اي تخصيص الموارد لتحقيق أقصى أنتاج وطني ممكن . أما الهدف الثاني فهو توزيع الدخول من خلال تخصيص منافع الإنتاج الزراعي بين المناطق أو المجموعات ذات العلاقة .أما الهدف الثالث فهو الأمن الغذائي الذي يتحقق من خلال الاستقرار قصير المدى لأسعار السلع الغذائية بمستويات يستطيع المستهلكون استيعابها، والتي تعكس كفاية السلع الغذائية و ضمان المستوى التغذوي الأنساني على المدى البعيد. ويمكن للدولة أتخاذ الأجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الثلاثة ، وقد يتعارض في كثير من الأحيان تحقيق أحد الأهداف مع احد أو كلا الهدفين الأخرين . وفي هذه الحالة يجب على صانعي القرار أن يساوموا بين المنافع في جانب معين مع الخسائر في جانب آخر . فمثلا يمكن تحمل بعض الخسائر في جانب الكفاءة أذا كان ينتج عن الأجراء الحكومي تحسن ملموس في توزيع الدخول أو في الأمن الغذائي . ويمكن لصانعي القرار عمل هذه المساومات أما بصورة واضحة أو ضمنية عن طريق تقييم مختلف الأهداف .

والسبب الكامن وراء الحاجة الى عمل مساومات بين الأهداف هو وجود القيود في أي نظام أقتصادي . وهنالك ثلاثة أنواع من القيود التي تحدد قدرة صانعي القرار لتحقيق ما يطمحون الى تحقيقه في القطاع الزراعي. المحدد الأول هو أن الإنتاج محدد بقيود العرض المتمثلة بالحاجة الى تقنيات الإنتاج سواء بالنسبة للعمليات الزراعية أو التصنيعية و كذلك كلفة ووفرة مدخلات الأنتاج . أما المحدد الثاني فهو أن قيمة السلع المنتجة محدد بعدد من القيود منها طبيعة مستوى الطلب المحلي و معدل نمو السكان و مستوى الدخول والتغيرات

في الأذواق والتفضيلات والرغبة في استبدال مختلف السلع الغذائية. أما المحدد الثالث فهو الأسعار العالمية التي تحدد الأسعار المحلية للسلع المتاجر بها عالميا بغياب التدخلات السعرية من لدن الدولة، حيث إن تدخل الدولة في تحديد الأسعار قد يزيد أو يخفض أو يحافظ على الأسعار المحلية نسبة الى الأسعار العالمية السائدة . أما السياسات فهي عبارة عن أدوات عمل تستعملها الدولة لاحداث التغيير. وهناك ثلاثة أنواع رئيسة من السياسات تستعمل لأحداث التغيير في القطاع الزراعي و هي :

1- **السياسة السعرية الزراعية**: يمكن استعمال نوعين رئيسين من أدوات السياسة السعرية لتغيير أسعار المنتجات أو المدخلات الزراعية . النوع الأول يتعلق بالمنتجات التي يتاجر بها عالميا و منها الحصص الاستيرادية والتعريفات الكمركية أو الإعانات بالنسبة للاستيراد و كذلك الحصص التصديرية و الضرائب و الإعانات على الصادرات و التي تؤثر بصورة مباشرة على زيادة أو نقصان الكميات المتاجر بها عالميا وبالتالي تزيد أو تخفض الأسعار المحلية . أما النوع الثاني فيتعلق بالإنتاج المحلي ويشمل الضرائب أو الإعانات المحلية والتي تؤدي الى تحويلات بين خزانة الدولة و المنتجين أو المستهلكين المحليين . وتؤدي بعض هذه السياسات الى تحويلات بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية .
2- **السياسة الأقتصادية الكلية** : وتتضمن هذه السياسة قرار الحكومة المركزية لفرض ضرائب و اجراء أنفاق حكومي من خلال السياسة المالية و السيطرة على عرض النقود من خلال السياسة النقدية ، وفرض سياسات أسعار كلية تؤثر على سعر الصرف من خلال سياسة سعر الصرف ، وسياسة أسعار الموارد المحلية المتمثلة بمعدل الأجور، سعر الفائدة، ومعدل أيجار الأرض . ويمكن لسياسة الأسعار الكلية ، التي قد تتخذ بصورة غير متعمدة ، أن تؤثر بشكل كبير على هيكل السياسة السعرية الزراعية كما أشرنا سابقا .
3- **سياسة الأستثمار العام**: يمكن استثمار موارد الميزانية الحكومية في القطاع الزراعي لزيادة انتاجيته و خفض الإنفاق. وأكثر الاستثمارات شيوعا هي الاستثمارات في البحث العلمي الزراعي لتطوير تقنيات جديدة وفي البنية التحتية المتمثلة بالطرق و مشاريع الري و أنشاء الموانيء و التسهيلات التسويقية و كذلك الاستثمار في مشاريع معينة لزيادة القدرة الأنتاجية وتطبيق تقنيات جديدة والاستثمار في التعليم والتدريب للعاملين في الزراعة لتطوير رأس المال البشري في القطاع الزراعي .

تمارين للمراجعة في نماذج التوازن غير الكامل و مصفوفة تحليل السياسة :

1- استخرج معامل الحماية الاسمي الكلي والصافي للقمح من البيانات الآتية :

السنة	السعر الحدودي المعدل لكلفة النقل دينار/ طن	السعر الحدودي المعدل لكلفة النقل و سعر الصرف التوازني دينار/طن	السعر المحلي دينار/طن
1985	58	221	130
1986	82	310	141
1987	42	161	151
1988	52	196	163

2- استخرج معامل الحماية الفعال الكلي للقمح من البيانات الاتية:

السنة	السعر المحلي دينار/طن	الكلفة الكلية للمدخلات المتاجر بها بالأسعار المحلية دينار/طن	السعر الحدودي دينار/طن	الكلفة الكلية للمدخلات المتاجر بها بالسعر الحدودي دينار/طن
1985	130	3	58	4
1986	141	3	82	3
1987	151	2	43	2

3- استخرج مكافؤ أعانة المنتج من البيانات الاتية :

السنة	السعر المحلي دينار/طن	صافي الأعانات والضرائب دينار/طن	السعر الحدودي المعدل دينار/طن
1985	130	9	222
1986	141	6	310
1987	151	4	161
1988	164	7	197

4- استخرج مكافؤ أعانة المستهلك للقمح من البيانات الاتية:

السنة	السعر الحدودي المعدل للقمح دينار/طن	سعر المفرد المحلي دينار/طن	الضرائب الضمنية
1985	222	36.0	-0.414
1986	310	36.5	-0.544
1987	161	37.0	-0.061
1988	197	37.5	-0.168

5- استخرج التغير في عوائد الدولة لأحد المحاصيل باستعمال البيانات المتوفرة عن المحصول و بتطبيق المعادلات الواردة في الفصل السابق .
6- استخرج الخسارة الاقتصادية الصافية في الاستهلاك والإنتاج لأحد المحاصيل باستعمال البيانات المتوفرة عن المحصول .
7- استخرج التغير في فائض المستهلك والمنتج لأحد المحاصيل باستعمال البيانات المتوفرة عن المحصول .
8- لديك مصفوفة تحليل السياسة الآتية محسوبة بالآف الدنانير/طن:

الأرباح	التكاليف		العوائد	
	الموارد المحلية	المدخلات المتاجر بها		
D 394	C 393	B 113	A 900	الأسعار الخاصة
H -203	G 395	F 121	E 313	الأسعار الأجتماعية
L 597	K -2	J - 8	I 587	التحويلات

استخرج مايأتي

. EPC ، NPCI ، NPCO-1
. D.R.C ، P.C.R ، P.S.R ، P.C -2

المصادر

أولا : المصادر باللغة العربية

أ – **الكتب**

1- ابو شرار، علي عبد الفتاح- الاقتصاد الدولي/ نظريات وسياسات – دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع – عمّان – 2013 .

2- أسماعيل ، عزيز شاهو (دكتور) – سياسة التنمية الزراعية – دار الكتب – جامعة الموصل 1981 .

3- أيشتر ، كارل وستاتز ، جون – التنمية الزراعية في العالم الثالث ترجمة سمير الجلبي ومراجعة د.هاشم السامرائي – الجزءان الأول و الثاني – وزارة الثقافة و الأعلام – بغداد 1989 .

4- خليفة ، علي يوسف (دكتور) و جعاطة، أحمد زبير(دكتور) – النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الجزئي – مطبعة العاني – 1978 .

5- سعد الدين، نجوان -السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والأقليمية- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية – معهد التخطيط القومي - القاهرة -2009 .

6- عزام، د. زكريا احمد ود. علي فلاح الزعبي – سياسات التسعير – دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع - عمان– 2011 .

ب – التقارير و الدراسات

1- بحوث المؤتمر العلمي الثامن لنقابة المهندسيين الزراعيين في العراق – المجلد الثاني – بغداد 1992.

2- الجمهورية العراقية – لجنة تنظيم التجارة – الجهاز المركزي للأسعار – السياسة السعرية – خصائص الواقع و متطلبات المستقبل – بغداد 1985 .

3- خواجة ، د. خالد زهدي – السلاسل الزمنية – المعهد العربي للتدريب و البحوث الأحصائية – بغداد – 2000 .

4- الخولي، عثمان أحمد (دكتور) وآخرون – الآثار الاقتصادية لتعديل الاسعار المزرعية للزروع الرئيسية على الاقتصاد القومي المصري – القاهرة - 1982 .

5- عثمان، صابر بير و آخرون – أثر السياسات السعرية على تغيرات الإنتاج لبعض المحاصيل الزراعية – مجلة تنمية الرافدين – العدد (20) – ص ص 253 - 280 – جامعة الموصل - 1987 .

6- العلي ، أحمد بريهي و آخرون – العرض و الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية – وزارة التخطيط – 1985 .
7- محل ، محمد عبد الرحمن و الحاني ، عفاف صالح – التحليل الاقتصادي لنمط التقلبات الموسمية لمحصول الطماطة و البصل في العراق – مجلة العلوم الزراعية العراقية – 1993 .
8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية–الإحصاءات السنوية – المجلدات 1- 10 – الخرطوم .
9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية –السياسات الزراعية العربية – مجموعة أجزاء 1983 .
10- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للأحصاء – أحصاءات التجارة الخارجية حسب المادة و القطر .
11- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – تطور أسعار بعض المحاصيل الزراعية وأثرها على المساحة و الأنتاج – 1994.
12- وزارة التخطيط – المعهد القومي للتخطيط – السياسات السعرية و تدخل الدولة في عمليات التسعير – دراسة رقم (95) – 1984 .
13- وزارة التخطيط – هيئة التخطيط الاقتصادي – تقييم سياسة دعم أسعار المنتجات الزراعية و أثرها في زيادة الأنتاج – 1993 .
14- وزارة المالية – دائرة الموازنة العامة – الأحصاءات السنوية .

ج- الرسائل الجامعية

1- أحمد جاسم علوان – تحليل السياسة الزراعية لنظام محصول الرز في العراق خلال العام 2007 باستعمال مصفوفة تحليل السياسة ، أطروحة دكتوراه – كلية الزراعة – جامعة بغداد -2008 .
2- عباس، سامي عزيز – دراسة اقتصادية قياسية للطلب على الأسمدة الكيمياوية لبعض المحاصيل الحقلية في العراق للفترة (1975 – 1979) – رسالة ماجستير – كلية الزراعة – جامعة بغداد – 1981 .
3- عزيز، حازم سلطان – أثر السياسات السعرية الزراعية على أنتاج الحبوب الرئيسة في العراق للمدة (1973 – 1988) – رسالة ماجستير – كلية الأدارة و الاقتصاد – جامعة البصرة -1992 .
4- العمري، سناء عبدالله – إنتاج واستهلاك الحنطة في العراق – رسالة ماجستير – كلية الأدارة والاقتصاد – جامعة بغداد – 1976.
5- الفتلاوي، محمد هادي – تحليل اقتصادي لاتجاهات استيرادات العراق من الحنطة للمدة (1965 – 1984) – رسالة ماجستير – كلية الزراعة – جامعة بغداد – 1987 .
6- مضحي، عبد الله علي – تحليل اقتصادي للاثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب الرئيسة في العراق للمدة 1970-1990- القمح انموذج تطبيقي- اطروحة دكتوراه- كلية الزراعة- جامعة بغداد- 1995-

7- الناشيء ،منتصر رشيد – الطلب على القمح في العراق – رسالة ماجستير - كلية الزراعة- جامعة بغداد – 1985 .

ثانيا : المصادر باللغة الأنكليزية

1- Bale, M.D.,et. Al., Japanese Agricultural Distortions and their welfare Value , AJAE,vol,No.1,1978.
2- Bale, M.D.,et. Al., Price Distortions in Agricultural and their Effects , An International Comparison American Journal of Agricltural Economics, vol.63,No.1,1981.
3- Bale, M.D.,et. Al., The Effects of Trade Intervention on Interational Price Instability ,AJAE ,vol.61,No.3,1979.
4- Boehlje, M., et. al., Financial Impacts of Government Support Price Programs ,AJAE,vol.61,No.2,1979.
5- Brooks, J., G. Dyer and E. Taylor, "Modelling Agricultural Trade and Policy Impacts in Less Developed Countries"- *OECD Food, Agriculture and Fisheries Working Papers*, No. 11, OECD publishing –Paris -2008.
6- Bruce L. gardner and Gordon C. Rausser, Hand book of Agricultural Economics , volume 2B , Agricultural and food policy , North – Holland , Amsterdam, 2002.
7- Carl k. Eicher and John M. Staatz , International Agricultural Development, The Johns Hopkins University press, Baltimore and London , 1998.
8- Christiansen , M.K., et. al., Speaking of Trade :Its Effect on Agriculture, University of Minnesota, 1978.
9- Geoffrey s. shepherd , Agricultural price Analysis, Iowa atate University press , Ames , Iowa, U.S.A. 1963.
10- Gittinger , J. price, Economic Analysis of Agricultural projects , World Bank , Washington,1972.
11-Halcrow,H.G., Contemporary Reading in Agricultural Economics , New York, 1955.
12- Hallett, G.,The Economics of Agricultural policy ,Oxford, 1971 .

13- Harrigan ., et. al., Agricultural price policy, FAO,Rome, 1992.
14- Henderson ,J.M. and Quandt , R.E., Micro Economic Theory , NewYork ,1971.
15-Herbert E.Scraft & John B.Shoven ,Applied general equilibrium analysis, Cambridge University press, 1984.
16- Hussein , S. A., An Economic Assessment of the Efficiency of Cereal Marketing in Iraq before and after State Take Over , ph . D . thesis, Nottingham University , U.K., 1979.
17- John w. Goodwin , Agricultural price Analysis and forecasting , John wiley&sons , Inc. , New York , 1994.
18- Johnson , D. gale , World Agriculture in Disarray ,London, 1973 .
19- Konandreas, p. A., et. al., Welfare Implication of Grain price stabilization : some Empirical Evidence for the U.S., AJAE , vol.60, No. 1, 1978 .
20- Krueger, A. O., et. al., The political Economy of Agricultural pricing policy, vol. 3,Africa and the Mediterranean , A world Bank publication , Washington ,1991.
21- Leung , D. T. W., The Concept of Effective Subsidy and its Application to the Canadian Flour Milling Industry , Canadian Journal of Agricultural Economics , vol. No .1, 1973 .
22- Little , I. M. D., et. al., project Appraisal and planning for Developing Countries, London, 1974 .
23- Monke , Eric A., policy Analysis Matrix for Agricultural Development , Cornell University press , I thaca, 1989.
24- Rao , D. S. P., Intercountry Comparisons of Agricultural Output and productivity , FAO, Rome, 1993.
25- Samuelson , p.A., Economics , NewYork , 1973.
26- Sarris, A . H., Guidelines for Monitoring the Impact of Structural Adjustment programmes on the Agricultural Sector , FAO, Rome , 1990.
27- Schickele, R., Agricultural policy , New York , 1954.
28- The Harvard Institute of International Development, Economic Analysis of Agricultural policies, FAO,Rome, 1991.

29- Thomson , A., et. al., promoting privat Sector Involvement in Agriclutural Marketing , FAO, Rome, 1993.
30- Timmer,C. P., Getting prices Right , NewYork, 1986.
31-Tolley, G. S., et. al., Agricltural price policies and the Developing Countries , A world Bank publication , Washington , 1982.
32- Trade Year book , FAO, For different years.
33- Tsakok, I., Agricultural price policy, I thaca, 1990.
34- Upton , M., Urban Bias, London , 1978.
35- William G. Tomek and Kenneth L. Robinson , Agricultural product prices , Cornell University press,Ithaca and London , 1972.
36-Yujiro Hayami and Vernon w. Ruttan , Agricultural Development : An International perspective, The Johns Hopkins press, Baltimore and London , 1971.